

الكتاب: شرح شافية ابن الحاجب

المؤلف: رضي الدين الأسترابادي

الجزء: ٣

الوفاة: ٦٨٦

المجموعة: علوم اللغة العربية

تحقيق: تحقيق وضبط وشرح : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد

محيي الدين عبد الحميد

الطبعة:

سنة الطبع: ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م

المطبعة:

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

ردمك:

ملاحظات:

شرح  
شافية ابن الحاجب  
تأليف

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأسترآبازي النحوي ٦٨٦ هـ  
مع شرح شواهد  
للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب  
المتوفى في عام ١٠٩٣ من الهجرة  
حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة  
محمد نور الحسن المدرس في تخصص كلية اللغة العربية  
محمد الزقراف المدرس في كلية اللغة العربية  
محمد محى الدين عبد الحميد المدرس في تخصص كلية اللغة العربية  
القسم الأول  
الجزء الثالث  
دار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المتقين، قائد الغر المحجلين،  
سيدنا محمد بن عبد الله، وآله وصحبه أجمعين.

قال: " الإمالة: أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة، وسببها قصد المناسبة لكسرة أو ياء، أو لكون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء، أو صائرة ياء مفتوحة، وللفواصل أو إمالة قبلها على وجه.

فالكسرة قبل الألف في نحو عماد وشملال، ونحو در همان سوغه خفاء الهاء مع شذوذه، وتعدّها في نحو عالم، ونحو من الكلام قليل، لعرضوها، بخلاف نحو من دار، للراء، وليس مقدارها الأصلي كملفظها على الأفتح كجاد وجواد، بخلاف سكون الوقف ".

أقول: " ينحى بالفتحة " أي: تمال الفتحة نحو الكسرة: أي جانب الكسرة، ونحو الشيء: ناحيته وجهته، " ينحى " مسند إلى " نحو " ومعناه يقصد، والباء في " بالفتحة " لتعدية ينحى إلى ثاني المفعولين، وهو المقدم على الأول ههنا، وإنما لم يقل " ينحى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء ".

لأن الإمالة على ثلاثة أنواع: وإمالة فتحة قبل الألف إلى الكسرة، فيميل الألف نحو الياء، وإمالة فتحة قبل الهاء إلى الكسرة، كما في رحمة، وإمالة فتحة قبل الراء إليها، نحو الكبر، وإمالة الفتحة نحو الكسرة شاملة للأنواع الثلاثة، ويلزم من إمالة فتحة الألف نحو الكسرة إمالة الألف نحو الياء، لأن الألف المحض لا يكون إلا بعد الفتح المحض، ويميل إلى جانب الياء بقدر إمالة الفتحة إلى جانب الكسرة ضرورة، فلما لزمها لم يحتج إلى ذكرها.

وليست الإمالة لغة جميع العرب، وأهل الحجاز لا يميلون، وأشدّهم حرصاً عليها بنو تميم، وإنما إمالة إذا بالغت في إذا بلغت في إمالة الفتحة نحو الكسرة، وما لم تبلغ فيه يسمى " بين اللفظين " و " ترقيقاً ". والترقيق إنما يكون في الفتحة التي قبل الألف فقط.

وسبب الإمالة إما قصد مناسبة صوت نطقك بالفتحة لصوت نطقك بالكسرة التي قبلها كعماد، أو بعدها كعالم، أو لصوت نطقك بياء قبلها كسيال (١) وشيبان، أو قصد مناسبة صوت نطقك بالألف بصوت نطقك بأصل تلك الألف، وذلك إذا كانت منقلبة عن ياء أو واو مكسورة كباع وخاف، أو لصوت ما يصير إليه الألف في بعض المواضع كما في حبلى ومعزى، لقولك حبليان ومعزيان، والأولى أن تقول في إمالة نحو خاف وباع: إنها للتنبيه على أصل الألف، وما كان عليه قبل، وفي نحو حبلى ومعزى: إنها للتنبيه على الحالة التي تصير إليها الألف بعد في بعض الأحوال.

قوله " أو لكون الألف منقلبة عن مكسور " عبارة ركيكة، لأن تقدير الكلام قصد المناسبة لكون الألف منقلبة عن مكسور، إذ هو عطف على قوله " للكسرة " فيكون المعنى أنك تقصد مناسبة صوتك بالفتحة والألف الممالتين لكون الألف عن ياء أو لكون الألف صائرة ياء. قوله " أو لإمالة قبلها على وجه " يجيء في موضعة.

اعلم أن أسباب الإمالة ليست بموجبة لها، بل هي المجوزة لها عند من هي في لغته، وكل موضع يحصل فيه سبب الإمالة جاز لك الفتح، فأحد الأسباب الكسرة، وهي إما قبل الألف أو بعدها، والحرف المتحرك بالكسر لا يجوز أن يكون هو الحرف الذي يليه الألف، لأنها لا تلي إلا الفتحة، فالحرف المتحرك بالكسرة إما أن يكون بينه وبين الألف حرف أو حرفان، والأول أقوى في اقتضاء الإمالة لقربها، وإذا تتابع كسرتان كحبلابل (٢)، أو كسرة وياء نحو

(١) السيال: اسم جنس جمعي، واحده سيالة - كسحابة - وهو شجر له شوك أبيض طويل، إذا نزع خرج منه اللبن، أو طال من السمر  
(٢) الحبلابل - بكسر تين بعدهما سكون - نبت ينبسط على الأرض وتدوم خضرته في القيظ، وله ورق أعرض من الكف، انظر (ح ١ ص ٦٣)

كيزان، كان المقتضى أقوى، والتي بينها وبين الألف حرفان لا تقضى الإمالة إلا إذا كان الحرف الذي بينها وبين الألف ساكنا نحو شمالال (١)، فإن كان متحركا نحو عنبا، أو كان بين الكسرة والألف ثلاثة أحرف لم يجز الإمالة وإن أحد الأحرف ساكنا، نحو ابنتا زيد وفتلت قنبا (٢)، بلى أن كان الحرف المتحرك أو حرف الألف في الأول هاء نحو يريد أن يسفهننا، وينزعها، فإن ناسا من العرب كثيرا يميلها، لخفاء الهاء، فكأنها معدومة، فكأنه يسفنا وينزعا، وإذا كان ما قبل الهاء التي هي حرف الألف في مثله مضموما لم يجز فيه الإمالة أحد، نحو هو يضربها، لأن الهاء نع الضمة لا يجوز أن تكون كالعدم، إذا ما قبل الألف لا يكون مضموما، ولخفة الهاء أجازوا في نحو مهاري مهاري، بإمالة الهاء والميم، لأنك كأنك قلت: ماري، وكذلك إن كان في الثاني أحد الثلاثة الأحرف التي بين الكسرة والألف هاء جازت الإمالة لكن على ضعف وشدوذ، نحو: درهما زيد، ودرهمان، وحرها. فإن كانت الكسرة المتقدمة من كلمة أخرى نظر: فإن كانت إحدى الكلمتين غير مستقلة أكلاهما كانت الإمالة أحسن منها إذا كانتا مستقلتين، فالإمالة في بنايوسى وبنا ومنا أحسن منها في لزيد مال، وبعبد الله. واعلم أن الإمالة في بعبد الله أكثر من إمالة نحو لزيد مال، لكثرة لفظ الله في كلامهم.

إذا كان سبب الإمالة ضعيفا - لكون الكسرة بعيدة كما في نحو أن ينزعا، أو في كلمة أخرى نحو منا وإنا ومنها - وكانت والألف موقوفا عليها كان إمالتها

(١) تقول: ناقة شمالال - كقر طاس - وشمليل - كقنديل - إذا كانت سريعة  
(٢) القنب - بكسر أوله أو ضممه مع تشديد ثانية مفتوحا - : ضرب من الكتان، انظر (١ ح ص ٦٢)

أحسن منها إذا كانت موصولة بما بعدها، لما ذكرنا في باب الوقف في قلبهم ألف أفعى في الوقف ياء دون الوصل، وهو كون الألف في الوصل يظهر جوهرها، بخلاف الوقف، فتقلب إلى حرف أظهر منها، فلذا كان ناس ممن يميل نحو أن يضربها ومنا وبنا ومنها إذا وصلوها لم يميلوها، نحو أن يضربها زيد، ومنا ذلك، لازمة نحو عابد وعالم ومفاتيح وهابيل، قيل: والمنفصل في هذا كالم متصل نحو ثلثا درهم، وغلاما بشر، والظاهر أنها أضعف لعدم لزومها للألف، فهي كالكسرة العارضة للإعراب في كلمة الألف، نحو على باب، ومن ماله، فإنه يجوز الإمالة لأجلها، لكنه أضعف من جواز إمالة نحو عابد وعالم، ويجوز في نحو بياض أن تكون الإمالة للكسرة المتقدمة أو للمتأخرة أو لكليهما، وأما إن كانت الكسرة الإعرابية على الراء فهي كالكسرة اللازمة في كلمة الألف، نحو عالم، وذلك لأنها وأن ضعفت بالعروض لكن تكرر الراء جبر وهنا فكأن الكسرة عليها كسرتان، وذلك نحو: من الدار، وفي الدار، وإن كان بين الألف والكسرة المتأخرة عنها حرف، نحو: على آخر، وعلى قاتل، فإن الكسرة لا تؤثر، وإنما أثرت المنفصلة عن الألف قبل ولم تؤثر بعد لأن الصعود بعد الهوى أشق من العكس، فإن زالت الكسرة التي بعد الألف لأجل الإدغام نحو جاد وجواد فالأفصح أن لا يعد بها، فلا تميل الألف لأنها ساقطة في اللفظ لزوما، وقد اعتبرها قوم ظرا إلى الأصل، كما أميل نحو "خاف" نظرا إلى كسرتها الأصلية، كما يجيء، فأمالوا نحو جاد وجواد، رفعا ونصبا وجرا، وبعضهم أمالها إذا كانت المدغم فيها مكسورة فقط لصيرورة الحرفين بالإدغام كحرف واحد. فيكون "من جاد" مثل "من مال" وإن ذهبت الكسرة لأجل الوقف - نحو راع، وماش - اختلف أيضا في الإمالة

وتركها، والأكثر يميلونه، والفرق بينه وبين الأول أن سكون الوقف عارض يزول في الوصل، بخلاف سكون الحرف المدغم، وإن كانت الكسرة المقدرة في الوقف في الراء - نحو من النار، ومن دار - فجواز الإمالة فيه أقوى لقوة الكسرة على الراء كما ذكرنا، فصارت لفرط القوة تؤثر مقدرة تأثيرها ظاهرة. قال: " ولا تؤثر الكسرة في منقلبة عن واو، ونحو من بابه وماله والكبا شاذ، كما شذ العشا والمكاو باب ومال والحجاج والناس لغير سبب. وأما إمالة الربا ومن دار فلأجل الراء " أقول أظن قوله: " ولا تؤثر الكسرة في المنقلبة عن واو " وهما نشأ له من قول صاحب المفضل " إن إمالة الكبا شاذ " قال: أي الزمخشري: " أما إمالة الربا فلأجل الراء " هذا قوله، وقال سيبويه: " ومما يميلون ألفه قولهم: مررت ببابه وأخذت من ماله في موضع الجر، شبهوه بكاتب وساجد، قال: وإمالة في هذا أضعف، لأن الكسرة لا تلزم، فضعفها سيبويه لأجل ضعف الكسرة لا لأجل أن الألف عن واو، ولو تؤثر الكسرة في إمالة الألف منقلبة عن واو لم يقل إن الإمالة ضعيفة لضعف الكسرة، بل قال: ممتنعة، لكون اللام بعدها، فتبين أنه لم يفرق في تأثير الكسرة بين الألف المنقلبة عن واو وبين غيرها، ولم أر أحدا فرق بينهما إلا الزمخشري والمصنف.

والعشا: مصدر الأعشى والعشواء، والكبا: الكناسة، وهو واوى لثنيته على كبوان، والمكا - بوزن العصا - : حجر الضب، (١) وبمعناه المكو

(١) قال في اللسان: " والمكو (بفتح فسكون والمكا - بالفتح مقصورا - : حجر الثعلب والأرنب ونحوهما، وقيل: محتمهما " ٥١. وقال سيبويه (ح ٢ ص ٢٦٠): " وقد قالوا البكا، والعشا، والمكا، وهو حجر الض " ٥١



وأما باب ومال فإنما تشذ إمالتهما في غير حال جر لاميهما، قال سيبويه: قال ناس يوثق بعر بيتهم: هذا باب، وهذا مال، ورد المبرد ذلك، قال السيرافي: حكاية سيبويه عن العرب لا ترد، ويمال الحجاج علما، على الشذوذ، وأما إن كان صفة فلا، وأما إمالة الحجاج علما والناس أكثر من إمالة نحو " هذا باب، ومال " وأما إمالة نحو " بالناس " فليست بشاذة لأجل الكسرة.

قال: " والياء إنما تؤثر قبلها في نحو سيال وشيبان " أقول: الياء: إما إن تكون قبل الألف، أو بعدها:

فالتى قبلها إنما تؤثر إذا اتصلت بالألف كسيال، وهو شجر ذو شوك، لأن الحركة بعد الحرف، فالفتحة بعد الياء، فصارت الياء المفتوحة كالكسرة قبل الفتحة في نحو عماد، تؤثر أيضا إذا اتصلت بحرف الألف: إما ساكنة [نحو شيبان] (١) أو متحركة كالحيوان والحيدان، وإذا كانت قبل الياء التي هي قبل حرف الألف مدغما فيها كالكيال، أو كانت قبل الياء التي هي حرف ألف كسرة كالعيان كانت الإمالة أقوى، ودونها الياء المنخفضة التي هي حرف الألف الكائنة بعد فتحة كشوك السيال، أو بعد ضمة كالهيام، ودونها الياء الساكنة المتصلة بحرف الألف كشيبان، ودونها المتصلة بها المتحركة كالحيدان، وإنما كان نحو الحيدان في الإمالة دون شيبان - وإن كانت الفتحة متعقبة للياء - لأن الحركة بعد الحرف، كما تكرر ذكره، ففتحة ياء حيدان فاصلة بين الياء وفتحة الياء، وإنما أثرت الكسرة في نحو شمال مع أن بينها وبين حرف الألف حرفا، ولم تؤثر الياء كذلك في نحو ديدبان (٢) وكيدبان (٣)، لأن ذلك الحرف

(١) الزيادة عن الخطية

(٢) الديدبان: حمار الوحش، والرقيب، والطلية، قال في القاموس إنه معرب

(٣) الكيدبان - بفتح الكاف وسكون الياء بعدها ذال معجمة مضمومة

أو مفتوحة -: الكذاب

الفاصل بين الكسرة وحرف الألف يشترط سكونه كما مر به، فلم يفصل إذن بي الكسرة والفتحة الممالة ما يضاد الياء من الفتحة والضمة، وأما في نحو ديدبان وكيدبان فالفتحة والضمة فاصلتان بين الياء والفتحة المراد إمالتها، وإذا أضعفت الفتحة (١) حركة الياء في نحو الحيدان تأثير الياء مع أنها على نفس الياء فكيف إذا كانت على حرف فاصل؟ وأمال بعضهم "يدها" لخفاء الهاء كما ذكرنا في درهمان.

وإن تأخرت الياء عن الألف، فإن كانت مكسورة كمبايع (٢) فالمقتضى للإمالة في أقوى من المقتضى في نحو عابد، وإن كانت مفتوحة أو مضمومة كالمبايع والتبايع فلا تأثر، لأن الحركة لشدة لزومها للحرف وإن كانت متعقبة لها تفت في عضدها، وتشربها شيئاً من جوهر نفسها، وتميلها إلى مخرجها شيئاً.

قال: "والمنقلبة عن مكسور نحو خاف، وعن ياء نحو ناب والرحى وسال ورمى"

أقول: قوله "عن مكسور" أي واو مكسور، ليس ذلك على الإطلاق، بل ينبغي أن يقال: عن مكسور في الفعل، لأن نحو رجل مال ونال (٣) وكبش (٤) صاف أصلها مول ونول، ومع هذا الايمان

---

(١) يريد أن الفتحة التي هي حركة الياء في نحو الحيدان تضعف تأثير الياء في الأمالة مع أنها حركة الياء نفسها، فهي أقوى على إضعاف تأثيرها إذا كانت على حرف فاصل، فقوله "حركة الياء" حال من الفتحة مثلاً

(٢) مبايع اسم فاعل من المبايعة، ووقع في بعض النسخ "كبايع" وهو فعل أمر من المبايعة أيضاً

(٣) يقال: رجل مال، إذا كان كثير المال، ويقال: رجل نال، إذا كان كثير النوال: أي العطاء،

(٤) يقال كبش صاف، إذا كثير الصوف

قياسا، بل إمالة بعضها لو أميلت محفوظة، وذلك [لأن الكسرة] قد زالت بحيث لا تعود أصلا: أما في الفعل نحو خاف فإن الكسرة لما كانت في بعض المواضع تنقل إلى ما قبل الألف نحو خفت وخفنا أجزى إمالة ما قبل الألف، والألف المنقلبة عن واو مكسورة في الاسم والفعل لا تقع إلا عينا، أما المنقلبة عن الياء فتمال، سواء كانت الياء مفتوحة أو غيرها في الاسم أوفى الفعل: عينا أو لاما، كنب وغب وطاب وباع وهاب ورحى ورمى، وهي إذا كانت عين فعل - في الأفعال - أولى بالإمالة منها عين فعل في الأسماء، لأنه ينضم إلى انقلابها عن الياء انكسار ما قبلها في بعض التصاريف كهبت وبعث، وإذا كانت لاما أنت أولى بالإمالة منها عينا، لأن التغيير في الأواخر أولى، قال سيبويه: وكره بعض العرب إمالة نحو رمى لكراهة أن يصيروا إلى ما فروا منه: يعني أنهم قبلوا الياء ألفا أولا فلم يقبلوا الألف بعد ذلك ياء، قلت: وينبغي على هذا أن يكرهوا إمالة نحو باب وعاب وباع وهاب، لحصول العلة المذكورة.

قال: " والصائرة ياء مفتوحة، نحو دعا وحبلى والعلى، بخلاف جال وحال "

أقول: اعلم أن الألف إذا كانت في الاخر، فإما أن تكون في آخر الفعل، أو آخر الاسم

فالأولى جاز إمالتها مطلقا، لأنها إن كانت عن ياء فلها أصل في الياء وتصير ياء عند اتصال الضمائر بها، نحو رميت ويرميان، وإن كانت عن واو فإن تلك الألف تصير ياء مكسورا ما قبلها قياسا، وذلك فيما لم يسم فاعله، نحو دعى في دعا، فهو

كالالف الممالة مع كون الألف في الاخر، والآخر محل التغيير، ولذلك لم يمل في قال وحال مع قولهم: قيل وحيل

والثانية: أي التي في آخر الاسم إن كانت عن ياء نحو الفتى والرحى جاز إمالتها، لكونها عن ياء وصيرورتها ياء في التثنية، وإن كانت عن واو: فإن كانت رابعة فما فوقها جاز إمالتها، لصيرورتها في المثني ياء كالأعيان والمصطفيان، وكذا الألف الزائدة، كالحبلى، والذفرى (١)، والأرطى (٢)، والكمثرى، والقبعثرى (٣)، لأنها تنقب ياء في المثني، على ما مضى في باب المثني، وكذا ألف سكارى وحبالى وصحارى، لأنك لو سميت بها (٤) وثنيها قلبت ألفاتها ياء، وإن كانت ثالثة لم تمل قياسا، بل شادا، كالمكا والعشا، لأنها لا تصير ياء كما في الفعل، بل تصير في التصغير ياء قياسا كعصية (ولا تؤثر)، لكون سكون ما قبلها يبعدها عن صورة الألف الممالة، بخلاف نحو دعى وأعليان، وأما نحو القوى والعلى والضحى - في القرآن - فإنما جاز إمالتها لكونها رؤوس الآى، فتناسب سائر الكلام التي هي رؤوس الآى، وفيها سبب الإمالة. وقال بعضهم: كل ما كان على فعل - بضم الفاء - جاز إمالة ألفه، إذ لو منعت لكان الثلاثي المطلوب في وضعه الخفة أوله وآخره ثقيلين، إذ يكون أوله ضمة وآخره ألفا غير ممالة، وترك إمالتها صريح في أنها عن واو، فيكون كأن في أوله وآخره واو، ولهذا يكتب الكوفيون كل ثلاثي مقصور مضموم

- 
- (١) الذفرى - بكسر فسكون مقصورا - الموضع الذي يعرق من الإبل خلف الأذن، انظر (ح ١ ص ٧٠، ١٩٥)
- (٢) الأرطى - بفتح فسكون -: شجر ينبت في الرمل، واحدته أرطاة، انظر (ح ١ ص ٥٧)
- (٣) القبعثرى: الحمل الضخم الشديد الوبر، انظر (ح ١ ص ٩، ٥٢)
- (٤) لعل المؤلف لاحظ أن الأصل فيما يشئ أن يكون مفردا فقيد تثنية هذه الألفاظ بالتسمية بها، وإلا فان تثنية الجمع على إرادة الجماعتين غير عزيزة في كلام العرب.

الأول بالياء، ويشنيه بعض العرب بالياء، كما مر في باب المثني، فتقول: العليان، فعلى هذا لا يختص إمالة مثل هذه الكلم برؤوس الآي، ولا يحتاج في إمالة العلى إلى أن يعلل بكون واحده العلياء، بل يجوز إمالة العلى الذي هو مصدر أيضا، وقال بعضهم: طلبنا وطلبنا زيد، تشبيها لألفها بألف نحو حبلى حيث كانت أخيرا، وجوزوا على هذا رأيت عبدا وأكلت عنبا " قوله والصائرة ياء مفتوحة " احتراز عن نحو قيل وحيل، قال المصنف: لان هذا صار ياء ساكنة والساكنة ضعيفة، فهي كالمعدوم، ولقائل أن يقول: لو كان ضعفها لأجل انقلابها ياء ساكنة لوجب إمالة نحو العصا، لأنها تنقلب ياء متحركة قوية بسبب الادغام فيها نحو العصى في الجمع والعصية في التصغير. قوله " دعا وحبلى والعلى " لقولك: دعى وحبليان والعليان قال: " والفواصل نحو والضحى، والإمالة قبلها نحو رأيت عمادا " أقول: اعلم أن الإمالة في الفواصل هي في الحقيقة إمالة للإمالة أيضا، وذلك لأنه يمال الضحى لإمالة قلى، لتناسب رؤوس الآي، فالإمالة للإمالة على ضربين:

أحدهما أن تمال فتحة في كلمة لإمالة فتحة في تلك الكلمة أو فيما هو كالجاء لتلك الكلمة، فالأول على ضربين: إما أن يمال الثاني لإمالة الأول، نحو عمادا، أميلت فتحة الدال وقفا، لإمالة فتحة الميم، وجاز ذلك وإن كان الألف ألف تنوين، لان الأواخر محل التغيير، وليبان الألف وقفا كما في أفعى على ما مر في بابه، أو يمال الأول لإمالة الثاني، وذلك إذا كان الثاني فتحة على الهمزة نحو رأى ونأى، أمال بضعمهم فتحتي الرء والنون لإمالة فتحة الهمزة، وذلك لان الهمزة حرف مستثقل فطلب التخفيف معها أكثر بتعديل الصوت في مجموع الكلمة. وأما مهارى فإمالة الميم لأجل خفاء الهاء لا للإمالة، والثاني: أي إمالة فتحة في كلمة لإمالة فتحة فيما هو كجزء تلك الكلمة نحو قولك: معزانا،

أمّلت فتحة نون " نا " لإمالة فتحة الزاي، وجاز ذلك وإن كانت " نا " كلمة برأسها لكونها ضميرا متصلا، ولكون الألف في الآخر وهو محل التغيير، ولم يمل ألف مال في ذا مال، لكونه وسطا، ولكون مال كلمة منفصلة لا كجزء الأول بخلاف " نا " في معزانا.

وثانيهما أن تمال فتحة في كلمة لامالة مثل تلك الفتحة في نظير تلك الكلمة في الفواصل، كقوله تعالى (والضحى)، أميل ليزاوج (قلى)، وسهل ذلك كونه في أواخر الكلام ومواضع الوقف كما ذكرنا في نحو أفعى قال: " وقد تمال ألف التنوين في نحو رأيت زيدا "

أقول: قال سيبويه: يقال: رأيت زيدا، كما يقال: رأيت شيبان، لكن الإمالة في نحو رأيت زيدا أضعف، لان الألف ليست بلازمة لزوم ألف شيبان، وسهل ذلك كون الألف موقوفا عليها، فيقصد بيانها بأن تمال إلى جانب الياء كما في حبلى، ولا يقال: رأيت عبدا إلا عند بعضهم - كما مر - تشبيها بنحو حبلى، إذ لا ياء قبل الألف ولا كسرة قال: " والاستعلاء في غير باب خاف وغاب وصغا مانع قبلها يليها في كلمتها، وبحرفين على رأى، وبعدها يليها في كلمتها، وبحرفين على الأكثر "

أقول: يعنى أن حروف الاستعلاء، وهي ما يرتفع بها اللسان، ويجمعها قظ خص ضغط (١) تمنع الإمالة على الشرائط التي تجىء، وذلك لمناقضتها

(١) قال ملا على قارى في شرح الجزرية: " قظ: أمر من قاظ بالمكان، إذا أقام به في الصيف، والخص - بضم الخاء المعجمة - : البيت من القصب، والضغط: الضيق، والمعنى أقم في وقت حرارة الصيف في خص ذي ضغط: أي اقنع من الدنيا الدنيا بمثل ذلك وما قاربه " اه

للامالة، لان اللسان ينخفض بالامالة ويرتفع بهذه الحروف، فلا جرم لا تؤثر أسباب الإمالة المذكورة معها، لان أسباب الإمالة تقتضي خروج الفتحة عن حالها وحروف الاستعلاء تقتضي بقاءها على أصلها، فترجح الأصل، ولا تغلب حروف الاستعلاء أسباب الإمالة في باب خاف وغاب وصغا، يعنى في الالفات التي ينكسر ما قبلها في بعض التصرفات، وهي ألفات الفعل إذا كانت عينا في الماضي الثلاثي، وهي منقلبة عن واو مكسورة كخاف أو ياء: سواء كانت في الأصل مكسورة كهاب، أو لا كغاب، وكذا إذا كانت لاما في ماضي الفعل الثلاثي: سواء كانت واو كغزا، أو ياء كبغي، وذلك لأنك تقول: خفت وغبت وغزى وبغى، فأجيزت الإمالة مع حروف الاستعلاء لقوة السبب: أي انكسار ما قبل الألف في بعض التصرفات، مع كون ذلك في الفعل الذي هو أحمل للتصرفات من أخويه، وكذا الالفات التي تنقلب في بعض التصرفات ياء، وهي الالفات الأخيرة: الرابعة فما فوقها: في الفعل كانت كأعطى ويعطى، أو في الاسم كالمعطى والوسطى، لقولك: أعطيا ويعطيان والمعطيان والوسطيان، فتنقلب الألف في البنية التي فيها الألف من غير تغيير تلك البنية، وأما الياء في نحو العصية والعصي فلا تعتبر، لأنها عرضت في بناء آخر، فجميع الالفات المذكورة تمال، ولا تنظر إلى حروف الاستعلاء، لان انقلاب الألف ياء لغير الإمالة مطردا والبيئة باقية سبب قوى للامالة، فتجرى عليها مع حروف الاستعلاء أيضا

قوله " قبلها يليها في كلمتها " كقاعد وخامد (١) وصاعد وغائب

(١) يقال: خمدت النار تخمد - من باب قعد - خمودا، إذا سكن لهبها، ويقال: قوم خامدون لا تسمع لهم حسا، مأخوذ من خمود النار. وفي التنزيل العزيز (إن كانت إلا صيحة واحدة فإذا هم خامدون) قال الزجاج: فإذا هم ساكتون قد ماتوا وصاروا بمنزلة الرماد الخامد الهامد

وطائف (١) وضامر وظالم، وكذا إذا كان بعدها يليها في كلمتها كنا قد وعاطس وعاصم وعاضد وعاطل وباخل (٢) وواغل (٣)، وإذا كانت حروف الاستعلاء قبل حرف الألف فإن كانت مكسورة كالقفاف (٤) والغلاب والطباب (٥) والضباب (٦) والصحاب والخذاع والظماً (٧)، فلا أثر لحرف الاستعلاء، (بل تمال الفتحة والألف، لان الكسرة المقتضية لإمالة الفتحة والألف بعد حرف الاستعلاء) على

(١) يقال: طاف به الخيال يطوف طوفا وطوفانا، إذا ألم به في النوم، قال تعالى (فطاف عليها طائف من ربك وهم نائمون) ويقال طاف حول الشيء يطوف طوفا وطوفانا، إذا دار حوله، ورجل طائف وطاف، أصله طوف على صيغة المبالغة

(٢) الباخل: البخيل، وفي اللسان " ذو البخل " يريد أنه للنسب، وإنما يستقيم قوله هذا إذا سلب منه معنى الحدوث، وإلا فهو اسم فاعل وليس للنسب،

(٣) الواغل: الذي يدخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير أن يدعوهم لذلك، أو من غير أن يشترك معهم في النفقة، قال عدى بن زيد العبادي:

فمتى واغل ينهم يحيوه \* وتعطف عليه كف الساقى

وقد وقع في الأصول " واغد " بالدال، وهو تصحيف

(٤): القفاف: جمع قف - كخف - وهم الأوباش والاخلاط من الناس، وحجارة غاص بعضها ببعض

(٥) الطباب: جمع طبة بكسر أوله وتشديد ثانيه - وهي المستطيل من

الأرض والثوب والسحاب

(٦) الضباب - كرحال - : جمع ضب، وهو حيوان برى يشبه الورل إلا أنه

دونته، والورل حيوان يشبه التمساح ويعيش في البر

(٧) الظماء: جمع ظمئان، كعطاش وعطشان وزنا ومعنى



ما سبق من كون الحركة بعد الحرف، ولم يذكر سيبويه في مثله ترك الإمالة، وذكر غيره أنه ذهب بعضهم إلى امتناع الإمالة، لأجل حروف الاستعلاء، وإن كانت مكسورة، قالوا: وهو قليل، والإمالة أكثر، وكذا الإمالة في نحو " قزحا " (١) كثيرة، وأما إن كانت حروف الاستعلاء متحركة بغير الكسرة كغوالب وصمات (٢) وخفاف (٣) فإنها تمنع الإمالة، لأنك إنما تتلفظ بالفتحة والألف بعد ثبوت حرف الاستعلاء الطالب للفتح بلا كسر بينها وبين الفتح، كما كان في قفاف، وفي تلك الحال طالب الإمالة - أعنى الكسر - معدوم متوقع، ومناسبة الصوت لصوت داخل في الوجود أولى من مناسبه للمتوقع وجوده، وأما إن كانت حروف الاستعلاء ساكنة قبل حرف الألف بعد الكسرة، نحو: مصباح ومقلاع ومخدام ومطعان، فبعض العرب لا يعتد بحرف الاستعلاء لكونه بالسكون كالميت المعدوم فيميل، وبعضهم يعتد به، لكونه أقرب إلى الألف من

(١) القزح - بكسر القاف وسكون الزاي - : بزر البصل، والتابل الذي يطرح في القدر كالكمون والكزبرة، ومراد المؤلف أنه يجوز إمالة ألفه المبدلة من التنوين وقفا في حالة النصب، لان الكسرة بعد حرف الاستعلاء، فلا أثر لحرف الاستعلاء، ولا يضر الفصل بين الكسرة والألف بحرفين، لان أحدهما ساكن، فهو نظير شمالل، وفي النسخ الخطية " قرحاء " بالقاف والراء والحاء ممدودا، وهو تصحيف، لان أوله مفتوح، ويدل على أن المراد ما أثبتناه قول سيبويه (ح ٢ ص ٢٦١) " وقالوا رأيت قزحا، وهو أبنار القدر، ورأيت علما، فيميلون، جعلوا الكسرة كالياء " اه

(٢) الصمات - كغراب - : الصمت، وفي الحديث " وإذنها صماتها " أي أن إذن البكر سكوتها

(٣) الخفاف - كغراب - : الخفيف، وفعال يشارك فعلا في باب الصفة المشبهة كثيرا، إلا أن في فعال من المبالغة أكثر مما في فعيل، ومن ذلك طويل وطوال، وشجيع وشجاع، وعجيب وعجاب

الكسرة الطالبة للإمالة، قال سيبويه: كلاهما عربي له مذهب، وهذا معنى قول المصنف " وبحرفين على رأى " جعل في نحو مصباح حرف الاستعلاء قبل الألف بحرفين: أحدهما حرف الاستعلاء، والآخر الباء، والأظهر أن لا يقال: هذا الحرف قبل ذلك الحرف بحرفين، إلا إذا كان بينهما حرفان، كما قال سيبويه في نحو مناشيط (١) ومعاليق (٢): إن حرف الاستعلاء، بعد الألف بحرفين، وإن كان حرف الاستعلاء بعد الألف وبينهما حرف كنافخ ونابع وناقق (٣) وشاحط (٤) وناهض وغائظ منع من الإمالة، ولم تؤثر الكسرة، لأن الحرف أقوى من

- (١) قال سيبويه: " واعلم أن هذه الالفات لا يميلها أحد إلا من لا يؤخذ بلغته، لأنها إذا كانت مما ينصب في غير هذه الحروف لزمها النصب فلم يفارقها في هذه الحروف، إذ كان يدخلها مع غير هذه الحروف، وكذلك إن كان شيء منها بعد الألف بحرفين، وذلك قولك: مناشيط، ونافيخ، ومعاليق، ومقاريض، ومواعيظ، ومبالغ، ولم يمنع الحرفان النصب كما لم يمنع السين من الصاد في صويق ونحوه، وقد قال قوم المناشيط (يريد بالإمالة) حين تراخت، وهي قليلة " اه وقد بحثنا طويلا فيما بين أيدينا من كتب اللغة فلم نعثر على ما يكون مفردا قياسا لمناشيط إلا منشطا - كمكرم - وهو بمعنى النشيط، أو هو الذي ينشط إبله، وإن صح أن يكون هذا مفردة كانت الياء في مناشيط زائدة متولدة من إشباع الكسرة، مثل دوانيق وخواتيم في جميع دانق وخاتم، أو منشطا - كمقعد - وهو مصدر ميمي بمعنى النشاط، والياء على هذا الوجه في الجمع زائدة كما كانت على الوجه السابق (٢) المعاليق: جمع معلاق - بكسر فسكون - أو معلوق - بضم فسكون - وهما يستعملان فيما يعلق عليه الشيء وفي الشيء المعلق نفسه (٣) ناقق: اسم فاعل من نفقت السلعة تنفق - من باب نصر ينصر - نفاقا، إذا راجت وغلا سعرها، أو اسم فاعل من نفق الحيوان ينفق نفوقا - كقعد يقعد قعودا - بمعنى مات (٤) الشاحط: اسم فاعل من شحط يشحط - كمنع يمنع، وكفرح يفرح - شحطا - كمنع، وشحطا - كفرح، إذا بعد

الحركة، فتصير قوية قائمة مقام قرب الكسرة من الألف، فلو أملت الألف لكان هناك استفال ظاهر بإمالة الفتحة والألف والكسرة الصريحة بعده إصعاد، وذلك صعب، وأما نحو غالب وطالب ففيه إصعاد ظاهر بعده استفال، وهذا أسهل، ألا ترى أنهم قالوا: صبقت، وصقت، وصويق، بقلب السين صادًا لئلا يصعدوا بعد استفال، ولم يقولوا: قصوت، وقصت، في قسوت قست وإن كان بين حرف الاستعلاء المتأخر عن الألف وبينها حرفان كمناشيط ومعاريض (١) ومعاليق ومنافخ (٢) ومبالغ (٣) منع أيضا عن الإمالة، وقال سيبويه: قد قال بعضهم المناشيط بالإمالة حين تراخت وهي قليلة. قوله: " وبحرفين على الأكثر " إن أراد نحو مناشيط فهو مخالف لقوله " وبحرفين على رأى " في نحو مصباح، وإن أراد نحو نافخ وفاسق كما صرح به في الشرح فغلط، لأنه لا خلاف في منعه إذن للإمالة. قوله: " قبلها يليها في كلمتها " إنما قال " في كلمتها " لان المستعلى إن كان في كلمة أخرى قبل لم يؤثر نحو ضبط عالم فتميل، لان المستعلى لما انفصل صار كالعدم مع أن الاستفال بعد الاصعاد سهل. قوله: " وبعدها يليها في كلمتها " اعلم أنه إذا كان المستعلى في كلمة بعد أخرى نحو عماد قاسم وعال قاسم فبعضهم لا يجعلون للمستعلى المنفصل أثرا وبعضهم

---

(١) في الحديث " إن في المعارض لمدوحة عن الكذب " قال ابن الأثير في النهاية: " المعارض جمع معارض من التعريض، وهو خلاف التصريح من القول يقال: عرفت ذلك في معارض كلامه ومعرض كلامه بحذف الألف " اه والمعراض أيضا: سهم بلا ريش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حده (٢) المنافخ: جمع منفاخ، وهو كير الحداد (٣) لم نجد هذا الجمع في كتب اللغة، ولعله جمع مبلغ مصدرا ميميا من بلغ، ومعناه البلوغ، والياء في الجمع من إشباع الكسرة

يجعل له تأثيراً، فلا يميل نحو أن يضربها قاسم، لجعله مثل فاقد، وكذا لا يميل نحو بمال قاسم، لجعله مثل فائق، وكذا لا يميل نحو أن يضربها ملق (١)، لكونه مثل مناشيط، وأبعد من هذا إمالة نحو بمال ملق، وإنما جعلوا للمنفصل المتأخر أثراً دون المتقدم المنفصل، لما ذكرنا من أن الاصعاد بعد الاستفال أصعب من العكس، وإذا كان سبب الإمالة قويا، وذلك لكون الكسرة لازمة لم يعزله المستعلى المنفصل عزله للسبب الضعيف، أعنى الكسرة العارضة، فيعزل في " على مال قاسم " أكثر من عزله في " عماد قاسم "، لان الكسرة لام " على مال " وهي السبب - ضعيفة لعروضها، فالمانع الضعيف: أي المستعلى المنفصل، يستولى عليها لضعفها، وأما في نحو " عماد قاسم " و " عالم قاسم " فالسبب - وهو كسرة العين في الأول واللام في الثاني - قوى للزومه، فلا يستولى عليه المانع الضعيف.

هذا، وبعضهم يقول: رأيت عرقاً، فيميل مع القاف تشبيهاً له بفعلي، فهو كالوسطى، وهذا كما أميل نحو عنبا وعبداء، تشبيهاً بألف التأنيث، وذلك في حيز الشذوذ، لان ألف التنوين إمالتها قليلة، فكيف مع المستعلى في عرقاً؟ قال: " والراء غير المكسورة إذا وليت الألف قبلها أو بعدها منعت منع المستعلية، وتغلب المكسورة بعدها المستعلية وغير المكسورة، فيمال طارد وغارم ومن قرارك، فإذا تباعدت فكالعدم في للمنع والغلب عند الأكثر، فيمال: هذا كافر، ويفتح مررت بقادر، وبعضهم يعكس، وقيل: هو الأكثر " أقول: اعلم أن الراء حرف مكرر، فضممتها كضمتين، وفتحتها كفتحيتين، وكسرتها ككسرتين، فصارت غير المكسورة كحرف الاستعلاء، لان

(١) يقال: رجل ملق، إذا كان يعطى بلسانه ما ليس في قلبه

تكرر الضم والفتح خلاف الإمالة، فتقول: هذا راشد، وهذا فراش، وهذا حمار، ورأيت حمارا، فيغلب غير المكسورة سبب الإمالة: أي الكسرة المتقدمة والمتأخرة، وكسرة الراء في اقتضاء الإمالة أقوى من كسرة غيرها، لأنها ككسرتين، فتمنع المستعلى المتقدم في نحو طارد وغارم، ولا تمنعه كسرة نحو طالب وغالب، وتمنع الراء غير المكسورة أيضا كما في " من قرارك " لكونها أضعف من المستعلى، كما يجيء، ولا تمنع الراء المكسورة المستعلى المتأخر عنها في نحو فارق، لما ذكرنا من صعوبة الاصعاد بعد الاستفال الظاهر، فقول المصنف إذن " وتغلب المكسورة بعدها المستعلية " ليس على إطلاقه، والراء غير المكسورة أضعف سببا من المستعلية، فلهذا كان الإمالة في " لن يضربها راشد " أقوى من الإمالة في " لن يضربها قاسم " وكان إمالة " عفرا (١) " تشبيها بحبلى أولى من إمالة " علقا (٢) " ومن ثم أجاز بعضهم إمالة " عمران " دون " برقان (٣) "

واعلم أن إمالة " في الدار " أقوى من إمالة " في دار قاسم " وإمالة " جارم (٤) " أولى من إمالة " جارم قاسم " لوجود المستعلى في الموضعين،

(١) يقال: رجل عفر - بكسر العين المهملة وسكون الفاء - إذا كان خبيثا منكرا، وأسد عفر، إذا كان شديدا

(٢) العلق - بالكسر - : النفيس من كل شيء، فهو صفة مشبهة، ويكون مصدر علقه وبه كفرح علوقا وعلقا إذا أحبه

(٣) برقان - بكسر أوله وسكون ثانيه - : قرية بخوارزم، وقرية بجرجان، ويكون البرقان جمع برق - كحمل - وزنا ومعنى، ويكون البرقان - بالكسر أيضا - الفزع، والدهش، والحيرة

(٤) الجارم: اسم فاعل من جرم النخل والتمر يجرمه - كضرب يضرب - إذا قطعه، وتقول: فلان جارم إذا كان قد جنى جناية، قال الشاعر  
\* كما الناس مجروم عليه و جارم \*

وإن كان منفصلاً، وإمالة " في دار قاسم " أقوى من إمالة " في مال قاسم " ،  
لما ذكرنا من أن كسرة الراء أقوى من كسرة غيرها، وإمالة " جارم قاسم "  
أقوى من إمالة " في دار قاسم " للزوم كسرة الراء في الأول مع تباعد المستعلى  
كما كان إمالة " عابد قاسم " أولى بسبب لزوم الكسر وبعد المستعلى من إمالة  
" في مال قاسم " وكسرة راء نحو " حضار (١) " ككسرة راء نحو " في الدار "  
وإن كانت الأولى بنائية، لأنها تزول بجعله علماً لمذكر، وكسرة راء نحو " بفار  
قبل (٢) " ككسرة راء نحو " في الدار قبل " لان الحرف المشدد كحرف  
واحد، ومن أمال نحو جاد وجواد اعتباراً بكسر الدال المقدرة لم يمل نحو " هذا  
جار " و " جوار " لما ذكرنا من قوة ضمة الراء وفتحها فتمنعان الكسرة المقدرة  
لضعفها.

قوله: " قبلها " كراشد وفراش، ولا تكون إلا مفتوحة.

قوله: " أو بعدها " قد تكون مفتوحة ومضمومة، نحو: هذا حمار،  
ورأيت حماراً.

قوله " فإذا تباعدت " قد مضى حكم الراء التي تلى الألف قبلها أو بعدها،  
وهذا حكم الراء المتباعدة عن الألف، فنقول: إن كانت الراء بعد الألف، وبينها  
وبين الألف حرف كانت كالعدم في المنع، إن كانت غير مكسورة، نحو:  
هذا كافر، ورأيت كافراً: أي لا تمنع منع المستعلى في نحو نافق ودافق، لأنها  
ملحقة بالمستعلى، كما ذكرنا، فلا يكون لها قوة المستعلى، ومن ثم كان إمالة " لن

(١) حضار - كقطام - : نجم، قال ابن سيده: " هو نجم يطلع قبل سهيل،  
فتظن الناس به أنه سهيل " اهـ. ويكون " حضار " اسم فعل أمر بمعنى أحضر  
(٢) في بعض الأصول نحو " مغار " بالميم والغين المعجمة والصواب " بفار  
قبل " كما في سيبويه

يضربها راشد " أقوى من إمالة " لن يضربها قاسم " وبعضهم عكس وجعلها مانعة مع بعدها من الإمالة في نحو " هذا كافر " كما منع المستعلى البعيد في نحو نافق، وكذا إذا تباعدت المكسورة بعدها، فالأولى أنها كالعدم في الغلبة على المستعلى، فلا تغلب الراء المكسورة القاف في " بقادر " بل القاف تعمل عملها في منع كسرة الدال من اقتضاء الإمالة، وذلك لان الراء المكسورة بعدت عن الألف، بخلاف نحو " الغارب (١) " فان الراء غلبت المستعلى لقربها من الألف، وبعضهم عكس ههنا أيضا، وجعلها غالبية للمستعلى: أي مجوزة للإمامة، فيكون كأن بعد الألف ثلاث كسرات وقبلها مستعل واحد، وإن كانت الراء قبل الألف متباعدة مفتوحة أو مضمومة، نحو رواق وبرقات (٢)، فيجوز أن تجعل كالمستعلى، فلا تمال كما في " قوافل " ويجوز أن لا تجعل مثله، لكونها أضعف منه، فيمال نحو " رواق "، وأما إن كانت مكسورة فإنها لا تغلب المستعلى قبل الألف كان المستعلى كرقاب أو بعدها كرواق، أما في الأول فلان المستعلى أقرب إلى الألف، وأما في الثاني فلما ذكرنا من أن المستعلى بعد الألف في غاية القوة، حتى غلب على الراء المكسورة التي هي أقرب إلى الألف منه في نحو فارض، فكيف بالمكسورة التي هي أبعد منه؟ فإمالة نحو عفرا وعشرا (٣) أولى من إمالة نحو عمران، لان الآخر محل التغيير.

- (١) الغارب: الكاهل، أو ما بين السنام والعنق، والجمع غوارب، ومنه ما في حديث الزبير: " ما زال يفتل في الذروة والغارب حتى أجابته عائشة إلى الخروج "، الغارب: مقدم السنام.
- (٢) البرقات: - بضم تين - جمع برقة - بضم فسكون - وهي أرض ذات حجارة بيض وحمرة وسود، وفي بلاد العرب برق كثيرة تنيف على المائة ذكرها صاحب القاموس (ب وق)، والبرقة أيضا: قلة الدسم في الطعام
- (٣) العشر - بكسر أوله وسكون ثانيه - ورد الإبل اليوم العاشر، قال في اللسان: " قال الأصمعي: إذا وردت الإبل كل يوم قيل: قد وردت رفها (بكسر فسكون) فإذا وردت يوما ويوما لا قيل: وردت غبا، فإذا ارتفعت عن الغب فالضم ء الربيع، وليس في الورد ثلث، ثم الخمس إلى العشر، فإذا زادت فليس لها تسمية ورد، ولكن يقال: هي ترد عشرا وغبا، وعشرا وربعا، إلى العشرين، فيقال حينئذ، ضمؤها عشرا، فإذا جاوزت العشرين فهي جوازي " اه، وأسماء الاضماء المذكورة كلها بكسر فسكون كما ضبطنا في " رفه "

قال: " وقد يمال ما قبل هاء التأنيث في الوقف، وتحسن في نحو رحمة، وتقبح في الراء نحو كدرة، وتتوسط في الاستعلاء نحو حقه "

أقول: لما كان هاء التأنيث يشابه الألف في المخرج والخفاء ومن حيث المعنى لكون الألف أيضا كثيرا للتأنيث أميل ما قبل هاء التأنيث، كما يمال ما قبل الألف، لان ما قبل ألف التأنيث مطرد جواز إمالته لا يمنعه شيء: لا المستعلى كما في الوسطى، ولا الراء المفتوحة كالذكرى، والألف في الوقف أقبل للإمالة لقصد البيان، كما قلنا في باب الوقف على نحو أفعى، فأميل ما قبل هاء التأنيث، إذ لا يكون إلا في الوقف، تشبيها للهاء بالألف الموقوف عليها، وأيضا الهاء خفية، فكأن الفتحة في الآخر، والآخر محل التغيير، فباجتماع هذه الأشياء حسن إمالة ما قبل هاء التأنيث، قال سيبويه: إمالة ما قبل هاء التأنيث لغة فاشية بالبصرة والكوفة وما قرب منهما قوله " وتحسن في نحو رحمة " أي: إذا لم يكن ما قبل الهاء لا راء ولا حرف استعلاء، وتقبح في الراء لان إمالة فتحها كإمالة فتحتين، لتكرر الراء، فالعمل في إمالتها أكثر

قوله " وتتوسط في الاستعلاء " لأنه لما أجري الهاء مجرى الألف لم يكن كالمشبه به مطلقا، فلم يمنع المستعلى الإمالة ههنا بالكلية كما منعها هناك، بل



توسطت الإمالة معه في الحسن والقبح، ولم تقبح قبح إمالة فتحة الراء، لان سب قبحها - كما قلنا - كون إمالة فتحها كإمالة فتحتين، وليست إمالة فتحة المستعلى كذلك، وليس استقباح إمالة فتحة الراء وتوسط إمالة فتحة المستعلى لكون الراء أقوى في الاستعلاء من المستعلى، لأننا قد ذكرنا أن المستعلى أقوى منها، وهي ملحقة بالمستعلى ومشبهة به، فلا تبلغ درجته، والمروى عن الكسائي إمالة ما قبل هاء التأنيث مطلقا، سواء كان من حروف الاستعلاء أو لا، إلا إذا كان ألفا كالصلاة، واختار له أهل الأداء طريقا آخر، وهو إمالة ما قبل الهاء، إلا إذا كان أحد الحروف العشرة، وهي قولك " حق ضغط عص خطا " كالنطيحة والحاقة وقبضة وبالغة والصلاة وبسطة والقارعة وخصاصة والصاخة (١) والموعظة، وذلك لان " قظ خص ضغط " من هذه العشرة حروف الاستعلاء، والحاء والعين شبهتا بالحاء والغين، لكونهما حلقين مثلهما، وأما الألف فلو أميلت لاميل ما قبلها، فكان يظن أن الإمالة للألف لا للهاء، أو كان أحد حروف أكهر (٢)، فإنه إذا جاءت قبل الهاء وقبلها إما ياء ساكنة أو كسرة كالأيكة (٣) والخاطئة والألثة والحافرة، أميلت فتحها، وكذا إن كان

- 
- (١) الصاخة: في الأصل اسم فاعل من صخ يصخ - كشد يشد - إذا ضرب بشيء صلب على مصمت، ثم قيل للصيحة: صاخة، لكونها تصم الاذان بشدتها، وسميت القيامة صاخة بما يتقدمها من صيحة الملك، ويقال للداهية أيضا: صاخة
- (٢) أكهر: قد جمع في هذه الكلمة حروفا تمنع من إمالة الفتحة، ومع هذا فللهذه الكلمة معنى لغوي، فقد تكون فعلا مضارعا ماضيه كهره - كمنع - إذا قهره أو انتهره، وقرئ قوله تعالى (وأما اليتيم فلا تقهر) بالكاف بدل القاف، وقد تكون أفعل تفضيل من هذا
- (٣) الأيكة: واحدة الأيكة، وهو الشجر الكثير الملتف، والأيكة أيضا الغيضة تنبت السدر والأراك، وقوله تعالى (كذب أصحاب الأيكة المرسلين) قال القاضي البيضاوي: " الأيكة غيضة تنبت ناعم الشجر، يريد غيضة بقرب مدين تسكنها طائفة بعث الله إليهم شعبيا وكان أجنيا منهم " اه.

بين الكسرة وحروف أكهر حرف ساكن كعبرة ووجهة، أما إذا كان قبل حروف أكهر ضمة أو فتحة كالتهلكة والميسرة لم تمل (١)، وكذا إن جاء قبلها ألف كالفاهة، وإنما ألحقوا حروف أكهر بحروف الاستعلاء لمشابهة الهمزة والهاء للغين والحاء المستعليين في كونها حلقيه وكون الكاف قريبة من مخرج القاف الذي هو مستعل، وكذا الراء، لان فتحها كفتحتين كما ذكرنا، وإنما ألحقوها بالمستعلية إذا لم يكن قبلها ياء ولا كسرة لان ذلك ينقص من مشابهتها للمستعلية، وأما الألف قبل أكهر فإنما منعت لكونها ضد الإمالة قال " والحروف لا تمال، فإن سمي بها فكالأسماء، وأميل بلى ويا ولا في إما لتضمنها الجملة، وغير المتمكن كالحرف، وذا وأتى ومتى كبلى، وأميل عسى لمجئ عسيت "

أقول: يعني لا تمال الحروف لعدم تصرفها، والإمالة تصرف، فنحو إما وإلا وإن كان فيه كسرة لا يمال، كما لا يمال حتى وألا وهلا، فإن سميت بمثل هذه الحروف كانت الأسماء: إن كان فيها سبب الإمالة أميلت، كألف حتى وألا وهلا، لأنها طرف رابعة كألف حبل، ففتنيتها على حتيان وأليان وهليان، وكذا إن سميت بلى، لان الكسرة سبب الإمالة، مع أن الألف طرف، ويثنى بالواو نحو إوان، كما ذكرنا في باب المثني، وعلى ما ذكره المصنف - وهو أن الكسرة لا تأثير لها مع الألف التي عن الواو - ينبغي أن لا تمال، ولو سميت بعلى وعدا وخلا الحرفيتين وبأما وألا لم تمل، إذ لا سبب للإمالة، وإنما أميل بلى لجواز السكوت

(١) كذا في. الأصول كلها، والواجب أن يقول " فأنها لا تمال " لأنه يجب اقتران الفاء بما بعد تالي أما

عليها وتضمنها معنى الجملة، إذ تقول في جواب من قال أما قام زيد " بلى " أي: بلى قام، فصار كالفعل المضمر فاعله نحو غزا ورمى في الاستعلاء، فأميل لمشابهته الفعل، وكذا أميل يا لتضمنها معنى الفعل، وهو دعوت وناديت، فصارت كالفعل، مع أنه يحذف المنادى ويقدر في نحو (يا ليت) و (ألا يا اسجدوا) فيصير كالفعل المضمر فاعله، وكذا " لا " أي في " إمالا " إذ يحذف الشرط بعدها، تقول لشخص: افعل كذا، فيأبى، فتقول له: افعل هذا إمالا: أي إمالا تفعل ذلك، وإذا انفردت لا عن إما لم تمل وإن كانت كبلى في الاغناء عن الجملة، لكونها على حرفين، وأمايا فلان معها الياء وهو سبب الإمالة، وحكى قطرب إمالة لا من دون إما نحو لا أفعل، لإفادتها معنى الجملة في بعض الأحوال كبلى. قوله: " وغير المتمكن كالحرف " لان غير المتمكنة لعدم تصرفها تكون كالحرف، فان سميت بها كانت الحروف المسمى بها: إن كان فيها سبب الإمالة أميلت، كإذا، للكسرة، وإنما أميل " ذا " في الإشارة لتصرفها، إذ توصف وتصغر ويوصف بها، بخلاف ما الاستفهامية فإنها لا تصغر، وأما أنى ومتى فإنما تمالان - وإن لم يسم بهما أيضا - لاغنائهما عن الجملة، وذلك لأنك تحذف معهما الفعل، كما تقول: متى؟ لمن قال سار القوم، وكذا قوله:

١٢٦ - \* أنى ومن أين أبك الطرب (١) \*

(١) هذا صدر بيت من المنسرح، وعجزه:  
\* من حيث لا صبوة ولا ريب \*

وهو مطلع قصيدة طويلة للكثير بن زيد الأسدي مدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقيل: مدح بها علي بن أبي طالب فورى عنه بذكر النبي صلى الله عليه وسلم خوفا من بنى أمية. والاستشهاد بالبيت على أن " أنى " قد يستغنى بها عن الجملة، فيكون التقدير في البيت أنى أبك الطرب، فحذف الفعل من الأول لدلالة الثاني عليه. والطرب: خفة تعترى الانسان من حزن أو فرح، والصبوة: الصبا، والريب: جمع ريبة، وهي الشبهة، ومعنى البيت: كيف طربت مع كبر سنك ومع عدم وجود داعي الطرب

فلا تمالان إذن، إلا في الاستفهام، لأنه إنما يحذف الفعل بعدهما فيه بخلاف ما إذا كانتا للشرط.

قوله: " وأميل عسى " إنما ذكر ذلك وإن كان فعلا لئلا يظن به أن عدم تصرفه ألحقه بالأسماء غير المتمكنة في عدم جواز الإمالة، فقال: الفعل وإن كان غير متصرف فتصرفه أقوى من تصرف الاسم غير المتمكن والحرف، لأنه ينقلب ألفه ياء أو واوا إذا كان يائيا أو واويا عند لحوق الضمائر بها، وإنما أميل أسماء حروف التهجي - نحو أبا، تا، ثنا - لأنها وإن كانت أسماء مبنية كإذا وما لكن وضعها

على أن تكون موقوفا عليها، بخلاف إذا وما، فأميلت لبيان ألفاتها، كما قلبت ألف نحو أفعى في الوقف ياء، كما مر في باب الوقف، والدليل عليه أنها لا تمال إذا كملت بالمد نحو باء وتاء، وذلك لأنها لا تكون إذن موقوفا عليها، ولقوة الداعي إلى إمالتها أميلت مع حرف الاستعلاء، نحو طا، ظا، بخلاف طالب وظالم. قال: " وقد تمال الفتحة منفردة نحو من الضرر ومن الكبر ومن المحاذر "

أقول: الراء المكسورة قد تمال لها الفتحة التي قبلها بلا فصل، سواء كانت على الراء كالضرر أو على حرف الاستعلاء كالمطر أو على غيرهما كالكبر والمحاذر، وتمال أيضا الضمة التي قبلها نحو من السمر ومن المنقر، وهو الركبة الكثيرة الماء، ومن السرر (١)، وإذا أمّلت فتحة الذال في المحاذر لم تمل الألف التي قبلها، لان الراء لا قوة لها على إمالة فتحة ما قبلها مع إمالة الألف

(١) السرر - بضمّتين - : ما تقطعه القابلة من سرّة الصبي

التي قبل تلك الفتحة، بل لا تقوى إلا على إمالة حركة قبلها: متصلة بها كما ذكرنا، أو منفصلة عنها بحرف ساكن، كما تميل فتحة من عمر وضممة من عمر وكذا إذا كان الساكن واوا نحو ابن أم مذعور وابن نور، قال سيبويه: " تميل الضمة وتشمها شيئاً من الكسرة، فتصير الواو مشمة شيئاً من الياء وتتبع الواو حركة ما قبلها في الاشمام كما تبعت الألف ما قبلها في الإمالة، فإن هذا الاشمام هو الإمالة " وقال الأخفش: " الألف لا بد لها من كونها تابعة لما قبلها، وليس الواو كذا، فإنها قد لا يكون ما قبلها مضموماً " فعلى قوله تجيء بالواو صريحة غير مشمة شيئاً من الياء بعد الضمة المشمة كسرة، وما ارتكبه الأخفش يتعذر اللفظ به ولا يتحقق، وأما قوله " قد لا يكون ما قبلها مضموماً " فنقول: أما الفتح فمسلم أنه يجيء الواو الصريح بعده، كقول، وأما الكسر والضم المشم كسراً فلا يجيء بعدهما الواو الساكنة إلا مشمة ياء، وعليك بالاختيار، وإن كان قبل الراء المكسورة ياء ساكنة قبلها فتحة نحو بغير وبخير فلا يجوز إشمام الفتح شيئاً من الكسر، لأن إشمام الكسر لا يبين إذا كان بعده ياء كما يبين إشمام الضم الكسر إذا كان بعده واو، نحو من نور، وقد يمال أيضاً لكسرة الراء فتحة ما قبلها وضمته - وإن كانتا منفصلتين في كلمة أخرى - نحو إن خبط رياح (١) وهذا خبط رياح، كالمطر والمنقر، فهو كإمالة الألف والفتحة في قفا رياح، ونحو خبط الريح أبعد، لكون ساكن بين فتحة الطاء وكسرة الراء، ونحو خبط فريد أبعد، لكون حرف متحرك بينهما. واعلم أن المستعلى بعد الراء المكسورة يمنع إمالة ما قبل الراء، فلا يمال سين السرقة (٢) للقفاف كما منع في نحو فارض وفارط، على ما تقدم، وأما قبل

-----  
(١) الخبط - بفتحيتين - : ورق العضاء من الطلع ونحوه يضرب بالعصا فيتناثر

ثم يعلف الإبل

(٢) السرقة - بفتح فكسر - : مصدر سرق الشيء يسرقه سرقة، إذا

أخذه خفية

الراء المكسورة فلا يمنع، ألا ترى إلى إمالة بالمطر ومن المنقر؟ وذلك لما تكرر من كون الاستفال بعد الاصعاد أسهل من العكس، وأما غلبة المستعلى قبل الألف الراء المكسورة بعدها، نحو طارد وقارب وغارب، فلان أسباب الإمالة إنما تميل الحركة أولاً، ثم إن كان بعدها ألف أو واو، كما في عالم ومن نور، يتبعها في الإمالة، ففي نحو طارد الفتحة إلى المستعلى أقرب منها إلى الراء المكسورة، فلا جرم استولى عليها المستعلى ولم يخلها تؤثر فيها الراء، وأما نحو بالمطر وطرب، ومن المنقر، فالراء قريبة من الحركة المراد إمالتها، لان الألف ليست بفاصلة بينهما فاستولت عليها وغلبت المستعلى لقوتها، لان كسرتها ككسرتين. واعلم أن الفتحة من دون الألف لا تمال إلا لهاء التأنيث كما مر، أو للراء المكسورة من بين أسباب الإمالة، لقوتها من بينها بتكررها، كما مر غير مرة. قال: " تخفيف الهمزة، يجمعه الابدال والحذف وبين بين: أي بينها وبين حرف حركتها، وقيل: أو حرف حركة ما قبلها وشرطه أن لا تكون مبتدأ بها، وهي ساكنة ومتحركة، فالساكنة تبدل بحرف حركة ما قبلها: كراس، ويير، وسوت، وإلى الهداتنا، والذيتمن، ويقولو ذن لي "

أقول: قوله " يجمعه الابدال والحذف وبين بين " أي لا يخرج من هذه الثلاثة، لان المجموع لا يخرج عن جامعها، ولو قال يجمع الابدال والحذف وبين بين لم يفهم منه أنه لا ينقسم إلى غير هذه الثلاثة، لان الشئ ربما يجمع الشئ ويجمع غيره، كما أن الاسم يجمع المنصرف وغير المنصرف ويجمع أيضا المبني قوله " بينها وبين حرف حركتها " أي: بين الهمزة والواو إن كانت مضمومة،

وبينها وبين الألف إن كانت مفتوحة، وبينها وبين الياء إن كانت مكسورة  
قوله " أو حرف حركة ما قبلها " يعنى قال بعضهم: بين بين على ضربين:  
أحدهما ما ذكر، والثاني أن يكون بينها وبين حرف حركة ما قبلها، وهذا الثاني  
على قول هذا القائل أيضا لا يكون في كل موضع، بل في المواضع المعينة، كما في  
سئل ومستهزؤون، على ما يجيء

قوله " وشرطه أن لا تكون مبتدأ بها " أي: شرط تخفيف الهمزة، ولا  
يريد بكونها مبتدأ بها أن تكون في ابتداء الكلمة، لأنها تخفف أيضا في ابتداء  
الكلمة بالحذف في نحو (قد أفلح) والقلب في (الهدى آتنا) ونحوه، بل المراد  
أن تكون في ابتداء الكلام، وإنما لم تخفف إذن لأن إبدالها بتدبير حركة  
ما قبلها كما يجيء، وكذا حذفها بعد نقل حركتها إلى ما قبلها، وكذا المجعولة  
بين بين البعيد تدبر بحركة ما قبلها، وإذا كانت في ابتداء الكلام لم يكن  
قبلها شيء، وأما بين بين المشهور فيقر بها من الساكن، كما يجيء، والمبتدأ به  
لا يكون ساكنا ولا قريبا منه، ولم تخفف في الابتداء نوعا آخر من التخفيف  
غير الثلاثة الأنواع المذكورة، لأن المبتدأ به خفيف، إذ الثقل يكون في  
الأواخر، على أنه قد قلبت الهمزة في بعض المواضع في الابتداء هاء، كهرحت  
وهرقت وهياك، ولكن ذلك قلب شاذ  
ثم اعلم أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف في الحلق ولها نبرة (١) كريهة  
تجزى مجرى التهوع (٢) ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها، فخففها قوم، وهم أكثر

(١) النبرة: ارتفاع الصوت، يقال: نبر الرجل نبرة، إذا تكلم بكلمة فيها علو،  
قال الشاعر

إني لاسمع نبرة من قولها \* فأكد أن يغشى على سرورا  
(٢) التهوع: تكلف القى، وفي الحديث: كان إذا تسوك قال: أع أع،  
كأنه يتهوع

أهل الحجاز، ولا سيما قريش، روى عن أمير المؤمنين على رضي الله تعالى عنه:  
نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأصحاب نبر (١)، ولولا أن جبرائيل عليه  
السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله عليه وسلم ما همزنا، وحققها غيرهم،  
والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيف استحسان.  
فنقول: إذا خففت فيما أن تكون ساكنة أو متحركة، وهذه قسمة  
حاصرة، فالساكنة تبدل بحرف حركة ما قبلها، إذ حرف العلة أخف منها،  
وخاصة حرف علة ما قبل الهمزة من جنسه، وحركة ما قبلها إما أن تكون في كلمة  
الهمزة أولاً، وفي الأول إما أن تكون الهمزة في الوسط كرأس ويثر ومؤمن،  
أو في الآخر كلم يقرأ ولم يردؤ ولم يقرئ، وفي الثاني في نحو (الهدى ائتنا)  
و (الذي أوتمن) و (يقول أئذن) وإنما لم تجعل بين بين إذ لا حركة لها  
حتى تجعل بينها وبين حرف حركتها، ولم تحذف لأنها إنما تحذف بعد إلقاء  
حركتها على ما قبلها لتكون دليلاً عليها، والحركة إنما تلقى على الساكن، لا على  
المتحرك.

قال: " والمتحركة إن كان قبلها ساكن وهو واو أو ياء  
زائدتان لغير اللاحق قلبت إليها وأدغمت فيها، كخطية ومقروة  
وأفيس، وقولهم التزم في نبي وبرية، غير صحيح، ولكنه  
كثير، وإن كان ألفا فبين بين المشهور، وإن كان حرفاً صحيحاً  
أو معتلاً غير ذلك نقلت حركتها إليه وحذفت، نحو مسلة،  
وخب، وشى، وسو، وجيل، وحوبة، وأبو يوب، وذو مرهم،  
واتبعي مره، وقاضوبيك، وقد جاء باب شئ وسوء مدغماً أيضاً،

(١) النبر: الهمز، ومصدر نبر الحرف ينبره نبراً إذا همزه، وفي الحديث:  
قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم: يا نبي الله، فقال: لا تنبر باسمي: أي لا تهمز، وفي  
رواية فقال: أنا معشر قريش لا ننبر



والتزم ذلك في باب يرى، وأرى يرى، للكثرة، بخلاف  
ينأى، وأنأى ينئى، وكثر في سل، للهمزتين، وإذا وقف على  
المتطرفة وقف بمقتضى الوقف بعد التخفيف، فيجئ في هذا الخب  
وبرى ومقرو السكون والروم والاشمام، وكذلك شئ وسو،  
نقلت أو أدغمت إلا أن يكون ما قبلها ألفا إذا وقف بالسكون  
وجب قبلها ألفا، إذ لا نقل، وتعذر التسهيل، فيجوز القصر والتطويل  
وإن وقف بالروم فالتسهيل كالوصل "

أقول: قد مضى حكم الهمزة الساكنة، وهي قسم واحد، إذ لا يكون  
ما قبلها إلا متحركا، لأنه لا يلتقى ساكنان، بلى إن سكنت للوقف وقبلها  
ساكن - وذلك مما يجوز كما مضى في باب التقاء الساكنين - فقد يجئ حكمها،  
وأما المتحركة فعلى قسمين، وذلك لان ما قبلها: إما ساكن، أو متحرك، فإن  
سكن ما قبلها فلا يخلو ذلك الساكن من أن يكون مما يجوز تحريكه، أو لا يجوز،  
فما لا يجوز تحريكه الألف والواو والياء الزائدتان في بنية الكلمة إذا كانتا مدتين:  
أي يكون ما قبلها من الحركة من جنسهما، وكذا ياء التصغير، نحو سائل ومقروء  
وخطيئة وأفئس، وإنما قلنا " الزائدتان في بنية الكلمة " لأنهما إن كانتا  
أصليتين كالسوء (١) والسيء (٢) قبلتا الحركة، لان فاء الكلمة وعينها ولامها  
مما لا يمتنع من قبول الحركة وكذا يقبلان الحركة إذا لم يكونا من بنية الكلمة،  
نحو اتبعوا أمرهم، واتبعي أمرهم، إذ الواو والياء كلمتان مستقلتان تحتلان الحركة  
نحو

اخشون واخشين، وأجرى مجراهما واو نحو: مسلمو أبيك وياء المسمى أبيك،  
لأنهما في الحقيقة ليستا زائدتين في بنية الكلمة، لكونهما لمعنى كالتنوين،

-----  
(١) السوء - بالضم -: البرص، وكل آفة  
(٢) السيء - بالكسر -: اللين يكون في أطراف الاخلاف

فيحتملان الحركة نحو مصطفو القوم، ومصطفى القوم، وكذا إذا لم يكونا مدتين مع كونهما في بنية الكلمة، نحو حوابة (١) وجيال (٢)، فإنهما للالحاق في مقابلة حرف أصلي، وأما ياء التصغير فإنها وإن لم تكن مدة لكنها موضوعة على السكون، ولهذا جاز نحو أصيم كما مضى في باب التقاء الساكنين، والذي يجوز تحريكه ما عدا ما ذكرناه: صحيحا كان كمسألة، أو حرف علة كالواو والياء للالحاق نحو حوابة، وجيال، أو الواو والياء للضمير نحو اتبعوا أمره، واتبعي أمره، وكذا إن كانتا علامتي المثني والمجموع، كقاتلوا أهلك، وكقاتلي أهلك، أو كانتا من أصل الكلمة سواء كان حركة ما قبلهما من جنسهما كالسوء والسئ وذو إبل، وبذي إبل، وضرب هو أمه، وتضرب هي أباه، وفي أبيه، وفي أمه، أو لم تكن كسوأة (٣) وجيئة، فالواو والياء اللتان لا تقبلان الحركة إذا وليهما الهمزة وقصد التخفيف قلبت الهمزة إلى الحرف الذي قبلها وأدغم فيها، نحو مقرو ونبي وأفيس وهو تصغير أفؤس جمع فأس وقول المصنف " زائدتان لغير الالحاق " يعني زائدتين في بنية الكلمة حتى يخرج قاضوا أهلك، واتبعوا أمره، وإنما لم تحذف إذا كان قبلها حرف علة لا يقبل الحركة، لأن قياس حذفها - كما مر - أن تنقل أولا حركتها إلى ما قبلها لتدل عليها، وكذا لم تجعل بين بين، لئلا يلزم شبه ساكنين، فلما

(١) الحوابة: الضخم من الدلاء والعلاب

(٢) الجيال: الضع، والضخم من كل شيء، قال في اللسان: " قال أبو علي

النحوي: وربما قالوا جيل - بالتخفيف - ويتركون الياء مصححة، لأن الهمزة

وإن كانت ملقاة من اللفظ فهي مبقاة في النية معاملة معاملة المثبتة غير المحذوفة، ألا ترى

أنهم لم يقلبوا الياء ألفا كما قلبوها في ناب ونحوه، لأن الياء في نية السكون؟ قال:

والجأل الضخم من كل شيء " اهـ.

(٣) السوءة: الفرج، والفاحشة، والخلة القبيحة

امتنعا قصد التخفيف بالادغام وإن لم يقرب مخرج الهمزة من مخرج الواو والياء، لكنهم اقتنعوا في الادغام بأدنى مناسبة، وهو اشتراك الجميع في صفة الجهر، لاستكراههم الهمزة وانسداد سائر أبواب التخفيف كما مر، ولهذا قلبوا الثانية للادغام إلى الأولى، مع أن القياس في إدغام المتماثلين - كما يجئ في بابه - قلب الأولى إلى الثانية، لأن حاملهم على الادغام مع تباعد المخرجين قصد تخفيف الهمزة المستكرهة والفرار منها، فلو قلبوا الأولى إلى الثانية لوقعوا في أكثر مما فروا منه.

قوله " في نبي وبرية " قال سيبويه: " ألزمهما أهل التحقيق البدل، قال: وقد بلغنا أن قوما من أهل التحقيق يقولون: نبي، وبرية، وذلك قليل ردئ " يعنى قليل في كلام العرب ردئ فيه، لا أنه ردئ في القياس، وهي ثابتة في القراءات السبع، ومذهب سيبويه أن النبي مهموز اللام، وهو الحق، خلافا لمن قال: إنه من النبوة: أي الرفعة، وذلك لأن جمعه نبأ، وإنما جمع على أنبياء - وإن كان أفعلاء جمع فعيل المعتل اللام كصفي وأصفياء وفعلاء جمع الصحيح اللام ككرماء وظرفاء - لأنهم لما ألزموا واحده التخفيف صار كالمعتل اللام، نحو سخي، وكذا ألزم التخفيف في مصدره كالنبوة، وجاء في السبع النبوة - بالهمز، ولما رأى المصنف ثبوت النبي والبرية مهموزين في السبع حكم بأن تخفيفهما ليس بلازم، وكذا ورد في السبع النبوة بالهمز، ومذهب سيبويه - كما ذكرناه - أن ذلك ردئ مع أنه قرئ به، ولعل القراءات السبع عنده ليست متواترة، وإلا لم يحكم برداءة ما ثبت أنه من القرآن الكريم، تعالى عنها

وأما القسم الثاني: أي الواو والياء القابلتان للحركة، فالقياس فيه نقل حركة الهمزة إليهما وحذفها، وإنما لم تستثقل الضمة والكسرة على الواو والياء في قاتلوا

أَمْك، وجازرو ابلْكَ، وبقَاتلي أَمْك، وأحلبني ابلْكَ، لان الحركتين ليستا في الأصل لحرفي العلة، بخلاف نحو قاضي وقاضي، فإن حركات الاعراب وإن كانت عارضة على الحرف لكنها حرركاتها، وليست بمنقولة إليها فهي ألزم من الحركات المنقولة، قال سيبويه: بعض العرب يدغم آخر الكلمة في الواو والياء المبدلتين عن الهمزة المفتوحة الكائنة في صدر كلمة بعدها، نحو أونت وأبو يوب وأرمي بك، في: أو أنت، وأبو أيوب، وأرمي أباك، وكذا جميع المنفصلة بشرط كونها مفتوحة، قال: وإن كانت في كلمة واحدة حذفوا، نحو سوة وحب، قال: وقد قال بعض هؤلاء في المتصلة أيضا سوة وضو، وجيل ومسوة، ومسى، جعلوا الواوات والياءات كحروف المد الزائدة في مقرو ونبي، وإنما لزم الادغام في مشية لكثرة استعمالها، وأما الهمزة المكسورة والمضمومة ضمة وكسرة لازمتين أو كلازمتين فلا يدغم فيها في هذا الباب، لثقله، فلا يقال في أبو أَمْك وأبي أَمْك: أبو مك وأبي أَمْك، ولا في ذو إبل وذو إبل: ذو بل وذو بل ولا في سوءوا، وأسيئي: سووا، وأسيي، لان الضمة والكسرة كاللازمتين، وأما مسوء وبمسي فإن الضمة والكسرة للأعراب، وهو غير ثابت، قال: وبعض العرب ينقل فتحة الهمزة أخيرا على الواو والياء قبلها يحذف، كما هو القياس، نحو لن يجيك، ولن يسوك، وإذا كانت مضمومة أو مكسورة حذفت الهمزة لاستثقال الضمة والكسرة على الياء والواو، فيقول: هو يجيك ويسوك، وقد يحذف الهمزة المفتوحة نحو لن يجيك ولن يسوك، قال: وكذا يحذف الهمزة مطلقا بأي حركة كانت إذا كانت قبلها ألف، لامتناع نقل الحركة إليها، فيقول: هو يشأ، فعلى هذا يقول في الجزم والوقف، لم يج، ولم يس، ولم يش، وجه وسه وشه، فيقع الجزم والوقف على العين، وعلى هذا يقول في المنفصلة: يرم اخوانه، بحذف الهمزة المكسورة مع كسرتها، لاستثقال الكسرة على الياء قبلها، ثم يحذف ياء برمي للساكين، قال السيرافي: ومما جاء

من الشاذ نقل بعضهم حركة الهمزة المنفصلة إلى آخر الكلمة المتحركة بحركة بنائية، نحو قال اسحق، وقال أسامة، وإن كانت الحركة إعرابية لم ينقل، فلا يقول: يقول اسحق، ولن يقول أسامة، احتراما لحركة الاعراب، قال: وبعضهم يحذف الهمزة من غير نقل الحركة إلى آخر الكلمة، فيقول: قال اسحق، وقال أسامة، والأول أجود، وقال بعضهم: تحذف الهمزة المنفصلة: أي التي في أول الكلمة إذا وقعت بعد الألف في آخر الكلمة، فإن كان بعد الهمزة ساكن سقطت الألف للساكنين، نحو ما أحسن زيدا، وما امرك، وإن كان بعدها متحرك بقي الألف نحو ما شد: أي ما أشد، قال:

١٢٧ - ما شد أنفسهم وأعلمهم بما \*

يحمى الذمار به الكريم المسلم (١)

وربما حذف بلا علة ولا ضابط، نحو ناس، في " أناس " ومع ألف الاستفهام في رأيت، فيقال في رأيت: رأيت، وهو قراءة الكسائي في جميع ما أوله همزة الاستفهام من رأى المتصل به التاء والنون، قال أبو الأسود:

١٢٨ - رأيت امرأ كنت لم أبله \* أتاني فقال أتخذني خليلا (٢)

(١) هذا بيت من الكامل لم نقف على نسبة إلى قائل معين، ولا على سابقه أو لاحقه، وقوله " ما شد أنفسهم " تعجب، والذمار - ككتاب -: ما وراء الرجل مما يجب عليه أن يحميه ويدفع عنه، وسمى بذلك لما يجب على أهله من التذمر له، ويقال: فلان حمار الذمار، وفلان أمتع ذمارا من فلان، والاستشهاد بالبيت في قوله " ما شد أنفسهم " على أن أصله ما أشد أنفسهم، فحذف الهمزة، وذلك ضرورة من ضرائر الشعر

(٢) هذا بيت من المتقارب، وقائله أبو الأسود الدؤلي، وكان من حديثه أنه كان يجلس إلى فناء امرأة بالبصرة وكان يتحدث إليها، وكانت جميلة، فقالت له يوما: يا أبا الأسود، هل لك في أن أتزوجك، فاني صناع الكف، حسنة التدبير، قانعة بالميسور؟ قال: نعم، فلما تزوجها أسرع في ماله وأفشت سره، فجمع أهلها فقال لهم:

أريت امرأ كنت لم أبله \* ..... البيت

فخاللته ثم أكرمته \* فلم أستفد من لديه فتिला

وألفيته حين جربته \* كذوب الحديث سروقا بخيلا

ثم أشهدهم أنه طلقها

وأرأيت: بمعنى أخبرني، وهو معنى مجازي من باب إطلاق السبب وإرادة المسبب، وقوله " لم أبله " معناه: لم أجر به ولم أختبره، وفعله من باب نصر، و " الخليل " في الأصل الصديق الخالص المودة، وأراد به امرأته، والفتيل: الشيء الحقيق. والاستشهاد بالبيت في قوله " أريت " على أن أصله رأيت، فحذفت الهمزة التي هي عين الفعل، وقرأ الكسائي " أريت الذي يكذب بالدين "



وإنما كثر ذلك في رأيت وأخواته لكثرة الاستعمال، ألا ترى إلى وجوب الحذف في يرى، وأرى يرى - كما يجئ - وعدم وجوبه في أخواته من يسأل وينأى؟ فإذا دخلت على رأيت همزة الاستفهام شبهت بهمزة الافعال، فتحذف الهمزة جوازا، وربما حذف مع هل أيضا تشبيها لها بهمزة الاستفهام، قال: ١٢٩ - صاح هل ريت أو سمعت براع\*  
رد في الضرع ما قرى في العلاب (١)

(١) هذا البيت لإسماعيل بن يسار مولى بنى تيم بن مرة تيم قريش من كلمة له أولها:

ما على رسم منزل بالجناب\* لو أبان الغداة رجع الجواب  
والرسم: ما بقى من آثار الديار لاصقا بالأرض، والجناب: موضع بعينه،  
وقرى: جمع، والعلاب: جمع علبة - بضم العين وسكون اللام - وهي وعاء من  
جلد، وقيل: من خشب، ويجمع على علب أيضا، وعليه قول جرير:  
لم تتلفع بفضل مئزرها\* دعد ولم تسق دعد في العلب  
والاستشهاد بالبيت في قوله " هل ريت " على أن أصله هل رأيت، فحذف  
الهمزة التي هي عين الفعل تشبيها لهل الاستفهامية بالهمزة لاشتراكهما في المعنى،  
ورواه في اللسان " صاح يا صاح هل سمعت براع\* " ورواه صاحب  
الأغاني " صاح أبصرت أو سمعت براع\* " ولا شاهد في البيت على  
الروايتين لما نحن بصدد، ولكن في رواية الأغاني حذف همزة الاستفهام،  
وأصله " صاح أبصرت " كما حذفها الكميث بن زيد الأسدي في قوله:  
طربت وما شوقا إلى البيض أطرب\* ولا لعبا منى وذو الشيب يلعب  
أراد " أو ذو الشيب يلعب " فحذف الهمزة، بدليل أنه يروى " أذو الشيب  
يلعب " .

وربما قدمت الهمزة التي لو بقيت بحالها لكان تخفيفها بالحذف، استكراها للحذف، فيقال في يسألون: يأسلون، لان تخفيفها إذن بالقلب لا بالحذف، قال:

١٣٠ - إذا قام قوم يأسلون مليكهم \* عطاء فدهماء الذي أنا سائله (١) ومثله في ييأس ياءس.

رجعنا إلى ما أصلنا، فنقول: وإن كانت الهمزة بعد الألف وقصدت التخفيف لم يجر الحذف إلا على اللغة القليلة التي ذكرنا، نحو يشأ في يشاء، لان

(١) هذا بيت من الطويل، ولم نقف له على خبر، ولا على نسبة، ولا على سابق أو لاحق، ودهماء: علم، يجوز أن يكون لانسان، أو لفرس، وهو خبر مقدم، والاسم الموصول بعده مبتدأ مؤخر، وجملة " أنا سائله " لا محل لها صلة، والاستشهاد بالبيت في قوله " يأسلون " على أن أصله يسألون فقدم الهمزة التي هي عين الفعل على فاء الفعل استكراها لتخفيفها بالحذف



الحذف حقه أن يكون بعد نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، ونقل الحركة إلى ما قبلها محال، وكذا لا يجوز قلبها واوا أو ياء ساكنة، للساكنين (ولا متحركة) (١) والادغام، لأن الألف لا يدغم كما يجئ في بابه، فلم يبق إلا جعله بين بين المشهور، لأنه وإن كان قريبا من الساكن إلا أنه على كل حال متحرك، وهذا أمر مضطر إليه عند قصد التخفيف، لانسداد سائر أبواب وجوه التخفيف، ولم يكن بين بين البعيد، إذ لا حركة لما قبلها.

قوله " وإن كان صحيحا أو معتلا غير ذلك " أي: غير حروف العلة التي تقدم أنها لا تحتمل الحركة، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت، وإنما لم تجعل بين بين لئلا يلزم شبه الساكنين، فلا تجعل الهمزة بين بين إلا في موضع لو كان مكانها فيه ساكن لجاز، إلا مع الألف وحدها، نحو قائل وكساء كما ذكرنا، للضرورة، ولم يبدلوا حرف علة بلا نقل حركة ولا بعد نقلها، قال سيبويه: لانهم كرهوا أن يدخلوها في بنات الواو والياء وجوز الكوفيون وبعض البصريين - كأبي زيد - قلب الهمزة حرف علة من دون نقل الحركة على وجوه مختلفة من غير قياس وضبط، فقالوا في رفء مصدر (٢) رفأت: رفو،

(١) في الأصول التي بين أيدينا " وكذا لا يجوز قلبها واوا أو ياء ساكنة للساكنين والادغام - الخ " والصواب ما أثبتناه وذلك لأن الاستدلال على امتناع جميع الفروض التي تحتملها الهمزة، وقد أبطل إمكان تخفيفها بنقل حركتها إلى ما قبلها بسبب أن ما قبلها غير قابل للحركة، وبقي الكلام في تخفيفها بالقلب واوا أو ياء، وهذا يحتمل وجهين: أولهما أن تكون الواو أو الياء ساكنة، وثانيهما أن تكون الواو أو الياء متحركة مع إدغام ما قبلها فيها، وعدم جواز الأول لما يلزم عليه من التقاء الساكنين غير المغتفر، وعدم جواز الثاني لما ذكره من أن الألف لا يدغم فيها (٢) يقال: رفا السفينة يرفؤها رفا - من باب منع، إذا أدناها من الشاطئ، ورفأ الثوب يرفؤه رفا، إذا لام خرقة وضم بعضه إلى بعض، وأصلح ما وهي منه، وقد يخفف الفعل والمصدر فيقال: رفوت الثوب والسفينة رفوا، ومنه قول ابن خراش الهذلي:

رفوني وقالوا: يا خويلد لا ترع \* فقلت وأنكرت الوجوه: هم هم

وفى خب ء (١): خبو، وهذا كما قالوا فى الهمز الساكن قبله نحو رفأت  
ونشأت: رفوت ونشوت، وفى خبأت وقرأت: خبيت وقريب، وهذا عند  
سيبويه ردى كله، وأجاز الكوفيون قياسا قلب الهمزة المفتوحة خاصة ألفا بعد  
نقل حركتها إلى الساكن قبلها نحو المرأة والكمأة وحكى سيبويه ذلك، وقال:  
هو قليل، ولا يجوز نقل الحركة فى باب أناطر (٢) لالزامهم نون انفعال السكون  
قوله " والتزم ذلك فى باب يرى وأرى يرى " كل ما كان من تركيب  
رأى سواء كان من الرؤية أو من الرأى أو الرؤيا إذا زدت عليه حرفا آخر لبناء  
صيغة وسكن راؤه وجب حذف همزته بعد نقل حركتها، إلا مرأى، ومرأة،  
وذلك لكثرة الاستعمال، وقد جاء إثباتها فى الشعر نحو قوله:  
١٣١ - أرى عيني ما لم ترأياه كلانا عالم بالترهات (٣)

-----  
(١) الخب ء: مصدر خبأ الشئ يخبؤه - كمنعه يمنعه - إذا ستره، والخب ء  
أيضا: اسم ما خبأته، من باب تسمية المفعول بالمصدر، ومنه قوله تعالى (وهو الذي  
يخرج الخب ء فى السماوات والأرض)  
(٢) أناطر: مطاوع أطره يطره أطرا - من بابى ضرب ونصر - إذا عطفه  
فانعطف: أي ثناه فانثنى  
(٣) هذا بيت الزجاجي إلى سراقه البارقي من أبيات يقولها للمختار بن  
عبيد، ونسبه الجاحظ فى المحاسن والأضداد لرجل من خزاعة، ولم يعينه،  
والأبيات التى نسبت لسراقه هي:  
ألا أبلغ أبا إسحاق أنى \* رأيت البلق دهما مصمتات  
أرى عيني ما لم ترأياه.... البيت

ويكثر حذف الهمزة مع تحرك ما قبلها مع همزة الاستفهام في نحو أرأيت كما ذكرنا.

قوله: " وكثر في سل للهمزتين " استعمال أسأل أكثر من استعمال اجأر (١) ونحوه، فصار تخفيفه بنقل حركة همزته إلى ما قبلها وحذفها، كثيرا، بخلاف نحو اجأر، ولو كان كثرة التخفيف للهمزتين فقط لكان اجأر مثله، وبعد نقل حركة الهمزة إلى السين وحذفها قال المصنف: يلزم حذف همزة الوصل وإن كان حركة السين عارضة، لأن مقتضى كثرة التخفيف فيه اجتماع الهمزتين، ولو كانت الهمزة باقية لما بقيت حركتها على السين، فحذفت همزة الوصل وجوبا، وقال السيرافي: حكى بعض النحاة - يعنى الأخفش - إسأل نحو الحمر، قال: ويفسد

كفرت بوحيكم وجعلت ندرا \* على قتالكم حتى الممات  
وأبو إسحاق: كنية المختار، ويروى في مكانه " \* ألا من مبلغ المختار عنى \* " والبلق: جمع أبلق وهو من الخيل ما فيه سواد وبياض، والدهم: جمع أدهم، وهو من الخيل مثل الأبلق، والترهات - بضم التاء وتشديد الراء مفتوحة أو مضمومة - جمع ترهة - بضم التاء وتشديد الراء مفتوحة - وهي الباطل، وما لا حقيقة له، وكان سراقا قد وقع أسيرا في يدي أعوان المختار فرغم له حين أمر المختار بقتله أنه رأى الملائكة على خيل بلق يقاتلون في صفوف المختار، وأنهم الذين أسروه، فهذا معنى قوله " أرى عيني ما لم ترأياه " . والاستشهاد بالبيت في قوله " ترأياه " حيث أثبت الهمزة التي هي عين الكلمة لضرورة الشعر، والاستعمال جار على تخفيف هذه الكلمة بحذف همزتها بعد نقل حركتها إلى ما قبلها كما ذكر المؤلف، وقد رواه أبو الحسن الأخفش والزجاجي " \* ما لم ترياه \* " على الاستعمال المطرد، وفيه حذف نون مفاعلتن  
(١) اجأر: فعل أمر من جأر يجأر جأرا - من باب منع - وجؤارا أيضا، إذا رفع صوته مع تضرع واستغاثة، وفي الحديث: كأنني أنظر إلى موسى له جؤار إلى ربه بالتلبية،

ما حكاه أنه ليس أحد يقول: أقل ولا أرد، وفرق بين الحمر وإسل بأن أصل السين الحركة، كما في سأل، ولام التعريف أصلها السكون، وقال سيويوه: الفرق بينهما أن همزة لام التعريف: تشبه همزة القطع في احمر بانفتاحها مبتدأة وبثباتها في الاستفهام نحو آله، وفي يا الله أيضا قوله " وإذا وقف على المتطرفة " اعلم أنه إذا وقف على المتحركة المتطرفة فإما أن يوقف على مذهب أهل التحقيق أو على مذهب أهل التخفيف، فالأول مضى حكمه مستوفى في باب الوقف، وأما على مذهب أهل التخفيف، فإنه تخفف الهمزة أولا، لان حالة الوصل متقدمة على حالة الوقف، ونقل الهمزة حاصل حالة الوصل، فتخفف على ما هو حق التخفيف من النقل والحذف، في نحو الخب ء، والقلب والادغام في نحو برئ ومقروء، فيبقى الخب بتحريك الباء كالدم، ثم يوقف عليه بالسكون المحض، أو الروم، أو الاشمام، أو التضعيف، ويبقى برى ومقروء مشددتين فيوقف عليهما بالاسكان والروم والاشمام، ويخفف نحو شئ وسوء في حال الوصل بالنقل والحذف، وهو الأصل، والقلب والادغام على قول بعضهم، كما ذكرنا، ويجوز السكون والروم والاشمام والتضعيف في الأول، ويجوز السكون والروم والاشمام ولا يجوز التضعيف في الثاني هذا إذا لم يكن ما قبل الهمزة فيه الألف، فإن كان قبل الهمزة المتطرفة ألف، وقد ذكرنا أن تخفيف مثلها بجعلها بين بين المشهور، فإذا خففتها كذلك ثم أردت الوقف عليها فإن راعيت في الوقف التخفيف الذي كان في الوصل وأبقيته وهو بين بين لم يحز لك إلا الوقف بالروم، لان تضعيف الهمزة لا يجوز، ومع الاسكان المحض والاشمام - وهو الاسكان أيضا - لا يجوز بين بين، لان بين بين لا يكون إلا بشئ من الحركة، وإن لم تراع في الوقف تخفيف الوصل وأردت الوجه المشهور من وجوه الوقف وهو الاسكان أسكنت الهمزة المجعولة بين بين، وجاز التقاء الساكنين، لأنه في الوقف، فبطل تخفيف بين بين

بإسكانها، فقصدت تخفيفا آخر، ولم يتأت الحذف، إذ ذلك إنما يكون بنقل الحركة إلى ما قبل الهمزة، ولا تنقل الحركة إلا الألف، فلم يبق إلا قلب الهمزة الساكنة ألفا، لكون الألف قبلها بمنزلة الفتحة، فصار نحو لم يقرأ، ولا يكون مع الاسكان روم ولا إشمام، لان الحركة كانت على الحرف الذي هذه الألف بدل منه، لا على الألف حتى ترام أو تشم، كما قلنا في الوقف على هاء التأنيث، وأيضا فالروم بإبقاء بعض الحركة، والألف الصريحة لا تحتمل ذلك، وهذا الوجه - أعنى الوقف بالاسكان وقلب الهمزة ألفا - أكثر في هذا الباب من الوقف بالروم، والهمزة بين بين، فإذا قلبتها ألفا وقبلها ألف جاز لك إبقاء الألفين، لان الوقف يحتمل فيه الساكنان، فيمد مدة طويلة في تقدير ألفين، ويجوز حذف أحدهما، لاجتماع المثليين، فيمد مدة قصيرة بتقدير ألف واحدة، وإن كانت الهمزة منصوبة منونة فليست متطرفة، فلا يجيء فيها هذه الفروع، بل يقلب التنوين ألفا نحو دعاء، وعشاء قال: " وإذا كان قبلها متحرك فتسع: مفتوحة وقبلها الثلاث، ومكسورة كذلك، ومضمومة كذلك، نحو سأل ومائة ومؤجل وسئم ومستهزئين وسئل ورؤوف ومستهزؤون ورؤوس، فنحو مؤجل واو، ونحو مائة ياء، ونحو مستهزئون وسئل بين بين المشهور، وقيل: البعيد، والباقي بين بين المشهور، وجاء منسأة وسال، ونحو الواجى وصلا، وأما:

\* يشجع رأسه بالفهرواجى \* فعلى القياس، خلافا لسيبويه "

أقول: اعمل أن الحكم المذكور في المتصل جار في المنفصل سواء، وأمثله قال هذا (غلام) أحمد، وبغلام أيبك، وإن غلام أيبك، وقال إبراهيم، وبغلام إبراهيم، وهذا مال إبراهيم، وإن غلام أحتك،

وبغلام أختك، وهذا مال أختك، إذا قصدت تخفيفها متصلة كانت أو منفصلة قلبت المفتوحة المكسور ما قبلها كمائة ياء محضة، لتعذر حذفها، إذ لا تحذف إلا بعد نقل الحركة، ولا تنقل الحركة إلى متحرك، ويتعذر التسهيل أيضا، إذ تصير بين الهمزة والألف، فلما استحال مجيء الألف بعد الكسرة لم يجوزوا مجيء شبه الألف أيضا بعدها، وكذا تقلب المفتوحة المضموم ما قبلها واوا محضة كموجل، لمثل ما ذكرنا في مائة، فبقى بعد المثالين سبعة أمثلة، وتسهل كلها بين المشهور عند سيبويه، وإنما لم تخفف بالحذف لتحرك ما قبلها، ولم تخفف بالقلب كما

في المثالين، لان القصد التخفيف، وقد حصل بتسهيلها بين بين، والأصل عدم إخراج الحرف عن جوهره، وأما في المثالين فالقلب كالمضطر إليه كما ذكرنا، ومعنى التسهيل أن تأتي بها بين الهمزة وبين حرف حركتها، وتجعل الحركة التي عليها مختلصة

سهلة بحيث تكون كالساكنة وإن لم تكنها، فلهذا لم تسهل الساكن ما قبلها لئلا يكون كالجمع بين الساكنين، بلى يجوز ذلك إذا اضطر إليه، وذلك إذا كان قبلها ألف، لتعذر سائر أنواع التخفيف كما ذكرنا، ولكون المد في الألف أكثر منه في سائر حروف اللين فيصح الاعتماد عليه كالمتحرك، كما مر في باب التقاء الساكنين، وذهب الكوفية إلى أن المسهلة ساكنة، واحتج على تحريكها سيبويه بحجة لا مدفع لها، وهي أنها تسهل في الشعر وبعدها ساكن في الموضع الذي لو اجتمع فيه ساكنان لانكسر البيت، كقول الأعشى:

١٣٢ - أأن رأأت رجلا أعشى أضربه \*

ريب المنون ودهر متبل خبل (١)

هذا بيت من بحر البسيط من لامية الأعشى التي أولها:  
ودع هريرة إن الركب مرتحل\* وهل تطيق وداعا أيها الرجل  
والأعشى: الذي لا يبصر بالليل، ويقال للذي لا يبصر بالنهار: أجهر، والريب أصله قلق النفس واضطرابها والتردد بين أمرين، والمنون، المنية، سميت المنية بذلك لان الله قد مناها: أي قدرها، ومتبل: مهلك ومبيد، وخبل: ملئ على أهله، والاستشهاد بالبيت في قوله " أأن " على تخفيف الهمزة الثانية وجعلها بين بين، وأن همزة بين بين في حكم المتحركة، إذ لو لم تكن في حكم المتحركة لانكسر البيت وبيان ذلك أن بعد الهمزة الثانية نونا ساكنة، فلو كانت الهمزة المخففة في حكم الساكنة لا لتقى ساكنان في غير القافية، وذلك مما لا يجوز، وأيضا لما يلزم عليه من تسكين ثاني الوتد المجموع - وهو عين فعولن - في غير عروض ولا ضرب، وذلك مما لا يجوز عند كافة علماء العروض



وعند الأخفش تسهل السبعة بين بين المشهور، إلا اثنتين منها: المضمومة المكسور ما قبلها كالمستهزؤون، والمكسورة المضموم ما قبلها كسئل، قال: تقلب الأولى

ياء محضة والثانية واوا محضة، إذ لو سهلنا لكانت الأولى كالواو الساكنة، ولا تجيء بعد الكسرة، والثانية كالياء الساكنة، ولا تجيء بعد الضمة، كما لا تجيء الألف بعد الضمة والكسرة، وهذا الذي ذهب إليه قياسا على مؤجل ومائة وإن كان قريبا لكن لسيبويه أن يفرق ويقول: المسهلة المفتوحة لم يستحل مجيئها بعد الضم والكسر لكن لما استحال مجيء الألف الصريح بعدهما منع مجيء شبه الألف أيضا بعدهما، وأما الواو الساكنة فلا يستحيل مجيئها بعد الكسرة، بل يستثقل، وكذا الياء الساكنة بعد الضمة، فلم يمنع مجيء شبه الواو الساكنة بعد الكسرة وشبه الياء الساكنة بعد الضمة وذهب بعضهم في نحو مستهزئون وسئل إلى بين بين البعيد، ونسب بعضهم هذا القول أيضا إلى الأخفش، وإنما ارتكب هذا الوجه من التسهيل ههنا من ارتكبه وإن كان بعيدا نادرا فرارا مما لزم سيبويه في بين بين المشهور من مجيء شبه الواو الساكنة بعد الكسر وشبه الياء الساكنة بعد الضم، كما مر، ومما لزم الأخفش من مجيء الواو الصريحة متحركة بالكسر بعد الضم في سول، ومن مجيء الياء الصريحة متحركة بالضم بعد الكسر في مستهزيون، وذلك



مرفوض في كلامهم، وليس بشيء، لأنه لا يلزم سيويه على ما ذكرنا محذور في مجيء شبه الواو الساكنة بعد الكسر وشبه الياء الساكنة بعد الضم، وكذا لا يلزم الأخفش فيما ذهب إليه أمر شنيع، لان تخفيف الهمزة عارض غير لازم، فهو مثل روي (١)، بلا إدغام.

ولا خلاف في الخمسة الباقية أن فيها بين بين المشهور.

وقد تبدل الهمزة المفتوحة ألفا إذا انفتح ما قبلها، مثل سال، وواوا ساكنة إذا انضمت وانضم ما قبلها كرووس، وياء ساكنة إذا انكسرت وانكسر ما قبلها نحو المستهزين، قال سيويه: وليس ذا بقياس متئب، بل هو سماعي، كما قالوا: أتلجت، في أولجت، فلا تقول: أتلغت (٢)، في أولغت، قال: وإذا كان في ضرورة الشعر كان قياسا، قال:

١٣٣ - راحت بمسلمة البغال عشية\* فارعي فزارة لا هناك المرتع (٣)

(١) في بعض النسخ " ريبا " وهو مخفف " رثيا " من نحو قوله تعالى (هم أحسن أثاثا ورثيا). والذي أثبتناه وفاقا لبعض النسخ هو تخفيف " رؤيا " وقد ذكروا أنه يجوز الوجهان في هاتين الكلمتين: الإدغام مراعاة لما صارت إليه الهمزة، وعدم الإدغام نظرا إلى عروض الحرف بالتخفيف

(٢) في بعض النسخ " أتلجت في أولجت " وكلا النسختين صحيح

(٣) هذا بيت من الكامل يقوله الفرزدق بعد أن عزل مسلمة بن عبد الملك

عن العراق وولي عمر بن هبيرة الفزاري، وبعده قوله:

ولقد علمت إذا فزارة أمرت\* أن سوف تطمع في الامارة أشجع

عزل ابن بشر وابن عمرو قبله وأخو هراة لمثلها يتوقع

وقوله " راحت بمسلمة " أنشد في الأغاني مكانه " ولت بمسلمة ". وقوله " أن

سوف تطمع " أن مخففة من الثقيلة، وابن بشر هو عبد الملك بن بشر بن مروان،

وابن عمرو هو سعيد بن عمرو بن الوليد بن عقبة، وأخو هراة هو سعيد بن

عبد العزيز بن الحكم بن أبي العاص، ويقال: ابن عمر وهو سعيد بن عمرو بن الحرث

ابن الحكم، وأخو هراة هو سعيد بن الحرث بن الحكم. والاستشهاد بالبيت في قوله

" لأهناك " يريد لا هناك، تقول: هنأه الطعام يهنؤه إذا ساغ ولذلك بلا مشقة، فخفف

الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها بقلبها ألفا ساكنة

وقال:

١٣٤ - سالتاني الطلاق إذ رأتاني \* قل مالي، قد جئتماني بنكر (١)

وقال:

١٣٥ - سالت هذيل رسول الله فاحشة \*

ضلت هذيل بما قالت ولم تصب (٢)

-----  
(١) هذا البيت من الخفيف، وهو لزيد بن عمرو بن نفيل القرشي العدوي، وهو أحد الذين برئوا من عبادة الأوثان في الجاهلية وطلبوا دين إبراهيم وتنسكوا. وقبله: تلك عرساي تنطقان على عمد \* إلى اليوم قول زور وهتر عرساي: مثني عرس مضاف إلى ياء المتكلم، وعرس الرجل - بكسر فسكون - زوجته، والهتر - بفتح الهاء وسكون التاء -: مصدر هتره يهتره، إذا مزق عرضه، وبكسر الهاء وسكون التاء: اسم بمعنى الكذب، والامر العجيب، والساقط من الكلام. واستشهاد بالبيت في قوله " سالتاني " على أن أصله سألته، فخفف الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها بقلبها ألفا على نحو ما ذكرنا في البيت الذي قبله (٢) هذا بيت من البسيط لحسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه من كلمة يهجو فيها هذيلًا، لانهم قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم أبو كبير الهذلي، فقال أبو كبير للنبي صلى الله عليه وسلم: أحل لي الزنا، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: أتحب أن يؤتى إليك مثل ذلك؟ قال: لا، قال: فارض للناس ما ترضى لنفسك، قال فادع الله أن يذهب ذلك عنى. وقد روى كلمة حسان هذه ابن هشام في السيرة (ح ٣ ص ١٧٦ طبعة المكتبة التجارية) وبعده: سألوا رسولهم ما ليس معطيهم \* حتى الممات وكانوا سبة العرب ولن ترى لهذيل داعيا أبدا \* يدعوا لمكرمة عن منزل الحرب لقد أرادوا خلال الفحش ويحهم \* وأن يحلوا حراما كان في الكتب والاستشهاد بالبيت في قوله " سالت " وأصله سألت فخفف الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها بقلبها ألفا، ومثله قوله: " سألوا رسولهم " في البيت الذي أنشدناه بعده

وأنشد سيبويه فيما لا يجوز في غير الشعر إلا سماعاً قول الشاعر:  
١٣٥ - وكنت أذل من وتد بقاع\* يشجع رأسه بالفهر واجي (١)  
قال المصنف - وهو الحق - : إن هذا القياس ليس من ذلك، لأن " واج "

(١) هذا البيت من الوافر، وهو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت من كلمة يهجو بها عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص وقبله قوله: وأما قولك الخلفاء منا\* فهم منعوا ويريدك من وداجي ولولا هم لكنت كحوت بحر\* هو في مظلم الغمرات داجي وقوله " وداجي " هو مصدر قولك: وادج فلان فلانا بمعنى ودجه كسافر بمعنى سفر، وتقول: ودجت الدابة ودجا كوعدته وعدا، إذا قطعت ودجها، وقطع الودج للدابة كالفصد للانسان، وهوى: سقط، والغمرات: جمع غمرة، وهي في الأصل القطعة من الماء، وداج: أسود مظلم، والقاع: المستوى من الأرض، ويشجع: يدل على المبالغة في الشج، والفهر - بكسر فسكون - : الحجر إذا كان ملء اليد، والواجي: اسم فاعل من وجاءت عنقه أجؤها، إذا ضربتها، ويضرب المثل في الذل والمهانة بالوتد، فيقال: هو أذل من وتد بقاع، وفي هذا المعنى يقول الشاعر:

ولا يقيم على ضيم يراد به\* إلا الأذلان غير الحي والوتد  
هذا على الخسف مربوط برمته\* وذا يشج فلا يرثي له أحد  
والاستشهاد بالبيت في قوله " واجي " وأصله الواجئ - بالهمز - فلما وقع في القافية ووقف عليه سكنت الهمزة فخففت بقلبها ياء لانكسار ما قبلها

آخر البيت، وهو موقوف عليه، فكأن آخر الكلمة همزة ساكنة قبلها كسرة كما في " لم يقرئ " وقياسه التخفيف بجعلها ياء في الشعر وفي غيره، بلى إذا كان نحو الواجى في الوصل كما تقول: مررت بالواجى يا فتى، بجعل الهمزة ياء ساكنة، فهو من هذا الباب

وقد أطلق سيبويه وقال: تقلب الهمزة التي تجعل عند أهل التخفيف بين بين ألفا إذا انفتح ما قبلها، وياء إذا انكسر ما قبلها، وواوا إذا انضم ما قبلها، والحق أن يقيد - كما قال ابن يعيش - فيقال: الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها تقلب ألفا، والمكسورة المكسور ما قبلها تقلب ياء، والمضمومة المضموم ما قبلها تقلب واوا، ولم يقيد ابن يعيش الواو والياء المقلوب إليهما بالسكون، والأولى أن يقال ياء ساكنة، وواوا ساكنة، كما قدمنا، فعلى هذا لا يقلب نحو لؤم وسئم، ألفا، لا في الضرورة ولا في غيرها، وكذا لا يقلب نحو مستهزون ومائة ياء ساكنة، ونحو سئل ومؤجل واوا ساكنة

قال: " والتزموا خذ وكل على غير قياس للكثرة، وقالوا مر، وهو أفصح من أوامر، وأما وأمر فأفصح من ومر " أقول: هذا كان حقه أن يذكر بعد قوله " والهمزتان في كلمة إن سكنت الثانية وجب قلبها "، لان أصل خذ وكل ومر أوخذ وأوكل وأؤمر، وكان القياس قلب الثانية واوا لانضمام ما قبلها، فحفت بغير القلب، وذلك بأن حذفت الثانية لكثرة استعمالها، وعلى كل حال فالحذف أوغل في التخفيف من قلبها واوا، والتزموا هذا الحذف في خذ وكل، دون مر، فان الحذف فيه أفصح من القلب، وليس بلازم، هذا إذا كان مبتدأ به، وذلك لكونه أقل استعمالا من خذ وكل، وأما إذا وقع في الدرج نحو " وأمر " و " فأمر " و " قلت لك أوامر " فان إبقاء الهمزة فيه أكثر من الحذف، لأن علة الحذف اجتماع الهمزتين، ولا تجتمعان

في الدرج، وجاز نحو " ومر " و " فمر " أيضا، على قلة، لان أصل الكلمة أن تكون مبتدأ بها، فكأنه حذفت الهمزة (في الابتداء) أولا، ثم وقعت تلك الكلمة المحذوفة الهمزة في الدرج، فبقيت على حالها قال: " وإذا خفف باب الأحمر فبقاء همزة اللام أكثر، فيقال: الحمر ولحمر، وعلى الأكثر قيل: من لحمر، بفتح النون وفتح الحمر، بحذف الياء، وعلى الأقل جاء (عادلولي) ولم يقولوا: اسل ولا أقل لاتحاد الكلمة "

أقول: يعنى إذا نقل حركة الهمزة التي في أول الكلمة إلى لام التعريف قبلها، فتلك اللام في تقدير السكون، لوجوه: أحدها: أن أصل اللام السكون، بخلاف نحو قاف قل، والثاني: كون اللام كلمة أخرى غير التي في أولها الهمزة، فهي على شرف الزوال، فكأنها زالت وانتقلت حركة الهمزة التي نقلت إليها إلى الهمزة، وبقيت اللام ساكنة، بخلاف قاف قل، فإنها من كلمة الواو، والثالث: أن نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها غير لازم، فكأنها لم تنقل، بخلاف نقل حركة واو قل إلى ما قبلها، وأما سل فحركة السين فيه ليست بلازمة لزوم حركة قاف قل، ولا بزائله زوال حركة لام الأحمر، لأنه مثل قل في جميع الوجوه، إلا الثالث، فإن نقل الحركة فيه ليس لازما لزوم نقل حركة واو أقول، لكنه - وإن لم يلزم لزومه - أكثر من نقل حركة همزة الأحمر، ففي الأحمر بقاء الهمزة أكثر، وفي قل حذف الهمزة واجب، وفي سل وقع الخلاف: أوجبه المصنف كما ترى، وهو مذهب سيبويه، وأجاز الأخفش اسل، كما تقدم، وهذا كله في قل مبنى على أن أصله أقول المأخوذ من تقول قبل نقل حركة الواو إلى القاف، فأما إن قلنا:

إن قل مأخوذ من تقول المضموم القاف، فليس هناك همزة وصل حتى تحذف الحركة أو تبقى لعروضها  
قوله " وعلى الأكثر قيل من لحم " يعنى على جعل اللام في حكم الساكن  
حركوا النون لالتقاء الساكنين، وحذف ياء " في " لأجله أيضا، ولو اعتد  
بحركة اللام سكن النون، كما في " من زيد " ولم تحذف ياء في كما في " في دارك "

وحكى الكسائي والفراء أن من العرب من يقلب الهمزة لاما في مثل هذا،  
فيقول في الأحمر والأرض: اللحم، واللرض، ولا ينقل الحركة، محافظة على  
سكون اللام المعرفة.

قوله " وعلى الأقل " أي: على جعل حركة اللام كاللازم أدغموا تنوين  
" عادا " الساكن في لام " الأولى " كما تقول: من لك، ولو جعلت اللام في  
تقدير السكون لحركت النون فقلت: عادن لولى، ولم يجز الادغام، إذ لا يدغم  
الساكن في الساكن، وإنما اعتد بحركة اللام - وإن كان على الوجه الأقل -  
لغرض التخفيف بالادغام، بخلاف قوله (سيرتها الأولى) فان التخفيف يحصل  
ههنا لعدم الاعتداد بحركة اللام، وهو بحذف ألف (سيرتها) للساكنين.  
قوله " لاتحاد الكلمة " كما ذكرنا في الوجه الثاني.

قال: " والهمزتان في كلمة إن سكنت الثانية وجب قلبها كآدم  
وايت وأوتمن، وليس آجر منه، لأنه فاعل، لا أفعل، لثبوت يؤاجر،  
ومما قلته فيه:

دللت ثلاثا على أن يوجر \* لا يستقيم مضارع آجر  
فعالة جاء الافعال عز \* وصحة آجر تمنع آجر

وإن تحركت وسكن ما قبلها كسئال تثبت، وإن تحركت وتحرك  
ما قبلها قالوا: وجب قلب الثانية ياء إن انكسر ما قبلها أو انكسرت،

وواوا في غيره نحو جاء وأيمة وأويدم وأوادم، ومنه خطايا في التقدير الأصلي، خلافا للخليل، وقد صح التسهيل والتحقيق في نحو أيمة، والتزم في باب أكرم حذف الثانية، وحمل عليه أخواته، وقد التزموا قلبها مفردة ياء مفتوحة في باب مطايا، ومنه خطايا على القولين، وفي كلمتين يجوز تحقيقهما، وتخفيفهما، وتخفيف إحداهما على قياسها، وجاء في نحو يشاء إلى الواو أيضا في الثانية، وجاء في المتفتتين حذف إحداهما، وقلب الثانية كالساكنة "

أقول: اعلم أن الهمزتين إذا اجتمعتا، فإما أن يكون اجتماعهما في كلمة أو في كلمتين. فإن كان في كلمة فإما أن تتحرك الأولى فقط، أو تتحرك الثانية فقط، أو تتحركا معا، وسكونهما معا لا يجوز.

فان تحركت الأولى فقط دبرت الثانية بحركة الأولى: أي قلبت واوا إن انضمت الأولى كأوتمن، وياء إن انكسرت كايث، وألفا إن انفتحت كآمن، وإنما قلبت الثانية لان الثقل منها حصل، وإنما دبرت بحركة ما قبلها لتناسب الحركة الحرف الذي بعدها، فتخف الكلمة، وإذا دبرت بحركة ما قبلها وليس المتحرك همزة كما في رأس وبير وسوت فهو مع كونه همزة أولى. قوله " وليس آجر منه " أي: مما اجتمع فيه همزتان والثانية ساكنة، قال: لأنه من باب فاعل، لا أفعل، واستدل على ذلك بأن مضارعه يؤاجر، لا يؤجر والذي أنشده من قبله - مع ركاكة لفظه - ليس فيه دليل على مدعاه، أعني أن يؤجر لا يستعمل في مضارع آجر: قال " فعالة جاء " يعنى أن مصدر آجر فعالة، وفعالة مصدر فاعل ككاتب وقاتل قتالا، والتاء في إجارة للوحدة، وليس بشئ، لوجهين: أحدهما أنا بينا في باب المصادر أن المرأة إنما تبنى في ذوات الزيادة على المصدر المشهور المطرد، فيقال: قاتلت مقاتلة واحدة، ولا يقال: قاتلت قتالة

لان فعلا ليس بمطرّد في فاعل، وثانيهما أن إجارة لو كان مصدر فاعل للمرة لجاز آجر لغير المرة، ولم يستعمل إجارا أصلا، وأيضا لم يكن استعمال إجارة إلا للمرة كما لا يستعمل نحو تسيحة وتقديسة إلا لها.

قوله: " والافعال عز " يعني لا يستعمل إجارا، وذلك ممنوع، لان في كتاب العين " آجرت مملوكي أوجره إجارا فهو مؤجر " وفي أساس اللغة " آجرني داره إجارا فهو مؤجر، ولا تقل: مؤجر، فإنه خطأ قبيح " قال: " وليس آجر هذا فاعل، بل هو أفعال، وإنما الذي هو فاعل آجر الأجير مؤاجرة، كقولك: شاهره وعاومه " وفي باب أفعال من جامع الغوري " آجره الله تعالى: لغة في آجره مقصورا " وفي باب فاعل منه " آجره الدار " وهكذا في ديوان الأدب، قلت: فأجره الدار من فاعل ممنوع عند صاحب الأساس جائز عند الغوري، والحق ما في أساس اللغة، لان فاعل لا يعدى إلى مفعولين إلا الذي كان يعدى في الثلاثي إلى مفعول، كنزعت الحديد ونازعته الحديث، فأجر المتعدى إلى مفعولين إذن من باب الافعال، فأجرتك الدار إجارا، مثل أكريتك الدار، وآجرت الأجير مؤاجرة: أي عقدت معه عقد الإجارة، يتعدى إلى مفعول واحد، وكأن الإجارة مصدر آجر يأجر إجارة نحو كتب يكتب كتابة: أي كان أجيّرا، قال تعالى: (على أن تأجرني ثمانى حجج)، فالإجارة كالزراعة والكتابة، كأنها صنعة، إلا أنها تستعمل في الأغلب في مصدر آجر أفعال، كما يقام بعض المصادر مقام بعض نحو (تبتل إليه تبتلا) والأجير من آجر يأجر قوله: " وصحة آجر تمنع آجر " أي: صحة آجر فاعل تمنع آجر أفعال، قال في الشرح: " أي أن آجر فاعل ثابت بالاتفاق، وفاعل ذو الزيادة لابد أن يكون مبنيًا من آجر الثلاثي لا آجر الذي هو أفعال، فيثبت آجر الثلاثي، ولا يثبت آجر أفعال " هذا كلامه، يا سبحان الله!! كيف يلزم من عدم بناء فاعل



من أفعل أن لا يكون أفعل ثابتاً؟ وهل يجوز أن يقال: أكرم غير ثابت، لان  
كارم غير مبنى بل من كرم؟ وإذا تقرر ما ذكرنا ثبت أن أفعل وفاعل من  
تركيب (أج ر) ثابتان، وكل واحد منهما بمعنى آخر، فأفعل بمعنى أكرى،  
وفاعل بمعنى عقد الإجارة

هذا، وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية، فإن كان ذلك في صيغة  
موضوعة على التضعيف، كسئال وسؤال، وجب الادغام محافظة على وضع  
الصيغة، ولا يكون ذلك إلا إذا اتصلت الأولى بالفاء، وذلك أن الهمزة ثقيلة،  
ولا سيما ما ضعف منها، فإذا وليت الأولى أول الكلمة خفت، وأما في غير  
ذلك فلا يجوز، فلا يبنى من قرأ نحو قمد (١) ولا فلز (٢)، ويجوز اجتماعهما  
مع سكون الأولى وتحرك الثانية في صيغة غير موضوعة على التضعيف، وعند ذلك  
تقلب الثانية ياء، ولا تدغم، نحو قرأى، على وزن سبطر (٣) من قرأ،  
ولا يخفف بنقل حركة الثانية إلى الأولى وحذفها كما في مسلة، لان تلك  
في حكم الثانية

فإن تحركتا قلبت الثانية وجوبا، ثم إن كانت الثانية لاما قلبت ياء مطلقا،  
بأي حركة تحركتا، لان الآخر محل التخفيف، والياء أخف من الواو، وأيضا  
فمخرج الياء أقرب إلى مخرج الهمز من مخرج الواو، فتقول في مثل جعفر من قرأ:  
قرأى، قرأيان، قرأون. وقرأة، وقرأتان، وقرأيات. وإن لم تكن الثانية لاما

- 
- (١) القمد - كعتل - القوى الشديد، أو الغليظ. أنظر (ح ١ ص ٥٣)  
(٢) الفلز - بكسر الفاء واللام بعدهما زاي مشددة - نحاس أبيض تجعل منه  
القدور المفرغة، أو هو خبث الحديد، أو هو الحجارة، أو جواهر الأرض كلها،  
أو ما ينفيه الكير مما يذاب منها، ويقال فيه: فلز - كهجف، وفلز - كعتل -  
(٣) السبطر - كهزبر - الشهم الماضي، وهو الطويل أيضا، وهو أيضا  
الأسد يمتد عند الوثبة

فإن كانت مكسورة قلبت ياء أيضا، بأي حركة تحركت الأولى: بالفتحة نحو أيمة أين، أو بالكسر كما إذا بنيت من الأئين مثل إجرد (١) قلت: إين، وكذا لو بنيت مثل أكرم منه قلت: أين، مراعاة لحركتها، ألا ترى أنك تجعلها بين الهمزة والياء في مثل هذه المواضع، إذا قصدت تخفيفها وليس قبلها همزة كما في سئم وسئل ومستهزئين، وتقول عند الأخفش في أين: أون، كما ذكرنا من الخلاف في نحو سئل، وإن كانت مضمومة جعلتها واوا صريحة مطلقا قياسا على التسهيل، فتقول في حكاية النفس من يؤب: أوب، ومن يؤم: أوم، بواو خالصة، وفي مثل أبلم (٢) من أم: أوم، ولا يوجد مضمومة مكسور ما قبلها في كلامهم، ولو جاء إفعال - بكسر الهمزة وضم العين - لقلت من أم: إوم عند سيبويه بالواو، وإيم بالياء عند الأخفش كما ذكرنا في مستهزئون، وإن كانت مفتوحة فإن كانت بعد كسرة جعلتها ياء كما في نحو

بئر (٣)، فتقول في نحو إصبع من أم: إيم، وإن كانت بعد ضمة جعلتها واوا، كما في جون (٤)، فتقول في تصغير آدم: أويدم، وإن كانت بعد فتحة قلبتها واوا أيضا عند غير المازني، فتقول في أفعل منك من الام، أوم، وكذا أور، من (٨) الار، وعند المازني: أيم وأير، ولعله نظر إلى أن القياس على

(١) الأجرد - بكسرتين بينهما ساكن كأئمد - : نبت يخرج عند الكمأة، فيستدل به عليها. انظر (ح ١ ص ٥٩)

(٢) أبلم - بضميتين بينهما ساكن - : الخوص، واحدته أبلمة (أنظر ح ١ ص ٥٦)

(٣) بئر - بكسر ففتح - : جمع بيرة، وهي ما خبيء وادخر

(٤) جون - بضم ففتح - : جمع جونة، وأصله جؤن وجؤنة، فخففت

الهمزة فيهما بقلبها واوا، والجؤنة: سلة مستديرة مغطاة أدما يجعل فيها الطيب والثياب

(٥) الار: مصدر أر يؤر - كشد يشد - ومعناه: السوق، والطرء، والجماع، ورمى السلاح، وإيقاد النار

تسهيلها محال ههنا، إذ الهمزة في مثله تسهل بين الهمزة والألف، وقلب المتحركة ألفا متحركة محال، فوجب قلبها لاجتماع همزتين: إما إلى الياء، أو إلى الواو، والياء أخف فقلبت إليه، وغيره نظر إلى حال التسهيل فقلبها ألفا، ثم لما كان الألف

إذا وجب تحريكها ولم تجعل همزة كما جعلت في قائل ورداء قلبت واوا كما في خواتم

وخويتم قلبت الألف المنقلبة عن الهمزة واوا، فقال: أوم، وأما نحو أوادم في جميع آدم فلا يخالفهم فيه (١) المازني، لان الهمزة الثانية وجب قلبها في المفرد ألفا وهو آدم، فصار كألف عالم وخاتم وحائط، والهمزة المقلوبة واوا أو ياء وجوبا حكمها حكم الواو والياء، كما ذكرنا في أول الكتاب، ويقول المازني في تصغير أيمة: أئيمة، وفي جمعه أيام، بالياء فيهما، وكذا يقول هو في تصغير أيم أفعال التفضيل عنده من أم: أئيم، بالياء، وكل ذلك مراعاة للمكبر فيهما والمفرد في أيام، ويوافقهم في تصغير آدم على أويدم، وغيره لا يراعى حال الأصل إذا زال علة القلب في الفرع، فيقول: أؤيمة وأوام، في تصغير أئيمة وتكسيه، وإن

-----  
(١) اعلم أن الجمهور والمازني جميعا متفقون على أنه يقال في جمع آدم: أوادم وفي تصغيره: أويدم، ولكن الجمهور يقدر أن هذه الواو مقلوبة عن الهمزة، فأصل أوادم عندهم آدم، وأصل أويدم أئيدم، والمازني يجعل الواو في الجمع والتصغير منقلبة عن الألف التي في المفرد والمكبر المنقلبة عن الهمزة، ومذهب الجمهور في هذا أرجح، لوجهين: الأول أن الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها ما لم يمنع من ذلك مانع، والامر الثاني أن قلب الهمزة ألفا في آدم قد زال مقتضيه في أوادم وأویدم، فلا سبيل إلى ادعاء أن هذه الواو منقلبة عن الألف. ثم إن الجمهور قاسوا على أوادم قولهم: محمد أون من على: أي أكثر أننا، بجامع أن في كل منهما همزتين متحركتين في أول الكلمة وثانيتها مفتوحة وليست الأولى مكسورة، ويرى المازني قلب الثانية ياء لضرب من الاستحسان، ولا مستند له من المستعمل في كلام العرب

كانت المفتوحة بعد كسرة قلبت ياء كما في مائة، فنقول: إين على مثال إصبع من الأئين

وجاء في الهمزتين المتحركتين في كلمة وجهان آخران: أحدهما ما ذكره أبو زيد عن بعض العرب أنهم يحققون الهمزتين معا، قال: سمعت من يقول: اللهم اغفر لي خطائى، كخطاياى بمعنى، وكذا دريئة (١) ودرائى، وقرأ جماعة من القراء - وهم أهل الكوفة وابن عامر - (أئمة) بهمزتين، وثانيهما تخفيف الثانية كتخفيف الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها إذا لم يكن همزة سواء، فيقول في " أئمة ": أئمة، يجعلها بين الهمزة والياء كما في سئم، وكذا في نحو أوأمك، وغير ذلك

وفى هذين الوجهين - أعنى تحقيقهما وتسهيل الثانية - زاد بعضهم ألفا بين الأولى والثانية، إذا كانت الأولى مبتدأ بها، لكراهة اجتماع الهمزتين أو شبه الهمزتين في أول الكلمة، واجتماع المثلين في أول الكلمة مكروه، ألا ترى إلى قولهم: أواصل وأوايصل؟ وإذا اجتمع في كلمة همزتان وبينهما ألف لا تقلب واحدة منهما اعتدادا بالفاصل، ألا ترى إلى مذهب من أراد الجمع بينهما بلا تخفيف كيف يزيد بعضهم ألف الفصل، فيقول أئمة، حتى لا يكون اجتماع همزتين، فكيف لا يعتد بالألف الموجودة فاصلا؟ وأما قلب همزة ذوائب واوا على سبيل الوجوب فلكونه أقصى الجموع، ولكون واحده - أي ذؤابة (٢) - مقلوبا همزته في الأغلب واوا

(١) الدررئة: حلقة يتعلم عليها الطعن والرمي، وهي أيضا كل ما استتر به الصياد ليختل الصيد، قال الشاعر:

ولقد أراني للرماح دريئة\* من عن يميني وأمامي  
(٢) الذؤابة: الناصية أو منبتها. انظر (ح ١ ص ٢١٣)

كما هو قياس التخفيف في مثله، ومع هذا كله التزام القلب في هذا الجمع على غير قياس، ورآه الأخفش قياسا، تقلب الهمزة الأولى عنده في مثله واوا وجوبا، لاجتماع الهمزتين، والفاصل ضعيف، وليس بوجه، لان القياس مع اجتماع الهمزتين تخفيف الثانية لا الأولى  
قوله " جاء وأيمة " قد مضى شرحهما في أول الكتاب  
قوله " أويدم وأوادم " أي: في تصغير آدم وجمعه، إذا سميت به، فإن لم تسم به فجمعه آدم  
قوله " وقد صح التسهيل والتحقيق في أئمة " أي: في القراءة، ولم يجئ في القراءة قلب الهمزة الثانية في أئمة ياء صريحة، كما هو الأشهر من مذهب النحاة، بل لم يأت فيها إلا التحقيق أو تسهيل الثانية، وقد ذكرنا أن هذين الحكمين لا يختصان عند بعضهم بأئمة، بل يجريان في كل متحركتين، لكن الأشهر عند النحاة قلب الثانية ياء صريحة  
قوله " ومنه خطايا في التقدير الأصلي " أي: من اجتماع الهمزتين في كلمة، وذلك أنه جمع خطيئة، وياء فعيلة تقلب في الجمع الأقصى همزة، كما يجئ في باب الاعلال، نحو كبيرة وكبائر، فصار خطائي عند سيبويه، فقلبت الثانية ياء، لما ذكرنا أن قياس همزتين في كلمة قلب الثانية ياء إذا تطرفت، فصار خطائي، وليس غرضه ههنا إلا اجتماع همزتين في خطايا في الأصل عند سيبويه، فقلبت ثانيتهما ياء، وأما قلب الأولى ياء مفتوحة فسيجئ عن قريب، وأما الخليل فإنه يقول أيضا: أصله خطايي بياء بعدها الهمزة، لكنه يقلب فيجعل الياء موضع الهمزة والهمزة موضع الياء، كما مر في أول الكتاب في نحو جاء  
قوله " والتزم في باب أكرم حذف الثانية " القياس فيه قلب الثانية واوا

كما في أويدم، لكنه خففت الكلمة بحذف الثانية، لكثرة الاستعمال،  
كما خففت في خذ وكل بالحذف، والقياس قلبها واوا، ثم حمل أخواته من  
تؤكرم ويؤكرم عليه، وإن لم يجتمع الهمزتان

قوله " وقد التزموا قلبها مفردة ياء مفتوحة في باب مطايا " اعلم أن الجمع  
الأقصى إذا كان آخره ياء ما قبلها همزة لا يخلو من أن يكون في مفردة ألف  
ثانية بعدها همزة أصلية كشائية من شأوت، أو منقلبة كشائية من شئت أو  
واو كشاوية من شويت، أو ألف ثالثة بعدها واو كإداوة وهراوة، أو ياء  
كدواية وسقاية، أو لم يكن مفردة على شئ من هذه الأوجه: سواء كان لامه  
همزة كخطيئة، أو لم يكن كبلية

فالأصل في جميع جموع هذه المفردات تخفيف الثقيلين وجوبا،  
أعنى الياء المكسور ما قبلها والهمزة، وذلك لكون الوزن وزن  
أقصى الجموع، وكون هذين الثقيلين في آخره الذي هو موضع التخفيف،  
وتخفيفهما بأن تقلب الياء ألفا، والكسرة قبلها فتحة، وتقلب الهمزة  
ياء، وإذا قلبت الياء ألفا جوازا في نحو مدارى، مع أن ما قبل  
الياء ليس همزة، فالوجه وجوب القلب ههنا، لثقل الهمزة، وإنما قلبت الهمزة ياء  
دون الواو لكونها أخف منها وأقرب مخرجا إلى مخرج الهمزة منها، وإنما قلبت  
في نحو " حمرأوان " واوا في الأغلب، لا ياء، طلبا للاعتدال، لان الياء قريبة  
من الألف، فكأن إيقاع الياء بين الألفين جمع بين ثلاث ألفات، فاستريح  
من توالى الأمثال إلى الواو مع ثقلها، لخفة البناء، أو لعدم لزوم اكتناف الألفين  
للواو في المثني، إذ ألف التثنية غير لازمة، فلا يلزم الواو العارضة بسببها، ولما  
لزمت ألف التثنية في ثنایان (١) بقيت الياء بحالها، وأما في الجمع الأقصى فلا

(١) الثنایان مما جاء مثني ولا واحد له، ومعناه مفرد أيضا، فهو يطلق على  
حبل واحد تشد بأحد طرفيه إحدى يدي البعير وبالأخر الأخرى، قال في اللسان:  
" وعلقت البعير بثنائين غير مهموز، لأنه لا واحد له، وذلك إذا علقت يديه  
جميعا بحبل أو بطرفي حبل، وإنما لم يهمز لأنه لفظ جاء مثني لا يفرد واحده فيقال  
ثناء، فتركت الياء على الأصل " اهـ.

تقلب واوا، لثقل البناء، ولزوم اكتناف الألفين، فيلزم الواو لو قلبت إليها، وقد جاء في جمع هدية هداوى كما في حمرآوان، وهذا شاذ، إلا عند الأخفش، فإنه رآه قياسا كما في حمرآوان

وخولف الأصل المذكور في موضعين: أحدهما إذا كان في مفردة ألف بعده همزة نحو شائية من شأوت أو من شئت، فتركت الهمزة والياء بحالهما، فقليل: هؤلاء الشوائى، مراعاة في الجمع للمفرد، كما روعي في نحو حبالى وخنائى، كما مر في باب الجمع، وثانيهما إذا كان في مفردة ألف ثالثة بعدها واو، نحو أداوى وعلاوى فقلبت الهمزة، لكن إلى الواو لا إلى الياء، لمراعاة المفرد أيضا، وكان على هذا حق ما في مفردة ألف ثانية بعدها واو، كشوايا جمع شاوية، أن يراعى مفردة فيقال: شواوى، لكن لما كان أصله شواوى، فقلبت الواو التي بعد الألف همزة كما في أواول، لا كتناف حرفي العلة لألف الجمع، لم يقلب الهمزة بعده واوا، لئلا

يكون عودا إلى ما فر منه، فرجع فيه من مراعاة المفرد إلى الجري على الأصل من قلب الهمزة ياء، فقليل: شوايا، في جمع شاوية، وكذا في الجمع الذي في مفردة ألف بعده الياء

كالدواية والسقاية لو جمعنا هذا الجمع قيل: دوايا وسقايا، والياء في هذا أولى لوجهين:

لمراعاة المفرد، وللجري على الأصل، وكذا تقول في الجمع الذي ليس في مفردة ألف بعده همزة أو ياء أو واو فقلبت الهمزة ياء والياء ألفا، كخطايا وبلايا وبرايا في جمع خطيئة وبلية وبرية، وقد جاء فيه هدية وهداوى، كما ذكرنا فإذا تقرر هذا فاعلم أن الألف في هذه الجموع كلها مجتلبة للجمع، ولم تكن في المفرد، والهمزة بعد الألف في شواء جمع شائية من شأوت هي الأصلية التي

كانت في المفرد، وفي شواء من شئت عارضة في الجمع عروضها في المفرد، والألف التي كانت في مفرديهما قلبت في الجمع واوا، وكذا ألف شاوية قلبت في الجمع واوا، أعنى شوايا، وقلبت واو المفرد التي كانت بعد الألف شاوية همزة كما في أوائل، ثم قلبت

الهمزة ياء مفتوحة كما ذكرنا، والألف التي كانت في إدواة قلبت في الجمع همزة كما في

رسائل وقلبت واوه ياء لانكسار ما قبلها، ثم قلبت الهمزة ياء (١) مفتوحة والياء ألفا، كما في سقاية لو قيل: سقايا، والياء في خطيئة تقلب همزة عند سيبويه: كما في صحائف، فيجتمع همزتان، فتقلب الثانية ياء، وتقلب الأولى ياء مفتوحة، كما في بلايا ونحوها، وتقلب الياء التي بعدها ألفا، لان الياء المنقلبة عن همزة على وجه الوجوب حكمها حكم الياء الأصلية، والهمزة الثانية ههنا واجبة القلب إلى الياء، لكونها متطرفة، كما سبق تحقيقه في هذا الباب، فخطايا كهدايا، قلبت ياؤها - أي الحرف الأخير - ألفا، وقال الخليل: أصله خطايئ بالهمزة بعد الياء التي كانت في الواحد، فجعلت الياء في موضع الهمزة والهمزة في موضع الياء، ثم قلبت الهمزة التي كانت لام الكلمة ياء مفتوحة، فوزنه (٢) فوالع، فقول المصنف " ومنه خطايا على القولين " أي: من باب قلب الهمزة المفتوحة ياء مفتوحة على قول الخليل وسيبويه

واعلم أنه إذا توالى في كلمة أكثر من همزتين أخذت في التخفيف من الأول

(١) قوله " قلبت الهمزة ياء مفتوحة... إلخ " ليس بصحيح، فأن الهمزة في جمع إدواة قلبت واوا حملا على المفرد، لا ياء، وهذا أحد الموضعين اللذين خولف فيهما الأصل الذي أصله المؤلف من قبل، والعجب مه أنه صرح بذكر الموضعين اللذين خولف فيهما هذا الأصل ثم غفل عنه  
(٢) قوله " فوزنه فوالع " ليس صحيحا، بل وزن خطايا فعائل عند سيبويه وفعالي - كعداري - : عند الخليل والكوفيين، على اختلاف بينهما في التقدير، ولعله من تحريف النساخ



فخففت الهمزة الثانية، ولم تبدئ في التخفيف من الآخر، كما فعلت ذلك في حروف العلة في نحو طوى ونوى، وذلك لفرط استئثارهم لتكرار الهمزة، فيخففون كل ثانية إذ نشأ منها الثقل، إلى أن يصلوا إلى آخر الكلمة فان بنيت من قرأ مثل سفرجل قلت: قرأياً، حققت الأولى، وقلبت الثانية التي منها نشأ الثقل، وإنما قلبتها ياء، لا واوا، لكونها أقرب منخرجا إلى الهمزة من الواو، وصححت الأخيرة لعدم مجامعتها إذن للهمزة وإن بنيت مثل سفرجل من الهمزات قلت: أوأياً، على قول النحاة، وأياًياً، على قول المازني، كما ذكرنا في قولك: هو أيم منك، فتحقيق الأولى هو القياس، إذ الهمزة الأولى لا تخفف، كما مر، وأما تحقيق الثالثة فلأنك لما قلبت الثانية صارت الثالثة أولى الهمزات، ثم صارت الرابعة كالثانية مجامعة للهمزة التي قبلها، فخففت بقلبها ياء، كما ذكرنا في قرأياً، ثم صارت الخامسة كالأولى

ولو بنيت منها مثل قرطعب (١) قلت: إيئاء، قلبت الثانية ياء كما في إيت، والرابعة ألفا كما في آمن، وتبقى الخامسة بحالها كما في راء وشاء ولو بنيت منها مثل جحمرش قلت: أأبيئ، قلبت الثانية كما في آمن، والرابعة كما في أيمة، وتبقى الخامسة بحالها، لعدم مجامعتها الهمزة ولو بنيت مثل قذعمل قلت: أوأيئ، قلبت الثانية كما في أويدم، والرابعة كما في قرأى، وتبقى الخامسة بحالها فإن اجتمعت الهمزتان في كلمتين والثانية لا محالة متحركة، إذ هي أول الكلمة، فإن كانت الأولى مبتدأ بها، كهمزة الاستفهام، فحكمها حكم الهمزتين

(١) القرطعب - بكسر فسكون ففتح فسكون - : السحابة، وقيل: دابة، انظر

(ح ١ ص ٥١)

في كلمة إذا كانت الأولى مبتدأ بها كأيمة وايتمن، فلا تخفف الأولى إجماعاً، وتخفف الثانية كما ذكرنا من حالها في كلمة سواء، إلا أن تحقيق الثانية ههنا أكثر منه إذا كانتا في كلمة، لأن همزة الاستفهام كلمة برأسها، وإن كانت من حيث كونها على حرف كجزء مما بعدها، فمن فصل هناك بالألف بين الهمزتين المتحركتين: المحققين، أو المسهلة ثانيتهما نحو أيمة، فصل ههنا أيضاً، ومن لم يفصل هناك لم يفصل ههنا أيضاً. قال:

١٣٦ - أيا ظبية الوعساء بين جلاجل \* وبين النقا آنت أم أم سالم (١)  
وقال:

١٣٧ - حزق إذا ما الناس أبدوا فكاهة \* تفكرا إياه يعنون أم قردا (٢)  
وإذا كانت الأولى همزة استفهام والثانية همزة وصل، فإن كانت مكسورة أو مضمومة حذف، نحو أصطفى وأصطفى، وإلا قلبت الثانية ألفاً، أو سهلت كما

(١) هذا بيت من الطويل من قصيدة طويلة لذي الرمة غيلان بن عقبة، وقبله قوله:  
أقول لدهناوية عوهج جرت \* لنا بين أعلى عرفة فالصرائم  
والدهناوية: المنسوبة إلى الدهناء، وهو موضع في بلاد تميم، وأراد ظبية،  
والعوهج كجوهر - الطويلة العنق، وجرت: أراد به سنحت، وعرفة - بضم  
العين وسكون الراء المهملتين - القطعة المرتفعة من الرمل، والصرائم، جمع صريمة،  
وهي القطعة من الرمل أيضاً، وبيت الشاهد كله مقول القول، والوعساء: الأرض  
اللينة ذات الرمل، وجلاجل - بجيمين، أو بمهملتين - اسم مكان بعينه، والنقا:  
التل من الرمل، وأم سالم: كنية محبوبته مية. والاستشها بالبيت في قوله " آنت " حيث  
فصل بين الهمزتين بألف زائدة

(٢) هذا البيت من الطويل، وهو من كلمة لجامع بن عمرو بن مرخية  
الكلابي، والحزق - كعتل - القصير العظيم البطن إذا مشى أدار أليته، وأبدوا:  
أظهروا، والاستشهاد بالبيت في قوله " آياه " حيث زاد بين همزة الاستفهام  
والهمزة التي في أول الكلمة ألفاً، على نحو ما في الشاهد السابق

تقدم، وإن لم تكن الأولى ابتداء - وذلك في غير همزة الاستفهام، ولا تكون الثانية إلا متحركة كما قلنا - فالأولى: إما أن تكون ساكنة أو متحركة، وفي كلا الوجهين قال سيبويه: إن أهل التحقيق - يعنى غير أهل الحجاز - يخففون إحداهما ويستثقلون التحقيق فيهما، كما يستثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة، قال: ليس من كلام العرب أن تلتقي الهمزتان فتحققا، فإن كانتا متحركتين فمنهم من يخفف الأولى دون الثانية، لكونها آخر الكلمة والأواخر محل التغيير، وهو قول أبي عمرو، ومنهم من يخفف الثانية دون الأولى، لان الاستثقال منها جاء، كما فعلوا في الهمزتين في كلمة، وهو قول الخليل، وقد اختار جماعة وهم قراء الكوفة وابن عامر التحقيق فيهما معا، كما فعلوا ذلك بالهمزتين في كلمة، وهو ههنا أولى، لافتراق الهمزتين تقديرا، وأما أهل الحجاز فيستعملون التخفيف فيهما معا كما فعلوا ذلك في الهمزة الواحدة، فمن خفف الأولى وحدها فكيفيته ما مر من الحذف أو القلب أو التسهيل، كما مر في الهمزة المفردة فليرجع إليه، ومن خفف الثانية وحدها كانت كالهمزة المتحركة بعد متحرك، فيجئ الأوجه التسعة المذكورة، فليرجع إلى أحكامها، فهي هل بعينها، فيجئ في " يشاء إلى " المذاهب الثلاثة في الثانية: بين بين المشهور، والبعيد، وقلبها واوا، وفي نحو هذا أمك (١):  
التسهيل

المشهور، والبعيد، وقلبها ياء. ونقل عن أبي عمرو حذف أولى المتفتحتين، نحو أولياء أولئك، و (جاء أشراطها)، ومن السماء إن. ونقل عن ورش وقنبل (٢) في ثانية

(١) وقع في جميع الأصول " هذا إمك " وهو من تحريف النساخ والغفلة عن مراد المؤلف، فان غرضه التمثيل لاجتماع همزتين من كلمتين، و " ذاء " بهمزة مكسورة بعد الألف لغة في " ذا " اسم الإشارة، قال الراجز:  
هذائه الدفتر خير دفتر

(٢) قنبل - كقنفذ -: أصله الغلام الحاد الرأس الخفيف الروح، وقد لقب به محمد بن عبد الرحمن أحد القراء

المتفتحتين قلبها حرف مد صريحا: أي ألفا إن انفتحت الأولى، وواوا إن انضمت وياء إن انكسرت، وهذا معنى قوله " وجاء في المتفتحتين حذف إحداهما، وقلب الثانية كالساكنة " ومن خففها معا - وهم أهل الحجاز - جمع بين وجهي التخفيف المذكورين الان.

وأما إن كانت الأولى ساكنة نحو اقرأ آية، وأقري أبك السلام، ولم يردؤ أبوك، ففيه أيضا أربعة مذاهب: أهل الحجاز يخففونها معا، وغيرهم يحققون: إما الأولى وحدها، أو الثانية وحدها، وجماعة يحققونها معا - كما ذكرنا في المتحركتين -

وهم الكوفيون، وحكى أبو زيد عن العرب مذهباً خامساً، وهو إدغام الأولى في الثانية كما في سائر الحروف، فمن خفف الأولى وحدها قلبها ألفا إن انفتح ما قبلها، وواوا إن انضم، وياء إن انكسر، ومن خفف الثانية فقط نقل حركتها إلى الأولى الساكنة وحذفها، وأهل الحجاز المخففون لهما معا قلبوا الأولى ألفا أو ياء أو واوا، وسهلوا الثانية بين إن وليت الألف، لامتناع النقل إلى الألف، وحذفوها بعد نقل الحركة إلى ما قبلها إذا وليت الواو والياء، لامكان ذلك، فيقولون: اقرأ آية، بالألف في الأولى والتسهيل في الثانية، وأقري أبك، بالياء المفتوحة بفتحة الهمزة المحذوفة، ولم يردوا أبوك، بالواو المفتوحة، وعليه قس نحو لم تردو أمك، ولم تردو ابلك، وغير ذلك، وكذا إذا كانت الثانية وحدها ساكنة، نحو من شاء أئتمن، فلا بد من تحريك أولاهما فيصير من هذا القسم الأخير.

قال: " الاعلال: تغيير حرف العلة للتخفيف، ويجمعه القلب، والحذف، والاسكان. وحروفه الألف، والواو، والياء. ولا تكون الألف أصلا في المتمكن ولا في فعل، ولكن عن واو أو ياء " أقول: اعلم أن لفظ الاعلال في اصطلاحهم مختص بتغيير حرف العلة: أي

الألف والواو والياء، بالقلب أو الحذف، أو الاسكان. ولا يقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة: إعلال، نحو رأس ومسلة والمرأة، بل يقال: إنه تخفيف للهمزة، ولا يقال أيضا لابدال غير حروف العلة والهمزة، نحو هياك وعلج (١) في إياك وعلى. ولا لحذفها نحو حرفي حرح، ولا لاسكانها نحو إبل في إبل، ولفظ القلب مختص في اصطلاحهم بإبدال حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض، والمشهور في غير الأربعة لفظ الابدال، وكذا يستعمل في الهمزة أيضا قوله: " للتخفيف " احتراز عن تغيير حرف العلة في الأسماء الستة نحو أبوك وأباك وأبيك، وفي المثني وجمع السلامة المذكور نحو مسلمان ومسلمين، ومسلمون ومسلمين، فإن ذلك للأعراب لا للتخفيف، وقد اشتهر في اصطلاحهم الحذف الاعلالي للحذف الذي يكون لعلة موجبة على سبيل الاطراد، كحذف ألف عصا وياء قاض، والحذف الترخيمي والحذف لا لعلة غير المطرد، كحذف لام يدودم وإن كان أيضا حذفًا للتخفيف قوله " ويجمعه القلب، والحذف، والاسكان " تفسيره كما ذكرنا في تخفيف الهمزة في قوله " يجمعه الابدال، والحذف، وبين وبين " قوله: " وحروفه الألف، والواو، والياء " أي: حروف الاعلال، تسمى

-----  
(١) هذا التمثيل غير صحيح، وذلك لان هياك أصله إياك، فهو من إبدال الهمزة، وعلج أصله على، فهو من إبدال الياء، وهو أحد حروف العلة، وبعيد أن يكون غرضه المبدال لا المبدال منه، وخير من هذا أن يمثل بأصيلا، وأصله أصيلا، فأبدل النون لاما، ومنه قول النابغة الذبياني وقفت فيها أصيلا لا أسائلها \* عيت جوابا وما بالربع من أحد والتمثيل بالطجع، وأصله اضطجع، فأبدلت الضاد لاما، ومنه قول الرجز: لما رأى أن لادعه ولا شبع \* مال إلى أرطاة حقف فالطجع

الثلاثة حروف العلة، لأنها تتغير ولا تبقى على حال، كالعليل المنحرف المزاج المتغير حال بحال، وتغيير هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفتها، بحيث لا تحتمل أدنى ثقل، وأيضا لكثرتها في الكلام، لأنه إن خلت كلمة من أحدها فخلوها من أبعاضها - أعنى الحركات - محال، وكل كثير مستثقل وإن خف

قوله " ولا تكون الألف أصلا في المتمكن ": أما في الثلاثي فلان الابتداء بالألف محال والآخر مورد الحركات الاعرابية، والوسط يتحرك في التصغير، فلم يمكن وضعها ألفا، وأما في الرباعي فالأول والثاني والرابع لما مر في الثلاثي، والثالث لتحركه في التصغير، وأما في الخماسي فالأول والثاني والثالث لما مر في الثلاثي والرباعي، والخامس لأنه مورد الاعراب، والرابع لكونه معتقب الاعراب في التصغير والتكسير، وأما في الفعل الثلاثي فلتتحرك ثلاثتها في الماضي، وأما في الرباعي فلا تبعه الثلاثي وقد ذكر بعضهم أن الألف في نحو حاحيت وعاعيت غير منقلبة كما مر في باب ذي الزيادة (١)

(١) لم يذكر المؤلف النسبة بين الابدال والقلب والاعلال وتخفيف الهمزة والتعويض، وهذه الأشياء بين بعضها وبعض مناسبات وفروق، فيجمل بالباحث معرفة ما بينها من الصلات وما بينها من الفروق، وسنذكر لك حقيقة كل واحد من هذه الأنواع ثم نبين وجوه الاتحاد والاختلاف فنقول:  
(١) الابدال في اللغة مصدر قولك: أبدلت الشيء من الشيء، إذا أقمته مقامه ويقال في هذا المعنى: أبدلته، وبدلته، وتبدلته، واستبدلته، وتبدلت به، واستبدلت به، قال سيبويه: " ويقول الرجل للرجل: اذهب معك بفلان، فيقول: معي رجل بدله: أي رجل يغني غناؤه ويكون في مكانه " اه

والابدال في اصطلاح علماء العربية: جعل حرف في مكان حرف آخر، وهو عندهم لا يختص بأحرف العلة وما يشبه أحرف العلة، سواء أكان للادغام أم لم يكن، وسواء أكان لازما أم غير لازم، ولا بد فيه من أن يكون الحرف المبدل في مكان الحرف المبدل منه

وإذا تأملت هذا علمت أنه لا فرق بين الابدال في اللغة والابدال في اصطلاح أهل هذه الصناعة إلا من جهة أن الاصطلاح خصه بالحروف، وقد كان في اللغة عاما في الحروف وفي غيرها

(ب) وللعلماء في تفسير القلب ثلاث طرق: الأولى - وهي التي ذكرها الرضي هنا - أنه جعل حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض، وهو على هذا التفسير يشمل تخفيف الهمزة في نحو بير وسوتم ورأس، ويخرج منه إبدال الواو والياء تاء في نحو اتعد واتسر. والطريق الثانية - وهي التي سلكها ان الحاجب - أنه جعل حرف مكان حرف العلة للتخفيف، فهو عنده خاص بأن يكون المقلوب حرف علة، وأن يكون القلب للتخفيف، وهو من ناحية أخرى عام في المقلوب إليه حرف العلة، فيخرج عنه تخفيف الهمزة في نحو بير وسوتم ورأس وخطايا، ويدخل

فيه قلب الواو والياء تاء نحو اتعد واتسر، وهمزة نحو أو اصل وأجوه وأقتت والأول. والطريق الثالثة - وهي التي سلكها غير هذين من متأخري الصرفيين كالزمخشري وابن مالك - أنه جعل حروف العلة بعضها مكان بعض، فيخرج عنه تخفيف الهمزة وقلب حرف العلة تاء أو همزة أو غيرهما من الحروف الصحيحة، ويدخل هذان النوعان عند هؤلاء في الإبدال

(ح) الاعلال في اصطلاح علماء العربية: تغيير حرف العلة بالقلب أو التسكين أو الحذف قصدا إلى التخفيف

(د) تخفيف الهمزة: تغييرها بحذفها أو قلبها إلى حرف من حروف العلة، أو جعلها بين الهمزة وحروف العلة

(ه) التعويض في اللغة: جعل الشيء خلفا عن غيره، وفي الاصطلاح: جعل الحرف خلفا عن الحرف. وللعلماء فيه مذهبان: أحدهما أنه يشترط كون الحرف المعوض في غير مكان الحرف المعوض منه، وهذا ضعيف وإن اشتهر عند الكثيرين، والثاني أنه يجوز فيه أن يكون الحرف المعوض في غير مكان المعوض منه، وهو الغالب الكثير، نحو صفة وعدة، ونحو ابن واسم بناء على أنه من السمو، ويجوز أن يكون المعوض في مكان المعوض منه، كالتاء في أخت و بنت بناء على رأى، وكالألف في اسم بناء على أنه من الوسم، وكالياء في فرازيق وفريزيق، فإنهما في مكان الدال من فرزدق.

فإذا علمت هذا تبين لك ما يأتي:

أولا: أن بين الإبدال والقلب - على الطريق الأولى - العموم والخصوص المطلق، إذ يجتمعان في إبدال حروف العلة والهمزة، وينفرد الإبدال في ادكر أو الطجع ونحوهما مما ليس في حروف العلة والهمزة

ثانيا: أن بين الإبدال والقلب - على الطريق الثانية - العموم والخصوص المطلق أيضا، إذ يجتمعان في نحو قال وباع وميزان وكساء ورداء واتصل واتسر، وينفرد الإبدال في تظني وفي أصيلا ونحوها

ثالثا: أن بين الإبدال والقلب - على الطريق الثالثة - العموم والخصوص المطلق أيضا، إذ يجتمعان في نحو قال وباع وميزان وسيد وميت، وينفرد الإبدال في نحو دينار وقيراط وعلج وتميمج

رابعا: أن بين الإبدال والاعلال عموما وخصوصا وجهيا، إذ يجتمعان في نحو قال ورمي، وينفرد الإبدال في نحو ادكر وازدحم واصطبر واضطجع، وينفرد الاعلال في نحو يقول ويبع ويدكو ويسمو ويرمى ويقضى، ويعد ويصف، وعد ووصف: أمرين من وعد ووصف

خامسا: أن بين الإبدال وتخفيف الهمزة عموما وخصوصا وجهيا إذ يجتمعان في نحو رأس وبير ولوم، وينفرد الإبدال في هراق في أراق، وهياك في إياك، وينفرد تخفيف الهمزة في نحو مسلة في مسألة وجيل في جيال، وضو في ضوء، وشى في شئ سادسا: أن بيد الإبدال والتعويض على المشهور التباين، إذ يشترط في الإبدال كون المبدل في مكان المبدل منه، ويشترط في التعويض أن يكون العوض في غير مكان المعوض منه. وعلى غير المشهور يكون بينهما العموم والخصوص المطلق، فكل إبدال تعويض ولا عكس، إذ يجتمعان في نحو فرازيق، وينفرد التعويض في نحو عدة وزنة وابن

سابعا: أن بين الاعلال وتخفيف الهمزة التباين، إذ الاعلال خاص بحروف العلة، وتخفيف الهمزة خاص بالهمزة بداهة، ومن أدخل الهمزة في حروف العلة

أو نص عليها في تعريف الاعلال، فقال: " إنه تغيير حروف العلة أو الهمزة بالقلب أو الحذف أو الاسكان " كان بين الاعلال وتخفيف الهمزة عنده العموم والخصوص الوجهي، إذ يجتمعان في نحو سال ومقرو، ونبي على أنه من النبأ، وينفرد الاعلال في نحو قال وباع ويقول ويبيع وقل وبع، وينفرد تخفيف الهمزة في جعلها بين بين

ثامنا: أن بين الاعلال والقلب - على الطريق الأولى - العموم والخصوص الوجهي، إذ يجتمعان في نحو قال، وينفرد الاعلال في نحو يقول وقل، وينفرد القلب في نحو بير ورأس، وهذا على الرأي المشهور. أما على رأى من يجعل الهمزة من حروف العلة فيكون بين القلب والاعلال - على الطريق المذكورة - العموم والخصوص المطلق، إذ ينفرد الاعلال عن القلب في الحذف والتسكين، ويكون بينهما - على الطريق الثانية والثالثة - العموم والخصوص المطلق، إذ يجتمعان في نحو قال ورمى وأوصل واتعد واتسر، وينفرد الاعلال في الحذف والاسكان

تاسعا: أن بين الاعلال والتعويض التباين  
عاشرا: أن بين القلب - على الطريق الأولى - وتخفيف الهمزة العموم والخصوص الوجهي، إذ يجتمعان في نحو بير، وينفرد تخفيف الهمزة في نحو مسلة، وينفرد القلب في نحو قال. أما على الطريق الثانية والثالثة فبينهما التباين، إذ شرط القلب أن يكون المقلوب حرفا من حروف العلة، وتخفيف الهمزة خاص بها  
حادى عشر: أن بين تخفيف الهمزة والتعويض التباين، وهو واضح



قال: " وقد اتفقتا فاءين كوعد ويسر، وعينين كقول وبيع، ولامين كغزو  
ورمى، وعينا ولاما كقوة وحية، وتقدمت كل واحدة على الأخرى: فاء وعينا  
كيوم وويل، واختلفتا في أن الواو تقدمت عينا على الياء لاما، بخلاف  
العكس، وواو حيوان بدل من الياء، وأن الياء وقعت فاء وعينا في بين،

وفاء ولاما في يديت، بخلاف الواو، إلا في أول على الأصح، وإلا في الواو على وجه، وأن الياء وقعت فاء وعينا ولاما في يبيت، بخلاف الواو إلا في الواو على وجه "

أقول: اعلم أن كون الفاء ياء والعين واوا لم يسمع إلا في يوم ويوح (١)، ولم يسمع العكس إلا في نحو ويل (٢) وويح (٣) وويس (٤) وويب (٥)، واتفقتا أيضا في كونهما عينا ولاما كقو (٦) وبو (٧) وحى وعى (٨)، وكلاهما قليلان قلة كون العين واللام حلقيين كلحح (٩) وبع (١٠) وبخ (١١)، وأهمل كونهما

(١) يوح، ويوحى - كطوبى - من أسماء الشمس، انظر (ح ١ ص ٣٥)

(٢) الويل: كلمة يراد بها الدعاء بالعذاب. انظر (ح ١ ص ٣٥)

(٣) ويح: كلمة رحمة. انظر (ح ١ ص ٣٥)

(٤) ويس: كلمة تستعمل في الرحمة، وفي استملاح الصبي. انظر (ح ١ ص ٣٥)

(٥) ويب: كلمة بمعنى الويل. انظر (ح ١ ص ٣٥). وتستعمل أيضا

بمعنى العجب، يقال: ويا لهذا: أي عجبا له

(٦) القو: موضع بين فيد والنباج، وهما في طريق مكة من الكوفة، وقيل:

هو واد بين اليمامة وهجر، وقيل: منزل ينزله الذاهب من البصرة إلى المدينة بعد أن يرحل من النباج، قال الشاعر:

سما لك شوق بعد ما كان أقصرا \* وحلت سليمانى بطن قو فعرعرا

(٧) البو - بفتح الباء وتشديد الواو - الحوار، وهو ولد الناقة، وقيل: البو:

جلد الحوار يحشى تبنا أو ثماما أو حشيشا ثم يقرب إلى أم الفصيل لتر أمه فتدر

عليه، وقيل في المثل: "حرك لها حوارها تحن"

(٨) العي - بكسر العين المهملة وتشديد الياء - مصدر عيى - كرضى - وهو الحصر

(٩) لحح: بوزن فرح، يقال: لححت عينه، إذا لصقت بالرمص والقذى

(١٠) يقال: بع السحاب، إذا كثر نزول مطره

(١١) يقال: بخ الرجل، إذ سكنت ثورة غضبه، ويقال: بخ في نومه،

إذا غط

همزتين، وندر كونهما هاءين، نحو قه (١) وكه (٢) في وجهي، وكون الواو عينا والياء لاما نحو طويت أكثر من كون العين واللام واوين كقوة، فالحمل على الأول عند خفاء الأصل أولى، فيقال: إن ذا في اسم الإشارة أصله ذوي لا ذوو (٣)

قوله " الواو تقدمت عينا على الياء لاما " هو كثير: (نحو) طويت ونويت وغويت، بخلاف العكس: أي لم يأت العين ياء واللام واوا، لان الوجه أن يكون الحرف الأخير أخف مما قبله، لتثاقل الكلمة كلما ازدادت حروفها، والحرف الأخير معتقب الاعراب

قوله " وواو حيوان بدل من ياء " عند سيبويه وأصحابه، أبدلت منها لتوالي الياءين، وأبدلت الثانية، لان استكراه التتالي إنما حصل لأجلها، وأيضا لو أبدلت العين واوا لحمل على باب طويت الكثير، وظن أنها أصل في موضعها، لكثرة هذا الباب، فلما قلبت الثانية واوا صارت مستنكرة في موضعها، فيتنبه بذلك على كونها غير أصل، وقال المازني: واو حيوان أصل، وليس في حيت دليل على كون الثانية ياء، لجواز أن يكون كشقيت ورضيت، قلبت ياء لانكسار ما قبلها، لكن سيبويه حكم بما حكم لعدم نظيره في كلامهم لو جعل الواو أصلا.

قوله " وأن الياء وقعت فاء وعينا في بين " هو واد ولا أعلم له نظيرا

(١) يقال: قه الرجل، إذا رجع في ضحكته، أو اشتد ضحكته، أو قال في ضحكته: قه

(٢) يقال: استنكته السكران فكه في وجهه، إذا طلبت منه أن يخرج نفسه لتشم رائحته فأخرجه، وهو مثل جلس يجلس جلوسا

(٣) انظر (ج ٢ ص ٣٦) ثم (ج ١ ص ٢٨٥) فقد أشبعنا الكلام عليها هناك

قوله " إلا في أول على الأصح " يعنى أن فاءه وعينه واوان أيضا على الأصح، كما مر (١) فالحق أن الواو والياء متفتقتان ههنا في كون كل واحدة منهما فاء وعينا، كل واحدة منهما في كلمة واحدة فقط (٢)، وكون الفاء والعين من جنس واحد قليل نادر في غير حروف العلة أيضا نحو بير (٣) لالتقاء مثلين مع تعذر إدغام أولهما في الثاني، وتقل الكراهة شيئا بوقوع فصل نحو كوكب، وبحصول موجب الادغام كما في أول قوله " وفاء ولاما في يديت " أي: أصبت يده، وأنعمت قوله " إلا في الواو على وجه " ذهب أبو علي إلى أن أصل واو ويو لكراهة بناء الكلمة عن الواوات، ولم يجرى ذلك في الحرف الصحيح إلا لفظه بيه (٤)، وذلك لكونها صوتا، وذهب الأخفش إلى أن أصله ووو، لعدم تقدم الياء عينا على الواو لا ما، فتقول على مذهب أبي علي: وييت واوا، قلبت الواو الأخيرة ياء كما في أعليت، وتقول في مذهب الأخفش: أويت، وقال ثعلب: وويت، ورده ابن جنى، وهو الحق، وذلك لان الاستثقال في وويت أكثر منه في وواصل، لاجتماع ثلاث واوات واعلم أن تماثل الفاء واللام في الثلاثي قليل، وإن كانا صحيحين أيضا كقلق وسلس. قوله " وأن الياء وقعت فاء وعينا ولاما في بييت " مذهب أبي علي أن

---

(١) انظر (ج ٢ ص ٣٤٠ و ٣٤١) (٢) هذه الجملة حال من الواو والياء  
(٣) البير: ضرب من السباع شبيه بالنمر انظر (ج ٢ ص ٣٦٧)  
(٤) بية: حكاية صوت صبي، ولقب لعبد الله بن الحارث وقالت أمه هند بنت أبي سفيان وهي ترقصه:  
لأنكحن بيه \* جارية خدته  
مكرمة محبه \* تجب أهل الكعبة

أصل الياء يوى، فتقول: يويت ياء حسنة: أي كتبت ياء، وعند غيره أصله ييي، وكذا الخلاف بينهم في جميع ما هو على حرفين من أسماء حروف المعجم ثانيه ألف، نحو باتا ثنا را، فهم يقولون: بيتت وتبيت وتبيت، إلى آخرها، وقال أبو علي: بويت إلى آخرها، وعند أبي علي جمعها: أبواء وأتواء وعند غيره: أبياء وأتباء، وإنما حكموا بذلك لورود الإمالة في جميعها، وليس بشيء، لأنه إنما تمال هذه الأسماء وهي غير متمكنة فألفاتها في ذلك الوقت أصل، كألف ماولا، وإنما يحكم على ألفاتها بكونها منقلبة إذا زيد على آخرها ألف أخرى وصيرت همزة، قياسا على نحو رداء وكساء، وذلك عند وقوعها مركبة معربة، فألحقوا إذن ألفاتها بألفات سائر المعربات في كونها منقلبة، وهي لا تمال ألفها إذن، كما مر في باب الإمالة (١)، فلا دلالة إذن في إمالتها قبل التركيب على كون ألفاتها بعد التركيب في الأصل ياء، وإنما حكم أبو علي بكونها واوا وبأن لامها ياء لكثرة باب طويت ولويت، وكونه أغلب من باب قوة وحييت، وأما حيوان فواوه ياء على الأصح، كما مر، وما ثانيه ألف من هذه الأسماء وبعده حرف صحيح نحو دال ذال صاد ضاد كاف لام فقبل إعرابها وتكريبها لا أصل لألفاتها، لكونها غير متمكنة في الأصل، كما مر، وأما بعد إعرابها فجعلها في الأصل واوا أولى من جعلها ياء، لان باب دار ونار أكثر من باب ناب وغاب، فتقول: ضودت ضادا، وكوفت كافا، ودولت دالا، والجمع أضواد وأكواف وأدوال، وأما جيم وشين وعين فعينها ياء نحو بيت وديك، إذ الياء موجودة، ولا دليل على كونها عن الواو، ويجوز عند سيبويه أن يكون أصل جيم فعلا - بضم الفاء، وفعلا - بكسرهما - خلافا للأخفش (٢)

(١) انظر (ص ٢٦) من هذا الجزء

(٢) اعلم أن سيبويه والأخفش قد اختلفا في الياء الساكنة المضموم ما قبلها إذا لم تكن عينا لفعلي ولا عينا لجمع: هل تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء؟ أو تقلب الياء واوا لتسلم الضمة؟ ذهب سيبويه إلى الأول والأخفش إلى الثاني، وسيأتي هذا الخلاف مبسوطا ومعللا في كلام المؤلف في هذا الباب، فقول المؤلف " ويجوز عند سيبويه أن يكون أصل جيم فعلا - بضم الفاء - وفعلا - بكسرهما - خلافا للأخفش " معناه أنه يتعين على قول الأخفش أن تكون على فعل - بالكسر - إذ لو كانت فعلا - بالضم - لوجب عنده قلب الياء واوا، فكان يقال: جوم، وأما على مذهب سيبويه فيجوز أن تكون الكسرة أصلية، فهو فعل - بالكسر - ويجوز أن تكون الكسرة منقلبة عن ضمة فأصله فعل - بالضم -

قال: " الفاء: تقلب الواو همزة لزوما في نحو أواصل وأويصل،  
والأول، إذا تحركت الثانية، بخلاف وورى، وجوازا في نحو أجوه  
وأورى، وقال المازني: وفي نحو إشاح، والتزموه في الأولى حملا على  
الأول، وأما أناة وأحد وأسماء فعلى غير القياس ".  
أقول: اعلم أنهم استثقلوا اجتماع المثليين في أول الكلمة، فلذلك قل نحو  
بير وددن، فالواوان إذا وقعتا في الصدر - والواو أثقل حروف العلة - قلبت أولاهما  
همزة وجوبا، إلا إذا كانت الثانية مدة منقلبة عن حرف زائد، نحو وورى في  
وارى، فإنه لا يجب قلب الأولى همزة، لعروض الثانية من جهتين: من جهة الزيادة،  
ومن جهة انقلابها عن الألف، ولكون المد منخفا لبعض الثقل، وإن لم تكن  
الثانية مدة: سواء كانت منقلبة عن حرف زائد كأواصل وأويصل، أو غير منقلبة  
عنه كأوعد على جورب من وعد، وكذا إن كانت مدة لكنها غير منقلبة  
عن شيء كما تقول من وعد على وزن طومار (١): أو عاد، وجب قلب الأولى همزة،  
وكذا إذا كانت الثانية منقلبة عن حرف أصلي، كما قال الخليل في فعل من وأيت  
منخفا: أوى (٢) ومن ذلك مذهب الكوفية في أولى، فان أصله عندهم وؤلى، ثم وولى

-----  
(١) الطومار: الصحيفة. وانظر (ح ١ ص ١٩٨، ٢١٧)  
(٢) أصل أوى وؤى - كقفل - ثم خفف بقلب همزته الساكنة واوا كما  
تخفف سؤلا: فصار وويا، فاجتمع واوان في أول الكلمة فوجب قلب أولاهما  
همزة.

ثم أولى، وعليه قراءة قالون (عاد لؤلى) (١) بالهمزة عند نقل حركة همزة أولى إلى لام التعريف، ورد المازني على الخليل بأن الواو في مثله عارضة غير لازمة، إذ تخفيف الهمزة في مثله غير واجب، فقال: يجوز أوى ووى، لضمة الواو، لا لاجتماع الواوين، كما في وجوه وأجوه  
وإن كانت الثانية أصلية غير منقلبة عن شئ وجب قلب الأولى همزة: سواء كانت الثانية مدة كما في الأولى عند البصرية وأصله وولى، أو غير مدة كالأول عندهم.

وقول المصنف " إذا تحركت الثانية " هذا شرط لم يشترطه الفحول من النحاة كما رأيت من قول الخليل: أوى، في ووى، وقال الفارسي أيضا إذا اجتمع الواوان أبدلت الأولى منهما همزة كأويصل، ثم قال: ومن هذا قولهم الأولى في تأنيث الأول، ثم قال: وإن كانت الثانية غير لازمة لم يلزم إبدال الأولى منهما همزة كما في وورى، وقال سيبويه: إذا بنيت من وعد مثل كوكب قلت: أوعد، فقد رأيت كيف خالفوا قول المصنف، وبنى المصنف على مذهبه أن قلب الأولى في أوى (٢)

(١) أنظر (ح ٢ ص ٣٤١)

(٢) أصل أوى - كفتى - : ووى - ككوكب - من وأي يعنى، ثم خفف بالقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها وحذف الهمزة، فصار ووى - كفتى - وعند المصنف أن الواوين المجتمعين في أول الكلمة إن كانت الثانية متحركة بحركة أصلية وجب قلب الأولى همزة، وإن كانت الثانية ساكنة أو متحركة بحركة عارضة جاز قلب الأولى همزة وجاز بقاؤها، فيجوز عنده على هذا أن تقول: ووى، وأن تقول: أوى، وذلك لان حركة الواو الثانية عارضة بسبب تخفيف الهمزة، وخالفه في ذلك المؤلف المحقق تبعا لمن ذكرهم من فحول النحاة، فأوجب قلب أولى الواوين المصدرتين همزة: سواء أكانت الثانية ساكنة أم متحركة بحركة أصلية أو عارضة بشرط ألا تكون الثانية مدة منقلبة عن حرف زائد، كما في وورى، فيقول في مثل كوكب من وأيت مخففا: أوى، لاغير

- كما يجرى في مسائل التمرين - غير واجب، وأن واوا أولى قلبت همزة وجوبا، حملا للواحد على الجمع

هذا، وإنما قلبت الواو المستثناة همزة لاياء لفرط التقارب بين الواو والياء، والهمزة أبعد شيئا، فلو قلت ياء لكان كأن اجتماع الواوين المستثقل باق. قوله " وجواز في نحو أجوه وأورى " كل واو مخففة غير ما ذكرنا مضمومة ضمة لازمة: سواء كانت في أول الكلمة كجوه، ووعد، ووورى، أو في حشوها كأدور وأنور والنور (١) فقلبها همزة جازا مطردا لا ينكسر، وذلك لان الضمة بعض الواو، فكأنه اجتمع واوان، وكان قياس الواوين المجتمعين غير أول نحو طوي جواز قلب الأولى همزة، لكن لما كان ذلك الاجتماع بياء النسبة وهي عارضة كالعدم - كما تقرر في باب النسبة - صار الاجتماع كلا اجتماع. هذا، وإن كان الضم على الواو للأعراب نحو هذه دلوك أو للساكين نحو أحشوا القوم، لم تقلب همزة، لعروض الضمة، وإن كانت الواو المضمومة مشددة كالتقول لم تقلب أيضا همزة، لقوتها بالتشديد وصيرورتها كالحرف الصحيح قوله " وقال المازني وفي نحو إشاح " يعني أن المازني يرى قلب الواو المكسورة المصدرية همزة قياسا أيضا، والأولى كونه سماعيا، نحو إشاح (٢) وإعاء وإلدة (٣) وإفادة (٤) في ولدة ووفادة، وإنما جاء القلب في المكسورة

(١) النور - كصبور - دخان الشحم، والمرأة النفور من الريبة.. أنظر

(ح ١ ص ٢٠٧)

(٢) الاشاح: الوشاح، وهو ما ينسج من أديم عريضا ويرصع بالجواهر

تشده المرأة بين عاتقها وكشحيها

(٣) الالدة - بالكسر - هي الولدة، وهي جمع ولد، وظاهر عبارة القاموس

أن الالدة لا إبدال فيها، لأنه ذكرها في (أل د) وإن كان قد أعادها في (ول د)

(٤) الإفادة: الوفادة، وهي مصدر قولهم: وفد عليه يفد وفودا ووفادة،

قال سيويه (ج ٢ ص ٣٥٥): " ولكن ناسا كثيرا يحرون الواو إذا كانت

مكسورة مجرى المضمومة فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولا، كرهوا الكسرة

فيها، كما استثقل في ييجل وسيد وأشبه ذلك، فيمن ذلك قولهم: إسادة، وإعاء،

وسمعناهم ينشدون البيت لابن مقبل:

إلا الافادة فاستولت ركائبنا \* عند الجباير بالبأساء والنعم " اه



أيضا لان الكسرة فيها ثقل أيضا، وإن كان أقل من ثقل الضمة، فاستثقل ذلك في أول الكلمة دون وسطها، نحو طويل وعويل (١)، لان الابتداء بالمستثقل أشنع

وأما الواو المفتوحة المصدرة فليس قلبها همزة قياسا بالاتفاق، بل جاء ذلك في أحرف، نحو أناة (٢) في وناة، وأجم في وجم (٣)، وأحد في وحد، وأسماء في اسم امرأة فعلاء من الوسامة عند الأكثرين، وليس بجمع، لان التسمية بالصفة أكثر من التسمية بالجمع، وقال بعض النحاة: أصل أخذ وخذ، بدلالة اتخذ كاتصل (٤)

(١) العويل: رفع الصوت بالبكاء، وانظر (ج ٢ ص ١٧٦)

(٢) قال في اللسان: " امرأة وناة وأناة وأنية: حليلة بطيئة القيام، الهمزة فيه بدل من الواو. وقال اللحياني: هي التي فيها فتور عند القيام والقعود والمشى. وفى التهذيب: فيها فتور لنعمتها " اه بتصرف

(٣) الوجوم: السكوت على غيظ، وقد وجم يجم ووجما ووجوما، وقالوا:

أجم، على البدل

(٤) يريد أن بعض النحاة لما رأى أن العرب تقول: اتخذ بمعنى أخذ، والمقرر عندهم أن الهمزة لا تقلب تاء، ولذلك خطأوا المحدثين في روايتهم " أمرني رسول الله أن أتزر " تحلل من ذلك بأن ذكر أن أخذ أصله وخذ، فاتخذ ليس من المقلوب عن الهمزة، ولكنه عن الواو، وهو رأى غير سديد، لان اتخذ يجوز أن يكون ثلاثيه المجرد تخذ بدليل قول الشاعر وهو جندب بن مرة الهذلي:

تخذت غراز إثرهم دليلا\* وفروا في الحجاز ليعجزوني

وإذا كانت محتملة لهذا الوجه وهو وجه لا شذوذ فيه سقط الاستدلال بها على ما ذكره، وقد قرئ قوله تعالى: (لو شئت لتخذت عليه أجرا)

ولم يأت في كلام العرب كلمة أولها ياء مكسورة كما جاء ما أوله واو مضمومة إلا يسار لغة في يسار لليد اليسرى، ويقاظ جمع يقظان.  
وربما فروا من اجتماع الواوين في أول الكلمة بقلب أولاهما تاء كما في تورا وتولج (١)، وهو قليل، كما يفر من واو واحدة في أول الكلمة بقلبها تاء نحو تراث (٢) وتقوى\*

قال " وتقلب تاء في نحو اتعد واتسر، بخلاف ايتزر "  
أقول: اعلم أن التاء قريبة من الواو في المخرج، لكون التاء من أصول الثنايا، والواو من الشفتين، ويجمعهما (٣) الهمس، فتقع التاء بدلا منها كثيرا،

-----  
(١) التولج: كناس الوحش، والمكان الذي تلج فيه، وأصله وولج - بزنة كوثر - من الولوج

(٢) التراث: المال الموروث، وانظر (ج ١ ص ٢٠٧ - ٢١٦)  
(٣) مفاد كلام المؤلف أن الواو من الحروف المهموسة، وليس كذلك، لأن حروف الهمس هي المجموعة في قولهم: حثه شخص فسكت، وليست الواو منها، بل هي من الحروف المحهورة، ولذلك علل غيره من النحاة بغير هذا التعليل، قال ابن يعيش (ح ١٠ ص ٣٧): " ولما رأوا مصيرهم إلى تغييرها (يريد الواو) بتغيير أحوال ما قبلها، قلبوها إلى التاء، لأنها حرف جلد قوى لا يتغير بتغيير أحوال ما قبله، وهو قريب المخرج من الواو، وفيه همس مناسب لين الواو " اه. وقال أبو الحسن الأشموني في شرحه للألفية عند قول ابن مالك ذو اللين فاتا في افتعال أبدا\* وشذ في ذي الهمز نحو ائتكل:  
: " أي إذا كان فاء الافتعال حرف لين: يعنى واوا أو ياء، وجب في اللغة الفصحى إبدالها تاء فيه وفي فروعه من الفعل واسمى الفاعل والمفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف، لأن حرف اللين من المحهور والتاء من المهموس " اه. هذا على المصطلح عليه في معنى الهمس، ولعله يريد منه معنى أوسع من المعنى: الاصطلاحي كالذي ذكره صاحب اللسان عن شمر حيث قال: " قال شمر: الهمس من الصوت والكلام: مالا غرر له في الصدر، وهو ما همس في الفم "

لكنه مع ذلك غير مطرد، إلا في باب افتعل، لما يجيء، نحو تراث وتجاه وتولج وتترى (١) من المواتره، والتلج (٢) والتكأة (٣) وتقوى من وقيت، وتوراة (٤) عند البصريين فوعلة من وري الزند، كتولج، فان كتاب الله نور

(١) قال في اللسان: " وجاءوا تترى، وتترى (الأول غير منون والثاني منون): أي متواترين، التاء مبدلة من الواو، قال ابن سيده: وليس هذا البدل قياسا، إنما هو في أشياء معلومة، ألا ترى أنك لا تقول في وزير: تزيير، إنما تقيس على إبدال التاء من الواو في افتعل وما تصرف منها إذا كانت فاؤه واوا، فأن فاءه تقلب تاء وتدغم في تاء افتعل التي بعدها، وذلك نحو اتزن، وقوله تعالى: (ثم أرسلنا رسلنا تترى) من تتابع الأشياء وبينها فجوات وفترات، لان بين كل رسولين فترة، ومن العرب من ينونها فيجعل ألفها للاحاق بمنزلة أرطى ومعزى، ومنهم من لا يصرف، يجعل ألفا للتأنيث بمنزلة ألف سكرى وغضبي، قال الأزهري: قرأ أبو عمرو وابن كثير منونة، ووقفوا بالألف، وقرأ سائر القراء تترى غير منونة " اه

(٢) التلج: فرخ العقاب، وهو مأخوذ من الولوج، فأصله ولج كصرد (٣) التكأة - كتخمة - : العصا، وما يتكأ عليه، والرجل الكثير الاتكاء، وأصله وكأة، بدليل توكلات

(٤) اختلف النحويون في التوراة، فقال البصريون تأؤها بدل من الواو، وأصلها ووراة على وزن فوعلة، وذهبوا إلى أن اشتقاقها من وري الزند، إذا أخرج النار، وذلك لان كتاب الله تعالى يهتدى به، والنار مصدر النور الذي يهتدى به، ونصر هذا المذهب أبو علي الفارسي، لان فوعلة في الكلام أكثر من تفعلة مثل الحوصلة والجوهرة والدوخلة والحوقلة، وهو مصدر قياسي لكل فعل على مثال فوعل، والحمل على الكثير أولى، وذهب قوم منهم أبو العباس المبرد إلى أن توراة تفعلة - بكسر العين - وأصلها تورية مصدر وري - بالتضعيف - ثم نقلت حركة الياء إلى ما قبلها ثم قلبت الياء ألفا على لغة طيئ الذين يقولون: بأداة وناصاة وجارة وتوصاة في بادية وناصية وجارية وتوصية، فصار توراة والاشتقاق عندهم كاشتقاق عند الفريق الأول، إلا أن فعل هذا مضعف العين، وضعف النحاة هذا المذهب بأن تفعلة في الأسماء قليل، وأنت لو تدبرت ما ذكرناه لعلمت أن أبا العباس لم يحمله على القليل، إذ القليل إنما هو تفعلة من الأسماء، فأما المصادر فأكثر من أن يبلغها الحصر، وهذا الوزن قياس مطرد في مصدر فعل المضعف العين المعتل اللام كالتزكية والتعزية والتوصية ومهموز اللام كالتجزئة والتهنئة، ويأتي قليلا في صحيح اللام نحو التقدمة، ومن القليل في الأسماء التدورة وهو المكان المستدير تحيط به الجبال والتتوية وهي اسم بمعنى التوبة، ولولا ما فيه من قلب الياء ألفا اكتفاء بجزء العلة لكان مذهبا قويا

وعند الكوفيين هما تفعلة وتفعل، والأول أولى، لكون فوعل أكثر من تفعل والتاء أقل مناسبة للياء منها للواو، فلذلك قل إبدالها منها، وذلك في ثنتان وكتنا على قول (١)

وإبدال التاء من الواو (في الأول) أكثر منه في غيره، نحو أحت وبت، ولولا أداؤها لشيء من معنى التأنيث لم تبدل من الواو في الآخر، فلما كثر إبدال التاء من الواو في الأول واجتمع معه في نحو أو تعد واو تصل داع إلى قلبها مطلقا، صار قلبها تاء لازما مطردا، وذلك الداعي إلى مطلق القلب حصول التخالف في تصاريفه بالواو والياء لو لم يقلب، إذ كنت تقول: ايتصل، وفيما لم يسم فاعله أو تصل، وفي المضارع واسم الفاعل والمفعول يوتصل موتصل موتصل، وفي الأمر ايتصل، فلما حصل هذا الداعي إلى مطلق قلبها إلى حرف جلد لا يتغير في الأحوال - وللواو

-----  
(١) انظر في الكلام على هاتين الكلمتين (ج ١ ص ٢٢١)

بانقلابها عهد قديم - كان انقلابها تاء ههنا أولى، ولا سيما (و) بعدها تاء الافتعال،  
وبانقلابها إليها يحصل التخفيف بالادغام فيها، والياء وإن كانت أبعد عن التاء  
(من الواو) وإبدالها منها أقل، كما ذكرنا، لكن شاركت الواو ههنا في لزوم  
التخالف لو لم تقلب، إذ كنت تقول ايتسر، وفي المبني للمفعول أو تسر، وفي  
المضارع ييتسر، وفيما لم يسم فاعله يوتسر، وفي الفاعل والمفعول موتسر وموتسر،  
فأتبعت الياء الواو في وجوب القلب والادغام فقول: اتسر،

وأما افتعل من المهموز الفاء - نحو اتزرر وائتمن - فلا تقلب ياءه تاء، لأنه  
وإن وجب قلب همزته مع همزة الوصل المكسورة ياء، وحكم حروف العلة المنقلبة  
عن الهمزة انقلابا واجبا حكم حروف العلة، لا حكم الهمزة، كما تبين في موضعه،  
لكن لما كانت همزة الوصل لا تلزم، إذ كنت تقول نحو " قال اتزرر " فترجع  
الهمزة إلى أصلها، روعي أصل الهمزة، وبعض البغاددة جوز قلب يائها تاء فقال:  
اتز واتسر، وقرئ شاذا (الذي اتمن أماتته)

وبعض أهل الحجاز لا يلتفت إلى تخالف أبنية الفعل ياء وواوا، فيقول: ايتعد  
وايتسر، ويقول في المضارع: يا تعد ويا تسر، ولا يقول يوتعد وييتسر، استثقلا  
للووا والياء بين الياء المفتوحة والفتحة، كما في ياجل وياءس، واسم الفاعل موتعد  
وموتسر، والامر ايتعد وايتسر، هذا عندهم قياس مطرد  
قال: " وتقلب الواو ياء إذا انكسر ما قبلها، والياء واو إذا  
انضم ما قبلها، نحو ميزان وميقات، وموقظ وموسر "

أقول: اعلم أن الواو إذا كانت ساكنة غير مدغمة وقبلها كسرة، فلا بد  
من قلبها ياء، سواء كانت فاء كميقات أو عينا نحو قيل (١)، وأما إذا كانت

(١) لا خلاف بين العلماء في أن أصل قيل قول - بضم القاف وكسر الواو،  
وقد اختلفوا في الطريق التي وصلت بها هذه الكلمة إلى ذلك، واستمع للمؤلف  
في شرح الكافية (ج ٢ ص ٢٥١) حيث يقول: " في ما اعتل عينه من الماضي  
الثلاثي نحو قال وباع فيما بنى للمفعول منه ثلاث لغات: قيل وبيع باشباع كسرة  
الفاء - وهي أفصحها، وأصلهما قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف العلة  
فحذفت عند المصنف ولم تنقل إلى ما قبلها، قال: لان النقل إنما يكون إلى الساكن  
دون المتحرك، فبقى قول وبيع - بياء ساكنة بعد الضمة - فبعضهم يقلب الياء واوا  
لضمة ما قبلها، فيقول قول ونوع، وهي أقل اللغات، والأولى قلب الضمة كسرة  
في اليائي فيبقى بيع، لان تغيير الحركة أقل من تغيير الحرف، وأيضا لأنه أخف من  
بوع، ثم حمل " قول " عليه لأنه معتل عين مثله، فكسرت فاءه، فانقلبت الواو  
الساكنة ياء. وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى ما قبلها،  
لان الكسرة أخف من حركة ما قبلها، وقصدهم التخفيف ما أمكن، فيجوز على  
هذا نقل حركة إلى متحرك بعد حذف حركته إذا كانت حركة المنقول  
أخف من حركة المنقول إليه، فبقى قول وبيع، فقلبت الواو الساكنة ياء

كما في ميزان، قال: وبعضهم يسكن العين ولا ينقل الكسرة إلى ما قبلها،  
فيبقى الواو على حالها، ويقلب الياء واوا، لضمة ما قبلها، وهذه أقلها، لثقل الضمة  
والواو، والأولى أولى، لخفة الكسرة والياء، وقول الجزولي أقرب، لأن إعلال  
الكلمة بالنظر إلى نفسها أولى من حملها في العلة على غيرها، والمصنف إنما اختار  
حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة إلى متحرك، ولا بعد فيه على ما بينا " اه

لأما فتقلب ياء وإن تحركت كالداعي، لأن اللام محل التغيير، وإن كانت فاء متحركة مكسورا ما قبلها لم تقلب ياء، نحو إوزة، وأصله إوززة، وكذا العين نحو عوض، إلا أن تكون عين مصدر معل فعله، نحو قام قياما، أو عين جمع معل واحده كديم (١)، كما يجيء بعد، وإنما لم تقلب المتحركة التي ليست لأما ياء لكسرة ما قبلها لقوتها بالحركة، فلا تجذبها حركة ما قبلها إلى

-----  
(١) الديم: جمع ديمة - ككسرة وكسر - وهي المطر الدائم في سكون ليس فيه رعد ولا برق. انظر (ح ٢ ص ١٠٤)

ناحيتهما، مع كونها في غير موضع التغيير، وكذا إذا كانت مدغمة، نحو  
اجلوذا (١)، لأنها إذن قوية فصارت كالحرف الصحيح، وقد تقلب المدغمة ياء،  
نحو اجليوذا، وديوان، كما تقلب الحروف الصحيحة المدغمة ياء، نحو دينار  
قوله " والياء واوا إذا انضم ما قبلها " إذا انضم ما قبل الياء فإن كانت  
ساكنة متوسطة فلا يخلو: إما أن تكون قريبة من الطرف، أو  
بعيدة منه.

فإن كانت بعيدة منه بأن يكون بعدها حرفان قلبت الياء واوا، سواء  
كانت زائدة كما في بوطر (٢) أو أصلية كما في كولل، على وزن سؤدد من  
الكيل، وكذا فعلل يفعلل منه، نحو كولل يكييل، وسواء كانت الياء فاء  
كموقن وأوقن، أو عينا نحو كولل، إلا في فعلى صفة نحو كيصى (٣) وضيذى (٤)  
وفي فعالن جمعا نحو بيضان، كما يجىء حكمهما، ولا تقلب الضمة لأجل الياء  
كسرة، وذلك لان الياء بعيدة من الطرف، فلا يطلب التخفيف بتبقيتها بحالها،  
بل تقلب واوا إبقاء على الضمة، إذ الحركات إذا غيرت تغير الوزن، ويبدال

- 
- (١) الاجلوذا: مصدر اجلوذ الليل، إذا ذهب، واجلوذ بهم السير، إذا  
دام مع السرعة فيه. انظر (ح ١ ص ٥٥ و ١١٨)
- (٢) بوطر: مبنى للمجهول، ومعلومه بيطرت الدابة، والياء فيه زائدة لللاحق  
بدرج، والبيطرة: معالجة الدواب، وانظر (ح ١ ص ٣)
- (٣) يقال: رجل كيصى، إذا كان ينزل وحده ويأكل وحده، وأصله كيصى  
- بالضم - قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء، وإنما قلنا: أصله الضم، لان فعلى  
- بالكسر - لا يكون وصفا، وفعلى - بالضم - كثير في الصفات
- (٤) يقال: ضاز في الحكم، إذا جار، وضازه حقه يضيظه ضيظا، إذا نقصه  
وبخسه، وقسمة ضيضى: أي جائرة، وأصلها ضيضى - بالضم - أبدلت الضمة كسرة  
لما قلنا في كيصى



الحرف لا يتغير، والابقاء على الوزن أولى إذا لم يعارض ذلك موجب لابقاء الياء على حالها مثل قربها من الطرف الذي هو محل التخفيف، كما في بيض، وإذا كانت الضم التي قبلها من كلمة والياء الساكنة من كلمة أخرى، نحو يا زيد أوأس، قال سيبويه: يقول بعض العرب: يا زيد أيأس، بالياء، تشبيهاً بقيل مشما، واستضعفه سيبويه، وقال: يلزم أن يقال: يا غلام اوجل، بالواو، مع كسرة ما قبلها، ولهم أن يفرقوا باستثقال الواو في أول الكلمة مع كسرة ما قبلها، بخلاف الياء المضموم ما قبلها، إذ ثبت له نظير نحو قيل، وإن كانت قريبة من الطرف بأن يكون بعدها حرف، فإن كان جمع أفعل كبيض وجب قلب الضمة كسرة إجماعاً، لاستثقالهم الجمع مع قرب الواو من الطرف الذي هو محل التخفيف، وحمل فعلاً عليه، لكونه بمعناه، مع أن فعلاً أكثر كبيض وبيضان، وجعل ياء فعلى صفة كحيكى (١) وضيضى كالقريبة من الطرف، لخفة الألف مع قصد الفرق بين فعلى اسماً وبينها صفة والصفة أثقل والتخفيف بها أولى، فقل طوبى في الاسم وضيضى في الصفة، وأما بيع فأصله بيع، حذفت كسرتة ثم قلبت الضمة كسرة، وبعضهم يقول بوع بتغيير الحرف دون الحركة حملاً على قول، وإن لم تكن القريبة من الطرف شيئاً من هذه الأشياء كفعل من البيع وتفعل منه فقد يجئ الخلاف فيها، وإن كانت الياء المضموم ما قبلها لأمّا فإنه يكسر الضم نحو الترامي، وإن كانت متحركة أيضاً، ولا تقلب واوا، لأن آخر الكلمة ينبغي أن يكون خفيفاً، حتى لو كان واوا قبلها ضمة قلبت ياء والضمة كسرة كالتغازى

(١) يقال: امرأة حيكى، إذا كان في مشيها تبخر واختيال، قال سيبويه: " أصلها حيكى فكرهت الياء بعد الضمة، وكسرت الحاء لتسلم الياء، والدليل على أنها فعلى أن فعلى (بكسر الفاء) لا تكون صفة البتة " اه

وإن كانت الياء المضموم ما قبلها خفيفة متحركة، فإن كانت فاء أو عينا سلمت: سواء كانت مفتوحة كميصر وهيام (١) وعيبة (٢) أو مضمومة نحو تيسر وعين في جمع عيان (٣) وبيض في جمع بيوض (٤) كما ذكرنا في باب الجمع، وإن كانت لا ما كسرت الضمة كما ذكرنا، لأن الآخر محل التخفيف وإن كانت الياء المضموم ما قبلها مشددة سلمت نحو سيل (٥) وميل (٦) وإن كانت أخيرا: فإن كانت الكلمة على فعل كلي في جمع الوى (٧) جاز إبقاء الضمة وجعلها كسرة، وإن لم يكن كذلك وجب قلب الضمة كسرة، لثقل الكلمة مع قرب الضمة من الآخر نحو سلى قال: " وتحذف الواو من (نحو) يعد ويلد، لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية، ومن ثم لم يبين مثل وددت - بالفتح - لما يلزم من إعلالين في يد، وحمل أخواته نحو تعد ونعد وأعد وصيغة أمره عليه، ولذلك حملت فتحة يسع ويضع على العروض، ويوجل على الأصل، وشبهتا

- 
- (١) الهيام - كغراب - : أن يصير العاشق هائما متحيرا كالمجنون  
(٢) يقال: رجل عيبة - كهزمة - إذا كان كثير العيب للناس  
(٣) العيان - ككتاب -: حديدة تكون في متاع الفدان وجمعها عين  
- ككتب - وقد تسكن العين تخفيفا، كما قالوا في رسل: رسل، انظر (ح ٢ ص ١٢٧)  
(٤) تقول: دجاجة بيوض وبياضة، إذا كانت كثيرة البيض، ودجاجات بيض - بضمتين - انظر (ح ٢ ص ١٢٨)  
(٥) سيل: جمع سائل اسم فاعل من سال الماء يسيل  
(٦) ميل: جمع مائل اسم فاعل من مال يميل إذا عدل عن الشيء وانحرف  
(٧) يقال: قرن ألوى، إذا كان ملتويا معوجا، والالوى أيضا: الشديد من الرجال وغيرهم، قال امرؤ القيس:  
ألا رب خصم فيك ألوى رددته \* نصيح على تعذاله غير مؤتل

بالتجاري والتحارب، بخلاف الياء في نحو ييسر وييسس، وقد جاء يئس،  
وجاء ياءس كما جاء يا تعد، وعليه جاء موتعد وموتسر في لغة الشافعي،  
وشذ في مضارع وجل يبجل وياجل وييجل، وتحذف الواو من  
نحو العدة والمقة، ونحو وجهة قليل "

أقول: اعلم أن الفعل فرع على الاسم في اللفظ كما في المعنى، لأنه يحصل  
بسبب تغيير حركات المصدر، فالمصدر كالمادة والفعل كالمركب من  
الصورة

والمادة، وكذا اسم الفاعل والمفعول والموضع والآلة، وجميع ما هو مشتق من  
المصدر،

وعادتهم جارية بتخفيف الفروع كما ظهر لك فيما لا ينصرف، لأنها لاحتياجها إلى  
الأصول فيها ثقل معنوي، فحففوا ألفاظها تنبيها عليه، وفي الفعل ثقل من وجه آخر  
وهو

أن ثلاثيه - وهو أكثره - لا يجيء ساكن العين، وأنه يجر عيالا كالفاعل ضرورة،  
والمفعول والحال والتميز كثيرا، وأيضا يتصل بآخر الفعل كثيرا ما يكون الفعل  
معه كالكلمة الواحدة - أعني الضمائر المتصلة المرفوعة - والمضارع فرع الماضي  
بزيادة حرف المضارعة عليه، فلذا يتبع الماضي في الاعلال كما سنبين، والامر فرع  
المضارع، لأنه أخذ منه على ما تقدم، فعلى هذا صار الفعل أصلا في باب الاعلال،  
لكونه فرعا ولثقله، ثم تبعه المصدر الذي هو أصله في الاشتقاق كالعدة والإقامة  
والاستقامة والقيام، وسائر الأسماء المتصلة بالفعل كاسم الفاعل والمفعول والموضع  
كقائم ومقيم ومقام على ما سيتبين بعد، وخفف المضارع لأدنى ثقل فيه، وذلك  
كوقوع

الواو فيه بين ياء مفتوحة وكسرة: ظاهرة كما في يعد، أو مقدره كما في يضع ويسع،  
فحذف الواو لمجامعتها للياء على وجه لم يمكن معه إدغام إحداهما في الأخرى كما  
أمكن في طي، ولا سيما مع كون الكسرة بعد الواو، والكسرة بعض الياء،  
ومع كون حركة ما قبل الواو غير موافقة له كما وافقت في يوعد مضارع أوعد،  
وإنما حذفت الواو دون الياء لكونها أثقلهما، مع أن الياء علامة المضارعة، وأن

الثقل حصل من الواو، لكونها الثانية ثم تحذف الواو مع سائر حروف المضارعة من تعد وأعد ونعد، طردا للباب، والامر مأخوذ من المضارع المحذوف الواو نحو تعد، ولو أخذناه أيضا من توعد الذي هو الأصل لحذفناها أيضا، لكونه فرعه.

وأما المصدر فلما كان أصل الفعل في الاشتقاق لم يجب إعلاله بإعلال الفعل، إلا إذا كان جزء مقتضى الإعلال فيه ثابتا كالكسرة في قيام، أو كان مناسباً للفعل في الزيادة المصدرة كإقامة واستقامة، فهذا جاز حذف الواو من مصدر يعد وإثباتها نحو عدة ووعد: إذ ليس فيه شيء من علة الحذف ولا المناسبة المذكورة، وإذا حذفت منه شيئا بالإعلال لم تذهل عن المحذوف رأسا، بل تعوض منه هاء التأنيث في الآخر كما في عدة واستقامة، وذلك لان الإعلال فيه ليس على الأصل، إذ هو اتباع الأصل للفرع، وإنما كسر العين في عدة وأصله وعد لان الساكن إذا حرك فالأصل الكسر، وأيضا ليكون كعين الفعل الذي أجري هو مجراه (١)، فهذا لم يجتلب همزة الوصل بعد حذف الفاء، وإذا فتحت العين في المضارع لحرف الحلق جاز أن يفتح في المصدر أيضا، نحو يسع سعة، وجاز في بعضها أن لا يفتح نحو يهب هبة، وقولهم في الصلة صلة بالضم شاذ، وقد يجرى مصدر فعل يفعل - بضم عينهما - إذا كان اللام حلقياً مجرى مصدر يسع، نحو ودع (٢)

(١) هذا الذي ذهب إليه المؤلف غير ما ذهب إليه أكثر النحويين، فإنهم ذكروا أن أصل عدة وعد - بكسر الواو - فحذفت الواو ونقلت كسرتا إلى الساكن بعدها، وعوضت منها التاء، يدل على هذا أنهم قالوا: وتره وترا ووتره - بكسر الواو - حكاه أبو علي في أماليه. قال الجرمي: ومن العرب من يخرج على الأصل فيقول: وعدة ووثبة أي بالكسر (٢) يقال: ودع الرجل، إذا سكن واستقر ولان خلقه، فهو وادع ووديع

يودع دعة، ووطؤ (١) يوطؤ طئة وطاءة، وذلك للتبنيه على أن حق واو مضارعه أن تكون محذوفة، لاستثقال وقوعها بين ياء مفتوحة وضممة، ولكنها لم تحذف تطبيقاً للفظ بالمعنى، إذ معنى فعل للطبائع اللازمة المستمرة على حال، وكذا كان حق عين مضارعة أن تكون مفتوحة، لكون اللام حلقيّة، وقولهم لدة أصله المصدر (٢)، جعل اسماً للمولود: كقولهم ضرب الأمير: أي مضروبه، وأما الجهة (٣) والرقّة (٤) فشاذان، لأنهما ليسا بمصدرين، فليس تأوهما بدلاً من الواو، وإنما لم يحذف الواو في نحو يوعيد على مثال (٥) يقطين من الوعد لضعف

(١) ووطؤ - بالضم - سهل ولان، فهو وطئ

(٢) يقال: فلان لدة فلان، إذا كان مثله في السن، قال الشاعر:

لم تلتفت للذاتها \* ومضت على غلوائها

ومن العلماء من نظر إلى عارض الاستعمال في لدة فحكم بأن حذف الواو منها

شاذ، لأنها ليست مصدراً

(٣) اعلم أنهم قد قالوا: جهة - بالحذف - وقالوا أيضاً: وجهة - بالاثبات -

وعلى الثاني جاء قوله تعالى (ولكل وجهة هو موليها) ومن العلماء من ذهب

إلى أن المحذوف واوه مصدر والثابت واوه اسم للمكان الذي يتوجه إليه، وعلى

هذا فلا شذوذ في واحد منهما، ومنهم من ذهب إلى أنهما جميعاً مصدران، وعليه

فالمحذوف واوه قياس والثابت واوه شاذ، ومنهم من ذهب إلى أنهما جميعاً اسمان

للمكان الذي تتجه إليه، وعلى ذلك يكون المحذوف الواو شاذاً والثابت الواو قياساً،

ومنهم من ذهب إلى أن الجهة اسم للمكان الذي تتجه إليه والوجهة مصدر، فهما

شاذان، والذي هون شذوذ وجهة على هذا أنه مصدر غير جار على فعله، إذ

المسموع توجه - كتقدس، واتجه - كاتصل، ولم يسمع وجه يجه - كوعد

يعد - فلما لم يوجد مضارع محذوف الفاء سهل عليهم إثباتها في المصدر

(٤) الرقة: اسم للفضة، ويقال: اسم للنقد: ذهباً كان أو فضة، وجمعه رقون

(٥) اليقطين: كل نبات انبسط على وجه الأرض نحو الدباء والقرع والبطيخ

والحنظل، ويخصه بعضهم بالقرع في قوله تعالى (وأنبثنا عليه شجرة من يقطين)

علة الحذف، وحذفها في الفعل نحو إنما كان لكونه الأصل في باب الاعلال كما مر، وحذف في يذر حملا على يدع، لكونه بمعناه، ويدع مثل يسع لكنه أميت (١) ماضيه، ويجد بالضم عند بنى عامر (٢) شاذ، وحذف الواو منه: إما لان أصله يجد - بالكسر - أو لاستثقال الواو بين الياء المفتوحة والضمة في غير باب فعل يفعل - بضم العين فيهما - وإنما حذف من يضع مضارع وضع - بفتح العين - لكونه مكسور العين في الأصل، إذ جميع باب فعل يفعل بفتح العين فيهما: إما فعل يفعل - بضم عين المضارع - أو فعل يفعل - بكسر عينه - كما ذكرنا في أول الكتاب، ومضارع فعل من المثال الواوي لا يجيء مضموم العين كما مر هناك، فتبين أنه كان يفعل بالكسر، وأما وسع يسع ووطئ يطاء فقد تبين لنا بحذف الواو أن عينهما كان مكسورا ففتح، لحرف الحلق كما مر، ولا ثالث لهذين اللفظين، ففتح نحو يؤجل أصل، بدليل بقاء الواو، وإذا وقع الياء في المضارع بين ياء مفتوحة وكسرة لم تحذف كالواو، لان اجتماع الياءين ليس في الثقل كاجتماع الواو والياء وحكى سيبويه حذف الياء في لفظين يسر البعير يسره (٣) - من اليسر - ويئس يئس، وهما شاذان، وبعضهم يقلب الواو الواقعة بين الياء المفتوحة والفتحة ألفا، لان فيه ثقلا، لكن ليس بحيث يحذف الواو له، فيقول

- 
- (١) قد أثبتنا ورود الماضي تبعا للمؤلف فارجع إلى ذلك (ح ١ ص ١٣٠)  
(٢) قد بينا القول في ذلك بيانا شافيا، وذكرنا خلاف العلماء في هذا الكلام أهو خاص بيجد أم أن بنى عامر يضمنون العين في كل مثال واوى فارجع إلى ذلك التفصيل في (ح ١ ص ١٣٣)  
(٣) قد بحثنا طويلا عن استعمال هذا الفعل محذوف الفاء في المضارع متعديا فلم نعثر على نص يفيد ذلك، وكل ما عثرنا عليه هو قولهم: يسر الرجل يسر - كوعد يعد - فهو ياسر، إذا لعب الميسر

في يوجل: ياجل، وبعضهم يقلبها ياء، لان الياء أخف من الواو، وبعضهم يستشنع قلب الواو ياء لا لعلة ظاهرة، فيكسر ياء المضارع ليكون انقلاب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة، وليس الكسر فيه كالكسر في نعلم وتعلم، لان من كسر ذلك لا يكسر الياء، فلا يقول: يعلم

وظاهر كلام السيرافي وأبي علي يدل على أن قلب واو نحو يوجل ألفا أو ياء قياس، وإن قل، قال السيرافي: يقلبون الواو ألفا في نحو يوجل ويوحل وما أشبه ذلك، فيقولون: يا جل وياحل، وقال أبو علي: أما فعل يفعل نحو وجل يوجل ووحل يوحل ففيه أربع لغات، وهذا خلاف ظاهر قول المصنف - أعنى قوله " وشد في مضارع وجل كذا وكذا " - فإنه مفيد خصوصية الوجوه المذكورة بهذا اللفظ.

وبعضهم يقلب الياء الواقعة في المضارع بين الياء المفتوحة والفتحة ألفا نحو يابس وياءس، حملا للياء على الواو، كما حملت في اتسر من اليسر، على ما مر، ولا يكون ذلك إلا في المفتوح العين، كما أن نحو يا حل وياجل كان فيه، قال سيبويه: وليس ذلك بمطرد، ولا يكسر الياء ههنا كما كسرت في ييجل، لان ذلك في الواو لقصد عروض علة قلب الواو ياء، كما مر قوله " وكسرة أصلية " ليشمل نحو يعد ويقع، فان أصله يوقع، قال الكوفيون: إنما حذف الواو في يعد فرقا بين المتعدى واللازم، وذلك لأنك تقول في اللازم: يوجل ويوحل، من غير حذف، وليس ما قالوا بشيء، إذ لو كان كذلك لم يحذف من وحد يحد (١) ووجد: أي حزن - يجد، وونم (٢) الذباب ينم، ووكف البيت يكف.

(١) تقول: وحدت الشيء وحدا، وأوحدته، إذا أفردته، وتقول: وحد الشيء يحد حدة، إذا بان من غيره، فهو متعد ولازم  
(٢) تقول: ونم الذباب ينم ونيمًا، إذا خرئ، فونيم الذباب خرؤه. قال الفرزدق:  
لقد ونم الذباب عليه حتى \* كأن ونيمة نقط المداد

قوله " ومن ثم لم يبين مثل وددت " يعنى ومن جهة وجوب حذف الواو الواقعة بين الياء المفتوحة والكسرة الأصلية لم يبين فعل - بفتح العين - من المضاعف المعتل فاؤه بالواو، إذ كان يلزم إذن أن يكون مضارعة مكسور العين كما ذكرنا في أول الكتاب، من أن مضارع فعل مفتوح العين إذا كان مثالا واويا يفعل بالكسر لا غير، فكان يجب إذن حذف الواو والادغام، فكان يجتمع إعلالان في كلمة واحدة.

وقولهم لا يجمع بين إعلالين في كلمة واحدة فيه نظر، لانهم يجمعون بين أكثر من إعلالين في كلمة، وذلك نحو قولهم من أويت مثل مجرد (١) أي (٢)، وذلك ثلاث إعلالات، كما يتبين في مسائل التمرين، وكذا في قولهم إياة (٣) - مثل إوزة - من أويت، وفي قولهم: إيثاة (٤) - مثل إوزة - من وأيت جمع بين إعلالين، وكذا قولهم: حىي على (٥) فيعل من حويت، وغير ذلك مما يكثُر

- 
- (١) الأجرد نبت يدل على الكمأة، انظر (ح ١ ص ٥٩)
- (٢) أصل " أي " إئوى، قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها إثر همزة مكسورة كما في إيمان، فصار " إيوى " فهذا إعلال، ثم قلبت الواو ياء، لاجتماعها مع الياء وسبق أولاهما بالسكون، ثم أدغمت الياء في الياء فصار " إىي " وهذا إعلال ثان، فلما اجتمع ثلاث ياءات فاما أن تحذف الثالثة نسيا كما قالوا في تصغير على ونحوه، وإما أن تعلها إعلال قاض، وهذا إعلال ثالث، فان جعلت الادغام إعلالا مستقلا كان في الكلمة أربع إعلالات
- (٣) أصل " إياة " إئوية، قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقلب الهمزة ياء لسكونها بعد همزة مكسورة، فصار " إيواة " ثم قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون، وأدغمت الياء في الياء فصار إياة
- (٤) أصل " إيثاة " أو أية، قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقلب الواو ياء لسكونها إثر كسرة فصار " إيثاة "
- (٥) أصل " حىي " حيوي - كدحرج - قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون، وأدغمت الياء في الياء فصار " حىي "



تعداده، ولعلمهم قالوا ذلك في الثلاثي من الاسم والفعل، لأنه لخفته لا يحتمل إعلا لا كثيرا، على أنهم أعلوا نحو ماء (١) وشاء باعلايين، لكنه قليل، واضطرب في هذا المقام كلامهم، فقال السيرافي: الاعلال الذي منعنا من جمعه في العين واللام هو أن يسكن العين واللام جميعا من جهة الاعلال، وقال أبو علي: المكروه منه أن يكون الاعلالان على التوالي، أما إذا لم يكن كذلك كما تقول في أيمن الله: من الله، بحذف الفاء، ثم تقول بعد استعمالك من الله كثيرا: م الله، فليس ذلك بمكروه.

ومثل ما منع المصنف من الاعلايين في يد لا يتجنبون منه، ألا ترى أنك تقول في أفعل منك من الام: هو أوام أو أيم، على المذهبين (٢) تقلب الفاء وتدغم العين وهما إعلايان، وكذا في أيمة قلبوا وأدغموا، وأما نحوه وشه فليس فيهما إلا إعلال واحد، لأنه مأخوذ من نقي وتشى، فحذفت اللام للوقف قوله " ولذلك حمل " يعني لان الواو تحذف بين الياء والكسرة قوله " بخلاف الياء نحو ييسر " أي: بخلاف الياء الواقعة بين الياء المفتوحة والكسرة الأصلية أو الفتحة قوله " وقد جاء ييس " أي: بحذف الياء بين الياء المفتوحة والكسرة

(١) انظر (ح ١ ص ٢١٣) و (ح ٢ ص ٥٦ وما بعدها)  
(٢) أصل " أوم " أو " أيم " أمم - كأحمد - نقلت حركة أول المثليين إلى الساكن قبلهما، ثم أدغم المثلان فصار أمم، فاجتمع همزتان متحركتان ثانيتهما مفتوحة، فسيبويه والجمهور يقبلون الثانية واوا اعتبارا بنحو أوادم، والمازني يقلب الثانية ياء نظرا إلى أن الياء أخف من الواو، وليس له من مستند من مستعمل كلام العرب، وهذان هما المذهبان اللذان يعنيهما المؤلف

قال: " العين تقلبان ألفا إذا تحركتا مفتوحا ما قبلهما أو في حكمه، في اسم ثلاثي، أو فعل ثلاثي، أو محمول عليه، أو اسم محمول عليهما، نحو باب وناب وقام وباع وأقام وأباع واستقام، واستبان، واستكان منه، خلافا للأكثر، لبعدهم زيادة ولقولهم استكانة، ونحو الإقامة والاستقامة، ومقام ومقام، بخلاف قول وبيع، وطائي وياجل شاذ، وبخلاف قاول وبايع وقوم وبيع وتقوم وتبيع وتناول وتبايع، ونحو القود والصيد وأخيلت وأغيلت وأغيمت شاذ " أقول: اعلم أن علة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفا ليست في غاية المتانة، لأنهما قلبتا ألفا للاستثقال، على ما يجيء، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خف ثقلهما، وإن كانتا أيضا متحركتين، والفتحة لا تقتضي مجيء الألف بعدها اقتضاء الضمة للواو والكسرة للياء، ألا ترى إلى كثرة نحو قول وبيع، وعدم نحو قيل وبيع، بضم الفاء، وقول وبوع بكسرهما، لكنهما قلبتا ألفا - مع هذا - لأنهما وإن كانتا أخف من سائر الحروف الصحيحة لكن كثرة دوران حروف العلة، وهما أثقلها، جوزت قلبهما إلى ما هو أخف منهما من حروف العلة: أي الألف، ولا سيما مع ثاقلها بالحركة وتهيؤ سبب تخفيفها بقلبها ألفا، وذلك بانفتاح

ما قبلهما، لكون الفتحة مناسبة للألف، ولو هن هذه العلة لم تقلبا ألفا إلا إذا كانا في الطرف: أي لأمين، أو قريبين منه: أي عينين، ولم يقلبا فاءين نحو أود وأيل، وإن كانت الحركة لازمة بعد العروض، لان التخفيف بالآخر أولى، ولو هنا تقف عن التأثير لأدنى عارض، كما يكون هناك حرف آخر هو أولى بالقلب، لكن لم يقلب لاختلال بعض شروط إعلاله، فلا يقلب إذن الحرف الذي ثبت علة قلبه لعدم قلب ما هو أولى منه بالقلب لولا اختلال شرطه، وذلك نحو طوى

وحىي، كان اللام أولى بالقلب لو انفتح ما قبلها كما في روى ونوى، فلما انكسر ما قبلها لم تعل، فلم تقلب العين ألفا أيضا، وإن اجتمع شرائط قلبها.

فإذا تقرر ضعف هذه العلة قلنا: الأصل في تأثير هذه العلة أن يكون في الفعل، لما ذكرنا من ثقله، فتليق به الخفة أكثر، أو يكون في آخر الكلمة: إما لفظا كربا، أو تقديرا كغزاة، وذلك بأن يكون بعد الأخير حرف أصله عدم اللزوم: اسما كانت الكلمة، أولا، لان الكلمة تتناقل إذا انتهت إلى الأخير، فتليق به الخفة، وإن كانت علتها ضعيفة.

فنقول: الفعل في هذا الاعلال على ضربين: أصل، ومحمول عليه، والأصل ما يتحرك واوه أو ياؤه وينفتح ما قبلهما، نحو قول وبيع وغزو ورمى والمحمول عليه ما يفتح الواو والياء فيه بعد حرف كان مفتوحا في الماضي الثلاثي، وذلك: إما في المضارع، المبني للفاعل كيخاف ويهاب، أو المبني للمفعول كيخاف ويهاب ويقال ويبيع، أو الماضي مما بنى من ذي الزيادة: أفعل نحو أقام وأبان، واستفعل نحو استقام واستبان، أو ما بنى للمفعول من مضارعهما، نحو يقام ويستبان، وشد أعول (١) وأغيلت المرأة واستحوذ (٢) وأجود (٣)

(١) يقال: أعول الرجل والمرأة وأعيلا، إذا كثرت عيالهما، ويقال: أعول أيضا، إذا رفع صوته بالبكاء.

(٢) استحوذ: غلب واستولى، قال تعالى: (استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله). ويقال: استحاذ أيضا على ما يقتضيه القياس. كما ورد في اللسان وقد ذكر عن ابن جنى مثل ما ذكره المؤلف عن سيبويه، وهو من الحوذ، وهو السوق في الأصل.

(٣) يقال: أجود الفرس في العدو، بمعنى أجاد فيه، ويقال أجود الشيء، وأجاده إذا جعله جيدا، ويقال: أجاد الرجل وأجود، إذا صار ذا جواد.

وأطول (١) واستروح: أي شم الريح، وأطيب (٢) وأخيلت السماء وأغيمت (٣)، وأبو زيد جوز تصحيح باب الأفعال والاستفعال مطلقا قياسا، إذا لم يكن لهما فعل ثلاثي، قال سيبويه: سمعنا جميع الشواذ جميع الشواذ المذكورة معلة

أيضا على القياس، إلا استحوذ واستروح الريح وأغيلت، قال: ولا منع من من إعلالها، وإن لم يسمع، لأن الإعلال هو الكثير المطرد، وإنما لم تعل هذه الأفعال دلالة على أن الإعلال في مثلها غير أصل، بل هو للحمل على ما أعل، وإنما لم يحمل باب فعل التعجب على الثلاثي، نحو ما أقومه وما أبيع، لكونه بعدم التصرف لاحقا بأفعل الأسمى كأبيض وأسود، أو لجريه مجرى أفعل التفضيل لمشابهته له معنى، وإنما لم يحمل باب قاول وتقاول وباع وتبايع وقوم وتقوم وبين وتبين على الثلاثي كما حمل أقوم وأبين واستقوم واستبين عليه لأننا شرطنا كون الساكن الذي قبل الواو والياء المتحركتين منفتحا في الماضي الثلاثي فان قلت: أليس قد أعللت اسم الفاعل في قائل وبائع بقلب الواو والياء ألفا، مع أن ما قبل الواو والياء ألف، ومع أنه في الاسم الذي إعلاله على خلاف الأصل، والأول في الفعل

(١) تقول: أطول وأطال بمعنى، قال عمر بن أبي ربيعة:

صددت فأطولت الصدود وقلما \* وصال على طول الصدود يدوم

(٢) يقال: أطيب الشيء، إذا وجد طيبا، ويقال: أطاب أيضا بمعناه،

وكذا استطيه واستطابه وطيبه.

(٣) يقال: أغيمت السماء، إذا صارت ذات غيم، وأغامت كذلك، وغامت

وتغيمت وغيمت بمعناه، ويقال: أغيم القوم، إذا أصابهم غيم، وأخيلت السماء:

تهيات للمطر، وذلك إذا أرعدت وأبرقت، وهذا معنى قول المؤلف فيما سيأتي

" إذا صارت خليقة بالمطر "

قلت: هو كذلك، إلا أن قائلاً وبائعاً بمعنى الثلاثي، ويعمل عمله، وهو من بابه، بخلاف قائل وبائع.

فان قلت: فأقوم واستقوم من باب آخر غير الثلاثي، قلت: بلى، إلا أن ما قبل حرف العلة هو الذي كان مفتوحاً في الثلاثي، فالمقصود أن الفرع إذا كان من غير باب الأصل يحتاج في الاعلال إلى كون الساكن قبل حرف العلة هو الحرف المفتوح في الأصل قبلها، وإن كان الفرع من باب الأصل أعل، وإن لم يكن الساكن ذاك المفتوح، بشرط أن يكون الساكن ألفاً لفرط خفته

وأما إعلال قوم وبين وتقوم وتبين فأبعد من إعلال تقاول وتبايع وقاول وبائع، لان إدغام العين في البابين واجب

وإنما لم يعمل نحو عور وحول لان الأصل في الألوان والعيوب الظاهرة باب افعل وافعال، كما ذكرنا في صدر الكتاب، فالثلاثي - وإن كان أصلاً لذوات الزيادة في اللفظ - لكن لما كان هذا البابان أصليين في المعنى عكس الامر، فأجرى الثلاثي مجرى ذي الزيادة في التصحيح تنبيهاً على أصالته في المعنى المذكور.

ولم يعمل (١) في اسود وأعور واصيد (٢) لان إعلال نحو أقوم واستقوم

(١) ظاهر هذا الكلام يفيد الدور، فإنه جعل علة تصحيح الثلاثي نحو عور كونه فرعاً في المعنى عن المزيد فيه نحو أعور، فإذا جعل علة تصحيح المزيد فيه كون ثلاثيه غير معل فقد جعل كل واحد منهما معللاً بالآخر، اللهم إلا أن يقال: إن المزيد فيه في هذا المعنى هو الموضوع أولاً فهو حين الوضع ليس له ثلاثي ألبتة، فضلاً عن أن يكون له ثلاثي معل، وشرط إعلال المزيد فيه وجود ثلاثي معل له، فلما أريد وضع الثلاثي بعد ذلك وكان معناه متحداً مع المزيد فيه حمل عليه في التصحيح.

(٢) يقال: اصيد الرجل - كاحمر -، إذا لوى عنقه من كبر، وأصله من

مع كونه خلاف الأصل إنما كان حملا على الثلاثي المعلن، ولا ثلاثي معلا ههنا، كما  
 بينا، ومثله في اتباع لفظ لفظا آخر في التصحيح تنبيها على كونه تابعا له في معناه  
 قولهم: اجتوروا واعتوروا (١) واعتونوا، بمعنى تجاوروا وتعاوروا وتعاونوا،  
 وإن لم يقصد في افعل معنى تفاعل أعلتته، نحو ارتاد (٢) وأختان (٣) ولما لم  
 يعمل عور وحول لما ذكرنا لم يعمل فرعاه أيضا نحو أعور واستعور، وقد يعمل باب  
 فعل من العيوب نحو قوله: -  
 ١٣٨ - \* أعارت عينه أم لم تعارا \* (٤)

قولهم: اصيد البعير، إذا أصابه داء في رأسه فيخرج من أنفه مثل الزبد فيرفع رأسه  
 عند ذلك.

- (١) يقال: اعتور القوم الشيء، وتعوروه، وتعاوروه، إذا تداولوه بينهم.  
 (٢) ارتاد الشيء وراده: طلبه في موضعه.  
 (٣) اختان خان، قال الله تعالى (علم الله أنكم كنتم تختانون  
 أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم). واعلم أن افعل من الأجوف إما أن  
 تكون عينه ياء أو واو، فإن كانت عينه ياء أعل: سواء أكان بمعنى التفاعل نحو  
 استفوا وابتاعوا وامتازوا، أم لم يكن نحو أمتار الرجل واكتال واصطاد. وإن  
 كانت عينه واو: فإن كان بمعنى التفاعل صحت عينه نحو ما ذكره المؤلف من الأمثلة،  
 وإن لم يكن بمعنى التفاعل أعلت عينه نحو اشتار العسل وارتاد واختال فإذا علمت  
 هذا تبين لك أن ما ذكره المؤلف من التفصيل خاص بوأى العين.  
 (٤) هذا عجز بيت من الوافر، وصدده قوله:  
 \* وربت سائل عنى حفى \*

وهو لعمر بن أحمد الباهلي، و " ربت " هي رب الدالة على التقليل أو التكميل  
 وألحق بها التاء لتأنيث اللفظ، والحفى: المبادر في السؤال المستقصى له، وفي التنزيل  
 العزيز (يسألونك كأنك حفى عنها). وقوله " أعارت عينه " هو بالعين المهملة  
 وهو محل الاستشهاد بالبيت على أنه قد يعمل باب فعل - بكسر العين - من العيوب  
 وذلك لأن عارت أصله عورت فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، والأكثر  
 في هذا الباب والقياس المطرد هو التصحيح، ويروى في مكان هذه الكلمة " أعارت "  
 وعليها لا شاهد فيه، وقوله " لم تعارا " هو مضارع عار الذي أعل، والألف في آخره  
 منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة في الوقف.

فيعمل فرعاه أيضا، نحو أعار واستعار  
وإنما حمل على الماضي الثلاثي في هذا القلب ما انفتح واوه وياؤه ولم يحمل عليه  
ما انضمما فيه أو انكسرا كيقوم ويبيع ويقيم، لان الحامل على النقل في جميع  
ذلك مفتوحا كان العين أو مضموما أو مكسورا اتباع الفرع للأصل في تسكين العين  
مع الدلالة على البنية، كما مر في أول الكتاب (١)، ولا يمكن ذلك بقلب  
الجميع ألفا.

وأما إذا كانت الواو والياء المتحركتان المفتوح ما قبلهما في آخر الكلمة فإنهما تقلبان  
ألفا، وإن كان ذلك في اسم لا يشابه بوجهه، نحو (٢) ربا وربا فإنهما لا يوازنان  
الفعل، فان وزانه كفتى وعصا فإنهما كضرب، وكمردى (٣) ومبري (٤) فإنهما  
كأعلم، فلا كلام في القلب  
وإنما لم يعمل نحو النزوان والغليان للزوم اللالف والنون، فأخرجت

(١) انظر (ح ١ ص ٨٠، ٨١)

(٢) الربا - بكسر الراء -: معروف، والربا - بضم الراء -: جمع  
ربوة، وهي المرتفع من الأرض، ووقع في بعض النسخ " نحو ربا وزنا " وهي  
صحيحة أيضا وفيها التمثيل للواوى واليائي، كما أن فيما أثبتناه التمثيل بوجهين من وجوه  
عدم موازنة الفعل.

(٣) المردى: الحجر يرمى به، ويقال: فلان مردى حروب، إذا كان يرمى به

فيها لشجاعته، وعليه قول أعشى باهلة يرثى أخاه المنتشر بن وهب:

مردى حروب ونور يستضاء به \* كما أضاء سواد الظلمة القمر

(٤) المبرى - بكسر الميم وسكون الباء - آلة البرى

اللام من التطرف، فصارت الواو والياء كما في الجولان والطيوان  
فان قيل: هلا منع التاء اللازم في نحو غزاة وتقاة من إعلال اللام  
(ومن التطرف) (١) كما منعت التاء اللازمة في (نحو) عنصوة (٢) ومحدوة (٣)  
من قلب الواو ياء.

قلت: لان الواو المضموم ما قبلها لم تقلب ياء في موضع إلا متطرفة،  
بخلاف قلب الواو والياء ألفا فإنه ثبت في المتوسطة أيضا كثيرا، كقال  
ومقال، فلم يعتد بالتاء التي أصلها عدم اللزوم، بخلاف الألف والنون فإنهما  
على اللزوم

هذا، ولمناسبة القلب آخر الكلمة أعل الواو والياء أخيرا هذا الاعلال،  
وإن كان قبلهما ألف، بشرط كون الألف زائدة، لأنهما إذن في حكم العدم،  
وذلك نحو كساء ورداء، وأما إذا كانت أصلا كراى وآى فلا تعلان لكون  
الفاصل قويا بالأصالة، وقد تقلب الواو والياء أيضا قريبين من الطرف وقبلهما  
ألف زائدة ألفا، بشرط أن ينضم إلى العلة المقتضية للانقلاب مقتض آخر،  
وذلك لضعف العلة إذن بسبب فصل الألف بين الواو والياء وبين الفتحة،  
وبعدم كونهما في الطرف، وذلك المقتضى: إما مشابهة الفعل المعلى كما يجرى  
وأداؤه معناه وعمله عمله كما في قائم وبائع، وإما اكتناف حرف العلة لألف  
الجمع الأقصى فيستثقل لأجل حرفي العلة وكون الجمع أقصى الجموع، وذلك  
كما في بوائع وأوائل وعيائل، في جمع بائعة وأول وعيل (٤) وإما كون الواو

(١) سقطت هذه العبارة من بعض النسخ

(٢) العنصوة - مثلثة العين ساكنة النون مضمومة الصاد - القليل المتفرق

من النبت وغيره، وبقي كل شئ

(٣) انظر (ج ٢ ص ٤٦ و ج ١ ص ٢٦١)

(٤) عيل - بفتح العين وتشديد الياء مكسورة، مثل سيد وميت وهين - وهو

فيعل من عال يعول، إذا جار ومال، وهو واحد العيال، وهم الذين يعولهم

الانسان، سموا بذلك لانهم يدعونه بالانفاق عليهم إلى الجور والميل



والياء في الجمع الأقصى الذي هما في واحده مدتان زائدتان كعجائز وكبائر، وذلك لقصد الفرق بين المدتين الزائدتين وبين الواو والياء اللتين كان لهما في الواحد حركة، سواء كانتا أصليتين كمقاوم ومعايش، في جمع مقامة (١) ومعيشة، أو زائدتين ملحقتين بالأصل كعثاير وجداول في جمع عثير (٢) وجدول، فإن ماله حركة أصلية أجلد وأقوى، فلا ينقلب، فإذا بعدت الواو والياء من الطرف نحو طواويس (٣) لم ينقلبا ألفا، كما يجيء

فعلى هذا تبين كذلك أن الهمزة في نحو رداء وكساء وقائل وبائع وأوائل وبوائع وعجائز وكبائر أصلها الألف المنقلبة عن الواو والياء، فلما احتيج إلى تحريك الألف وامتنع قلبها إلى الواو والياء لأنه إنما فر منهما قلبت إلى حرف يكون أنسب بها بعد الواو والياء، وهو الهمزة، لأنهما حلقيتان، وإنما لم تحذف الألف الأولى للساكنين، كما هو الواجب في مثله، لكون ألف نحو قائل علامة الفاعل وألف نحو أوائل وعجائز علامة الجمع، ولو حذفت في نحو رداء لالتبس بالمقصود، وأما الهمزة في نحو رسائل فبدل من الألف التي في الواحد لا من الألف المنقلبة عن الواو والياء.

(١) مقامة: هي في الأصل اسم مكان من قام يقوم، ثم سمي به مجلس القوم

لأنهم يقومون فيه، ثم سمي به القوم

(٢) العثير - بوزن درهم والياء زائدة لللاحق - التراب، وانظر (ج ٢ ص

١٨٤ و ٣٦٦)

(٣) الطواويس: جمع طاووس، طائر، وهو أيضا الرجل الجميل، وهو الفضة والأرض المخضرة، ووقع في بعض النسخ " طوى وريس " وهو تحريف شنيع

هذا، وإن لم يكن الواو والياء في الفعل ولا في آخر الكلمة، وذلك إذا كانتا في الأسماء في غير الطرف، فههنا نقول: لا يعمل من الأسماء هذا الاعلال إلا أربعة أنواع: نوعان منها مشابهان للفعل، وإنما اعتبر ذلك لما ذكرنا من أن الأصل في الاعلال الفعل، وأن هذه العلة ليست بقوية، فهي بالفعل أولى. أحد النوعين: ما وازن الفعل نحو باب وناب، والأصل بوب ونيب، ورجل ومال ونال، والأصل مول (١) ونول، بكسر العين، وكذا كبش (٢) صاف، وقولهم الروح (٣) والغيب (٤) والخول (٥) والقود شاذ، وكذا رجل حول: أي كثير الحيلة، وروع: أي خائف، ولم يجئ فعل بضم العين أجوف في الاسم لثقل الضمة، ونريد بموازنة الفعل ههنا مساواته له في عدد الحروف والحركات المعينة، وإن باينه في تعيين الزيادات وأمكتتها، فمفعل على وزن يفعل، وإن كانت زيادته غير زيادته، وفاعل موازن ليفعل وزيادته غير زيادته ومكانها غير مكانها، فالاسم الثلاثي: إما أن يكون مجردا (كما ذكرنا)، أو مزيدا فيه، وأما الرباعي والخماسي فإنه لا يوازن الفعل منهما إلا باب جعفر

-----  
(١) المول: الكثير المال، والنول: الكثير النال أي العطاء (أنظر ج ١

ص ١٤٩

(٢) كبش صاف: كثير الصوف

(٣) الروح - بالتحريك - : تباعد بين الرجلين، ومن الطير: المتفرقة الراححة

إلى أوكارها

(٤) يقال: قوم غيب - بالتحريك - : وغيب وغياب، إذا كانوا غائبين

الأخيران جمعان، والأول اسم جمع

(٥) الخول: ما أعطاك الله من أنعام وعبيد وإماء وغيرهم من الحاشية،

يطلق على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث

نحو جهور (١)، والواو والياء لا يكونان فيه إلا لللاحق، لما تبين أن الواو والياء مع ثلاثة أصول لا يكونان إلا مزيدتين، فلا تعل إذن، محافظة على بناء اللاحق، فالثلاثي المزيد فيه يشترط فيه أن يكون مع موازنته للفعل مبينا له بوجه، وذلك كالحرف الزائد الذي لا يزداد في الفعل كميم مقام ومقام ومستقام، فإنها في الأصل كيحمد ويحمد ويستخرج، لكن الميم لا تزداد في أول الفعل، أو كالحروف التي تزداد في الفعل لكن تكون متحركة بحركة لا تحرك في الفعل بمثلها نحو تباع على وزن تفعل بكسر التاء وفتح العين، فإنه يوازن اعلم، لكنه ليس في الفعل تاء مزيدة في الأول مكسورة، وأما نحو تعلم فهي لغة قوم، ومع ذلك فليست بأصل، بل للدلالة على كسر العين في الماضي كما تقدم (٢)، وقد يعل لمباينة غير المذكورتين، نحو قائم وبائع، فإنه يوازن يفعل، لكن ليس الزائد في مكان الزائد، ولا هو إياه، وكان القياس أن يعل نحو مقول (٣) ومخيط إذ هما بوزن اعلم، لكن الخليل قال: لم يعلا لكونهما مقصوري مفعال، وهو غير موازن للفعل، والدليل على أن مفعالا أصل مفاعل اشتراكهما في كثير نحو مخيط ومخياط ومنحت ومنحات.

وقد شد مما وجب إعلاله قياسا المشورة والمصيدة بفتح الميم، وقولهم:

- (١) جهور: اسم موضع، وبنو جهور: ملوك الطوائف بالأندلس، والجهور أيضا: الجري المقدم الماضي  
(٢) أنظر (ح ١ ص ١٤١)  
(٣) يقال: رجل مقول ومقوال، إذا كان بينا ظريف اللسان حسن البيان  
وفى الصحاح الكثير القول، وقد سموا اللسان مقولا، لكونه آلة القول، قال حسان بن ثابت:  
لسان وسيفي صارمان كلاهما\* ويبلغ ما لا يبلغ السيف مقولى

الفكاهة مقودة إلى الأذى، وأما مريم ومدين (١) فإن جعلتهما فعيلا فلا شذوذ، إذ الياء لللاحق، وإن جعلتهما مفعلا فشاذان، ومكوزة شاذ في الاعلام.

وقال المبرد: المزيد فيه الموازن للفعل إنما يعل إذا أفاد معنى الفعل كالمقام، فإنه موضع يقام فيه، وكذا المقام، بضم الميم، موضع يفعل فيه الإقامة، فعلى ما ذهب إليه مريم ومدين ليسا بشساذين، وإن كانا مفعلا، لعريهما عن معنى الفعل، وكذا نحو تفعل من البيع بكسر التاء ينبغي أن لا يعل، بل يقال: تبيع. وإنما لم يشترط التباين في الثلاثي واشترط في ذي الزيادة لان ذلك في المزيد فيه لئلا يشتهر بالفعل لو سمي به معلا، فإنه لو أعل لكان يلتبس بعد التسمية به بالفعل، بسبب سقوط الكسر والتنوين، وأما الثلاثي فكسره وتنوينه وإن كان علما يفصله عن الفعل.

وإن لم يكن ذو الزيادة الأسمى مباينا للفعل بوجه نحو أبيض وأسود وأدون منك وأبيع، ونحو أبيع على وزن إصبع من البيع ونحو تبيع على وزن ترتب منه، فلا يعل شئ منها ليكون فرقا بين الأسماء والافعال، والافعال بالاعلال أولى، لأصالتها فيه، وأما إعلال نحو أبان على قول من لم يصرفه فلكونه منقولا عن فعل معل إلى الاسم، ومن صرفه فهو فعال، وليس مما نحن فيه. وإن لم يوازن الاسم الثلاثي المزيد فيه الفعل لم يعل هذا الاعلال، فعند سيبويه لم يعل هذا الاعلال نحو الطوفان والحيدان والنزوان والغليان وحمار حيدى (٢) والصوري (٣) لخروج الاسم بهذه الزيادة اللازمة للكلمة عن وزن

(١) أنظر (ح ٢ ص ٣٩١، ٣٩٢)

(٢) يقال: حمار حيدى، إذا كان يحيد عن ظله من النشاط، ولم يوصف مذكر بوصف على وزن فعلى إلا بهذه الكلمة، ويقال: حمار حيد - كميث - بالمعنى السابق

(٣) الصوري - بفتحات مقصورا - : موضع أو ماء قرب المدينة، وقال ابن الأعرابي: هو واد في بلاد مزينة من المدينة، وقالوا في قول أبي الطيب المتنبي: - ولاح لها صور والصباح\* ولاح الشغور لها والضحي إنه خطأ، والصبوب الصوري - بالألف في آخره -

الفعل، بخلاف نحو الغارة (١) والقارة (٢) والغابة (٣) فإن التاء وإن أخرجت الكلمة عن وزن الفعل لكن لما كان وضعها على العروض وإن كانت لازمة ههنا لم تكن كجزء الكلمة، فحوكة (٤) وخونة شاذان، ووجهه الاعتداد بالتاء، مع أن الواو ليست في الطرف، وبعض العرب يعل فعلان الذي عينه واو أو ياء، فيقول: داران من دار يدور، وهامان من هام يهيم، ودالان من دال يدول، وحالان من حال يحول، وهو شاذ قليل، وعند المبرد هو قياس، لجعله الألف والنون كالتاء غير مخرج للكلمة عن وزن الفعل. فان قيل: كيف أخرج التاء الاسم عن وزن الفعل في يعملة (٥) حتى انصرف ولم تخرجه في نحو غارة فأعل.

(١) الغارة: اسم من قولهم: أغار على القوم إغارة، إذا دفع عليهم الخيل  
(٢) القارة: الجبل الصغير ينقطع عن الجبال، أو هو الصخرة العظيمة.  
أو الصخرة السوداء، والقارة أيضا: قبيلة من العرب، وفيهم المثل السائر: قد أنصف القارة من رامها  
(٣) في بعض النسخ الغاية - بالياء المثناة في مكان الباء الموحدة - وهي صحيحة أيضا.

(٤) حوكة: جمع حائك، وهو اسم فاعل من حاك الثوب يحيكه حوكا وحياكة، إذا نسجه، وقد جاء " حاكة " على القياس  
(٥) يعملة: الناقة النجبية التي تصبر على العمل والسير، وهم يقولون: أعملت الناقة، إذا ركبتها في السفر، وقال الخليل: يعملة لا يوصف بها إلا النوق، قال غيره: يقال للجمل: يعمل، وهو اسم له من العمل، قال الشاعر:  
إذ لا أزال على أقتاد ناجية \* صهباء يعملة أو يعمل جمل  
ومن هنا تعلم أن يعملة اسم وليست علما ولا صفة حتى يدعى لها أنها ممنوعة من الصرف لولا التاء التي أخرجتها عن وزن الفعل، لكونها من خصائص الأسماء وهذا الذي ذكرناه هو مذهب سيويوه في هذه الكلمة، وقد نص على أن يفعل لم يأت وصفًا، وذهب غيره إلى أن يعملة وصف منقول من مضارع عمل، وعلى هذا يتجه كلام المؤلف

قلت: لأنه لو لم يعتد بالمخرج في نحو يعملة يظهر أثر الموازنة على المخرج عن الموازنة: أي على التاء، وذلك الأثر سقوط الجر والتنوين، بخلاف أثر الاعلال.

ونحو جولان وحيدان عند المبرد شاذ خارج عن القياس، فإن أورد عليه نزوان وغليان، وقيل: إن اللام بالتغيير أولى، أجاب بأنه لو قلب لزم الحذف، فيلتبس فعلان بفعال، إذ يبقى نزان وغلان، وكذا قال الأخفش في حمار حيدى والصوري: إنهما شاذان وجعل ألف التأنيث كالتاء غير مخرجة للكلمة عن وزن الفعل، والأولى قول سيبويه، لما ذكرنا.

فان قيل: كيف أعل نحو العياذ واللياذ باعلال فعله، ولم يعل نحو الطيران والدوران والتقوال والتسيار باعلال أفعالها، وكلاهما لا يوازن فعليهما، فإن كان جرى المصدر على الفعل وعمله عمله في نحو عياذ كافيا في إعلاله فليكن كذلك في طيران وغليان.

قلت: طلب الكسرة لقلب الواو التي بعدها ياء أشد من طلب الفتحة تقلب الواو والياء التي بعدها ألفا ألا ترى إلى كثرة نحو قول وبيع، وقلة نحو بيع، وعدم نحو قول بكسر الفاء وسكون الواو، فبأدنى مشابهة بين المصدر وفعله يعل المصدر

بقلب واوه ياء لانكسار ما قبلها لقوة الداعي إليه، وإذا بنيت من غزا ورمى مثل جبوت (١) فالقياس غزوت ورميوت، لخروج الاسم بهذه الزيادة عن

-----  
(١) الجبوت: الكبر والقهر، انظر (ح ١ ص ١٥٢)

موازنة الفعل، وبعضهم يقلبهما ألفين ويحذفهما للساكنين، وذلك لعدم الاعتداد بالواو والتاء

ولم يعل نحل النوال والسيال (١) والطويل والغيور والقوول والتقوال والتسيار والمواعيد والمياسير لعدم موازنة الفعل، وقيل: لالتباس لو أعل، إذ يلزم الحذف، ورد بأنه كان ينبغي الاعلال إن كان سببه حاصلًا كما في قائل وبائع وكساء ورداء، ثم التحريك وجعله كما في الأمثلة المذكورة. وثاني النوعين المذكورين: الاسم الذي فيه واو أو ياء مفتوح، إذا كان مصدرًا قياسيًا جاريًا على نمط فعله في ثبوت زيادات المصدر في مثل مواضعها من الفعل، كإقوام واستقوام، فلمناسبته التامة مع فعله أعل إعلاله بنقل حركتهما إلى ما قبلهما وقبلهما ألفًا، ولم يعل نحو الطيران الدوران والنزوان والغليان علة فعله مع تحرك حروف العلة فيه وانفتاح ما قبلها لضعف مناسبتها. والنوعان الآخران من الأنواع الأربعة من باب الجمع الأقصى، وهما باب بوائع وعجائز، وإنما أعلا الاعلال المذكور وإن لم يشابها الفعل لألف الجمع في أحدهما وقصد الفرق في الآخر كما تقدم شرحهما هذا، ولضعف هذه العلة - أعنى تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما - في إيجاب القلب ترد الألف إلى أصلها من الواو والياء، ويحتمل تحركهما وانفتاح ما قبلها إذا أدى ترك الرد إلى اللبس: في الفعل كان، أو في الاسم، وذلك إذا لقي الألف حرف ساكن بعدها لو أبقى الألف معه على حالها سقطت والتبس، فالفعل نحو غزوا ورميا، فإن ألف الضمير اتصل بغزا ورمى معلين، ولو لم يردوا الألف إلى أصلها لسقطت للساكنين والتبس المسند إلى ضمير المثني بالمسند إلى ضمير

(١) السيال: اسم جنس جمعي واحده سيالة - كسحابة - وهو شجر له شوك أبيض طويل، انظر (ص ٥ من هذا الجزء)

المفرد أو إلى الظاهر، وكذا يرضيان، لأنه كان يسقط النون جزما (١)،  
وأما في أرضيا فلكونه فرع يرضيان، والاسم نحو الصلوات والفتيات،  
لو حذفت الألف للساكنين لالتبس الجمع بالواحد، ونحو الفتيان والرحيان  
إذ لو لم يرد لالتبس المثنى بالمفرد عند الإضافة، وأما نحو الفتيين والرحيين  
فلكونهما فرعي الفتيان والرحيان، كما تبين في أول شرح الكافية، ومع ياء النسب  
ترد الألف المحذوفة في نحو عصى ورجى المنونين، لزوال الساكنين: أي  
الألف والتنوين، وبعد ردها تقلبها واوا لأجل ياء النسب، كما قلبتها في العصا  
والرحى لما نسبت إليهما، ولا نقول: إن الألف المحذوفة ترد إلى أصلها من  
الواو والياء، وإنما لم تحذف الألف للياء الساكنة اللاحقة بها لما ذكرنا في  
باب النسب، وبعد رد جميع الحروف المذكورة وتحريكها لم تقلبها ألفا مع  
تحركها وانفتاح ما قبلها، لعروض الحركة عليها، ولأنه إنما فر من الألف حتى  
لا يلتبس بعد الحذف، فكيف يعاد إلى ما فر منه؟ وأما رد الألف إلى أصلها  
في نحو هل ترين وترضين، والأصل هل ترى وترضى، فليس لخوف  
الالتباس، بل للقياس على هل تغزون وترمين، وإنما رد اللام في نحو أرضين  
ولا ترضين وكذا في نحو اغزون وارمين ولا تغزون ولا ترمين لان الفعل مع النون

(١) قول المؤلف جزما معناه قطعاً، وليس المراد به الجزم الذي هو حالة  
من حالات إعراب الفعل المضارع، وذلك لأن هذه الحالة لا يقع فيها اللبس على  
فرض إعلال يرضيان، لأنك كنت تقول في المسند إلى ضمير الواحد: محمد  
لم يرض - بحذف لام الفعل للجزم - وكنت تقول: المحمدان لم يرضا - بألف هي  
ضمير المثنى - فلا لبس حينئذ، فثبت أن جزما لا ينبغي أن يحمل على حالة الاعراب  
المذكورة، وصورة الالتباس إنما تقع في حالة النصب، لأنك تقول: محمد لن يرضى  
والمحمدان لن يرضا، والألف في الأول لام الفعل وفي الثاني ضمير التثنية، ونريد  
أن ننبهك إلى أن اللبس حينئذ في النطق لا في الرسم



ليس موقوفا ولا مجزوما، وحذف اللام إنما كان للجزم أو الوقف، ولم تقلب الياء في أرضين ولا ترضين ألفا بعد الرد لكون حركتها عارضة لأجل النون التي هي كلمة مستقلة، وأيضا لئلا يلزم منه حذف الألف فيؤدى إلى ما فر منه، وكذا في نحو أرضون وأرضين يا امرأة، لم تقلبا لعروض الحركة لما ذكرنا في باب التقاء الساكنين، ولكون الواو والياء اسمين مستقلين، فلا يغيران، ولأن الواو والياء لا تقلبان ألفا إلا إذا كان ما قبلهما من حروف كلمتها مفتوحا، وههنا الواو كلمة أخرى، وأيضا لو غيرا بالقلب لحذفا بلا دليل عليهما، كما كان في اغزن واغزن

وإن لم يؤد حذف الألف للساكنين إلى اللبس لم يرد نحو يرضون وتعزين وترضين والمصطفون والمصطفين وغزوا ورموا وغزت ورمت قوله " تحركتا " أي: في الأصل فيخرج نحو وضو وشى مخففتين، حركة لازمة، ليخرج نحو غزوا ورميا وعصوان وأرضين وجوزات وبيضات، عند بنى تميم، وإنما قلبا في نحو العصا والرحى وإن كانت الحركة الاعرابية عارضة، لأن نوعها وإن كان عارضا لكن جنسها لازم، إذ لا بد لكل معرب بالحركات من حركة ما رفعا أو نصبا أو جرا

قوله " أو في حكمه " أي: في حكم الفتح، نحو أقول وأبيع ومقوم ومبيع قوله " في فعل ثلاثي " كقال وطال وخاف وباع وهاب

قوله " أو محمول عليه " كأقام وأبان واستقام واستبان، وقد يكون الفعل الثلاثي محمولا على الثلاثي، كينخاف ويقال ويهاب، لأن الأصل في الاعلال الماضي، والمضارع فرعه فيعتل باعتلاله، وذلك لأنه هو الماضي بزيادة حرف المضارعة عليه

قوله " أو اسم محمول عليهما " أي: على الفعل الثلاثي كباب ودار وكبش

صاف، وعلى الفعل المحمول عليه كمقام والاستقامة  
قوله " بخلاف قول وبيع " أي: بخلاف ما كان الواو والياء فيه  
ساكنين مفتوحا ما قبلهما

قوله " وطائي وياجل شاذ " قد ذكرنا حكم طائي في باب النسب، وكذا  
ذكرنا أن نحو ياجل مطرد، وإن كان ضعيفا، وكذا ذكرنا أن بعض  
الحجازيين يقلب الواو الساكنة ألفا قياسا في مضارع نحو ايتعد وايتسر،  
وبعض بني تميم يقلبون واو نحو أولاد: أي جمع ما فآؤه واو، ألفا قياسا،  
فيقول: آاد، وطئ يفتحون ما قبل الياء إذا تحركت بفتحة غير إعرابية  
وكانت طرفا وانكسر ما قبلها، لتتقلب الياء ألفا، وذلك لكون الطرف محل  
التغيير والتخفيف، وشرط فتحة الياء لتتقل إلى ما قبلها، وشرط كونها غير  
إعرابية، لئلا تكون عارضة فيعتد بها، وشرط انكسار ما قبلها لان الكسر  
أخو السكون، على ما تبين في باب التقاء الساكنين، فتكون كأنك نقلت  
الفتح إلى الساكن، كما في أقوم، قال

نستوقد النبل بالحضيض\* ونصطاد نفوسا بنت على الكرم (١)  
وإن توسطت الياء بسبب التاء اللازمة نحو ناصاة في ناصية فقليل  
غير مطرد

قوله " بخلاف قاول وبايع " أي: بخلاف الثاني المزيد فيه، إذا كان ما قبل  
الواو والياء ساكنا، ولم يكن ذلك للساكن حرفا كان مفتوحا في الثلاثي  
قوله " أخيلت السماء " أي: صارت خليقة بالمطر، وأغيلت المرأة: أي  
أرضعت على الحبل، ومثله استصوب واستروح الريح، وعند أبي زيد التصحيح

-----  
(١) قد مضى شرح هذا البيت مفصلا (ح ١ ص ١٢٤)

قياس في مثله، إذا لم يكن له فعل ثلاثي كاستنوق (١)، وعند سيبويه نحو استنوق أيضا شاذ، والقياس إعلاله طردا للباب كما أعل سائف (٢) وخائل (٣) في النسبة، وإن لم يأت منه فعل معل، طردا لباب فاعل في إعلاله علة واحدة، وإذا طرد باب تعد ونعد وأعد فهذا أولى

قال: " وصح باب قوى وهوى للاعلايين، وباب طوى وحيى لأنه فرعه أو لما يلزم من يقاى ويطاى ويحاى، وكثر الادغام في باب حىي للمثليين، وقد يكسر الفاء، بخلاف باب قوى، لأن الاعلال قبل الادغام، ولذلك قالوا يحيى ويقوى واحواوى يحواوى وارعوى يرعوى، فلم يدغموا، وجاء احو يواء واحوياء، ومن قال اشهباب قال احوواه كاقنتال، ومن أدغم اقتتالا قال: حواء، وجاز الادغام في أحيى واستحيى بخلاف أحيى واستحيى، وأما امتناعهم في يحيى ويستحيى فلئلا ينضم ما رفض ضمه، ولم يبنوا من باب قوى مثل ضرب ولا شرف كراهة قووت وقووت، ونحو القوة والصوة والبو والجو محتمل للادغام "

أقول: قوله " باب قوى " أي: فعل بالكسر مما عينه ولامه واو، ولا بد من

(١) استنوق الجمل: تشبه بالناقاة، وهو مثل يضرب لمن يخلط الشئ بغيره  
انظر (ح ١ ص ٨٦)

(٢) يقال: سافه سيفه فهو سائف، إذا ضربه بالسيف، ويقال: رجل سائف: أي ذو سيف، فهو على الأول اسم فاعل، وإعلاله أصل، وعلى الثاني للنسبة كلا بن وتامر، وإعلاله بالحمل على الأول، طردا لباب فاعل كما قال المؤلف

(٣) يقال: خال يخال فهو خائل، إذا ظن، ويقال: رجل خائل، إذا كان ذا خيلاء، فهو على النسب في قول أكثر أهل اللغة، والقول في إعلال اللفظين كالقول في سائف، ومنهم من ذهب إلى أن الخائل المتكبر اسم فاعل فاعلا له بالأصل لا بالحمل

قلب الواو ياء، لانكسار ما قبلها، كما يجئ بعد أن كل واو في آخر الكلمة مكسور ما قبلها: متحركة كانت أو ساكنة، قلبت ياء للاستثقال، والاشتغال باعلال الأطراف أسبق من الاشتغال باعلال الوسط: إما بالقلب، أو بالادغام، لما عرفت، فبعد قلب الثانية ياء لو قلبت الأولى ألفا لأجتمع إعلان على ثلاثي ولا يجوز، كما مر، وأما هوى فقد أعلنت اللام أيضا بقلبها ألفا، فلم يكن لك سبيل إلى إعلال العين، حذرا من الاعلايين، و " قوى " من المضاعف بالواو بدليل القوة، " وحيى " من المضاعف بالياء، إلا عند المازني، وهوى مما عينه واو ولامه ياء، وكذا طوى، بدليل طيان (١)، ولم يعمل في حيى بقلب العين عند المازني، لان أصله حيو عنده، أو لأنه مثل طوى كما يجئ قوله " وباب طوى وحيى " يعني لم يعلا وإن لم يلزم إعلان، لأنهما فرعا هوى، وذلك لان فعل - بفتح العين - في الافعال أكثر من أخويه، لكونه أخف، والخفة مطلوبة في الفعل، وهو أيضا أكثر تصرفا، لان مضارعه يأتي على ثلاثة أوجه، دون مضارعها ثم ذكر علة أخرى لتركهم إعلال عين ثلاثة من الافعال المذكورة، وهي ما على فعل - بكسر العين - وذلك أن كل أجوف من باب فعل قلبت عينه في الماضي ألفا ت قلب عينه في المضارع أيضا، نحو خاف يخاف، وهاب يهاب، فلو قالوا في الماضي: قاي وطاي وحاى لقالوا في المضارع: يقاي ويطاي ويحاي، وضم لام

-----  
 (١) طيان: صفة مشبهة من قولهم: طوى يطوى - كفرح يفرح - إذا جاع وخلا بطنه، كقولهم: شبعان من شبع، وريان من روى، وضمان من ضمى، ووجه دلالة طيان على أن لام طوى ياء قلب الواو التي هي العين ياء وإدغامها في الياء، وأصله على هذا طويان، ولو لم تكن اللام ياء لما قبل: طيان، بل كان يقال: طوان، انظر (ح ١ ص ٢١١)

المضارع إذا كان ياء مرفوض مع سكون ما قبله أيضا، بخلاف الاسم، نحو ظبي وآى ورأى، وذلك لثقل الفعل كما ذكرنا، ويجوز أن يقال في هوى أيضا مثله، وهو أن كل أجوف من باب فعل تسكن عينه بقلبها ألفا وحب تسكين عين مضارعه ونقل حركته إلى ما قبله، نحو قال يقول وباع يبيع وطاح يطيح (١) والأصل يطوح فكان يجب أن يقال يهوى مشددا في مضارع هاي، ولا يجئ في آخر الفعل المضارع ياء مشددة، لأنه مورد الاعراب مع ثقل الفعل، وأما في الاسم فذلك جائز لخفته، نحو حي، ويجوز كما قدمنا أن نعلل ترك إعلالهم عين طوى وحيى بامتناع إعلال لامهما الذي كان أولى بالاعلال لو انفتح ما قبله، لكونه آخر الكلمة.

قوله " وكثر الادغام في باب حيى " قال سيبويه: الادغام أكثر والأخرى عربية كثيرة (٢)، وإنما كان أكثر لان اجتماع المثليين المتحركين مستثقل، ويشترط في جواز الادغام في مثله: أي فيما تحرك حرف العلة فيه، لزوم حركة الثاني، نحو حي، حيا، حيوا، حيت، حيتا، قال:  
١٣٩ - عيوا بأمرهم كما \* عيت ببيضتها الحمامة  
جعلت لها عودين من \* نشم وآخر من ثمامة (٣)

(١) انظر (ح ١ ص ٨١، ١١٥)

(٢) هذه عبارة سيبويه (ح ٢ ص ٣٨٧) وقد استظهر أبو الحسن الأشموني من عبارة ابن مالك أن مذهبه كون الفك أجود من الادغام مع اعترافه بكونهما فصيحين، وقد علل جواز الوجهين في حيى بأن من أدغم نظر إلى حقيقة الامر فيه، وهي اجتماع مثليين متحركين وحركة ثانيهما لازمة، من فك نظر إلى أن حركة الماضي وإن كانت لازمة فيه إلا أنها كالمفارقة، بسبب عدم وجودها في المضارع، ففارق بهذا نحو شدد يشدد، إذ الحركة في الماضي والمضارع

(٣) هذا الشاهد من مجزوء الكامل المرفل، وهو لعبيد بن الأبرص من كلمة له ييكي فيها قومه بنى أسد حين قتلهم حجر الكندي أبو امرئ القيس الشاعر لمنعهم الإتاوة التي كان قد فرضها عليهم، وأول هذه الكلمة قوله:

يا عين ما فابكى بنى \* أسد فهم أهل الندامة

أهل القباب الحمر والنعم \* المؤبل والمدامه

" ما " زائدة، والقباب: جمع قبة، وكانت لا تكون إلا للرؤساء والاشراف،

والنعم: المال الراعي: إبلا أو غيرها، وقيل: يختص بالإبل، والمؤبل: المتخذ

للقنية، والمدامة: الخمر. والاستشهاد بالبيت في قوله " عيوا " حيث أدغم المثليين

في الفعل المسند لواو الجماعة

وإن كانت حركة الثاني لأجل حرف عارض غير لازم لم يدغم، كما في محيية ومحييان، فإن الحركة لأجل التاء التي هي في الصفة ولألف المثني، وهما عارضان لا يلزمان الكلمة، وكذا الحركات الاعرابية، نحو قوله تعالى: (أن يحيى الموتى) وقولك: رأيت معييا

وإن كانت الحركة لازمة في نفس الامر كما في حيي، أو لأجل حرف عارض لازم كما في تحيية وأحيية جمع حياء (١) جاز الادغام والاظهار، إذ التاء في مثله لازمة، بخلاف تاء الصفة، وكذا يجوز في جمع عيي أعيياء وأعيياء، للزوم الألف، والادغام في هذا النوع أيضا أولى، كما كان في حي وأحي

وإنما اشترط للادغام في هذا الباب لزوم حركة الثاني بخلاف باب يرد ويمس، لان مطلق الحركة في الصحيح يلزم الحرف الثاني، إلا أن يدخله ما يوجب سكونه، كلم يردد ويرددن، وأما في المعتل نحو معيية ورأيت

---

(١) الاحيية: جمع حياء، مثل قذال وأقذلة، والحياء هو الفرج من ذوات الخف والظلف والسباع

معينا فيسكن الثاني بلا دخول شيء، نحو معي، فلم يروا إدغام حرف فيما هو كالساكن، وحيث أظهرت الياء سواء كانت واجبة الاظهار كما في محيية أو جائزته كما في حيي، وانكسرت، فاخفاء كسرهما أحسن من إظهاره، ليكون كالادغام، فان الكسر مستثقل، وإن انفتحت الأولى، كما تقول في تثنية الحيا: (١) حيان، جاز الاخفاء والتبيين، والتبيين أولى، لعدم الاستثقال، ولا يجوز هاهنا الادغام، لعدم لزوم ألف التثنية، ومن أظهر في حيي قال في الجمع حيوا مخففا كخشوا، قال:

١٤٠ - وكنا حسبناهم فوارس كهمس\*

حيوا بعد ما ماتوا من الدهر أعصرا (٢)

قوله " وقد تكسر الفاء " يعني في حي المبني للفاعل، والظاهر أنه غلط نقله من المفصل (٣)، وإنما أورد سيبويه في المبني للمفعول حي وحي،

(١) الحيا - مقصورا - : الخصب والمطر، وتثنيته حيان مثل فتى وفتان

(٢) هذا بيت من الطويل، وهو من شواهد سيبويه (ح ٢ ص ٣٨٧) وهو

من كلمة أولها - فيما رواه صاحب الأغاني - :

فلله عينا من رأى من فوارس\* أكر على المكروه منهم وأصبرا

وأكرم لو لاقوا سدادا مقاربا\* ولكن لقوا طما من البحر أخضرا

وقد نسبت هذه الأبيات لأبي حزابة التميمي، وهو الوليد بن حنيفة، شاعر من

شعراء الدولة الأموية، وقيل: هي لمودود العنبري، وكهمس: أبو حي من العرب.

والاستشهاد بالبيت في قوله " حيوا " بتخفيف الياء مضمومة على لغة من قال في

الماضي: حيي بالفك، مثلما تقول: رضوا في رضي، ورواية الأغاني " وحتى حسبناهم "

(٣) عبارة جار الله: " وقد أجروا نحو حيي وعبي مجرى في وفنى، فلم يعلوه،

وأكثرهم يدغم فيقول: حي وعى - بفتح الفاء وكسر - كما قيل لي ولي في جمع

ألوى، قال الله تعالى (ويحيى من حي عن بينة) وقال عبيد:

عيوا بأمرهم كما\* عيت ببيضتها الحمامة

اه كلام الزمخشري

ولم يتعرض ابن يعيش لذلك في شرحه، ولا خطأ جار الله في شيء مما قاله، وقد

بحثنا من كتب القراءات كتاب النشر لابن الجزري ووجوه قراءات القرآن للعكبري،

ومن كتب التفسير كتاب الكشاف، والبيضاوي والشهاب الخفاجي، والبحر

المحيط لأبي حيان، فلم نجد أحدا من هؤلاء ذكر أنه قرئ في قوله تعالى:

(ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة) بالادغام مع كسر

الحاء، ثم بحثنا من كتب النحو واللغة: لسان العرب لابن المكرم (ح ي ي - ع ي ي)

والقاموس المحيط، وكتاب سيبويه وأوضح المسالك لابن هشام، والاشموني، والهمع

للسيوطي، والكافية الشافية لابن مالك، فلم نجد أحد من هؤلاء جميعا ذكر أن

حي ونحوه من المبني للمعلوم إذا أدغم جاز كسر فائه، فإذا علمت هذا تبين لك أن

وجه تخطئة المؤلف للزمخشري عدم النقل عن أحد من النحاة وعدم وروده في كلام

العرب، ولعل الزمخشري إنما حكى ذلك لوجه من القياس كما يشعر به تنظيره (لي) -

جمع ألوى - وإن كان قوله " وأكثرهم يدغم فيقول " ظاهرا في النقل عن العرب



كقولهم في الاسم في جمع قرن ألوى: قرون لي - بالضم والكسر - (١)  
فان قيل: كيف وجب كسر الضم في غير فعل نحو مسلمي وعتي وجثي  
وغزوى على مثال عصفور من الغزو، وجاز الوجهان في فعل؟  
قيل: لان فعلا يلتبس بفعل فجاز إبقاء الضم فيه دلالة على أصل البنية  
وفي غيره لا يلتبس بنية ببنية، أو يقال: المجوز لضم فعل قبل الياء خفة  
البناء، وقال السيرافي: يجوز أن يقال لي: بالكسر في جمع ألوى،  
كبيض في جمع أبيض، جعل الياء الساكنة المدغمة كغير المدغمة، وحى  
في حي كقيل وبيع

-----  
(١) تقول: قرن ألوى، إذا كان شديد الالتواء

وقالوا في الاسم: حياة ودواة ونواة، وشذ غاية وغاى، وراية ورأى، وآية وثاية، (١) والقياس غواة أو غياة، والأول أولى، لان باب طويت أكثر من باب حىي، وإنما قلنا بشذوذ ذلك لان الأولى إعلال الاخر كما في هوى ونوى وقال الفراء وجماعة من المتقدمين في آية: إنه ساكن العين، والأصل آية وأي قلبت العين الساكنة ألفا، لفتح ما قبلها كما في طائي وياجل (٢) وعاب، وهو ههنا أولى، لاجتماع الياءين وقال الكسائي: آبية، على وزن فاعلة، فكرهوا اجتماع الياءين مع انكسار أولاهما، فحذفت الأولى وعلى جميع الوجوه لا يخلو من شذوذ في الحذف (٣) والقلب

-----  
(١) الثاية: مأوى الإبل، وعلم بقدر قعدة الانسان، وأصلها ثوى لاثيى، لان باب طوى أكثر من باب حىي، وكان مقتضى القياس أن تقلب اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولان الاعلال باللام أولى كما فعلوا في النوى والحيا، ولكنهم أعلوا العين بقلبها ألفا على خلاف مقتضى القياس فصار ثايا. وانظر في الكلام على بقية هذه الألفاظ (ح ٢ ص ٥١)  
(٢) العاب: أصله العيب - بفتح فسكون - فقلبت الياء ألفا أكتفاء بجزء العلة وهو انفتاح ما قبلها، ومثله الذام وألقاب في نحو (قاب قوسين) ومثله "آد" بمعنى القوة من نحو قوله تعالى (والسما بنيناها بأيد) ومثله "رادة" في قولهم: ريح ريذة ورادة، إذا كانت لينة الهبوب، ومثله الذان بمنى الذين - بفتح الذال وسكون الياء - وهو العيب، ومن العلماء من زعم أن المقلوب من هذه الألفاظ مفتوح العين، وأن كل كلمة من هذه الكلمات قد وردت على لغتين، وحينئذ يكون القلب مستوفيا علة (٣) ليس بك حاجة إلى بيان الوجوه وما يلزم على كل وجه من الشذوذ إذا رجعت إلى ما كتبناه في (ح ٢ ص ٥١) ولاحظت أن الاعلال باللام أولى منه بالعين، وأن العين لا تعل إذا كانت اللام حرف علة سواء أعلت بالفعل أم لم تعل، وأن علة انقلاب الواو والياء ألفا هي تحركهما وانفتاح ما قبلهما، فإذا طبقت هذه القواعد على الأقوال التي ذكرناها في الموضع المشار إليه ظهر لك أن كل قول منها لا يخلو من شذوذ.

ويمكن أن يقال: الوجهان أيضا في غاية وثاية وراية  
واعلم أن في استحيا لغتين: لغة أهل الحجاز استحيا يستحيي - يباين -  
مستحي مستحيا منه، على وزن استرعى يسترعى سواء، ولغة بني تميم  
استحي يستحي، بتحريك الحاء وحذف إحدى الياءين  
فمذهب الخليل أنه منى على حبي معلا إعلال هاب وباع، فكأنه  
قيل: حاي، فكما تقول في باع: استبعت، تقول في حاي: استحيت، وإنما  
بنى على حاي المرفوض، لأن حق حبي إعلال عينه لما امتنع إعلال لامه،  
فاستحي على هذا في الأصل استحاي كاستباع، حذفت حركة الياء، إذ  
لم يوجد في كلامهم لام الماضي ياء متحركة ساكنا ما قبلها، فالتقى ساكنان،  
فحذفت أولاهما، ثم قلبت الياء الساكنة ألفا لانفتاح ما قبلها كما في ياجل  
وطائي، وكذا تقول في المضارع: إن حقه يستحيي كاستبوع، حذفت حركة الياء،  
إذ لا نظير له في الأفعال، ثم حذفت الياء الأولى للساكنين، والامر منه استح،  
وحق مصدره على هذا استحاءة كاستباعة، ولا يستعمل، واسم الفاعل مستح،  
والأصل مستحيي فأعلل إعلال المضارع، والمفعول مستحي منه، وأصله مستحاي  
حذفت حركة الياء كما في يستحاي، وأعلل إعلال استحاي، وقد مر، وفيما  
ذهب إليه الخليل ضعف لا يخفى للارتكابات المكروهة  
وقال غيره - واختاره المازني - : إن الياء الأولى في جميع هذه التصرفات  
حذفت كما في أحست وظلت ومست، لأن حق المثلين الإدغام، فلما امتنع  
حذفت الأولى، لكونه أشبه شئ بالإدغام، وقال المازني: لو حذفت للساكنين  
لم تحذف في المشى نحو استحيا ولقالوا: استحايا كاستبعا  
قوله " بخلاف باب قوى " يعنى أن قوى من مضاعف الواو، بدليل القوة  
كما أن حبي من مضاعف الياء، لكنه إنما جاز إدغام حبي بخلاف قوى فلم

يقول قو كما قيل حي، لان قلب الواو ياء إعلال في الطرف، وإدغام العين في اللام إعلال في الوسط، والأول أولى لما ذكرنا غير مرة، ولذلك ابتدئ بإدغام أئمة قبل قلب همزة الساكن ألفا، لانفتاح ما قبله كما ذكرنا في أول الكتاب، (١) وأيضا قوى بقلب الواو ياء أخف منه بإدغام الواو في الواو، والطريق المؤدى إلى زيادة الخفة أولى بالسلوك مما ليس كذلك

قوله " ولذلك قالوا يحيا " أي: لم يقولوا يحيى مع أنهم أدغموا في الماضي، لان الاعلال قبل الادغام، وأيضا الكلمة بالاعلال أخف منها بالادغام، ولذلك قيل: يقوى، لا يقو، وأيضا لا يجوز الادغام في يحيى ويقوى، لعدم لزوم حركة الثاني، وهو شرط الادغام في مثله كما تقدم قوله " احواوى " هو افعالل من الحوة (٢) وأصله احواوو، ولم يدغم، بل أعل، لسبق الاعلال على الادغام، ولكون الكلمة به أخف، وكذا يحواوى في مضارعه، والحركة في آخره عارضة، وكذا ارعوى، وهو من باب افعال كاحمر، وأصله ارعوو كاحمر، ومصدر احواوى احوياء كاحميرار، واحوياء، ولم يذكر سيبويه إلا هذا، فمن قال: احوياء بلا قلب وإدغام فلكون الياء عارضا في المصدر للكسرة وأصلها الألف في احواوى، فصارت لعروضها لا يعتد بها كما لا يعتد بواو سوير وقوول، لكونها بدلا من الألف في ساير (٣) وقاول، وسيبويه نظر إلى كون المصدر أصلا للفعل، فلا يكون الياء بدلا من الألف، بل الألف في الفعل بدل من الياء في المصدر

(١) أنظر (ح ١ ص ٢٧)

(٢) الحوة - بضم الحاء وتشديد الواو - : سواد إلى الخضرة، أو حمرة

إلى السواد. انظر (ح ١ ص ٢٠٨، ٢٣٢، ٢٣٣)

(٣) هذه العلة التي ذكرها المؤلف ههنا لعدم إعلال سوير بقلب واوه ياء ثم إدغامها في الياء ولعدم الادغام في قوول، هي العلة التي ذكرها سيبويه، وهي التي اختارها متأخرو النحاة كابن مالك وشراح كلامه، لكن ابن الحاجب ذكر في باب الادغام أن عدم القلب في سوير وعدم الادغام في قوول لخوف الالتباس بنحو سير مبنيا للمجهول من نحو قوله تعالى: (وإذا الجبال سيرت) وبنحو قول مبنيا للمجهول من قول - بالتضعيف - وأيد المؤلف كلامه هناك حيث قال " وعند سيبويه والخليل أن سوير وقوول لم يدغما لكون الواوين عارضين، وقول المصنف أولى، وهو أنهما لم يدغما، لخوف الالتباس، لان العارض إذا كان لازما فهو كالأصلي، ومن ثم يدغم إئنة - كامعة - وأول - كابلم - مع عروض الواو الياء " اه، وخلط بين العلتين في الكلام على قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء وسبقت إحدهما ساكنة.

قوله " ومن قال اشهباب " يعنى أن باب افعال مقصور افعال في بعض الكلمات،: يقال احمرار واحمرار، واشهباب واشهباب (١)، فيقال على ذلك في احوواء، احوواء، فيجتمع الواوان كما يجتمع التاءان في اقتتال، وإن لم يكن احوواء من باب اقتتال، وسيجئ في باب الادغام أنه قد يدغم نحو اقتتل يقتتل اقتتالا فيقال: قتال، فيقال أيضا هنا: حواء، والواوان المدغم إحداهما في الأخرى لا يستقلان في الوسط كما يستقلان في الطرف، فيقال حوى يحوى، بفتح الحاء فيهما، أو حوى يحوى، بكسر الحاءين (٢)، حواء نحو قتل يقتل قتالا

- 
- (١) الشبهة: البياض الذي غلب على السواد، وقد قالوا: اشهب الفرس اشهبابا واشهب اشهبابا، إذا غلب بياضه سواده، هذا قول أكثر أهل اللغة، وقال أبو عبيدة: الشبهة في ألوان الخيل: أن تشق معظم ألوانها شعرة أو شعرات بيض كمتا كانت أو شقرا أودهما.
- (٢) وجه كسر الحاء في " حوى " أنه لما قصد الادغام سكن أول المثلين فالتقى ساكنان: الحاء التي هي فاء الكلمة، والواو التي هي عينها، فحرك أول الساكنين بالكسر الذي هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وحذفت همزة الوصل استغناء عنها، وأما " حوى " بفتح الحاء فوجهه أنه لما أريد الادغام نقلت حركة أول المثلين إلى الساكن قبله وحذفت همزة الوصل استغناء عنها.

وإذا بنيت من حيي ورمى مثل احمر قلت: احيا وارميا، والاعلال قبل الادغام.

وإذا بنيت مثل احمار منهما قلت: احيا وارمايا، وفي المثنى احيا وارميا واحيايا وارمايا، ولا يجوز الادغام لعروض الحركة في الأخيرة، لأجل ألف المثنى، وتقول في الجمع: احياوا، واحيايوا، فإذا لزمت الحركة - وذلك فيما لم يسم فاعله نحو احيا وارميا واحياي وارموي واحيا واحيايوا واحيايوا واحيايوا - جاز الادغام، فتقول: احيا وأصله احيا كسرت الياء المضمومة كما في مسلمي، واحيا واحيايوا واحيايوا واحيايوا، وفي المضارع: يحيا ويرميا ويحياي ويرماي، ولا يجوز إدغام الواو في احياي كما لم يدغم في سوير، كما ذكرنا، وتقول في اسم الفاعل: محياي ومحيايية، ولا يجوز الادغام، لعروض الحركة، بل إخفاء الكسر أولى من الاظهار كما بينا وتقول في مصدر احيا: احيا، وفي مصدر احيايا احيا بالادغام، ومن لم يدغم في احيايوا لكون الياء بدلا من الألف ينبغي أن لا يدغم أيضا ههنا، لكنه مستثقل، ومن أدغم في اقتتل يقتل اقتتالا قال ههنا: حيا يحيا حيا.

قوله " وجاز الادغام في احيا واستحيا " من أدغم قال: احيا احياوا واستحيا استحيا استحياوا، وذلك للزوم الحركة، ومن لم يدغم قال احيا احيا احياوا، نحو أرمي أرميا، أرموا، وفي استحيا ثلاث لغات، هذه أصلها، وثانيتها الادغام، وثالثتها حذف الياء الأولى كما في استحيا عند بنى تميم، وتقول في مضارع احيا واستحيا: يحيا ويستحيا، من غير إدغام، لعدم لزوم الحركة.

قوله " ومن ثم لم يبين من باب قوى " أي: من مضاعف الواو " فعل "

بالفتح كراهة اجتماع الواوين إذا اتصل بالماضي الضمير المرفوع، وأما فعل - بالضم

فلو بنى منه لحصلت الواوان من دون اتصال الضمير، إذ لم يكن تقلب الواو التي هي عين لما لم تكن علة القلب في اللام حاصلة، كما ذكرنا في حيى وطوى، ولم تكن تقلب الثانية ياء لضممة ما قبلها كما في الادلى، لان ذلك في الاسم كما يأتي، ألا ترى إلى نحو سرو؟

قوله " ونحو القوة والصوة (١) " جواب سؤال، كأنه قيل: فإذا لم ينوا من باب قوى مخافة الواوين، فلم احتملوا ذلك في القوة؟ فقال: لان الادغام ههنا حاصل، فنخفت الكلمة به، ولو كان الادغام مقدما على الاعلال أيضا لم يجز ذلك في الفعل كما جاز في الاسم، لثقل الواوين في الفعل الذي هو ثقل قال " وضح باب ما أفعله لعدم تصرفه، وأفعل منه محمول عليه أو لبس بالفعل، وازدوجوا واجتوروا، لأنه بمعنى تفاعلوا، وباب اعوار واسواد للبس، وعور وسود، لأنه بمعناه، وما تصرف مما صح صحيح أيضا كأعورته واستعورته ومقاول ومبايع وعاور وأسود، ومن قال: عار قال: أعار واستعار وعائر، وضح تقوال وتسيار للبس، ومقوال ومخياط للبس، ومقول ومخيط محذوفان منهما، أو (لأنهما) بمعناهما، وأعل نحو يقوم ويبيع ومقوم ومبيع بغير ذلك، للبس ونحو جواد وطويل وغيور للالباس بفاعل أو بفعل أو لأنه ليس بجار على الفعل ولا موافق، ونحو الجولان والحيوان والصوري والحيدى، للتنبيه

(١) الصوة: جماعة السباع، وهي أيضا حجر ينصب في الفيافي والمفازة المجهولة ليستدل به على الطريق، وتجمع على صوى، نظير مدية ومدى، كما جاء في حديث أبي هريرة (إن للاسلام صوى ومنارا كمنار الطريق) أراد أن للاسلام طرائق وأعلاما يهتدى بها.

بحركته على حركة مسماه، والموتان، لأنه نقيضه، أو لأنه ليس بجار ولا موافق، ونحو أدور وأعين لللباس، أو لأنه ليس بجار ولا مخالف، ونحو جدول وخروج وعليب، لمحافظة اللاحاق أو للسكون المحض " أقول: قد تبين بما قدمت في أول هذا الباب علة تركهم إعلال الأشياء المذكورة، ولنفسر ألفاظ المصنف

قوله " لعدم تصرفه " يعنى أن الأصل في الاعلال الفعل، لما ذكرنا من ثقله، ولم يعمل باب التعجب نحو ما أقوله وأقول به - وإن كانا فعليين على الأصح - لمشابهتهما بعدم التصرف للأسماء، فصارا كأفعل التفضيل وأفعل الصفة قوله " وأفعل منه " أي: أفعل التفضيل محمول عليه: أي مشابه لأفعل التعجب، لان التعجب من الشيء لكونه أفضل في معنى من المعاني من غيره، ولذلك تساويا في كثير من الاحكام كما تبين في بايهما، ولا وجه لقوله " محمول عليه " لأنه اسم، وأصل الاسم أن لا يعمل هذا الاعلال كما ذكرنا، وقد يعمل من جملة الأسماء الأقسام المذكورة كما مر، وشرط القسم المزيدي فيه الموازن للفعل إذا قصدنا إعلال عينه أن يكون مخالفا للفعل بوجه كما تقدم، وهذا لا يخالف الفعل بشئ، فكان يكفي قوله " أو للبس بالفعل "

قوله " وباب اعوار واسواد للبس " أي: لو قلبت الواو ألفا ونقلت حركتها إلى ما قبلها لكان يسقط همزة الوصل وإحدى الألفين، فيبقى ساد وعار فيلبس بفاعل المضاعف، ولا وجه لقوله " للبس " لأنه إنما يعتذر لعدم الاعلال إذا حصل هناك علتة ولم يعمل، وعلة الاعلال فيما سكن ما قبل واوه أو يائه كونه فرعا لما ثبت إعلاله، كما في أقام واستقام، ولم يعمل عور وسود حتى يحمل اعوار واسواد عليهما، بل الامر بالعكس، بلى لو سئل كيف لم يعمل اعوار واسواد



وظاهرهما أنهما مثل أقوم، فالجواب أن بينهما فرقا، وذلك أن العلة حاصلة في أقوم دون اعوار  
قوله " وما تصرف .. إلى آخره " أي: لم يعمل نحو استعور وأعور وإن  
كانا في الظاهر كاستقوم وأقوم، لأن أصلهما ليس معلا حتى يحملا في الاعلال  
عليه، وكذلك عاور ومقاول ومبايع لم يعمل إعلال نحو قائل وبائع، لأن  
إعلال نحو قائل للحمل على فعله المعمل، وأفعال هذه الأشياء غير معلة  
قوله " وتقوال وتسيار للبس " يعني أن نحوه وإن كان مصدرا لفعل معمل  
لم يعمل ولم يجر مجراه كما أجري إقامة واستقامة مجرى أقام واستقام، لئلا يلتبس  
بعد الاعلال بفعال، هذا قوله، والوجه ما تقدم من أن المصدر لا يعمل عينه هذا  
الاعلال إلا أن يكون مصدرا مطردا مساويا لفعله في ثبوت الزيادة فيه في مثل  
موضعها من الفعل، كإقامة واستقامة، وليس نحو تقوال وتسيار كذا، وأما إعلال  
نحو قيام وعياذ بقلب الواو ياء وإن لم يساو الفعل بأحد الوجهين فلما ذكرنا من  
أن علة قلب الواو ياء لكسرة ما قبلها أمتن من علة قلب الواو ألفا لفتحة  
ما قبلها.

قوله " ومقوال ومخياط للبس " يعني أنه آلة جارية على الفعل فكان  
سبيله في الاعلال سبيل الفعل، لكنه لم يعمل للبس بفعال، والحق أن يقال: لم  
يثبت فيه علة الاعلال، وهي موازنة الفعل، فكيف يعمل؟ وليس كل اسم  
متصل بالفعل يعمل هذا الاعلال.

قوله " ومقول ومخيط " هذا يحتاج إلى العذر، لأنه موازن للامر نحو  
اذهب واحمد، وفيه المخالفة بالميم المزيده في الأول، فكان الوجه الاعلال، فالعذر  
أنه مقصور من مفعال، فأجرى مجرى أصله، ولنا أن لا نقول: إنه فرعه، بل نقول:  
هما أصلان، ومفعل محمول على مفعال في ترك الاعلال، لكونه بمعناه، وهذا

أولى، إذا موافقته لمعناه لا تدل على أنه فرعه.  
قوله " بغير ذلك " أي: لم تقلب عينها ألفا كما قلبت في أصولها لثلا يلتبس  
وزن بوزن كما تكرر ذكرنا له  
قوله " للالباس بفاعل " أي: لو حركت الألف الثانية بعد الاعلال كما في  
قائل لالتبس فعال وفعول وفعيل بفاعل، ولو حذفت الألف بعد قلبها لالتبس  
بفعل - المفتوح العين والفاء - والحق أن يقال: إنها لم تعل، لأنها ليست مما  
ذكرنا من أقسام الاسم التي تعل  
قوله " ونحو الجولان " هذا عجيب، فإن حركة اللفظ لا تناسب حركة المعنى  
إلا بالاشتراك اللفظي، إذ معنى حركة اللفظ أن تجيء بعد الحرف بشيء من  
الواو والياء والألف كما هو مشهور، وحركة المعنى على فراسخ من هذا، فكيف  
ينبه بإحدهما على الأخرى؟ فالوجه قوله " أو لأنه ليس بجار " أي كإقامة واستقامة  
كما ذكرنا من مناسبه للفعال، ولا موافق: أي موازن له موازنة مقام ومقام  
وباب ودار.  
قوله " للالباس " أي: بالفعل.  
قوله " ولا مخالف " لان شرط الموازن الموازنة المذكورة مخالفته بوجه حتى  
لا يلتبس بالفعل.  
قوله " لمحافظة اللاحق " فإن الملحق لا يعمل بحذف حركة ولا نقلها ولا حذف  
حرف لثلا يخالف الملحق به، فيبطل غرض اللاحق إلا إذا كان الاعلال في الآخر  
فإنه يعمل لان الأواخر محل التغيير، ولان سقوط حركة الآخر كالمعزي لا يخل  
بالوزن كما ذكرنا في أول الكتاب (١)، وسقوط الحرف الأخير لأجل التنوين  
كلا سقوط كمعزي لان التنوين غير لازم للكلمة.

(١) انظر (ح ١ ص ٥٨)

قوله " عليب " (١) وهو عند الأخفش ملحق بجندب، وعند سيبويه  
للإحقاق أيضا كسودد، وإن لم يأت عنده فعلل كما يجيء بعد.  
قوله " أو للسكون المحض " هذا هو الحق لا الأول، لأن الواو والياء الساكن  
ما قبلهما إنما تقلبان ألفا لكون ذلك الساكن مفتوحا في أصل تلك الكلمة،  
ولم يثبت فيما نحن فيه حركة في الأصل.  
قال: " وتقلبان همزة في نحو قائم وبائع المعتل فعله بخلاف نحو عاور،  
ونحو شاك وشاك شاذ، في نحو جاء قولان، قال الخليل: مقلوب كالشاكي  
وقيل: على القياس، وفي نحو أوائل وبوائع مما وقعتا فيه بعد ألف باب  
مساجد وقبلها واو أو ياء، بخلاف عواوير وطواويس، وضياون شاذ، وصح  
عواور، وأعل عيائل لأن الأصل عواوير فحذفت وعيائل فأشبع، ولم يفعلوه  
في باب معايش ومقاوم للفرق بينه وبين باب رسائل وعجائز وصحائف،  
وجاء معائش بالهمز على ضعف، والتزم همز مصائب. "  
أقول: كل ما في هذا الفصل قد تقدم ذكره بتعليقه، وقول النحاة في هذا  
الباب: تقلب الواو والياء همزة، ليس بمحمول على الحقيقة، وذلك لأنه قلبت  
العين ألفا ثم قلبت الألف همزة، فكأنه قلبت الواو والياء همزة.

(١) العليب، بضم أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه - : موضع بتهامة.

قال جرير:

غضبت طهية أن سبيت مجاشعا \* عضوا بضم حجارة من عليب  
ويقال: هو واد فيه نخل، قال أبو دهبيل:

فما ذر قرن الشمس حتى تبينت \* بعليب نخلا مشرفا ومخيما  
وذلك لأن النخل لا يكون في رؤوس الجبال، فإنه يطلب الدفء

قوله " بخلاف نحو عاور " يعنى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في الاعلال  
كما تقدم، فلما صح فعله هو أيضا  
قوله " ونحو شاك وشاك شاذ " يعنى أن بعض العرب يقلب العين إلى  
موضع اللام في بعض أسماء الفاعلين من الأجوف، فيعله إعلال قاض، قال:  
١٤١ - \* لاث به الاشاء والعبرى \* (١)  
وقال:

١٤٢ - فتعرفوني، إنني أنا ذاكم \* شاك سلاحي في الحوادث معلم (٤)

(١) هذا بيت من الرجز المشطور، وهو للعجاج يصف أيكة، وقبله:  
في أيكة فلا هو الضحى \* ولا يلوح نبتة الشتى  
لاث به.... البيت \* فتم من قوامها القومي  
الأيكة: غيضة تنبت السدر والاراك، والضحى: البارز للشمس، وهو فعيل  
من ضحى يضحى - كرضى يرضى -، ولاث: أصله لاث، تقول: نبات  
لاث، ولاث، إذا التف واجتمع بعضه على بعض، وأصله من لاث يلوث، إذا  
اجتمع والتف، والاشاء - بالفتح والمد -: صغار النخل، واحده أشاءة،  
والعبرى: مالا شوك فيه من السدر. وما فيه شوك منه يسمى الضال، ويقال: العبرى  
ما نبت على شطوط الأنهار. والقوام - بالفتح -: الاعتدال، والقومي: القامة  
وحسن الطول. والاستشهاد بالبيت في قوله " لاث " على أن أصله لاوث فقدمت  
الثاء على الواو فصار لاثو، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة، ثم أعل  
إعلال قاض.

(٢) هذا البيت من الكامل، وهو لطريف بن تميم العنبري. وقبله قوله:  
أو كلما وردت عكاظ قبيلة \* بعثوا إلى عريفهم يتوسم  
وعكاظ: سوق من أسواق العرب قريبة من عرفات كانوا يجتمعون فيها من  
نصف ذي القعدة إلى هلال ذي الحجة، والعريف: النقيب، وهو دون الرئيس  
الاعلى، ويتوسم: يتفرس، وشاك: أصله شاوك فقدمت الكاف على الواو، ثم  
أعلت بقلب الواو ياء، ثم عومل معاملة قاض، ومعلم بزنة اسم الفاعل أو المفعول  
الذي أعلم نفسه في الحرب بعلامة ليعرف بها، وكانوا لا يأتون عكاظ إلا ملثمين  
مخافة الأسر. والاستشهاد بالبيت في قوله " شاك " على أنه اسم فاعل من شاك  
يشوك لأنه من الشوكة، ويقال: هو اسم فاعل من شك في نحو قول عنتره:  
فشككت بالرمح الأصم ثيابه \* ليس الكريم على القنا بمحرم  
وأصله على هذا شاكك، فقبلوا ثاني المثليين ياء، كما قالوا: أمليت في أمليت،  
ثم عومل معاملة قاض، ويقال: هو بزنة فعل - بفتح فكسر - وأصله شوك قلبت  
الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ووجه رابع وهو أن أصله شاوك على وزن  
فاعل فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها مع عدم الاعتداد بالألف ثم حذف  
الألف الثانية التي هي عين الكلمة، وعلى الثالث والرابع تجرى حركات الاعراب  
على الكاف، بخلاف الوجهين الأولين فإنه عليهما يعرب إعراب المنقوص، فإن كانت  
رواية البيت بكسر الكاف لم يجر فيه إلا الوجهان: الأول والثاني، وإن  
كانت الرواية بضمها لم يجر فيه إلا الثالث والرابع

(۱۲۸)

وهذا هو الذي غر الخليل حتى ارتكب في جميع اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام القلب، فقال: إذا كانوا يقلبون في الصحيح اللام خوفا من الهمزة الواحدة بعد الألف فهم من اجتماع همزتين أفر، وهكذا لما رأهم قالوا في جمع شائع: شواع (١) بالقلب، قال: فهو في نحو خطايا ومطايا وجواء وشواء أولى، والجواب أنهم إنما التجئوا إلى القلب في لاث وشاك خوفا من الهمزة بعد الألف، وأما في نحو جاء فيلزم همزة واحدة بعد الألف، سواء قلبت اللام إلى موضع العين أولا، قال سيبويه: وأكثر العرب يقولون: لاث وشاك - بحذف العين - فكأنهم قلبوا العين ألفا ثم حذفوا العين للساكين، ولم يحر كوها فرارا من الهمزة، والظاهر أن المحذوفة هي الثانية، لان الأولى علامة الفاعلية، ويجوز أن يكون أصل لاث وشاك لوث وشوك مبالغة لاث كعمل في عامل ولبث في لاث،

-----  
(١) انظر (ح ١ ص ٢٢)

فيكونان ككبش صاف ويوم راح، وقد مضى البحث في جاء في أول الكتاب (١)

قوله " وفي نحو أوائل " يعني إذا اكتنف حرفا علة ألف باب مساجد قلبت الثانية ألفا، للقرب من الطرف واجتماع حرفي علة بينهما فاصل ضعيف، ثم تقلب الثانية همزة كما في قائل وبائع، على ما تقدم، سواء كان كلاهما واوا كما في أواول، أو كلاهما ياء كما في بيع وبيباع، أو الأول واوا والثاني ياء كما في بوايع جمع بويعة فوعلة من البيع، أو بالعكس نحو عيايل جمع عيل، وأصله عيول، لأنه من عال يعول، وكان قياس ضياون (٢) ضيائن، بالهمز، لكنه شد في الجمع كما شد في المفرد، وليس ذلك بمطرّد، ألا ترى أنك تقول: بنات ألبيه (٣) بفك الادغام، فإذا جمعت قلت بنات ألابه مدغما، والمسموع من جميع ذلك

(١) انظر (ح ١ ص ٢٥)

(٢) الضياون: جمع ضيون، والضيون: السنور الذكر،

(٣) " بنات ألبيه " أجمع العلماء في رواية هذه الكلمة على الفك، واختلفوا

في ضبطها، فرواها جماعة بفتح الباء الأولى على أنه أفعل تفضيل من قولهم: رجل

لب - كسمح - إذا كان عاقلا، والضمير عائد على الحي والقبيلة، فكأنه قيل: بنات

أعقل هذا الحي، ورواها قوم بضم الباء الأولى على أنه جمع لب، نحو قول الكميت:

إليكم ذوي آل النبي تطلعت \* نوازع من قلبي ظماء وألب

وبنات ألب - على هذا الوجه الأخير - اسم لعروق متصلة بالقلب تكون

منها الرقة، وقد قالت أعرابية: تأبى له ذاك بنات ألبى، انظر (ح ١ ص ٢٥٤) ثم

اعلم أن هذا الذي ذكره المؤلف ههنا من أنك تدغم في الجمع هو ما ذكره في التصغير،

وظاهر عبارته يفيد أنه ليس لك إلا الادغام في التصغير والجمع، لأن الفك في

الواحد والمكبر شاذ، والشاذ لا يلجئ إلى شاذ مثله، ولكن العلماء قد نقلوا في

الجمع والتصغير جميعا الوجهين: الادغام، والفك، وارجع ثانيا إلى المواضع الذي

أحلناك عليه من الجزء الأول

ما اكتنف ألف الجمع فيه واوان، وقاس سيبويه الثلاثة الباقية عليه، لاستثقال الياءين والياء والواو كاستثقال الواوين، وقال الأخفش: القياس أن لا يهمز في الياءين، ولا في الياء والواو، لان اجتماعهما ليس كاجتماع الواوين، وأما رائع جمع بائعة، فإنما همز لكونه جمع ما همز عينه، فإذا بنيت اسم الفاعل من حيي وشوى قلت حاي بالياء وشاو كقاض، وتقول في جمعهما لغير العقلاء: حوايا وشوايا عند سيبويه، لوقوع ألف الجمع بين واو وياء في جمع حاي وبين واوين في جمع شاو، ولا تتبع جمع شاو واحده (١) كما فعلت في جمع إداوة إذ لو أتبت لقلت شواوي، فكان فرارا إلى ما فر منه، على ما ذكرناه في تخفيف الهمزة، وتقول على مذهب الأخفش: حواي بالياء، وأما شوايا فلا خلاف فيه لاجتماع الواوين قوله " بخلاف عواوير وطواويس " يعنى إذا بعدت حروف العلة التي بعد ألف الجمع عن الطرف لم تقلبها ألفا، سواء كان المكتنفان واوين كطواويس، أو ياءين كيباييع جمع بياع، أو مختلفين كقياويم جمع قيام وبواييع جمع بياع على وزن توراب من باع، لو جمعت الأسماء المذكورة هذه الجموع، وأما عواور جمع عوار وهو القذى فلان أصله عواوير فحذفت الياء اكتفاء بالكسرة، قال: ١٤٣ - وكحل العينين بالعواور (٢)

(١) في نسخة " ولا تتبع الجمعين وإحديهما، كما فعلت في جمع إداوة، إذ لو أتبت جمع حاي واحده لقلت أيضا حوايا، ولو أتبت جمع شاو لقلت شوايا، فكان فرارا - الخ "

(٢) هذا البيت من مشطور الرجز، وهو لجندل بن المثنى الطهوي يخاطب فيه امرأته، وقبله قوله:

غرك أن تقاربت أبا عرى \* وأن رأيت الدهر ذا الدوائر  
\* حنى عظامي وأراه تاغرى \*

وقوله " تقاربت أبا عرى " قيل: معناه دنت من منازلنا، وهو كناية عن لزوم الدار وعدم خروجه للنجعة واستمناع الملوك، لضعفه وكبره، ويقال: معناه قلت فهو كناية عن الفقر، والدوائر: جمع دائرة، وهي اسم فاعل من دار يدور، وأراد بها المصائب والنوائب، وحنى عظامي: قوسها، وإنما يكون ذلك عند الشيخوخة والكبر، وتاغرى: اسم فاعل من ثغره: أي كسر ثغره: أي أسنانه، والعواور: جمع عوار - بضم العين وتشديد الواو - وهو القذى يسقط في العين فيؤذيها. والاستشهاد بالبيت في قوله " بالعواور " حيث صحح الواو الثانية مع قربها من الآخر، وذلك لان أصله العواوير، فلما اضطر الشاعر حذف الواو



وعياييل بالهمز لان أصله عيائل: إذ هو جمع عيل كسيد، وهو الفقير،  
فأشبع الكسرة، قال  
١٤٤ - فيها عياييل أسود ونمر (١)

(١) هذا البيت من مشطور الرجز، وهو لحكيم بن معية الربيعي من بني تميم،  
وقبله قوله:  
أحمى قناة صلبة ما تنكسر \* صماء تمت في نياف مشمخر  
حفت بأطواد عظام وسمر \* في أشب الغيطان ملتف الحظر  
أحمى: مضارع حمى قومه - كرمى - حماية، إذا منعهم ودافع عنهم، والقناة:  
الرمح، والصلبة: الشديدة القوية، والصماء: التي يكون جوفها غير فارغ، وتمت:  
كملت واستوت في منبتها، والنياف - ككتاب -: العالي المرتفع، وأراد جبلا،  
وأجود منابت الرماح قمم الجبال، وأصله نواف فقلبت الواو ياء شذوذا، لأنه ليس  
بمصدر ولا يجمع ومشمخر: اسم فاعل من اشمخر: أي علاء وارتفع، وحفت:  
أحيطت، والاطواد: جمع طود، وهو الجبل، والسمر: اسم جنس جمعي واحده  
سمرة، وهو نوع من الشجر عظيم طويل، والاشب - بفتح فكسر -: الملتف  
الذي لا يمكن الدخول فيه إلا بشدة، والحظر: يقال: هو بفتح الحاء وكسر الظاء،  
وهو الموضع الذي يحيط به الشجر، ويقال: هو بضمين، وهو جمع حظيرة،  
والعيائل: جمع عيل - بتشديد الياء وكسرها - وهو فيعل من عال يعيل إذا تبخر  
أو من عال الفرس يعيل إذا تكفأ في مشيه وتمايل، وذلك لكرمه، ويقال: اشتقاقه  
من عال يعيل إذا افتقر، والنمر - بضمين -: جمع نمر - بفتح فكسر - وقياسه  
نمور، فحذفت الواو. والاستشهاد بالبيت في قوله " عياييل " حيث أبقى الهمزة  
المنقلبة عن الياء، لأنه لم يعتد بالمدة التي قبل الطرف، لأنها للاشباع وليست في  
مقابلة حرف في المفرد

روعي الأصل في الجمعين  
هذا كله في الجمع، وأما إن وقع مثل ذلك في غير الجمع فإن سيبويه  
يقرب الثاني أيضا ألفا ثم همزة، فيقول: عوائر وقوائم، على وزن فواعل  
من عور وقام، وكذا يقول في مطاء ورماء وحياء وشواء من مطا ورمي  
وحيى وشوى، فيصير ثاني المكتنفين في الجمع (١) همزة، لأنه وإن فات  
ثقل الجمع إلا أن ضم أوله ألحقه ثقلاما، قال: لا تقلب الهمزة ههنا  
ياء مفتوحة، والياء بعدها ألفا، كما فعل في الجمع، فلا يقال مطايا ورمايا وحيايا  
وشوايا، لئلا يلتبس ببناء شكاعى (٢) وحبارى، ويجوز أن يقال: إن ثقل

-----  
(١) قوله " فيصير ثاني المكتنفين في الجمع همزة " غير مستقيم، وذلك أنه لم  
يكتنف الألف حرفا علة إلا في حياى وشواى، وأما مطاء ورماء فليسا كذلك كما  
هو ظاهر، والذي أوقع المؤلف في ذلك أنه نقل عبارة سيبويه فخلط بين نوعين  
من الأمثلة ميز سيبويه أحدهما عن الآخر، وهما عبارته (ح ٢ ص ٣٨٥):  
" فواعل منهما (يريد: حوى وشوى) بمنزلة فواعل (يريد الجمع) في أنك تهمز  
ولا تبدل من الهمزة ياء، كما فعلت ذلك في عورت، وذلك قولك عوائر، ولا  
يكون أمثل حالا من فواعل وأوائل، وذلك قولك: شواء، وأما فعائل من  
بنات الياء والواو فمطاء ورماء، لأنها ليست همزة لحقت في جمع، وإنما هي بمنزلة  
مفاعل من شأوت وفاعل من جئت، لأنها لم تخرج على مثال مفاعل، وهي في هذا  
المثال بمنزلة فاعل من جئت، فهمزتها بمنزلة همزة فعال من حيث، وإن جمعت  
قلت: مطاء، لأنها لم تعرض في الجمع " اه  
(٢) الشكاعى: نبت دقيق العيدان صغير أخضر وله زهرة حمراء، والناس  
يتداوون به. قال عمرو بن أحمر الباهلي - وكان قد تداوى به وشفى -:  
شربت الشكاعى والتددت ألدة\* وأقبلت أفواه العروق المكاويا

الضمة ليس كثقل الجمعية، فلم يطلب معها غاية التخفيف كما طلبت مع الجمع الأقصى، بل اقتصر على شيء منه، وذلك بقلب ثاني المكتنفين ألفا، ثم همزة، قال سيبويه: فإن جمعت مطاء قلت: مطاء لا مطايا، لان الهمزة كانت في المفرد ولم تعرض في الجمع، فهو مثل شواء جمع شائية كما تقدم في تخفيف الهمزة، والأخفش والزجاج لا يغيران ثاني المكتنفين في غير الجمع، فيقولان: عواور وقواوم ومطاو ورمای وحيای وشواى، لخفة المفرد قوله " ولم يفعلوه في باب معايش " أي: فيما وقع بعد ألف الجمع فيه واو أو ياء ليست بمد زائدة، سواء كانت أصلية كما في مقيمة ومقاوم ومربية ومرائب، أو زائدة كما في جداول وعثاير، فتبقى على حالها: أما الأصلية فلاصلاتها، وأما الزائدة المتحركة فلقوتها بالحركة وكونها للالحاق بحرف أصلى، وإن كانت الواو والياء مدة زائدة في المفرد قلبت ألفا ثم همزة، كما في تنائف وكبائر، وقد يهزم معايش، تشبيها لمعيشة بفعيلة، والأكثر ترك الهمز، وكذا قد يهزم المنائر في جمع منارة، تشبيها لها بفعالة، والفصيح المناور، والتزم الهمز في المصائب تشبيها لمصيبة بفعيلة، كما جمع مسيل على مسلان تشبيها له بفعيل أو توهما، وهي - أعنى مصائب ومنائر ومعائش - بالهمز شاذة قال: " وتقلب ياء فعلى اسما واوا في نحو طوى وكوسى، ولا تقلب في الصفة، ولكن يكسر ما قبلها لتسلم الياء، نحو مشية حيكى وقسمة ضيزى، وكذلك باب بيض، واختلف في غير ذلك، فقال سيبويه: القياس الثاني: فنحو مضافة شاذ عنده، ونحو معيشة يجوز أن يكون مفعلة ومفعلة، وقال الأخفش: القياس الأول، فمضافة قياس عنده، ومعيشة مفعلة، وإلا لزم معوشة وعليهما لو بنى من البيع مثل ترتب لقليل: تبع وتبوع "

أقول: قوله " طوبى " إما أن يكون مصدرا كالرجعى، قال تعالى: (طوبى لهم) أي: طيبا لهم، كقوله تعالى (تعسا لهم)، وإما أن يكون مؤنثا للأطيب، فحقه الطوبى، باللام، وحكمه حكم الأسماء، كما قال سيبويه: هذا باب ما تقلب فيه الياء واوا، وذلك إذا كان اسما كالطوبى والكوسى، قال: لأنها لا تكون وصفا بغير الألف واللام، فأجرى مجرى الأسماء التي لا تكون وصفا بغير الألف واللام، لأنها لا تستعمل مع " من " كما هو معلوم، وأما مع الإضافة فإن المضاف إليه يبين الموصوف، لان أفعال التفضيل بعض ما يضاف إليه، فلا تقول: عندي جارية حسنى الجوارى، لان الجوارى تدل على الموصوف، فلما لم تكن فعلى بغير لام صفة ولم تتصرف في الوصفية تصرف سائر الصفات جرت مجرى الأسماء، ولقلة معنى الوصف في أفعال التفضيل انصرف المجرد منه من " من " إذا نكر بعد العلمية اتفاقا، بخلاف باب أحمر، فان فيه خلافا كما مر في بابه (١)

يقال: مشية حيكى، إذا كان فيها حيكان: أي تبختر، قال سيبويه: هو فعلى بالضم لا فعلى بالكسر، لان فعلى لا تكون صفة، وإما عزهارة (٢)

(١) قد ذكرنا ذلك فيما مضى ونقلنا لك العبارة التي يشير إليها هنا من شرح الكافية فارجع إليه في (ح ٢ ص ١٦٩)

(٢) العزهارة: الذي لا يطرب للهو. وأعلم أن العلماء قد اختلفوا في مجئ فعلى - بكسر فسكون - صفة، فأثبتته قوم ونفاه شيخ هذه الصناعة سيبويه، وذكر أنه لا يجئ صفة إلا بالتاء (ح ٢ ص ٣٢١)، فأما من أثبتوه فقد ذكروا من أمثله عزهى، وسعلى، وكيصى، قد رد عليهم أنصار سيبويه بانكار الأولين، وقالوا: لا نعرفها إلا بالتاء، وأما المثال الثالث فلا يلزم أن يكون فعلى - بكسر الفاء - وإنما يجوز أن يكون أصله فعلى - بالضم - فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء، والألف في الثلاثة للالحاق: أما في الأولين فلا لحاق بدرهم، وأما في الثالث فلا لحاق بجخدب

فهو بالتاء، وقد أثبت بعضهم رجل كيصى للذي يأكل وحده، ويجوز أن يكون فعلى بالضم فيكون ملحقا بجندب، كما في سؤدد وعوطط (١)، ولا يضر تغيير الضمة باللاحق، لان المقصود من اللاحق - وهو استقامة الوزن والسجع ونحو ذلك - لا يتفاوت به، وإنما قلبت في الاسم دون الصفة فرقا بينهما، وكانت الصفة أولى بالياء لثقلها قوله " وكذلك باب بيض " يعنى جمع أفعل وفعلاء، وذلك لثقل الجمع وقد يترك في باب بيض جمع أبيض الضمة بحالها فتقلب الياء واوا، وذلك لخفة الوزن

قوله " واختلف في غير ذلك " أي: في غير فعل وفعلى الجمع والصفة، سواء كان على فعل كما إذا بنيت على وزن برد من البيع، أو على غير وزن فعل فسيبويه يقلب الضمة كسرة، لتسلم الياء، ولا تقلب الياء واوا، لان الأول أقل تغييرا، والأخفش يعكس الامر، مستدلا باتفاقهم على قلب الياء - إذا كانت فاء - واوا لضمة ما قبلهما، نحو موسر، وأجيب بأن ذلك للبعد من الطرف، بخلاف ما إذا كانت الياء قريبة من الاخر، كما فيما نحن فيه قوله " فمضوفة (٢) شاذ " لان المضوفة الشدة، وهي من الضيافة، لأنها تحتاج في دفعها إلى انضياف بعض إلى بعض، وهو يائي، لقولهم: ضيفة

(١) اختلف العلماء في هذه الكلمة فجعلها بعضهم جمع عائط، وأصله على هذا عوط بطاء واحدة، مثل حائل وحول، فزيدت الطاء الثانية كما تزيد في زيد دالا فتقول: زيدد، وكما تزيد في خرج جيما فنقول: خرجج، ونحو ذلك، وذهب بعض العلماء إلى أن عوططا مصدر عاطت الناقة تعوط عوطا وعوططا، إذا لم تحمل أول عام تطرق فيه،

(٢) قد وردت هذه الكلمة في قول أبي جندب بن مرة الهذلي: وكنت إذا جرى دعا لمضوفة\* أشمر حتى ينصف الساق مئزري

قال: " وتقلب الواو المكسور ما قبلها في المصادر ياء نحو قياما  
وعياذا وقيما، لاعلال أفعالها، وحال حولا شاذ كالقود، بخلاف مصدر  
نحو لاوذ، وفي نحو جياذ وديار ورياح وتير وديم، لاعلال المفرد،  
وشذ طيال، وصح رواء جمع ريان، كراهة إعلايين، ونواء جمع ناو،  
وفي نحو رياض وثياب، لسكونها في الواحد مع الألف بعدها، بخلاف  
كوزة وعودة، وأما ثيرة فشاذ "

أقول: كان حق الواو المتحركة المكسور ما قبلها أن لا تقلب ياء، إلا في  
آخر الكلمة، نحو رأيت الغازي، كما أن الياء المتحركة المضموم ما قبلها  
لا تقلب واوا كالترامي والهيام والعيبة، وذلك لان اقتضاء الكسرة للياء بعدها  
كأقتضاء الضمة للواو بعدها، والواو والياء يتقويان بالحركة، فلا يقدر كسرة  
ما قبل أحدهما وضم ما قبل الآخر على قلبها، وإذا كانا مضعفين فهما أشد قوة  
نحو اجلواذ وبيع، واجليواذ وديوان شاذان، لكنه قد يعرض للواو  
المتحركة غير المتطرفة المكسور ما قبلها ما يقتضى قلبها ياء، وهو الحمل على غيره  
كما في قام قياما، لم يثبت ذلك في الياء المتحركة غير المتطرفة المضموم ما قبلها،  
فبقيت على الأصل،

فنقول: قلبت الواو المذكورة ياء لثلاثة أشياء:

أحدها: أن تكون الكلمة مصدرا لفعل معل نحو عاذ عياذا واقتاد اقتيادا،  
ولا نريد كون الفعل معلا بهذا الاعلال، بل كون الفعل أعل إعلا لا ما، كما أن  
الواو في عياذ قلبت ياء لاعلال عاذ بقلب الواو ألفا، وتصحيح الواو في حال حولا  
شاذ كشدوذ تصحيح الواو في القود، بخلاف مصدر نحو لاوذ، لان فعله مصحح،  
ولم يقلب نحو عوض، لأنه ليس بمصدر، وقوله تعالى (دينا (١) قيما) في الأصل  
مصدر

(١) قد وصف بقيم في الآية الكريمة، والأصل في هذه الياء الواو، لأنها

وثانيها: أن تكون الكلمة جمعا لواحد أعلنت عينه بقلبها ألفا كما في تارة وتير، أو ياء كما في ديمة وديم وريح ورياح، وشذ طيال جمع طويل، إذ لم تعل عين واحده، وصح رواء مع أن واحده معل العين، أعنى ريان، كما صح هوى وطوى، كراهة الاعلالين، وصح نواء جمع ناو: أي سمين (١)، لأنه لم يعل واو واحده، ولو أعل أيضا لم يجز إعلال الجمع، لاجتماع إعلالين وثالثها - وهو أضعفها، ومن ثم احتاج إلى شرط آخر، هو كون الألف بعد الواو الواقعة بعد الكسر - كون الكلمة جمعا لواحد ساكن عينه، كحياض وثياب ورياض، وإنما احتيج إلى شرط آخر لان واو الواحد لم تعل، بل فيها شبه الاعلال، وهو كونها ساكنة، لان السكون يجعلها ميتة فكأنها معلة، وإنما أثر الشرط المذكور لان كون الواو بين الكسرة والألف كأنه جمع بين حروف العلة الثلاثة، فيقلب أثقلها: أي الواو، إلى ما يجانس حركة ما قبلها: أي الياء، وهذا الشرط - وإن لم يكن شرطا في الأولين نحو قيم وتير وديم - لكنه يقويهما، فلهذا جوز تصحيح حولا، وإن كان مصدر فعل فعل معل، وجاز ثيرة

من قام يقوم، وظاهر الامر أن قلب الواو ياء شاذ، لان قياس القلب لا يكون إلا في المصدر أو الجمع، وقد أراد المؤلف أن يبين أن القلب في هذه الكلمة قياسي وأن ظاهر الامر غير مراعى، فحملها على أنها في الأصل مصدر قام، مثل الصغر والكبر، ثم نقل من المصدرية إلى الوصفية، فوصف به كما يوصف بعدل ورضا، وغور في نحو قوله تعالى (قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غورا... الآية) وأبقى على أصله من الاعلال

(١) يقال: نوت الناقة تنوى نيا ونواية ونواية - بفتح النون وكسرها - فهي ناوية من نوق نواء، إذا سمت، وكذلك يقال للجمل والرجل والمرأة والفرس، قال أبو النجم:

أو كالمكسر لا تؤوب جياده \* إلا غوانم وهي غير نواء

مع ثورة لحملة على ثيران، وصح خوان (١) وصوان (٢)، لأنه ليس بجمع قال " وتقلب الواو عينا أو لاما أو غيرهما ياء إذا اجتمعت مع ياء وسكن السابق، وتدغم ويكسر ما قبلها إن كان ضمة، كسيد وأيام وديار وقيام وقيوم ودلية وطى ومرمى ونحو مسلمى رفعا، وجاء لي في جمع ألوى - بالكسر والضم - وأما نحو ضيون وحياة ونهو فشاذ، وصيم وقيم شاذ، وقوله \* فما أرق النيام إلا سلامها \* أشد "

أقول: قوله " عينا " كما في طي وسيد وأيام وديار وقيام وقيوم، إذ أصلها أيوام وقيوام وقيووم، على فيعال وفيعول، ولو كانا فعالا وفعولا لقليل قوام وقووم

قوله " لاما " كما في دلية، وأصله دليوة

قوله " أو غيرهما " كما في مرمى ومسلمي، إذ الواو في الأول للمفعول، والثاني واو الجمع

اعلم أن الواو والياء - وإن لم يتقاربا في المخرج (٣) حتى يدغم أحدهما في الآخر كما في ادكر (٤) واتعد (٥) - لكن لما استثقل اجتماعهما اكتفى

(١) انظر (ح ١ ص ١١٠، ١١١)

(٢) الصوان - ككتاب وغراب - : ما تصان فيه الثياب، وقد قالوا فيه:

صيان بقلب الواو ياء على غير قياس

(٣) مخرج الواو ما بين الشفتين، ومخرج الياء وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى

(٤) أصل ادكر اذتكر بوزن افتعل من الذكر، استثقل مجئ التاء، وهي من الحروف المهموسة، بعد الذال وهي من المحهورة، فأبدلت التاء دالا، لأنها توافق التاء في المخرج وتوافق الذال في الصفة: أي الجهر، فصار إذ دكر، فيجوز فيه حينئذ ثلاثة أوجه: الاظهار، والادغام بقلب الذال دالا، والادغام بقلب الذال دالا، وأقل الثلاثة الادغام بقلب الذال دالا

(٥) أصل أتعد أو تعد فقلبت الواو تاء وأدغمت في التاء



لتخفيفهما بالادغام بأدنى مناسبة بينهما، وهي كونهما من حروف المد واللين،  
وجراهم  
على التخفيف الادغامى فيهما كون أولهما ساكنا، فإن شرط الادغام سكون  
الأولى، فقلبت الواو إلى الياء، سواء تقدمت الواو أو تأخرت، وإن كان القياس  
في إدغام المتقاربين قلب الأول إلى الثاني، وإنما فعل ذلك ليحصل التخفيف  
المقصود، لان الواو والياء ليستا بأثقل من الواو المضعفة، وإنما لم يدغم في سوير  
وتبويع، قال الخليل: لان الواو ليست بلازمة، بل حكمها حكم الألف التي هي  
بدل منها، لان الأصل ساير وتبايع، فكما أن الألف التي هي أصل هذه  
الواو لا تدغم في شيء، فكذلك الواو التي هي بدل منها، ولذلك لم يدغم نحو  
قوول وتقوول، وأيضا لو أدغم نحو سوير وتسوير وقوول وتقوول لالتبس  
بفعل وتفعّل، وليس ترك الادغام فيه لمجرد المد، إذ المد إنما يمنع من الادغام  
إذا كان في آخر كلمة، نحو قوله (قالوا وأقبلوا) و (في يوم) أما في الكلمة  
الواحدة فلا، نحو مغزو ومرمى، وذلك لان الكلمتين بعرض الزوال، فاجتمع  
مع خوف زوال المد عدم الاتصال التام، ولا تدغم أيضا في نحو ديوان واجليواذ،  
لان القلب عارض على غير القياس، وبزول ذلك في جمع ديوان وتصغيره نحو  
دواوين ودويوين، وتقول في اجليواذ: اجلوذ (على الأكثر) ولو كان ديوان  
فيعالا لوجب قلب الواو ياء وإدغام الياء فيها كما في أيام، لكنه فعال، قلبت  
الواو ياء على غير القياس كما قلب في قيراط، وجمعه قراريط، وكذا لا تدغم  
إذا خففت في نحو رؤيا ورؤية بقلب الهمزة واوا، بل تقول: رويا وروية،  
وبعض العرب يقلب ويدغم فيقول: ريا ورية، ولا يجوز ذلك في سوير وبويع  
على حال، لحصول الالتباس بباب فعل، بخلاف نحو ريا ورية، ويقيس عليه  
بعض النحاة فيقول في تخفيف قوى: في، وإذا خففت نحو رؤية ونؤى وأدغمت  
جاز الضم والكسر، كما في لي جمع ألوى، كما ذكرنا، وكذا إذا بنيت مثل فعل

من وايت وخففت الهمزة بالقلب قلت: وى (١) ووى، وكذا فعل من شويت شئ وشى، وأما حياة فقلبت الياء الثانية واوا في العلم خاصة، لان الاعلام كثيرا ما تغير إلى خلاف ما يجب أن تكون الكلمة عليه، تنبيهها على خروجها عن وضعها الأصلي كموهب (٢) وموظب (٣)

(١) أصل وى ووى - كقفل - فخففت الهمزة بقلبها واوا كما في لوم وسوت، فصار وويا - بواوين أولاهما مضمومة والثانية ساكنة - أما ابن الحاجب فيرى في ذلك عدم وجوب قلب أولى الواوين همزة، لسكون الثاني، ويجوز عنده بقاء الواوين، لان الثانية منقلبة عن همزة انقلابا جائزا فحكمها حكم الهمزة، فلا يجب قلبها ياء، ويجوز قلب الواو الثانية ياء، لاجتماعها مع الياء وسبق إحداها بالسكون على مذهب من يقيس من النحاة على قول العرب رياء ورية - مخففي رؤيا ورؤية - وأما المؤلف فإنه أوجب قلب أولى الواوين همزة في هذا، وحكاه عن الخليل وجمهور النحويين، وندد على المصنف انفراده باشتراط تحريك ثانية الواوين، ثم بعد هذا: إما أن لا تقلب الواو الثانية ياء وإما أن تقلب على نحو ما قدمنا، فإذا علمت هذا تبين لك أن أقول المؤلف " وى بضم الواو وكسرها " غير مستقيم على ما ارتضاه هو فيما سبق في فصل قلب الواو همزة، وهو مستقيم على أحد الوجهين اللذين يجوزان عند ابن الحاجب

(٢) موهب: اسم رجل، قال أباق الديبيري:

قد أخذتني نعسة أردن \* وموهب مبرز بها مصن  
قال سيبويه: " جاءوا به على مفعل لأنه اسم ليس على الفعل، إذ لو كان علي الفعل لكان مفعلا " اه. يريد أنهم بنوه على مفعل بفتح العين لما ذكر، ولو أنهم جاءوا به على مذهب الفعل لقالوا موهب - بالكسر - كما هو قياس المصدر واسم الزمان والمكان من المثال الواوي، وقال في اللسان: " وقد يكون ذلك لمكان العلمية، لان الاعلام مما تغير عن القياس " اه

(٣) قال في اللسان: " وموظب - بفتح الظاء - أرض معروفة، وقال أبو العلاء: هو موضع مبرك إبل بنى سعد مما يلي أطراف مكة، وهو شاذ كمروق، وكقولهم: ادخلوا موحد موحد، قال ابن سيده: وإنما حق هذا كله الكسر، لان آتي الفعل منه إنما هو على يفعل كيعد، قال خدش بن زهير:  
كذبت عليكم أو عدوني وعللوا \*

بي الأرض والأقوام قردان موظبا  
أي عليكم بي وبهجائي يا قردان موظب، إذا كنت في سفر فاقطعوا بذكرى الأرض، قال: وهذا نادر، وقياسه موظب (بالكسر) وقال ياقوت:  
" القياس أن كل ما كان من الكلام فاؤه حرف علة فان المفعل منه مكسور العين مثل موعد ومورد وموحد إلا ما شذ مثل مورق اسم موضع، وموزن وموكل موضع، وموهب وموظب اسمان لرجلين، وموحد في العدد " اه. ومورق اسم رجل، قال الأعشى:

فما أنت إن دامت عليك بخالد \* كما لم يخلد قبل ساسا ومورق  
ومن ذلك موزع، وهو موضع باليمن من مدن تهائم اليمن، ومنها، موزن، وهو تل، ويقال: بلد بالجزيرة وفيه يقول كثير:

كأنهم فصرأ مصابيح راهب\* بموزن روى بالسليط ذبالها

(١٤١)

ومكوزة (١) وشمس (٢)، ونحو ذلك، وعند المازني واو حياة أصل، كما  
ذكرنا في الحيوان،  
وأما نهو فأصله نهوى لأنه فعول من النهى، يقال: فلان نهو  
عن المنكر: أي مبالغ في النهى عنه، وقياسه نهى

-----  
(١) قال في اللسان: " وكوز ومكوزة اسمان، شذ مكوزة عن حد ما تحتمله  
الأسماء الاعلام من الشذوذ، نحو قولهم: محبب ورجاء بن حياة، وسمت العرب  
مكوزة ومكوازا " اه. ووجه الشذوذ في مكوزة أنه لم يعل بالنقل والقلب على نحو  
ما في مقالة ومنارة، وهذا عند غير المبرد، وأما عنده فلا شذوذ، لان شرط  
الاعلال أن يكون الاسم متضمنا معنى الفعل  
(٢) شمس - بضم فسكون - : هو شمس بن مالك، قال تأبط شرا:  
وإني لمهد من ثنائي فقاصد\* به لابن عم الصدق شمس بن مالك  
وشمس بن مالك هو الشنفرى الأزدي العداء صاحب تأبط شرا وعمرو بن براق  
في اللصوصية والعدو، ويقال: بطن من الأزد من مالك بن فهم

قوله " وصيم وقيم شاذ " يعنى أن حق الواو إذا جمعت الياء وأولاهما ساكنة قلبها ياء، وههنا اجتمعت الواوان وأولاهما ساكنة فقلبتا ياءين، فلذا شد، والأولى أن يذكر شدوذ مثله بعد ذكر فصل دلى ومرضى، وذلك لان الواو المشددة - وإن قربت من الحرف الصحيح - لكنها تقلب ياء إذا وقعت في الجمع طرفا، لثقل الجمع، وكون الطرف محل التخفيف، فهي في قوم وصوم لم تقع طرفا، ومع ذلك قلبت ياء، فهو شاذ، ووجه القلب فيه - مع ذلك - قربه من الطرف في الجمع، ويجئ بعد أن القلب في مثله قياسي، وإنما كان النيام أشد لكونه أبعد من الطرف، قال

١٤٥ - ألا طرقتنامية ابنة منذر \* فما أرق النيام إلا سلامها (١)

قال: " وتسكنان وتنقل حركتهما في نحو يقوم ويبيع: للبسه بباب يخاف، ومفعل ومفعل كذلك، ومفعول نحو مقول ومبيع كذلك، والمحذوف عند سيبويه واو مفعول، وعند الأخفش العين، وانقلبت واو مفعول

(١) هذا بيت من الطويل، قائله ذو الرمة، وروى صدره  
\* ألا خيلت مى وقد نام صحبتي \*

وروى عجزه

\* فما أرق التهويم إلا سلامها \*

طرقتنا: زارتنا ليلا، والتخييل: بعث الخيال، ومى: معشوقة الشاعر، والتأريق: التسهيد، والتهويم: أصله النوم الخفيف، وأراد به هنا النائمين. والاستشهاد بالبيت في الرواية المشهورة على أن النيام أشد من صميم، وذلك لان الواو في صوم قريبة من الطرف، فعوملت معاملة الواو الواقعة طرفا، كما في عتى وجتى جمعي عات وجات، بخلافها في النيام فإنها بعيدة من الطرف، فلم يكن لمعاملتها معاملة الواو الواقعة طرفا وجه

عنده ياء للكسرة فخالفا أصليهما، وشذ مشيب ومهوب، وكثر نحو مبيوع، وقل نحو مصوون، وإعلال تلوون ويستحيى قليل، وتحذفان في نحو قلت وبعث وقلن وبعن، ويكسر الأول إن كانت العين ياء أو مكسورة، ويضم في غيره، ولم يفعلوه في لست، لشبه الحرف، ومن ثم سكنوا الياء، وفي قل وبع، لأنه عن تقول وتبيع، وفي الإقامة والاستقامة، ويجوز الحذف في نحو سيد وميت وكينونة وقيلولة " أقول: إذا تحرك الواو والياء وسكن ما قبلهما فالقياس أن لا يعلا بنقل ولا بقلب، لان ذلك خفيف، لكن إن اتفق أن يكون ذلك في فعل قد أعل أصله باسكان العين، أو في أسم محمول عليه سكن عين ذلك الفعل والمحمول عليه، اتباعا لأصله، وبعد الاسكان تنقل الحركة إلى ذلك الساكن المتقدم، تنبيها على البنية، لان أوزان الفعل إنما تختلف بحركات العين، وإنما كان الأصل في هذا الاسكان الفعل دون الاسم لكونه أثقل، على ما مر في أول الباب، ويشترط أن يكون الساكن الذي ينقل الحركة إليه له عرق في التحرك: أي يكون متحركا في ذلك الأصل، فلذا لم ينقل في نحو قاوول وبايع وقول وبيع، ونقل في أقام وقيم، فإن لم يسكن في الأصل لم يسكن في الفرع أيضا، فلذا صح العين في يعور وأعور ويعور واستعور ويستعور، فإذا نقلت الحركات إلى ما قبل الواو والياء نظر: فإن كانت الحركة فتحة قلبت الواو والياء ألفا، لأنه إذا أمكن إعلال الفرع بعين ما أعل به الأصل فهو أولى، وإن كانت كسرة أو ضمة لم يمكن قلبهما ألفا، لان الألف لا تلي إلى الفتح فيبقيان بحالهما، إلا الواو التي كانت مكسورة فإنه تقلب ياء، لصيرورتها ساكنة مكسورا ما قبلها، نحو يطيح وأصله يطوح (١) وقيم وأصله يقوم،

(١) أنظر الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٨١ و ١١٥)

فعلى هذا تقول: يخاف ويهاب ويقوم ويبيع ويطيح ويقيم  
قوله " للبس باب يخاف " يعنى أنه لم يعلا بإعلال ماضيهما مع أن الماضي  
أصل المضارع، وذلك بأن يقال: إن الواو والياء متحركان وما قبلهما في تقدير  
الفتح بالنظر إلى الأصل الذي هو الماضي، فيقلبان ألفا، فيقال: يقام ويباع،  
وذلك لأنه لو أعلا كذلك لالتبس باب يخاف  
واعلم أن الاسم الذي يحمل على الفعل في هذا النقل نوعان:  
أحدهما: الثلاثي المزيد فيه الموازن للفعل الموازنة المذكورة قبل في قلب الواو والياء  
ألفا، مع مباينته للفعل: إما بحرف زائد لا يزداد في الفعل كميم مقام ومقام ومقوم،  
على وزن مدهن من قام ومقم، فإنها على وزن يفعل ويفعل وافعل أمرا  
ويفعل، أو بحرف يزداد مثله في الفعل متحرك بحركة لا يحرك في الفعل بمثلها،  
نحو تباع وتبيع، فإن التاء المكسورة لا تكون في أول الفعل، إلا على لغة،  
وقد ذكرنا الوجه فيه، وعند المبرد يشترط مع الموازنة والمخالفة المذكورتين شرط  
آخر، وهو أن يكون من الأسماء المتصلة بالافعال، فلذا لم يعل مريم ومدين،  
وليسا عنده بشاذين، فلا يعل عنده تقول وتبيع المبنيان من القول والبيع  
وغير ذلك، إذ ليس فيهما معنى الفعل، فإن لم يكن مخالفا بما ذكرنا نحو أطول  
منك وأسود وتقول وتقول وأقول على وزن تنصر وتضرب واقتل، وكذا  
أعين وأدور، لم يعل الاعلال المذكور لئلا يلتبس بالفعل عند التسمية، كما مر  
قبل، إنما لم ينقل في نحو أخونة وأصونة وإن صيره التاء مباينا للفعل كالميم  
في الأول لان التاء وإن كانت ههنا لازمة فوضعها على عدم اللزوم، فهي ههنا  
كما في أسودة تأنيث أسود في الحية، فكأن التاء معدوم، ولم ينقل في نحو أهوناء  
وأبيناء لان الألف التأنيث للزومه وكونه كجزء الكلمة أخرجها عن موازنة  
الفعل المذكور كإخراج الألف في الصوري والحيدى، والألف والنون في

الطيران والجولان، كما ذكرنا قيل، ومن العرب من ينقل كسرة الياء في أبناء، فيقول: أبناء، لا لمشابهة الفعل، وإلا نقل في أهوناء أيضا، بل لكراهة الكسر على الياء، وهما مثلان، كما حذفت الضمة في نور جمع نوار استثقالا للضمة على الواو، فأعل بالنقل: في نحو أبناء خاصة مع عدم الموازنة المذكورة، لشدة الاستثقال، وعدم الاعلال في نحو أبناء أكثر، بل النقل شاذ، بخلاف نحو نور في جمع نوار فان الاسكان فيه أكثر لكون الواو المضمومة أثقل من الياء المكسورة حتى عد شاذا في نحو قوله:  
\* بالأكف اللامعات سور (١) \*

وهو جمع سوار،  
وأصل مفعول أن يكون مفعلا فيوازن يفعل، زيدت الواو لما ذكرنا في بابه (٢)،

(١) قد مضى شرح هذا الشاهد في (ح ٢ ص ١٢٧، ١٢٨)  
(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ح ٢ ص ١٨٩: " وكان قياسه (يريد اسم المفعول) أن يكون على زنة مضارعه، كما في اسم الفاعل، فيقال: ضرب يضرب فهو مضرب، لكنهم لما أدهم حذف الهمزة في باب أفعل إلى مفعل قصدوا تغيير أحدهما للفرق، فغيروا الثلاثي لما ثبت التغيير في أخيه، وهو اسم الفاعل، لأنه وإن كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه، لكن ليس الزيادة في موضع الزيادة في الفاعل ولا الحركات في أكثرها كحركاته، نحو ينصر فهو ناصر، ويحمد فهو حامد، وأما اسم الفاعل من أفعل فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات فغيره بزيادة الواو، ففتحوا الميم لئلا يتوالى ضممتان بعدهما واو، وهو مستثقل قليلا كمغرود وملمول وعصفور، فبقى اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري على الفعل، لان ضمة الميم مقدرة والواو في حكم الحرف الناشئ من الإشباع كقوله: " أدنو فأنظور " اه وقوله " أدنو فأنظور " قطعة من بيت هو:  
وأني حيشما يشنى الهوى بصرى \* من حيث ما سلكوا أدنوا فأنظور



فلما كان أصله الموازنة أعل بإسكان العين، ولولا ذلك لم يعل، وأما سائر أسماء المفعولين فتوازن أفعالها المبنيّة للمفعول مع المباينة بالميم المصدرية واعلم أن أصل مقول مقوول، نقلت حركة العين إلى ما قبلها، فاجتمع ساكنان، فسيبويه يحذف الثانية دون الأولى، وإن كان القياس حذف الأولى إذا اجتمع ساكنان والأولى مدة، وإنما حكم بذلك لأنه رأى الياء في اسم المفعول اليائي ثابتا بعد الاعلال نحو مبيع، فحُدس أن الواو هي الساقطة عنه، ثم طرد هذا الحكم في الأجوف الواوي، وإنما خولف عنده باب التقاء الساكنين ههنا بحذف الثاني لان الكلمة تصير به أخف منها بحذف الأول، وأيضا يحصل الفرق بين المفعولين الواوي واليائي، ولو حذف الأول لالتبس، فلما حذف واو مبيوع كسرت الضمة لتسلم الياء كما هو قياس قول سيبويه في نحو تبيع من البيع، وأما الأخفش فإنه يحذف الساكن الأول في الواوي واليائي، كما هو قياس التقاء الساكنين، فقليل له: فينبغي أن يبقى عندك مبيع، فما هذه الياء في مبيع؟ فقال: لما نقلت الضمة إلى ما قبلها كسرت الضمة لأجل الياء قبل حذف الياء، ثم حذفت الياء للساكنين، ثم قلبت الواو ياء للكسرة، وفيه نظر، لان الياء إنما تستحق قلب ضمة ما قبلها كسرة إذا كانت مما يبقى، لا مما يحذف، فالأولى أن يقال على مذهبه: حذفت الياء أولا، ثم قلبت الضمة كسرة، فانقلبت الواو ياء، وذلك للفرق بين الواوي واليائي،

قوله " فخالفا أصليهما " أما مخالفة سيبويه فلانه حذف ثاني الساكنين، وأصله وأصل غيره حذف أولهما (١) وأما مخالفة الأخفش أصله فلان أصله

(١) اعلم أن الأصل عند سيبويه في التقاء الساكنين حذف أولهما إذا كان حرف مد، وحرف المد هو حرف العلة المسبوق بحركة تجانسه، نحو لم يخف ولم يبع

أن الياء الساكنة تقلب واوا لانضمام ما قبلها، وإن كانت الياء مما يبقى، وقد كسر ههنا ضم ما قبل الياء مع أن الياء مما يحذف قوله " وشد مشيب " في مشوب من شاب يشوب (١) ومنيل في منول (٢) من نال ينول: أي أعطى، ومليم في ملوم (٣)، كأنها بنيت على شيب ونيل

ولم يقل، وههنا في اسم المفعول من الأجوف اليائي بعد أن نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها لا تبقى الياء حرف مد، لأن ما قبلها ضمة، وهي حركة غير مجانسة، فإذا حذف الياء لا يقال: إنه خالف أصله، لأنه حذف حرفا ساكنا غير مد، وإنما دعا إلى ذلك خوف الإلباس بين الواوي واليائي، فإن قلت: ففي الأجوف الواوي أول الساكنين بعد نقل حركته إلى ما قبله واو مضموم ما قبلها فهو حرف مد، وقد قدر سيبويه حذفه فخالف أصله ههنا. قلنا: إنه لما حذف واو مفعول من اليائي لقصد الفرق بين الواوي واليائي لم يكن من حذف واو مفعول في الواوي أيضا، لئلا يلزم الفرق بين المتجانسين وطرذا للباب على غرار واحد. وانظر (ج ٢ ص ٢٢٥ - ٢٢٧)

(١) من ذلك قول السليكم بن السلكمة السعدي:

سيكفيك صرب أقم لحم معرض\*

وماء قدور في القصاع مشيب

الصرب: اللبن الحامض، والمعرض - بعين وصاد مهملتين - : الموضوع في

العرصة ليحف، ويروى مغرض - بمعجمتين - وهو الطري، ويروى معرض - بمهملة

ومعجمة - وهو الذي لم ينضح بعد

(٢) قد بحثنا طويلا عن شاهد يدل على استعمال هذه الكلمة على الوجه الذي

ذكره المؤلف لم نعثر عليه، ولكن سيبويه قد حكى أنهم يقولون: غار منيل ومنول

انظر سيبويه (ج ٢ ص ٣٦٣) وقد نقل ابن جنى في شرحه على تصريف المازني عن الفارسي

تفسير ذلك حيث قال: معناه ينال فيه

(٣) لم يكن نصيب هذه الكلمة بعد البحث عن شاهد لها أحسن حالا من سابقتها

وليم، كما شذ مهوب (١) من الهيئة، كأنه بنى على هوب  
قوله " وكثر نحو مبيوع ومخيوط " قال:  
١١٦ - قد كان قومك يحسبونك سيدا\*  
وإخال أنك سيد مغيون (٢)  
وهي لغة تميمية  
قوله " وقل نحو مصوون " لكون الواوين أثقل من الواو والياء، ومنع  
سيبويه ذلك (٣) وقال: لا نعلمهم أتموا الواوات، وحكى الكسائي خاتم

-----  
(١) من ذلك قول حميد بن ثور الهلالي يصف قطاة:  
وتأوى إلى زغب مساكين دونهم\* فلا لا تخطاه الرفاق مهوب  
فلا: اسم جنس جمعي واحده فلاة  
(٢) هذا البيت للعباس بن مرداس السلمى يقول لكليب بن عينة السلمى،  
وقبله:  
أكليب، مالك كل يوم ظالما\* والظلم أنكد غبه ملعون  
أنكد: يعسر الخروج منه، وغبه: عاقبته، ومعيون: يروى بالعين المهملة  
ومعناه المصاب بالعين، من عانه يعينه، والقياس أن يقال: هو معين، والصواب  
في الرواية الموافق للمعنى (مغيون) بالعين المعجمة من قولهم: غين عليه، إذا غطى،  
وفى الحديث: إنه ليغان على قلبي، والأصل فيه الغين، وهو لغة في الغيم،  
قال الشاعر:  
كأنني بين خافيتي عقاب\* أصاب حمامة في يوم غين  
والاستشهاد بالبيت في قوله (مغيون) حيث تم اسم المفعول من الأجوف  
اليائي، وهي لغة تميمية، ومثله قول علقمة:  
حتى تذكر بيضات وهيجه\* يوم رذاذ عليه الدجن مغيون  
قال سيبويه (ح ٢ ص ٣٦٣): " وبعض العرب يخرجها (يريد اسم المفعول من  
الأجوف) على الأصل فيقول: مخيوط ومبيوع، فشبهوها بصيود وغيور، حيث  
كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فتهمز، ولا نعلمهم أتموا في الواوات،  
لان الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفرون إلى الياء، فكرهوا اجتماعهما  
مع الضمة " اه

مصووغ، وأجاز فيه كله أن يأتي على الأصل قياسا  
قوله " وتحذفان في قلت وبعث " إلى قوله " ويضم في غيره " مضى شرحه  
في أول الكتاب

قوله " ولم يفعلوه في لست " أي: لم يكسروا اللام مع أنه يأتي من باب  
فعل المكسور العين، وأحدهما يكفي للكسر كبعث وخفت، فكيف بهما  
جميعا؟ وذلك لأنه لما لم يتصرف حذفت الكسرة نسيا ولم تنقل إلى ما قبل  
الياء، فصار ليس كليت

قوله " ومن ثم سكنوا الياء " أي: لم يقبلوا الياء ألفا لان ذلك تصرف، كما  
أن نقل حركة الياء إلى ما قبلها تصرف، فلما كان الفعل غير متصرف لم يتصرف  
فيه بقلب ولا نقل، بل حذفت الحركة نسيا، والدليل على أن العين كانت مكسورة  
أن فتحة العين لا تحذف، فلا يقال في ضرب: ضرب، كما يقال في علم: علم،  
وباب فعل - بالضم - لا يجيء فيه الأجوف اليائي إلا هيؤ، وهو شاذ  
قوله " وفي قل وبع " عطف على نحو قلت وبعث  
قوله " لأنه عن تقول وتبيع " يعني إنما أعل قل وبع بالنقل (١) لكونهما  
عن تقول وتبيع

(١) هكذا وردت هذه العبارة في جميع أصول الكتاب، وأنت لو تأملت  
في عبارة ابن الحاجب وفي تعليل الرضي تبين لك أن الصواب أن يقال: إنما أعل  
قل وبع بالحذف، لان قول ابن الحاجب " وفي قل وبع " معطوف على قوله " في  
نحو قلت وبعث " وهو معمول لقوله " وتحذفان " فكأنه قال: وتحذفان في قل وبع  
لأنه عن تقول وتبيع. ثم إن أخذ الامر من المضارع بعد نقل حركة العين إلى  
الفاء ليس فيه إلا حذف العين للتخلص من التقاء الساكنين، وعلى الجملة: ليس في  
فعل الامر نقل إلا على فرض أخذه من المضارع قبل نقل حركة العين إلى الفاء  
ولو قرأت قول الرضي " لكونها عن تقول وتبيع " بسكون الفاء وضم الواو  
وكسر الياء صح الكلام، لان في الامر حينئذ إعلالا بالنقل والحذف، ولكن  
هذه القراءة تخالف عبارة ابن الحاجب، وتخالف أيضا ما قرره الرضي مرارا

قوله " وفي الإقامة والاستقامة " هذا هو النوع الثاني مما تنقل حركة عينه إلى ما قبله، وضابطه ما ذكرنا قبل من كونه مصدرا قياسيا مساويا لفعله في ثبوت زيادات المصدر بعينها في مثل مواضعها من الفعل، والذي ذكره المصنف من حذف الألف المنقلبة عن الواو والياء في نحو الإقامة والإبانة مذهب الأخفش، وعند الخليل وسيبويه أن المحذوفة هي الزائدة، كما قالوا في واو مفعول، وقول الأخفش أولى (١) قياسا على غيره مما التقى فيه ساكنان

(١) قد رجح ابن الحاجب والرضي هنا رأي الأخفش، وهما تابعان في هذا لأبي عثمان المازني حيث رجح مذهب الأخفش في مفعول وفي إفعال، إذ يقول في كتابه التصريف: " وزعم الخليل وسيبويه أنك إذا قلت: مبيع ومفعول، فالذاهب لالتقاء الساكنين واو مفعول، وقال الخليل: إذا قلت مبيوع فألقيت حركة الياء على الباء وسكنت الياء التي هي عين الفعل وبعدها واو مفعول فاجتمع ساكنان، فحذفت واو مفعول، وكانت أولى بالحذف، لأنها زائدة، وكان حذفها أولى، ولم تحذف الياء، لأنها عين الفعل، وكذلك مقول، الواو الباقية عين الفعل، والمحذوفة واو مفعول، وكان أبو الحسن يزعم أن المحذوفة عين الفعل والباقية واو مفعول، فسألته عن مبيع، فقلت: ألا ترى أن الباقي في مبيع الياء ولو كانت واو مفعول لكانت مبيوع؟ فقال: إنهم لما أسكنوا ياء مبيوع وألقوا حركتها على الباء انضمت الياء وصارت بعدها ياء ساكنة فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها، ثم حذفت الياء بعد أن ألزمت الياء كسرة للياء التي حذفتها، فوافقت واو مفعول الياء مكسورة، فانقلبت ياء للكسرة التي قبلها، كما انقلبت واو ميزان وميعاد ياء للكسرة التي قبلها، وكلا الوجهين حسن جميل، وقول الأخفش أقيس، فإذا قلت من أفعلت مصدرا نحو أقام إقامة وأخاف إخافة فقد حذفت من إقامة وإخافة ألفا، لالتقاء الساكنين، فالخليل وسيبويه يزعمان أن المحذوفة هي الألف التي تلي آخر الحرف، وهي نظيرة واو مفعول في مقول ومخوف، وأبو الحسن يرى أن موضع العين هو المحذوف، وقياسه ما ذكرت لك " اه. ولأبي السعادات هبة الله بن الشجري بحث مستفيض في أماليه ذكره في المجلس الحادي والثلاثين ثم عاد له مرة أخرى في المجلس السادس والأربعين، وقد ذكر فيه حجة سيبويه والخليل وحجج الأخفش ثم رجح مذهب الشيخين ونقض أدلة المخالف لهما فانظره في الموضوع الذي ذكرناه، ولم يمنعنا من نقله إلا فرط طوله

قوله " ويجوز الحذف في نحو سيد وميت و كينونة وقيلولة " فيه نظر،  
وذلك لان الحذف جائز في نحو سيد وميت، واجب في كينونة، إلا في ضرورة  
الشعر، قال:

١٤٧ - يا ليت أنا ضمنا سفينة \* حتى يعود الوصل كينونه (١)  
اعلم أن نحو سيد وميت عند سيويه فيعل - بكسر العين - و كينونة وقيلولة - عنده  
كينونة وقيلولة - بفتح العين - على وزن عيضموز (٣) إلا أن اللام مكررة في كينونة  
والتاء لازمة، ولما لم يوجد في غير الأجوف بناء فيعل - بكسر العين - ولا فيعلولة  
في المصادر حكم بعضهم بأن أصل سيد وميت فيعل - بفتح العين - كصيرف

-----  
(١) هذا البيت من الرجز أنشده المبرد وابن جني وابن بري، وذكر  
المبرد قبله:

قد فارقت قرينها القرينة \* وشحطت عن دارها الظعينة  
وقرئتها: مفعول مقدم على الفاعل، والقرينة: الزوجة، وشحطت: بعدت،  
والظعينة: المرأة ما دامت في الهودج، والمراد هنا المرأة مطلقا، و كينونة: مصدر  
كان، والاستشهاد بالبيت في قوله " كينونة " بتشديد الياء مفتوحة فان هذا يدل على  
أن الكينونة - يسكون الياء - مخفف منه، ووجه الدلالة على هذا أن الشاعر لما  
اضطر راجع الأصل المهجور

(٢) العيضموز: العجوز والناقاة الضخمة انظر (ح ١ ص ٢٦٣)

فكسر كما في بصرى - بكسر الفاء - ودهرى - بالضم - على غير القياس  
قال سيبويه (١): لو كان مفتوح العين لم يغير هيبان (٢) وتيحان (٣)

(١) قال سيبويه (ح ٢ ص ٣٧١ و ٣٧٢): " وكان الخليل يقول: سيد  
فيعل وإن لم يكن فيعمل في غير المعتل، لأنهم قد يخصون المعتل بالبناء لا يخصون  
به غيره من غير المعتل، ألا تراهم قالوا: كينونة، والقيود لأنه الطويل في غير  
السماء، وإنما هو من قاد يقود، ألا ترى أنك تقول: جمل منقاد وأقود، فأصلهما  
فيعلولة، وليس في غير المعتل فيعلول مصدرا، وقالوا: قضاة، فجاءوا به على فعلة  
في الجمع، ولا يكون في غير المعتل للجمع، ولو أرادوا فيعمل لتركوه مفتوحا كما قالوا:  
تيحان وهيبان، وقد قال غيره هو فيعمل (بفتح العين)، لأنه ليس في غير المعتل  
فيعمل (بكسر العين) وقالوا: غيرت الحركة، لأن الحركة قد تقلب إذا غير الاسم،  
ألا تراهم قالوا: بصرى، وقالوا: أموي، وقالوا: أخت، وأصله الفتح، وقالوا:  
دهرى؟ فكذلك غيروا حركة فيعمل، وقول الخليل أعجب إلى، لأنه قد جاء  
في المعتل بناء لم يجئ في غيره، ولأنهم قالوا: هيبان وتيحان فلم يكسروا، وقد قال  
بعض العرب:

\* ما بال عيني كالشعيب العين \*

فإنما يحمل هذا على الاضطراب حيث تركوها مفتوحة فيما ذكرت لك، ووجدت  
بناء في المعتل لم يكن في غيره ولا تحمله على الشاذ الذي لا يطرد، فقد وجدت سبيلا  
إلى أن يكون فيعلا (بكسر العين) وأما قولهم: ميت وهين ولين فأنهم يحذفون  
العين كما يحذفون الهمزة من هائر لاستثقالهم الياءات كذلك حذفوها في كينونة  
وقيدودة وصيرورة لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل ألزموهن الحذف إذا كثر  
عددهن وبلغن الغاية في العدد إلا حرفا واحدا، وإنما أرادوا بهن مثال  
ععضوموز " اه

(٢) الهيبان: الجبان، وهو أيضا الراعي، وزيد أفواه الإبل، والتيس،  
والتراب، وسموا به، وقد حكى صاحب القاموس أنه ورد مكسورا أيضا، وهو  
خلاف عبارة سيبويه

(٣) التيحان: الذي يتعرض لكل شئ ويدخل فيما لا يعنيه، وقال  
الأزهري: هو الذي يتعرض لكل مكرمة وأمر شديد، ويقال: فرس تيحان،  
إذا كان شديد الجري، وحكى في اللسان الكسر فيه أيضا

ولجاز الاستعمال شائعا، ولم يسمع من الأجوف فيعل إلا عين قال:  
ما بال عيني كالشعيب العين (١)

وقال الفراء - تجنبنا أيضا من بناء فيعل - بكسر العين - : أصل نحو جيد  
جويد كطويل، فقلبت الواو إلى موضع الياء والياء إلى موضع الواو، ثم قلبت الواو  
ياء وأدغمت كما في طي، وقال في طويل: إنه شاذ، قال: وإنما صار هذا الاعلال  
قياسا في الصفة المشبهة لكونها كالفعل وعملها عمله، فإن لم يكن صفة كعويل  
لم يعل هذا الاعلال، وقال في كينونة ونحوها: أصلها كونونة كبهلول (٢)  
وصندوق، ففتحوا الفاء لان أكثر ما يجئ من هذه المصادر ذوات الياء نحو  
صار صيرورة، وسار سيرورة، ففتحوه حتى تسلم الياء، لان الباب للياء، ثم  
حملوا ذوات الواو على ذوات الياء، فقلبوا الواو ياء في كينونة حملا على صيرورة،  
وهذا كما قال في قضاة: إن أصله قضى كغزى، فاستثقلوا التشديد على العين،  
فخففوا وعوضوا من الحرف المحذوف التاء، وقول سيبويه في ذلك كله هو  
الأولى، وهو أن بعض الأبواب قد يختص ببعض الاحكام فلا محذور من  
اختصاص الأجوف ببناء فيعل - بكسر العين - وغير الأجوف ببناء  
فيعل - بفتحها - وإذا جاز عند الفراء اختصاص فعيل الأجوف بتقديم  
الياء على العين، وعند ذلك الاخر ببناء فيعل، - بالفتح - إلى فيعل بالكسر  
فما المانع من اختصاصه ببناء فيعل، وكذا لا محذور من اختصاص مصدر الأجوف  
بفيعلولة وجمع الناقص بفعلة - بضم الفاء -، وقول الفراء: إنهم حملوا الواو على  
الياء لان الباب للياء، ليس بشئ، لان المصادر على هذا الوزن قليلة، وما جاء منها

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد فارجع إليه (ح ١ ص ١٥٠)  
(٢) البهلول: السيد الجامع لكل خير، والضحاك أيضا



فذوات الواو منها قريبة في العدد من ذوات الياء أو مثلها، نحو كينونة،  
وقيدودة (١)، وحال حيلولة، وإنما لزم الحذف في نحو كينونة وسيدودة (٢) دون  
سيد وميت لان نهاية الاسم أن يكون على سبعة أحرف بالزيادة، وهذه على ستة،  
وقد لزمها تاء التأنيث، فلما جاز التخفيف فيما هو أقل منها نحو سيد لزم التخفيف  
فيما كثر حروفه، أعنى نحو كينونة، ويقل الحذف في نحو فيعلان، قالوا: ريحان  
وأصله ريحان، وأصله ريوحان من الروح  
قال: " وفي باب قيل وبيع ثلاث لغات: الياء، والاشمام، والواو،  
فإن اتصل به ما يسكن لامه نحو بعت يا عبد وقلت يا قول، فالكسر  
والاشمام والضم، وباب اختير وانقيد مثله فيها، بخلاف أقيم واستقيم "  
أقول: قد مضى شرح هذا في شرح الكافية (٣)  
قوله " ما يسكن لامه " أي: تاء الضمير ونونه، فإذا اتصل به ذلك حذفت  
العين، ويبقى الفاء مكسورا كسرا صريحا، وهو الأشهر، كما هو كذلك قبل  
الحذف، ويجوز إشمام الكسرة شيئا من الضم، كما جاز قبل الحذف، وضمه

-----  
(١) القيدودة: مصدر قدت الدابة أقودها كالقيادة والمقادة والتقواد  
والقود، وقد جاءت القيدودة وصفا بمعنى الطويلة في غير صعود  
(٢) السيدودة: مصدر ساد الرجل قومه يسودهم، ومثله السود والسودد  
والسيادة، وقد وقع في أصول الكتاب " سيورة " براءين في مكان الدالين،  
وذلك غير متفق مع ما سبق للمؤلف (ح ١ ص ١٥٢، ١٥٣) حيث ذكر في  
مصادر الأجوف اليائي الفعلولة ومثل له بالصيرورة والشيخوخة، وذكر في مصادر  
الواوي منه الفيعلولة ومثل له بالكينونة، وظاهر هذا أن الذي يخفف هو الواوي.  
والذي يستفاد من عبارة سيويه التي قدمناها لك قريبا أن الفيعلولة جاءت في اليائي  
والواوي جميعا  
(٣) انظر (ح ٢ ص ٢٥٠، ٢٥١) من شرح الكافية

صريحا كما كان قبل الحذف، وإذا قامت قرينة على أن المراد به المعلوم أو المجهول نحو قلت يا قول، وبعث يا عبد، وخفت يا هول، جاز الضم الصريح في الأول والكسر الصريح في الأخيرين بناء على القرينة، وإن لم تقم قرينة فالأولى الكسر أو الاشمام في الأول والضم أو الاشمام في الأخيرين قوله " وباب اختير وانقيد " يعنى باب افتعل وانفعل من الأجوف مثل فعل في جواز الأوجه الثلاثة، لان الضم والاشمام إنما جاء من ضم ما قبل الواو والياء، وأما في أقيم واستقيم وأصلهما أقوم واستقوم فليس ما قبل حرف العلة مضموما، فلا يجوز إلا الكسر الصريح قال " وشرط إعلال العين في الاسم غير الثلاثي والجارى على الفعل مما لم يذكر موافقة الفعل حركة وسكونا مع مخالفة بزيادة أو بنية مخصوصتين فلذلك لو بنيت من البيع مثل مضرب وتحلى قلت مبيع وتبيع معلا ومثل تضرب قلت تبيع مصححا "

أقول: قوله " غير الثلاثي " لان الثلاثي لا يشترط فيه مع موازنة الفعل المذكورة مخالفته

قوله " والجارى على الفعل " أي: وغير الجارى، ونعني بالجارى المصدر نحو الإقامة والاستقامة، واسمى الفاعل والمفعول من الثلاثي وغيره، ويجوز أن يقال فيهما بالموازنة: أما فاعل فعلى وزنى يفعل، باعتبار الحركات والسكنات، وأما مفعول كمقتول فإن الواو فيه على خلاف الأصل، والأصل فيه مفعول كيفعل على ما ذكرنا

قوله " مما لم يذكر " لم يحتج إليه، لأنه لا بد لكل اسم قلب عينه ألفا، سواء كان مما ذكر أو لم يذكر، من الموافقة المذكورة في الثلاثي والمزيد فيه، مع المخالفة المذكورة في المزيد فيه، وكذا في نقل حركة العين المزيد فيه إلى

الساكن الذي قبله، كما ذكرنا، إلا في نحو الإقامة والاستقامة، فإن فيه قلبا ونقلا مع عدم الموافقة المذكورة، وذلك لما ذكرنا قبل من المناسبة التامة لفعله، وإلا في باب بوائع، فإن فيه قلبا مع عدمها أيضا، وذلك للثقل البالغ كما مر (١)

قال " اللام، تقلبان ألفا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما إن لم يكن بعدهما موجب للفتح، كغزا ورمى ويقوى ويحيى وعصا ورحى (٢) بخلاف غزوت ورميت وغزونا ورمينا ويخشين ويأبين وغزو ورمى، وبخلاف غزوا ورميا وعصوان ورحيان للالباس، واخشيا نحوه، لأنه من باب لن يخشيا، واخشين لشبهه بذلك، بخلاف أخشوا واخشون واخشى واخشين "

أقول: اعلم أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما وهما لأمان قلبتا ألفين، وإن لم تكونا في الاسم الجاري على الفعل، ولا الموازن له، كربا وزنى، أو كانا فيما يوازن الفعل بلا مخالفة له، كما في أحوى وأشقى، وإنما اشترط الجريان أو المشابهة المذكورة في العين دون اللام لان اللام محل التغيير فيؤثر في قلبها العلة الضعيفة: أي تحركها وانفتاح ما قبلها

قوله " إن لم يكن بعدهما موجب للفتح " احتراز عن نحو غزوا ورميا في الماضي وترضيان وتغزوان في المضارع، وعصوان ورحيان في الاسم، فإن ألف الضمير في غزوا ويرضيان وألف التثنية في عصوان ورحيان إنما ألحقتا بالألف المنقلبة عن الواو والياء فردت الألف التي هي لام إلى أصلها من الواو والياء، إذ لو لم ترد لالتبس المثني في الماضي بالمفرد ومثني المضارع ومثني الاسم

(١) انظر (ص ١٠١) من هذا الجزء

(٢) كذا في جميع النسخ المطبوعة من المتن ومن شروح الشافية، وفي الخطية " وفتى "

بالمفرد، عند سقوط النون، فلو قلبت الواو والياء إلى الألف بعد رد الألف إليهما لحصل الوقوع فيما فر منه، أعنى الالتباس، وإنما لم يقلب في اخشيا لكونه فرع يخشيان المؤدى إلى اللبس لو قلبت لاهمه، وإنما لم يقلب في اخشين لعروض حركة الياء لأجل النون على ما تقدم، فالحق أن يقال: لم تقلب حروف العلة المتحركة لأجل إلحاق ألف الضمير في غزوا ورميا، وألف المشى والجمع في نحو عصوان وصلوات، ونون التأكيد في نحو أرضين، ألفا، لعروض حركاتها لأجل هذه اللواحق، فإنها وإن كانت أصلها الحركة إلا أنها لولا هذه اللواحق لم تتحرك، فحركاتها إذن عارضة، ولا يقلب الواو والياء ألفا إذا تحركتا بحركة عارضة، ويرضيان ويغزوان وعصوان ورحيان هذه اللواحق كما ذكرنا أوجبت رجوع الالفات إلى أصولها لئلا يلتبس، ولم يقلب الواو والياء ألفا بعد الرد إلى الأصل لئلا يكون رجوعا إلى ما فر منه.

قوله " لشبهه بذلك " يعنى أن النون اللاحق بالفعل من غير توسط ضمير بينهما مثل الألف، فقولك اخشين مثل اخشيا، وقد ذكرنا ما على هذا الكلام في آخر شرح (١) الكافية، فالأولى أن عدم القلب في اخشين لان اللام قد

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ح ٢ ص ٣٧٨): " لما كان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة، لان الضمير فاصل، ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل، هذا زبدة كلامه (يريد ابن الحاجب)، ويرد عليه أن المتصل ليس هو الألف فقط بل الياء والواو في ارضوا وارضى متصلان أيضا وأنت لا تثبت اللام كما تثبتها مع الألف، فليس قوله إذن " فكالمتصل " على إطلاقه بصحيح، وأيضا يحتاج إلى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل والمنفصل إذا سئل مثلا لم لم تحذف اللام في اخشيا وارميا واغزوا كما حذفت في اخش وارم واغز ولم ضمت الواو في ارضوا الرجل وكسرت الياء في ارضى الرجل ولم تحذفا كما في ارموا الرجل وارمى الغرض؟ وكل علة تذكرها في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول فما فائدة الحمل؟ وإنما يحمل الشئ على الشئ إذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه، بل يشابهه من وجه فيلحق به لأجل تلك المشابهة وإن لم تثبت العلة في المحمول كحمل ان على الفعل المتعدى وإن لم تكن في إن العلة المقتضية الرفع والنصب كما كانت في المتعدى " اه

رد كما ذكرنا هناك (١) فلو قلب لوجب حذفه فلم يتبين رده، وفي اخشيا لكونه فرع يخشيان، ولا نقول بعروض الحركة، إذ لو لم يعتد بالحركة في مثله لم يرد العين في خافا وخافن

قوله " كغزا ورمى ويقوى ويحيى وعصا ورحى " أمثلة لما تحرك الواو والياء فيه وانفتح ما قبلهما ولم يكن بعدهما موجب للفتح فقلبا ألفين

قوله " بخلاف غزوت ورميت وغزونا ورمينا ويخشين ويأبين " أمثلة لما انفتح ما قبل الواو والياء فيه وسكنا فلم يقلبا

قوله " وغزو ورمى " مثالان لما تحرك واوه وياؤه وسكن ما قبلهما فلم يقلبا ولم يكن كأقوم أي مفتوح حرف العلة فرعا لما انفتح ما قبلها حتى يحمل عليه

قوله " وبخلاف غزوا ورميا " إلى قوله " لشبهه بذلك " أمثلة لما تحرك واوه وياؤه وانفتح ما قبلهما وكان بعدهما موجب لبقائهما بلا قلب

قوله " بخلاف أخشوا واخشون واخشى واخشين " يعنى أن أصلها اخشيووا واخشيون واخشى واخشين فقلبت الياء ألفا وحذفت، لان حذف اللام ههنا لا يلبس كما كان يلبس في يخشيان لو حذفت، فلم يحذف، وحمل اخشيا عليه، لأنه فرعه وإن لم يلبس، وحمل اخشين على اخشيا لمشابهة النون في مثله للألف، ولما منع أن يمنع أن أصل أخشوا اخشيووا، وأصل اخشى اخشيووا، وذلك لان الواو

(١) قال في شرح الكافية (٢: ٣٧٦): " وإنما ردت اللامات المحذوفة للجزم أو الوقف في نحو لتغزون واغزون ولترمين وارمين ولتخشين واخشين لان حذفها كان للجزم أو للوقف الجاري مجراه، ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف " اه

والألف والياء كل واحد منها فاعل يلحق الفعل كما يلحق زيد من رمى زيد لا فرق بينهما، إلا أن اتصال الضمير أشد، ولا يلزم أن يلحق الفاعل أصل الفعل، بل يلحقه بعد الاعلال، لأنه ما لم ينقح أصل الكلمة ولم تعط مطلوبها في ذاتها لم يلحق بها مطلوبها الخارجي

فان قيل: فلم لم يقل غزات ورمات، في غزوت ورميت قلت: تنبيها على عدم تقدير الحركة في حرف العلة، كما ذكرنا في ذي الزيادة (١) والدليل على أن الضمائر تلحق الكلمات بعد تخفيفها قولهم: رضوا وغزوا باسكان العين للتخفيف، كما قيل في عصر: عصر، ولو لحق الواو رضي ورمى مكسور العين وجب حذف الياء للساكنين، لان الضمة على الياء بعد الكسرة تحذف، فيلتنقي ساكنان: الياء، والواو، فإذا كان الضمير يلحق الفعل بعد التخفيف النادر القليل فما ظنك بالتخفيف الواجب المطرد؟ ولو سلم أيضا أن الأصل اخشوا واخشى فان الحركة عارضة لأجل الضمير فلا تقلب لأجلها الياء ألفا (كما مر مرارا)

والحق أن يقال: إن أصل أخشوا واخشى اخش لحقته الواو والياء، وأصل اخشون خشين أخشوا واخشى لحقته النون فحركت الواو والياء للساكنين، ولم يحذفا، لأنهما ليسا بمدتين كما في اغزن وارمن، ولا يجوز حذف كلمة تامة، أعنى الضميرين بلا دليل عليهما، ولم يقلب الواو والياء ألفا في اخشون واخشين، لان كل واحد منهما كلمة برأسها فلا يغيران بالكلية، وأيضا حركتهما عارضة للساكنين كما ذكرنا

قال: " وتقلب الواو ياء إذا وقعت مكسورا ما قبلها، أو رابعة فصاعدا ولم ينضم ما قبلها، كدعى ورضى والغازي، وأغزيت وتغزيت واستغزيت

(١) انظر (ج ٢ ص ٣٧٠)

ويغزيان ويرضيان، بخلاف يدعو ويغزو، وقنية وهو ابن عمى دنيا شاذ، وطبئ تقلب الياء في باب رضي وبقى ودعى ألفا وتقلب الواو طرفا بعد ضمة في كل متمكن ياء فتقلب الضمة كسرة كما انقلبت في الترامي والتجاري - فيصير من باب قاض، نحو أدل وقلنس، بخلاف قلنسوة وقمحدوة، وبخلاف العين كالقوباء والخيلاء، ولا أثر للمدة الفاصلة في الجمع إلا في الاعراب، نحو عتى وجتى، بخلاف المفرد، وقد تكسر الفاء للاتباع فيقال: عتى وجتى، ونحو نحو شاذ، وقد جاء نحو معدى ومغزى كثيرا، والقياس الواو " أقول: اعلم أن الواو المتحركة المكسور ما قبلها لا تقلب ياء لتقويها بالحركة إلا بشرطين: أحدهما أن تكون لاما، لان الاخر محل التغيير، فهي إذن تقلب ياء، سواء كانت في اسم كرايت الغازي، أو فعل: مبنيا للفاعل كان كرضى من الرضوان، أو للمفعول كدعى، وسواء صارت في حكم الوسط بمجئ حرف لازم للكلمة بعدها نحو غزيان على فعلان من الغزو، وغزية على فعلة منه، مع لزوم التاء كما في عنصوة، أو لم تصر كما في غازية، وقولهم مقاتوة في جمع مقتوى شاذ (١) ووجه تصحيحه

(١) تقول: قتوت أقتو قتوا ومقتى مثل غزوت أغزو غزوا ومغزى، ومعناه كنت خادما للملوك. قال الشاعر:

إني امرؤ من بنى فزارة لا \* أحسن قتو الملوك والخبيا  
وقد قالوا للخادم: مقتوى - بفتح الميم وتشديد الياء آخره - وكأنهم نسبوه  
إلى المقتى الذي هو مصدر ميمي بمعنى خدمة الملوك، وقالوا: مقتوين بمعنى خدم  
الملوك، مثل قول عمرو بن كلثوم التغلبي:  
بأي مشيئة عمرو بن هند \* تكون لقيلكم فيها قطينا؟  
تهددنا وأوعدنا رويدا، \* متى كنا لامك مقتويا؟

وقد اختلف العلماء في ضبطه وتخريجه، فضبطه أبو الحسن الأخفش بضم الميم وكسر الواو، على أنه جمع مقتو اسم فاعل من اقتوى، وأصله مقتوو بوزن مفعول قلبت الواو الأخيرة ياء، لتطرفها إثر كسرة، ثم يعل ويجمع كما يعل ويجمع قاض، وأصل اقتوى اقتوو، قلبت الواو الثانية ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولم يدغموا كما يدغمون في احمر، لان الاعلال مقدم على الادغام، وذلك كما في ارعوى، ويدل لصحة ما ذهب إليه أبو الحسن قول يزيد بن الحكم يعاتب ابن عمه:

تبدل خليلا بن كشكلك شكله \* فإني خليلا صالحا بك مقتوى

وذهب غير واحد من الأمة إلى أن مقتوين بفتح الميم وكسر الواو، ولهم فيه تخريجان ستسمعهما بعد فيما نحكيه من أقوالهم، وحكى أبو زيد وحده فتح الواو مع أن الميم مفتوحة

قال المؤلف في شرح الكافية (ح ٢ ص ١٥٣) في الكلام على مواضع تاء التأنيث: " السادس أن تدخل أيضا على الجمع الأقصى دلالة على أن واحده منسوب

كالأشاعثة والمشاهدة في جمع أشعشي ومشهدي، وذلك أنهم لما أردوا أن يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء النسب، لأن ياء النسب والجمع لا يجتمعان، فلا يقال في النسبة إلى رجال: رجالي بل رجلي كما يجيء في باب النسبة إن شاء الله، فحذفت ياء النسبة ثم جمع بالتاء فصار التاء كالبديل من الياء كما أبدلت من الياء في نحو فرازنة وجحاجة كما يجيء، وإنما أبدلت منها لتشابه الياء والتاء في كونهما للوحدة كتمرة ورومي، وللمبالغة كعلامة ودواري، ولكونهما زائدتين لا لمعنى في بعض المواضع كظلمة وكروسي، وقد تحذف ياء النسب إذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير، وإنما يكون هذا في اسم تكسيره - لو جمع - على وزن الجمع الأقصى كالأشعرون والأعجمون في جمع أشعري وأعجمي وكذا المقتون والمقاتوة في جمع مقتوي، قال:

\* متى كنا لأمك مقتوينا \*

والتاء في مثل هذا المكسر لازمة، لكونها بدلا عن الياء ولو كان جمع المعرب أو جمع المنسوب غير الجمع الأقصى لم تأت فيه بالتاء فلا تقول في جمع فارسي: فرسة، بل فرس، ولا في جمع لجام: لجمة، بل لجم، وكان اختصاص الأقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء إلى أصله من الانصراف " اه. وقال أيضا في باب جمع السلامة (ح ٢ ص ١٧٢) ما نصه: " وحكى عن أبي عبيدة وأبي زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب، ولعل ذلك لأن القياس مقتويون - بياء النسب - فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كقولهم وقوله:

\* متى كنا لأمك مقتوينا \*

الألف فيه بدل من التنوين إن كان النون معتقب الاعراب، وإلا فالألف للاطلاق، وحيا جميعا: رجل مقتوين، ورجلان مقتوين، ورجال مقتوين، قال أبو زيد: وكذا للمرأة والمرأتين والنساء، ولعل سبب تجرئهم على جعل مقتوين للمثنى والمفرد المذكر والمؤنث مع كونه في الأصل جمع المذكر كثرة مخالفته للجموع، وذلك من ثلاثة أوجه: كون النون معتقب الاعراب، وحذف ياء النسب الذي في الواحد وهو مقتوي، وإلحاق علامة الجمع بما بقي منه وهو مقتو مع عدم استعماله، ولو استعمل لقلب واوه ألفا فليل: مقتي، ولجمع على مقتون - كأعلن - لا على مقتوون، وإنما قلنا: إن واحده مقتو المحذوف الياء كما قال سيبويه في المهلبون والمهالبة: إنه سمي كل واحد منهم باسم من نسب إليه، فكان كلا منهم مهلب، لأن الجمع في الظاهر للمحذوف منه ياء النسب، ويجوز أن يقال: إن ياء النسب في مثل مقتوون والأشعرون والأعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون، وكان الأصل مقتويون وأشعريون وأعجميون، وحكى أبو زيد في مقتوين فتح الواو قبل الياء في من جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين، وذلك أيضا لتغييره عن صورة الجمع بالكلية لما خالف ما عليه جمع السلامة " اه

وقال أبو الحسن الأخفش في شرح نوادر أبي زيد (١٨٨): القياس - وهو مسموع من العرب أيضا - فتح الواو من مقتوين فنقول: مقتوين: فيكون الواحد مقتي فاعلم، مثل مصطفى فاعلم، ومصطفين إذا جمعت، ومن قال مقتوين فكسر الواو فإنه يفرد في الواحد والتثنية والجمع والمؤنث، لأنه عنده مصدر فيصير بمنزلة قولهم: رجل عدل وفطر وصوم ورضى وما أشبهه، وذلك أن المصدر لا يثنى ولا يجمع، لأنه جنس واحد، فإذا قلت رجل عدل وما أشبهه فتقديره عندنا رجل ذو عدل فحذفت ذو وأقمت عدلا مقامه فجرى مجرى قوله عز وجل (واسأل القرية) وهذا في المصادر بمنزلة قولهم: إنما فلان الأسد وفلانة الشمس يريدون مثل الأسد ومثل



الشمس، فإذا حذفوا مرفوعاً جعلوا مكانه مرفوعاً، وكذلك يفعلون في النصب والخفض  
فأما أبو العباس محمد بن يزيد فأخبرني أن جمع مقتوين عند كثير من العرب مقاتوة،  
فهذا يدل على أنه في هذه الحكاية غير مصدر وليس بجمع مطرد عليه باب،  
ولكنه بمنزلة الباقر والجمال والكلب والعبيد، فهذه كلها ما أشبهها عندنا  
أسماء للجميع وليست بمطرودة، وهي - وإن كان لفظها من لفظ الواحد -  
بمنزلة نفر ورهط وقوم وما أشبهه، ويقال: مقت الرجل إذا خدم، فهذا بين  
في هذا الحرف " اه

إجراؤه مجرى مقتولين كما ذكرنا في جمع السلامة، وقالوا: خندوة (١)  
بالواو، لئلا يلتبس فعلوة القليل بفعلية الكثير كعفرية (٢) ونفرية (٣)

-----  
(١) قال في اللسان: " والخندوة (بضمين بينهما سكون): الشعبة من  
الجبل، مثل بها سيبويه، وفسرها السيرافي. قال: ووجدت في بعض النسخ خندوة  
(بالحاء المهملة)، وفي بعضها جندوة (بالجيم المعجمة)، وخندوة بالحاء معجمة  
أقعد بذلك يشتقها من الخنديذ (وهو الجبل الطويل المشرف الضخم) وحكيت  
خندوة - بكسر الخاء - وهو قبيح، لأنه لا يجتمع كسرة وضمة بعدها واو،  
وليس بينهما إلا ساكن، لان الساكن غير معتد به، فكأنه خذوة (بكسر الخاء  
وضم الذال) وحكيت: جندوة وخندوة وخذوة (بكسر الأول والثالث وسكون  
الثاني في الجميع) لغات في جميع ذلك، حكاه بعض أهل اللغة، وكذلك وجد في بعض  
نسخ كتاب سيبويه، وهذا لا يعضده القياس ولا السماع، أما الكسرة فإنها  
توجب قلب الواو ياء وإن كان بعدها ما يقع عليه الاعراب وهو الهاء، وقد نفى  
سيبويه مثل ذلك، وأما السماع فلم يجئ لها نظير، وإنما ذكرت هذه الكلمة بالحاء  
والحاء والجيم، لان نسخ كتاب سيبويه اختلفت فيها " اه  
(٢) العفرية: الخبيث المنكر، وأسد عفرية: شديد. انظر (ح ١ ص  
٢٥٥، ٢٥٦)  
(٣) نفرية: اتباع لعفرية، يقال: عفرية نفرية، كما يقال: عفريت نفريت

وهبرية (١) ونحوها، ولو خففت رضي وغزى قلت: رضي وغزى، كما تقول في علم وعصر: علم وعصر، ولا ترد الياء إلى أصلها من الواو مع زوال الكسرة في التخفيف، لعروض زوالها، وقالوا: رضوا وغزوا، فاعتد بالكسرة المقدرة من جهة قلب الواو ياء، ولم يعتدوا بها من جهة إثبات ضمة الياء، ولو اعتدوا بها من كل جهة لقليل: رضوا وغزوا، استثقالا لضمة الياء بعد الكسرة، فلم يتبين كون الواو لاحقا برضى وغزى المخففين، وثانيهما: أن تكون عينا في اسم محمول على غيره، كما في قيام وديار ورياض، على ما مضى وأما الياء المتحركة المضموم ما قبلها فإن لم تقع لاما ولم تنكسر كما في هيام وعيبة وعين (٢) جمع عيان لم تقلب واوا، لتقويها بالحركة مع توسطها، وإن انكسرت كما في بيع فقد مضى حكمها (٣) وإن وقعت لاما فإن كان يلزمها الفتح قلبت الياء واوا لانضمام، ما قبلها، لان الاخر محل التغيير، وبلزوم الفتح لا يستثقل في الأخير واو مضموم ما قبلها، كما لم يستثقل في هو، وذلك إما في الفعل كرمو الرجل زيد، من الرمي، وإن خففت ضمة العين لم تتغير الواو، لعروض التخفيف تقول: رمو الرجل، كما تقول في ظرف ظرف، أو في الاسم، وإنما يكون ذلك فيه إذا جاء بعدها زائد لازم موجب لفتح ما قبله كأرموان، من الرمي على وزن أسحمان (٤) فلم يستثقل، كما لم يستثقل في عنفوان وأقحوان وقمحدوة لكون الواو كأنها ليست لاما، وكرموة على وزن فعلة من رميت، إذا لزم التاء، وإن لم تلزم قلت رمية ورم، بقلب الواو ياء والضمة كسرة لكونها

(١) هبرية - كشرذمة - : ما طار من زغب القطن، وما طار من الريش أيضا، وما يتعلق بأسفل الشعر من وسخ الرأس  
(٢) انظر (ص ٨٧ من هذا الجزء)  
(٣) انظر (ص ٨٦ من هذا الجزء)  
(٤) انظر (ح ٢ ص ٣٩٥)

في حكم المتطرفة، وكذا إذا كانت ضمة ما قبل الياء المتحركة على واو وجب قلب الضمة كسرة، وإن لزم الحرف الذي يلي الياء، نحو طويان بكسر الواو على وزن فعلان - بضم العين - من طوى ومطوية على وزن مسربة منه (١)، لأن نحو قوونا تقلب واوه الأخيرة ياء كما يجئ، فكيف تقلب ياء طويان واوا؟ وإن لم يلزمها الفتح كالتجاري والتماري قلبت الضمة كسرة، ولم تقلب الياء واوا، لاستثقال كون أثقل حروف العلة: أي الواو، وقبلها أثقل الحركات: أي الضمة، موردا للأعراب، وأما بهو الرجل ييهو بمعنى بهى ييهى أي صار بهيا كما ذكرنا في أول الكتاب، فإنما قلبت ياء بهو واوا مع كونه موردا للأعراب، لما ذكرنا هناك فليرجع (٢) إليه، وكذا تقلب الضمة كسرة إذا كانت الياء التي هي مورد للأعراب مشددة نحو رمى، على وزن قمد (٣) من الرمي قوله " أو رابعة فصاعدا " تقلب الواو الرابعة فصاعدا المفتوح ما قبلها المتطرفة ياء بشرطين: أحدهما أن لا يجوز قلبها ألفا إما لسكون الواو كما في أغزيت واستغزيت، أو للالباس كما في يغزيان ويرضيان وأعليان، على ما تقدم، وذلك أن قصدهم التخفيف، فما دام يمكنهم قلبها ألفا لم تقلب ياء، إذ الألف أخف، وثانيهما: أن لا يجئ بعدها حرف لازم يجعلها في حكم المتوسط، كما جاء في مذروان (٤) وإنما قلبت الواو المذكورة ياء لوقوعها موضعا يليق به الخفة، لكونها

(١) المسربة - بضم الراء، وتفتح - : الشعر الدقيق النابت وسط الصدر إلى البطن، وفي الصحاح: الشعر المستدق الذي يخرج من الصدر إلى السرة، قال سيويه " ليست المسربة على المكان ولا المصدر، وإنما هي اسم الشعر "

(٢) انظر (ح ١ ص ٧٣، ٧٦) (٣) انظر (ح ١ ص ٥٣)

(٤) المذروان: طرفا الالية، وذلك مما لا يستعمل إلا مثنى، وتقول: جاء فلان ينفض مذرويه، إذا جاءك باغيا متهددا، قال عنتر بن شداد العبسي يخاطب عمارة بن زياد العبسي:

أحولى تنفض استك مذرويه \* لتقتلني فهأنذا عمارا

رابعة ومتطرفة وتعذر غاية التخفيف، أعنى قلبها ألفا، (لسكونها لفظا أو تقديرا) كما ذكرنا، فقلبت إلى حرف أخف من الواو، وهو الياء، وقيل: إنما قلبت الواو المذكورة ياء لانقلابها ياء في بعض التصرفات، نحو أغزيت وغازيت، فإن مضارعهما أغزى وأغازى، وأما في تغزيت وتغازيت فإنه وإن لم تقلب الواو ياء في مضارعيهما: أعنى أتغزى وأتغازى، لكن تغزيت وتغازيت فرعا أغزيت وغازيت المقلوب واوهما ياء، وهذه علة ضعيفة كما ترى لا تطرد في نحو الاعليان، ولو كان قلب الواو ياء في المضارع يوجب قلبها في الماضي ياء لكان قلبها يا في نفس الماضي أولى بالايجاب، فكان ينبغي أن يقال غزيت، لقولهم غزى، وأيضا المضارع فرع الماضي لفظا فكيف انعكس الامر؟ فكان على المصنف أن يقول: ولم يضم ما قبلها ولم يحز قلبها ألفا، ليخرج نحو أغزى، وليس أيضا قوله " ولم ينضم ما قبلها " على الاطلاق، بل الشرط أن لا ينضم ما قبلها في الفعل نحو يغزى ويدعو، وأما في الاسم فيقلب ياء نحو الادلى جمع الدلو والتغازى، وكان الأولى به أن يقول مكان قوله ولم ينضم ما قبلها: وانفتح ما قبلها، وأن يؤخر ذكر نحو يدعو إلى قوله " وتقلب الواو طرفا بعد ضمة " كما نذكر، وقوله " وقنية (١) وهو ابن عمى دنيا (٢) شاذ " وذلك لأنك قلبت الواو

(١) القنية - بكسر القاف وضمها - : ما يقتنيه الانسان لنفسه لا للتجارة، ويقال فيه: قنوة - بكسر أوله وضمه، انظر (ح ٢ ص ٤٣). هذا ما ذكره الكوفيون فهي عندهم ذات وجهين، فلا شذوذ فيه، ولم يحك البصريون إلا الواوي فقنية - بالكسر - شاذ عندهم لعدم اتصال الكسرة بالواو. وقنية - بضم القاف - : فرع قية - بكسرهما - ضموا بعد قلب الواو ياء (٢) يقولون: هو ابن عمى أو ابن خالي أو عمتي أو خالتي أو ابن أخي أو أختي دنية ودنيا - بكسر الدال فيهما مع تنوين المقصور وترك تنوينه - ودنيا - بضم الدال غير منون - : أي لاصق القرابة، وفي معناه هو ان عمى لحا

التي هي لام ياء مع فصل الساكن بينها وبين الكسرة (قبلها)، ووجه ذلك مع شدوذه كون الواو لاما وكون الساكن كالعدم، وقنية من الواوي، لقولك: قنوت، والأولى أن يقال: هو من قنيت، لان لامه ذات وجهين، ومنه قنيان بضم القاف.

قوله " وطئىء تقلب " قد مضى شرحه في هذا الباب، وهذا حكم مطرد عندهم: سواء كان أصل الياء الواو، كما في رضي ودعى، أولا، نحو بقى. قوله " وتقلب الواو طرفا بعد ضمة " إلى قوله " كالتقوباء والخيلاء " إذا وقعت الواو لاما بعد ضمة أصلية طرفا كما في الادلو، أو في حكم الطرف: بأن يأتي بعدها حرف غير لازم، كتاء التأنيث غير لازمة نحو التغازية أو ألف تثنية كالتغازيان في مثنى التغازى، وكان ذلك في اسم متمكن، وجب قلب الواو ياء والضمة قبلها كسرة، لان الواو المضموم ما قبلها ثقيل على ثقيل، ولا سيما إذا تطرفت، وخاصة في الاسم المتمكن، فإنه إذن موطئ أقدام حركات الاعراب المختلفة، فتقلب الواو ياء ثم تقلب الضمة كسرة، ولا يتبدأ بقلب الضمة كسرة لان تخفيف الاخر أولى، فإذا لم تكن لاما وانفتحت نحو القوباء لم تقلب ياء، وكذا إذا انضمت فإن سكن ما بعدها نحو الحوول جاز إبقاؤها وجاز قلبها همزة، وإن تحرك جب إسكانها كالنور في جمع نوار، وإن انكسرت بقيت بحالها نحو أود على وزن أكرم من الود، وأما قيل - وأصله قول - فلما مر في شرح الكافية (١) وكذا إذا كانت لاما لكن بعدها حرف لازم كتاء التأنيث في نحو عنصوة وقمحدوة، والألف والنون لغير المثنى كافعوان وأقحوان، لم تقلب ياء، إلا أن تكون الضمة قبل الواو على واو أيضا، فإنه تقلب الواو ياء لفرط الثقل، وإن وليها حرف لازم نحو قوية وقويان على وزن سمرة وسبعان، ولا يدغم، لان الاعلال قبل

(١) قد ذكرنا ذلك قريبا فارجع إليه في (ص ٨٣ من هذا الجزء)

الادغام، وكذا لا تقلب الواو ياء إذا لم تكن الضمة لازمة نحو أبوك وفوك وأخوك، وكذا خطوات فإن الألف والناء غير لازمة كتنا تغازية، لكن ضمة الطاء عارضة في الجمع، ويجوز إسكانها، وكذا لا تقلب إذا كانت في الفعل كسرو ويسرو ويدعو، وذلك لان الفعل وإن كان أثقل من الاسم فالتخفيف به أولى وأليق، كما تكرر ذكره، ولكن صيرورة الكلمة فعلا ليست إلا بالوزن، كما تقدم، لان أصله المصدر كما تقرر، وهو ينتقل إلى الفعلية بالبنية فقط، فالمصدر كالمادة والفعل كالمركب من المادة والصورة، فلما كانت الفعلية تحدث بالبنية فقط واختلاف أبنية الافعال الثلاثية وتمايز بعضها عن بعض بحركة العين فقط، احتاطوا في حفظ تلك الحركة، ولذلك لا تحذف إذا لم يتميز بالنقل إلى ما قبلها كما في قلت وبعث، بخلاف هبت وخفت وطلت ويقول ويخاف، على ما تبين في أول الكتاب، ولذلك قالوا رمو الرجل، بخلاف نحو الترامي، فثبت أنه لا يجوز كسر ضمة سرو ويدعو لئلا يلتبس ببناء ببناء، وكذا لا تقلب ياء إذا كانت في اسم وتلزمها الفتحة، نحو هو، لم يأت إلا هذا، وإنما اغتفر ذلك فيه لقلّة الثقل، بكونه على حرفين، ولزوم الفتح لواوه، والتباسه بالمؤنث لو قلبت. وإنما ذكر الخيلاء مع القوباء - مع أن كلامه في الواو المضموم ما قبلها دون الياء المضموم ما قبلها - لان الياء المضموم ما قبلها في حكم الواو المضموم ما قبلها، في وجوب قلب الضمة معها كسرة، حيث يجب قلب ضمة ما قبل الواو كالترامي والترامية، على ما قدمنا، وعدم وجوب قلبها حيث لا يجب قلبها مع الواو، وقال الفراء: سيرا (١) في الأصل فعلاء، بالضم، فكسر لأجل الياء،

(١) السيرا - بكسر السين وفتح الياء، وتسكن - : ضرب من البرود، وقيل: هو ثوب فيه خطوط كالسيور تعمل من القز، وقيل: برود يخالطها حرير، وقيل: هي ثياب من ثياب اليمن، والسيرا أيضا: الذهب، وقيل: الذهب الصافي، وقال الجوهري: والسيرا - بكسر السين وفتح الراء والمد - : برد فيه خطوط صفر، قال النابغة:

صفراء كالسيرا أكمل خلقها \* كالغصن في غلوائه المتأود  
وفي الحديث " أهدى إليه أكيدر دومة حلة سيرا "

قال ابن الأثير: هو نوع من البرود يخالطه حرير كالسوير، وهو فعلاء من السير القد (أي الجلد). قال: هكذا روى على هذه الصفة. قال: وقال بعض المتأخرين إنما هو على الإضافة، واحتج بأن سيبويه قال: لم تأت فعلاء صفة لكن اسما، وشرح السيرا بالحرير الصافي، ومعناه حلة حرير، وفي الحديث: أعطى عليا بردا سيرا، وقال: اجعله حمرا، وفي حديث عمر: رأى حلة سيرا تباع، والسيرا أيضا: ضرب من النبت، والجريدة من جرائد النخل، ثم انظر (ج ٢ ص ٣٣٠)

كما تقول بيوت وعيون وبيوت وعيين، في الجمع والتصغير، قال السيرافي:  
الذي قاله ليس ببعيد لأننا لم نر اسما على فعلاء - بكسر الفاء - إلا العنباء بمعنى  
العنب والسيراء والحولاء (١) بمعنى الحولاء - بضم الحاء -  
قوله " ولا أثر للمدة الفاصلة في الجمع " اعلم أن الواو المتطرفة المضموم ما قبلها  
في الاسم المتمكن، إن كانت مشددة قوية بعض القوة، ثم: إما أن يجب القلب  
مع ذلك، أو يكون أولى، أو يكون تركه أولى.  
فما يجب فيه قلبها شيئان: أحدهما: ما تكون الضمة فيه على الواو أيضا  
كما تقول غزوى على وزن عصفور من الغزو، ومنه مقوى مفعول من القوة،

-----  
(١) الحولاء - بكسر الحاء، وضمها، مع فتح الواو فيهما - : جلدة خضراء مملوءة  
ماء تخرج مع الولد، فيها خطوط حمر وخضر، وقد قالوا: نزلوا في مثل حولاء  
الناقة، يريدون الخصب وكثرة الماء والخضرة، وفي القاموس: " والحولاء كالعنباء  
والسيراء، ولا رابع لها " اه



والثاني جمع على فعول كجاث وجثى (١) وعصا وعصى، ومنه قسى بعد القلب، وقد شد نحو جمع نحو، يقال: إنه لينظر في نحو كثيرة: أي جهات، وكذا نحو جمع نحو، وهو السحاب، وبهو، جمع بهو وهو الصدر، وأبو وأخو، جمع أب وأخ، ولا يقاس عليه، خلافا للفراء. وما كان القلب فيه أولى ويجوز تركه: فهو كل مفعول ليس الضمة فيه على الواو، لكنه من باب فعل بالكسر، نحو مرضى، فإنه أكثر من مرضو، اتباعا للفعل الماضي.

وما كان ترك القلب فيه أولى كل مصدر على فعول كجثو وعتو، ومن قلب فلاعمال الفعل، فإن لم تنطرف الواو لم تقلب كالأخوة والأبوة وندر القلب في أفعال وأفعولة كأغزو وأغزوة، وقد جاء أدعوة وأدعية (٢) ومنه الادحى (٣) وكذا في الفعول والفعولة، ويجوز أن يكون الالية بمعنى القسم فعولة وفعيلة، وهو واوى (٤)، لقولهم الألوة بمعناه، وكذا في اسم مفعول

(١) جاث: اسم فاعل من جثا يجثو ويجثى، كدعا وكرمى - ومعناه جلس على ركبته أو قام على أطراف أصابعه، والجثى: جمع الجاثى، وأصله جثو فقلبت الواو المتطرفة ياء، ثم قلبت الواو قبلها ياء أيضا لاجتماعها مع الياء وسبق إحداها بالسكون، ثم قلبت ضمة التاء كسرة

(٢) يقال: بينهم أدعية يتداعون بها - بضم الهمزة وسكون الدال وكسر العين مع تشديد الياء - والادعوة: مثله، هي الأغلوطة، وذلك نحو قول الشاعر: أدعيك ما مستحقيات مع السرى \* حسان وما آثارها بحسان أراد السيوف

(٣) الادحى والادحية - بضم الهمزة أو كسرهما مع سكون الدال وكسر الحاء - ويقال: أدحوة، وهي مبيض النعام في الرمل، سميت بذلك لان النعامة تدحو الرمل: أي تبسطه برجلها ثم تبيض فيه، وليس للنعام عش

(٤) الالية - بفتح الهمزة وكسر اللام وتشديد الياء -: اليمين، قال الشاعر: على ألية إن كنت أدرى \* أينقص حب ليلي أم يزيد وقال الآخر:

قليل الالياء حافظ ليمينه \* وإن سبقت منه الالية برت والالوة: بمعناه، والذي يتجه عندنا أن الالية فعيلة، وأصلها أليوة، فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداها بالسكون، ثم أدغمتا، ويعد عندنا أن تكون فعولة، لأنه كان يجب أن يقال: ألوة - كعدوة - والقول بأن الواو قلبت ياء شذوذا لا داعى له ما دام للكلمة محمل صحيح

ليس الضمة فيه على الواو، ولا هو من باب فعل بالكسر، كمغزو، ويقال:  
أرض مسنوة (١) ومسنية، قال:  
١٤٨ - \* أنا الليث معديا عليه وعاديا (٢) \*  
وقد يعل الاعلال الذي لامه همزة، وذلك بعد تخفيف الهمزة، كقولهم.

-----  
(١) أصل هذه الكلمة من السانية، وهي الدلو العظيمة التي يستقى بها، والساني الساقى، وتقول: سنا الأرض يسنوها، إذا سقاها، وأرض مسنوة ومسنية: اسما مفعول من ذلك. قال في اللسان: " ولم يعرف سيبويه سنيتها، وأما مسنية عنده فعلى يسنوها، وإنما قلبوا الواو ياء لخفتها وقربها من الطرف " اه  
(٢) هذا عجز بيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وصدرة قوله:  
\* وقد علمت عرسي مليكة أنني \*  
والبيت من قصيدة طويلة له يقولها وهو أسير عند تيم الرباب يوم الكلاب، ومطلعها قوله:

ألا لا تلوماني كفى اللوم مايا \* فما لكما في اللوم خير ولا ليا  
وعرس الرجل - بكسر فسكون - امرأته، ومليكة: اسمها، وهو بضم أوله  
وفتح ثانيه، والاستشهاد بالبيت في قوله " معديا " حيث جاء به معلا، وهو من  
عدا يعدو، وكان حقه أن يقول: معدوا، كما تقول دعوته فهو مدعو وغزوته  
فهو مغزو، ولكنه شبهه بالجمع فأعله، ومنهم من يجعله جاريا على عدى المبنى  
للمجهول: أي فلما أعل فعله أعل هو حملا عليه كما قالوا: مرضى، لقولهم مرضى:  
بالاعلال.

مخبي (١)، والأصل مخبو وقد جاء في جمع فتى مع كونه يائيا فتو شاذا (٢)، كما شذ نحو لعدم قلب الواو ياء. ويجوز لك في فاء مفعول: جمعا كان، أو غيره، بعد قلب الواو ياء، أن تتبعه العين، وأن لا تتبعه، نحو عنى ودلى. ويجوز لك في عين فعل جمعا من الأجوف الواوي نحو صوم وقول قلبها ياء، نحو صيم وقيل، والتصحيح أولى، وإنما جاز لك لكونه جمعا، ولقرب الواو من الطرف. ولا يجوز في حول حيل (٣) لكونه مفردا، وحكم المصنف قبل هذا بشذوذ قلب واو نحو صوم ياء هذا القلب، وكلام سيبويه يشعر بكونه قياسا، وأما قوله: \* فما أرق النيام إلا سلامها (٤) \* فشاذ، للبعد من الطرف. قال: " وتقلبان همزة إذا وقعتا طرفا بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء بخلاف رأى وثأى، ويعتد بناء التأنيث قياسا نحو شقاوة وسقاية، ونحو صلاة وعظاءة وعباءة شاذ " أقول: إنما تقلب الواو والياء المذكورتان ألفا ثم همزة لما ذكرنا قبل في قلب الواو والياء (ألفا) لتحركهما وانفتاح ما قبلها، ثم يجتمع الساكنان، فلا يحذف

(١) أصل مخبي مخبوء اسم مفعول من خبأته مهموز اللام، فخففت الهمزة في اسم المفعول بقلبها واوا، ثم أدغمت في واو مفعول فصار مخبوا، ثم أعل شذوذًا بقلب الواو ياء: إما حملا له على الجمع، وإما إجراء له على خبي مخفف خبي، على نحو ما ذكرناه في معدى

(٢) انظر (ج ٢ ص ٢٥٧ و ٢٥٨)

(٣) الحول - كسكر - الشديد الاحتيال

(٤) انظر ص ١٤٣ من هذا الجزء

الأول مع كونه مدة، لئلا يلتبس بناء ببناء، بل يقلب الثاني إلى حرف قابل للحركة مناسب للألف، وهو الهمزة، لكونهما حلقيين، إذ الأول مدة لاحظ لها في الحركة، ولا سبيل إلى قلب الثاني واوا أو ياء، لأنه إنما فر منهما، ولكون تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما سببا ضعيفا في قلبهما ألفا، ولا سيما إذا فصل بينهما وبين حة ألف يمنع عن التأثير وقوع حرف لازم بعد الواو والياء، لان قلبهما ألفا مع ضعف العلة إنما كان لتطرفها، إذ الآخر محل التغيير، وذلك الحرف نحو تاء التأنيث إذا لزم الكلمة كالنقاوة (١) والنهاية، وألف التثنية إذا كان لازما كالثنايان (٢) إذ لم يأت ثناء للواحد، والألف والنون لغير التثنية كغزوان ورميان على وزن سلامان (٣) من الغزو والرمي، فإن كانت التاء غير لازمة - وهي التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث في الصفات - كسقاء وغزاة لقولهم: سقاء وغزاء، وتاء الوحدة القياسية نحو استقاء واصطفاء، أو ألف المثني غير اللازمة نحو كساءان ورد أمان، قلبتا، لكونهما كالمطرفتين، وإنما جاز عطاءة وعظاية (٤)

(١) انظر (ج ١ ص ١٥٦)

(٢) انظر (ص ٦٠ من هذا الجزء)

(٣) سلامان: وردت هذه الكلمة مضبوطة بضبط القلم في نسخ القاموس بضم السين، وفي اللسان ضبطت بالفتح بضبط القلم أيضا، وصرت ياقوت في المعجم بأنها بفتح السين أو كسرهما، والسلامان: شجر، واسم ماء لبني شيبان، وبطنان: أحدهما في قضاة، والآخر في الأزدي

(٤) العطاءة - بطاء مشالة مفتوحة وبالمد، ويقال فيها عطاية بالياء - : دويبة أكبر من الوزغة، وتسمى شحمة الأرض، وهي أنواع كثيرة منها الأبيض والأحمر والأصفر والأخضر، وكلها منقطة بالسواد، قال في اللسان: " قال ابن جنى: وأما قولهم عطاءة وعباءة وصلاءة فقد كان ينبغي لما لحقت الهاء آخرها وجرى الاعراب عليها وقويت الياء بعدها عن الطرف، ألا تهمز، وألا يقال إلا عطاية وعباية وصلاية، فيقتصر على التصحيح دون الاعلال، وألا يجوز فيه الأمران، كما اقتصر في نهاية وغباوة وشقاوة وسعاية ورماية على التصحيح دون الاعلال، إلا أن الخليل رحمه الله قد علل ذلك فقال: إنهم إنما بنوا الواحد على الجمع، فلما كانوا يقولون عطاءة وعباءة وصلاءة فيلزمهم إعلال الياء لوقوعها طرفا أدخلوا الهاء وقد انقلبت اللام همزة فبقيت اللام معتلة بعد الهاء كما كانت معتلة قبلها، قال: فان قيل: أو لست تعلم أن الواحد أقدم في الرتبة من الجمع وأن الجمع فرع على الواحد؟ فكيف جاز للأصل وهو عطاءة أن يبنى على الفرع وهو عطاءة؟ وهل هذا إلا كما عابه أصحابك على الفراء في قوله: إن الفعل الماضي إنما بنى على الفتح لأنه حمل على التثنية، فقيل: ضرب لقولهم: ضربا، فمن أين جاز للخليل أن يحمل الواحد على الجمع؟ ولم يجز للفراء أن يحمل الواحد على التثنية؟ فالجواب أن الانفصال من هذه الزيادة يكون من وجهين: أحدهما أن بين الواحد من المضارعة ما ليس بين الواحد والتثنية، ألا تراك تقول: قصر وقصور، وقصرا وقصورا، وقصر وقصور، فتعرب الجمع إعراب

الواحد، وتجد حرف إعراب الجمع حرف إعراب الواحد، ولست تجد في التثنية شيئاً من ذلك، إنما هو قصران أو قصرين، فهذا مذهب غير مذهب قصر وقصور، أو لا ترى إلى الواحد تختلف معانيه كاختلاف معاني الجمع لأنه قد يكون جمع أكثر من جمع كما يكون الواحد مخالفاً للواحد في أشياء كثيرة، وأنت لا تجد هذا إذا ثنيت، إنما تنتظم التثنية ما في الواحد البتة، وهي لضرب من العدد البتة، لا يكون اثنان أكثر من اثنين كما تكون جماعة أكثر من جماعة، هذا هو الأمر الغالب، وإن كانت التثنية قد يراد بها في بعض المواضع أكثر من الاثنين فإن ذلك قليل لا يبلغ اختلاف أحوال الجمع في الكثرة والقلّة، فلما كانت بين الواحد والجمع هذه النسبة وهذه المقاربة جاز للخليل أن يحمل الواحد على الجمع، ولما بعد الواحد من التثنية في معانيه ومواقعه لم يجز للفراء أن يحمل الواحد على التثنية، كما حمل الخليل الواحد على الجماعة " اه

وعبائة (١) وعباية وصلاة وصلاية (٢) بالهمز والياء - وإن كانت التاء فيها أيضا للوحدة كما في استقاء واصطفاء - لكون تاء الوحدة في المصدر قياسية كثيرة، فعروضها ظاهر، بخلاف اسم العين، فإن ما يكون الفرق بين مفرده وجنسه بالتاء (منه) سماعي قليل: من المخلوقات كان أو من غيرها، كتمررة وتفاحة وسفينة ولبنة، فجاز الهمزة في الأسماء الثلاثة نظر إلى عدم لزوم التاء، إذ يقال: عباء، وعطاء، وصلاء، في الجنس، وجاز الياء لأن الأصل لزوم التاء، إذ ليست قياسية كما قلنا، فصارت كتاء النقاوة والنهاية، ولكون تاء الوحدة في اسم العين كاللازمة جاز قلنسوة (٣) وعرقوة، (٤)، وإن كان اسم الجنس منهما قلنسيا وعرقيا، وليس شقاوة وشقاء كعظاية وعطاء، إذ ليس شقاوة للواحد وشقاء للجنس، بل كل منهما للجنس، وقياس الوحدة الشقاوة، فليس أصل شقاوة شقاء ثم زيدت التاء، فلهذا ألزمته الواو دون عبائة وعباية نحو غباوة، وإنما منع وقوع حرف لازم عن القلب في باب شقاوة وخزاية (٥) وباب قمحدوة (٦) ولم يمنع في باب غزيان وغزية فعلان وفعلة - بكسر العين - وإن جعلنا الألف والتاء فيه لازمين أيضا، لقوة علة القلب في الأخير دون الأولين، ولذلك قلبت الواو مع فصل حرف صحيح بين الكسرة وبينها في نحو دنيا. قوله " بعد ألف زائدة " لأنها تكون إذن كالعدم، فيكون الواو والياء

- 
- (١) العبائة والعباية: ضرب من الأكسية واسع فيه خطوط سود كبار  
(٢) الصلالية الصلاة: مدق الطيب، انظر (ح ٢ ص ١٣٠)  
(٣) القلنسوة: من لباس الرأس (انظر ج ٢ ص ٣٧٧)  
(٤) العرقوة: خشبة في فم الدلو يمسك منها  
(٥) الخزاية: الاستحياء  
(٦) انظر (ج ٢ ص ٤٦)

المتحركتان كأنهما وقعتا بعد فتحة، وأما رأى (١) وثاى (٢) فالألف - لانقلابها عن حرف أصلى - معتد بها قوله " ونحو عظمة وصلاة وعباءة شاذ " قد ذكرنا ما يخرجها عن الشذوذ، ولو اتفق غير هذه الثلاثة في مثل حالها من غير المصادر المزيد فيها لجاز فيه أيضا الوجهان قياسا، والهمزة في نحو علباء (٣) وحرباء (٤) من الملحقات أصلها الألف المنقلبة عن الياء الزائدة لللاحق، بدليل تأنيثهم لمثلها كدرحاية (٥) ودعكاية (٦) والتاء لازمة كما في خزاية، فلذا لم تقلب الياء، بخلاف حرباءة (٤) قال: " وتقلب الياء واوا في فعلى اسما كتقوى ويقوى، بخلاف الصفة، نحو صديا وريا، وتقلب الواو في فعلى اسما كالدنيا والعليا، وشذ نحو القصوى وحروى، بخلاف الصفة كالغزوى، ولم يفرق في فعلى من الواو نحو دعوى وشهوى، ولا في فعلى من الياء نحو الفتيا والقضيا " أقول: الناقص إن كان على فعلى - بفتح الفاء - : فإما أن يكون واويا، أو يائيا، والواوي لا تقلب واوه ياء، لا في الاسم كالدعوى والفتوى، ولا في الصفة نحو شهوى مؤنث شهوان، لاعتدال أول الكلمة وآخرها بالفتحة والواو، فلو قلبت ياء لصار طرفا الكلمة خفيفين، وأما اليائي منه فقصد فيه التعديل أولا

(١) الرأى: اسم جنس جمعي واحده راية، وفي بعض النسخ " زاي " وهي صحيحة أيضا

(٢) الثاى: اسم جنس جمعي واحده ثاية، وهي علم صغير (انظر ص ١١٨ من هذا الجزء)

(٣) العلباء: عصب عنق البعير (انظر ح ٢ ص ٥٥)

(٤) الحرباء: ذكر أم حبين (انظر ج ٢ ص ٥٥)

(٥) الدرحاية: الرجل الكثير اللحم القصير (انظر ج ٢ ص ٤٣)

(٦) الدعكاية: الرجل الكثير اللحم طال أو قصر

فعدل الاسم الذي هو أسبق من الصفة بقلب يائه واوا، فلما وصل إلى الصفة خلّيت بلا قلب، للفرق قوله " البقوى " من الابقاء، وهو الرحمة والرعاية، ولا استدلال في رياء، لجواز أن يكون قلب واوه ياء لاجتماع الواو والياء وسكون أسبقهما (١) وإذا كان الناقص على فعلى - بضم الفاء - فلا يخلو: إما أن يكون واويا، أو يائيا، وكل واحد منهما إما اسم، أو صفة، فالثاني لا تقلب لامه: اسما كان أو صفة، لحصول الاعتدال في الكلمة بثقل الضمة في أولها وخفة الياء في آخرها، فلو قلبت واوا لكان طرفا الكلمة ثقيلين، وأما الواوي فحصل فيه نوع ثقل بكون الضمة في أول الكلمة والواو قرب الآخر، فقصد فيه مع التخفيف الفرق بين الاسم والصفة، فقلبت الواو ياء في الاسم، دون الصفة، لكون الاسم أسبق من الصفة فعدل بقلب واوه ياء، فلما صل إلى الصفة خلّيت، لأجل الفرق بينهما. وذكر سيبويه من فعلى الاسم الدنيا والعليا والقصيا، وإن كانت تأنيث الأدنى والأعلى والاقصى أفعل التفضيل، إذ الفعلي الذي هو مؤنث الافعل حكمه عند سيبويه حكم الأسماء، لأنها لا تكون وصفا بغير الألف واللام، فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون وصفا (بغير الألف واللام)، كما تقدم في هذا الباب، فعلى هذا في جعل المصنف القصوى اسما والغزوي (والقضايا تأنيث الاغزى والأقضى صفة نظر، لان القصوى (أيضا) تأنيث الأقصى، قال سيبويه: وقد قالوا القصوى فلم يقلبوا واوها ياء، لأنها قد تكون صفة بالألف واللام، فعلى مذهب

(١) نقول: بل يستدل برياء على أن لام الصفة التي على فعلى - بالفتح - إن كانت ياء لم تقلب واوا، للفرق بين الاسم والصفة، وذلك لان أصله رويا، بزنة عطشى ولو قلبت لقليل روى - بتشديد الواو - ولما لم تقلب اللام واوا قلبت العين التي هي واو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداها بالسكون، فهذا القلب لم يحصل إلا لانهم لم يقلبوا الياء التي هي لام واوا، ولو قلبوها لما وجد المقتضى لقلب الواو ياء



سيبويه الغزوي وكل مؤنث لافعل التفضيل لामه واو قياسه الياء، لجريه مجرى الأسماء، قال السيرافي: لم أجد سيبويه ذكر صفة على فعلى بالضم مما لامه واو إلا ما يستعمل بالألف واللام، نحو الدنيا والعليا، وما أشبه ذلك، وهذه عند سيبويه كالأسماء، قال: وإنما أراد أن فعلى من ذوات الواو إذا كانت صفة تكون على أصلها، وإن كان لا يحفظ من كلامهم شيء من ذلك على فعلى، لأن القياس حمل الشيء على أصله حتى يتبين أنه خارج عن أصله شاذ عن بابه، وحزوى: اسم موضع

وأما فعلى بكسر الفاء من الناقص فلا تقلب واوه ياء، ولا ياؤه واوا، سواء كان اسما أو صفة، لأن الكسرة ليست في ثقل الضمة، ولا في خفة الفتحة، بل هي تتوسط بينهما، فيحصل لها اعتدال مع الياء ومع الواو، والأصل في قلب ياء فعلى - بالفتح - وواو فعلى - بالضم - إنما كان طلب الاعتدال، لا الفرق بين الوصف والاسم، ألا ترى إلى عدم الفرق بينهما في فعلى الواوي المفتوح فاؤه وفعلى اليائي المضموم فاؤه لما كان الاعتدال فيهما حاصلًا؟ وأما أمثلة فعلى الواوي بسكر الفاء اسما وصفة واليائي كذلك فعزيرة

قال: " وتقلب الياء إذا وقعت بعد همزة بعد ألف في باب مساجد وليس مفردا كذلك ألفا، والهمزة ياء، نحو مطايا وركايا، وخطايا على القولين، وصلا يا جمع المهموز وغيره، وشوا يا جمع شاوية، بخلاف شواء جمع شائية من شأوت، وبخلاف شواء وجواء جمعي شائية وجائية على القولين فيهما، وقد جاء أداوى وعلاوى وهراوى مراعاة للمفرد " أقول: قد مر في باب تخفيف الهمزة شرح جميع هذا (١)، فلنشرح ههنا ألفاظ المصنف

(١) انظر (ص ٥٩ - ٦٢ من هذا الجزء)

قول " في باب مساجد " أي: في باب الجمع الأقصى الذي بعد ألفه حرفان قوله " وليس مفردها كذلك " أي: ليس بعد ألف مفرده همزة بعدها ياء، احتراز عن نحو شائية وشواء من شأوت أو شئت، وإنما شرط في قلب همزة الجمع ياء ويائه ألفا أن لا يكون المفرد كذلك، إذ لو كان كذلك لترك في الجمع بلا قلب، ليطابق الجمع مفرده، ألا ترى إلى قولهم في جمع حبلى: حبالى، وفي جمع إداوة: أداوى (١)، وفي جمع شائية: شواء، تطبيقا للجمع بالمفرد؟ وسيبويه لا يشترط في القلب المذكور أن لا يكون المفرد كذلك، بل يشترط فيه كون الهمزة في الجمع عارضة، فقال بناء على هذا: إن من ذهب مذهب الخليل في قلب الهمزة في هذا الباب كما في شواع (٢) ينبغي أن يقول في فاعل من جاء وساء جياء وسواء جمعي جئ وسئ كسيد، لان الهمزة على مذهب الخليل هي التي في الواحد، وليست عارضة وإنما جعلت العين التي أصلها الواو والياء طرفا، هذا كلامه، ومن لم يذهب مذهب الخليل من قلب الهمزة إلى موضع اللام يقول: جيايا وسوايا

فان قيل: يلزم سيبويه أن يقول في جمع شائية من شئت: شوايا، لان الهمزة في الجمع عارضة عنده، كما هي عارضة في المفرد قلنا: إنه أراد بعروضها في الجمع أنها لم تكن في المفرد همزة، وهمزة شواء من شئت كانت في المفرد أيضا همزة، فلم تكن عارضة في الجمع بهذا التأويل ويلزم الخليل أن يقول في جمع خطيئة: خطأ، بناء على شرط سيبويه، إذ الهمزة على مذهب الخليل غير عارضة في الجمع، ولم يقل به أحد، فظهر أن الأولى أن يقال: الشرط أن لا يكون المفرد كذلك، حتى يطرد على مذهب الخليل

(١) أنظر (ج ١ ص ٣١)

(٢) أنظر (ج ١ ص ٢٢)

وغيره، فلا يقال: خطأ وجيء وسواء، على شئ من المذاهب، لان آحادها ليست كذلك

قوله "مطايا وركايا" جمع مطية (١) وركية فعيلة من الناقص، وهما مثالان لشئ واحد، وأما خطايا فهو جمع خطيئة فعيلة من مهموز اللام، ففي مطايا كان بعد الألف همزة بعدها ياء، لان ياء فعيلة في الجمع الأقصى همزة، وكذا في خطايا على المذهبين: أما على مذهب سيويه فلانك تقلب ياء فعيلة في الجمع همزة، فيجتمع همزتان متحركتان أولاهما مكسورة، فتقلب الثانية ياء وجوبا، وأما على مذهب الخليل فلان أصله خطايء يياء بعدها همزة، ثم قلبت الهمزة إلى موضع الياء، فقوله خطايا "على القولين" أي: غلى قولي الخليل وسيويه، فتقلب على المذهبين الهمزة ياء، والياء ألفا، لان واحده: أي خطيئة، لم يكن فيه ألف بعده همزة بعدها ياء، حتى يطابق به الجمع

قوله "وصلايا جمع المهموز وغيره" أي: صلاية وصلاة، لان جمع فعالة فعائل بالهمز (٣) كحمائل، فيصير جمع صلاة بهمزتين كجمع خطيئة عند غير الخليل، فتقلب الثانية ياء مثلها، وجمع صلاية صلائي بهمزة بعدها ياء قوله "فيهما" أي: في شواء جمع شائية من شئت مشيئة، وفي جواء جمع جائية من جئت مجيئا، وكلاهما من باب واحد، إذ هما أجوفان

- 
- (١) المطية: الدابة، سميت بذلك لأنها تمطو في سيرها، أو لان الراكب يعلو مطاها، وهو ظهرها، فعلى الأول هي فعيلة بمعنى فاعلة، وعلى الثاني هي فعيلة بمعنى مفعولة، وأصلها على الوجهين مطيوة، قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون، ثم أدغمتا
- (٢) الركبة: البئر، فعيلة بمعنى مفعولة من ركها يركوها، أي: حفرها
- (٣) الحمائل: جمع حمالة - بزنة سحابة - وهي الدية، سميت بذلك لان أقارب القتال يتحملونها

مهموز اللام، فلم يحتج إلى قوله " فيهما " وليس القولان في شواء جمع شائية من شأوت، إذ لا قلب فيه عند الخليل، لأنه إنما يقلب خوفا من اجتماع الهمزتين قوله " وقد جاء أداوى " كل ما كان في واحده ألف ثالثة بعدها واو وجمعته الجمع الأقصى قلبت ألفه همزة، كما تقلب في جمع رسالة، وقلبت الواو ياء، ثم قلبت الهمزة واوا، تطبيقا للجمع بالمفرد، وقد قالوا: هداوى في جمع هدية، قلبوا الهمزة واوا لوقوعها بين الألفين كما في حمراوان، وهو عند الأخفش قياسي، وعند غيره شاذ

قال: " وتسكنان في باب يغزو ويرمى مرفوعين، والغازي والرامي مرفوعا ومجرورا، والتحريك في الرفع والجر في الياء شاذ، كالتسكون في النصب والاثبات فيهما وفي الألف في الجزم " أقول: إنما سكن الواو في نحو يغزو، وهذا مختص بالفعل، لا يكون في الاسم، كما ذكرنا، لاستثقال الواو المضمومة بعد الضمة، إذ يجتمع الثقل في آخر الفعل مع ثقله، فخفف الأخير، وهو الضمة، لان الحركة بعد الحرف، وكذا تسكن الياء المضمومة بعد الكسرة، وهذا أقل ثقلا من الأول، ويكون في الاسم والفعل، نحو هو يرمى، وجاء الرامي، وإنما ذكر الغازي والرامي ليبين أن الياء التي أصلها الواو كالأصلية، وكذا تسكن الياء المكسورة بعد الكسرة، لاجتماع الأمثال، كما في الواو المضمومة بعد الضمة، والأول أثقل، وهذا يكون في الاسم نحو بالرامي، وفي الفعل كرمى، وأصله أرمي قوله: " والتحريك في الرفع في الياء شاذ " أما الرفع فكقول الشاعر:

١٤٩ - \* موالى ككباش العوس سحاح (١) \*

(١) هذا عجز بيت من البسيط لجرير بن عطية، وصدده قوله:  
\* قد كان يذهب بالدنيا وبهجتها \*

وقوم من العرب يجرون الواو والياء مجرى الصحيح في الاختيار، فيحركون  
ياء الرامي رفعا وجرا، وياء يرمى رفعا، وكذا واو يغزو رفعا، قال:  
١٥٠ - \* كجواري يلعبن بالصحراء \* (١)  
قوله " كالسكون في النصب " أما في الواو فكقوله:  
١٥١ - فما سودتني عامر عن وراثه \*  
أبي الله أن أسمو بأم ولا أب (٢)  
وأما في الياء فكقوله:  
فلو أن واش باليمامة داره \*  
وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا (٣)

وقوله " كاد " يروى في مكانه " كان " وقوله: " وبهجتها " يروى في مكانه  
" ولذتها " والموالي: جمع مولى، وله معان كثيرة منها السيد - وهو المراد هنا - والعبد  
وابن العم والناصر. والكباش: جمع كبش، والعوس: اسم مكان أو قبيلة،  
وسحاح: جمع ساح، وهو السمين، تقول: سحت الشاء تسح - بالكسر -  
سحوحا: أي سمت. والاستشهاد بالبيت في قوله " موالى " حيث حرك الياء  
بالضم شذوذا

(١) هذا عجز بيت من الكامل لم نعرف قائله، وصدره قوله:  
\* ما إن رأيت ولا أرى في مدتي \*

ومعنى مفرداته واضح. والاستشهاد به في قوله " كجواري " حيث حرك  
الياء بالكسر شذوذا

(٢) هذا بيت من الطويل لعامر بن الطفيل الجعدي، وسودتني  
جعلتني سيذا، وعامر قبيلة. والاستشهاد به في قوله: " أن أسمو " حيث سكن الواو  
في حال النصب وذلك شاذ

(٣) قد سبق شرح هذا البيت فارجع إليه في (ح ١ ص ١٧٧). والاستشهاد  
به هنا في قوله " واش " حيث حذف الياء في حالة النصب كما تحذف في حالة  
الرفع والجر، ونريد أن نبهك هنا على أن ابن قتيبة قد روى هذا البيت في الشعراء  
(ص ٣١٤). وكذلك أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني (ح ٢ ص ٦٩  
دار الكتب)

\* فلو كان واش باليمامة داره \*

فلا شاهد في البيت على هذه الرواية

وقوله:

١٥٢ - كأن أيديهن بالقاع القرق \*

أيدي جوار يتعاطين الورق (١)

قوله " والاثبات فيهما " أما في الواو فكقوله:

١٥٣ - هجوت زبان ثم جئت معتذرا \*

من هجو زبان لم تهجو ولم تدع (٢)

وأما في الياء فكقوله:

١٥٤ - ألم يأتيك والأنباء تنمى \*

بما لاقت لبون بني زياد (٣)

(١) نسب ابن رشيق هذا الشاهد إلى رؤبة بن العجاج، والضمير في " أيديهن " يرجع إلى الإبل، والقاع: المكان المستوي، والقرق - ككتف -: الأملس، ويقال: هو الخشن الذي فيه الحصى. ويتعاطين: يناول بعضهن بعضا والورق: الفضة، والمراد الدراهم، والاستشهاد بالبيت في قوله " كأن أيديهن " حيث سكن الياء في حال النصب كما تسكن في حال الرفع، وهو شاذ (٢) ينسب هذا البيت لأبي عمرو بن العلاء، واسمه زبان، ويروى على هذا " هجوت " و " لم تهجو " بالخطاب، ومن الناس من ينسبه لشاعر كان يهجو أبا عمرو بن العلاء، ويرويه " هجوت " و " لم أهجو ولم أدع ". والاستشهاد بالبيت في قوله " لم أهجو " حيث أثبت الواو ساكنة مع الجازم وذلك شاذ (٣) هذا البيت مطلع قصيدة لقيس بن زهير العبسي، والأنباء: جمع نبا وهو الخبر وزنا ومعنى، ويقال: النبا خاص بما كان ذا شأن والخبر عام، وتنمى تزيد وتكثر، والباء في بما لاقت يقال: هي زائدة، و " ما " فاعلي يأتي، ويقال هي أصلية متعلقة بتنمى وفاعل " يأتي " على هذا ضمير مستتر عائد على مفهوم من المقام: أي ألم يأتيك هو: أي الخبر، واللبون: الناقة ذات اللبن. والاستشهاد بالبيت في قوله " ألم يأتيك " حيث أثبت الياء ساكنة مع الجازم الذي يقتضى حذفها، وهو شاذ

فتقدر لأجل الضرورة الضمة في الواو والياء ليحذفها الجازم، لان الجازم لا بد له من عمل، وتقديرها في الياء أكثر وأولى، لان الضمة على الواو أثقل منها على الياء.

قوله " وفي الألف في الجزم " أي: إثبات الألف في الجزم كإثبات الواو والياء في الجزم كقوله:

١٥٥ - \* ولا ترضاهما ولا تملق (١) \*

وتقدير الضم في الألف أبعد، لأنها لا تحتمل الحركة

قال: " وتحذفان في نحو يغزون ويرمون واغزن واغزن وارمن وارمن " أقول: أصل يغزون يغزو، لحقه واو الجمع، فحذف الواو الأولى للساكنين وأصل يرمون يرمى، لحقه واو الجمع فحذف الياء للساكنين، ثم ضمت الميم لتسلم الواو، إذ هي كلمة تامة لا تتغير، أصل أغزن اغزوا، لحقه النون المشددة، فسقطت الواو للساكنين، وكذا اغزن وارمن، لان الأصل

(١) هذا بيت من مشطور الرجز، ينسب لرؤبة، وقبله:

\* إذا العجوز غضبت فطلق \*

وترضاها: أصله ترضاهما فحذف إحدى التاءين. والاستشهاد به في هذا اللفظ حيث أثبت الألف مع لا الناهية الجازمة التي تقتضي حذف حرف العلة، وذلك شاذ

ارمو وارمي، ولا تقول: إن الأصل ارميوا وارمي، لان الفاعل يدخل على الفعل بعد إعلاله، كما تقدم.

قال: " ونحو يد ودم واسم وابن وأخ وأخت ليس بقياس " أقول: يعني حذف اللام في هذه الأسماء ليس لعلة قياسية، بل لمجرد التخفيف، فلهذا دار الاعراب على آخر ما بقي، وأما أخت فليس بمحذوف اللام، بل التاء بدل من لامه

هذا آخر باب الاعلال، ولنضيف إليه ما يليق به، فنقول: إذا اجتمع ياءان، فإن لم تكن الأخيرة لاما، فإن سكنت الأولى أدغمت كبيع وبياع، وإن سكنت الثانية أو تحركتا فحكم كل واحدة منهما حكمها مفردة كبيت، وكما إذا بنيت من بين مثل باع قلت: يأن، وإن بنيت مثل هيام (١) قلت: بيان

وإن كانت الأخيرة لاما، فإن سكنت أولاهما أدغمت في الثانية كحي، وإن سكنت الأخيرة سلمتا كحييت، وإن تحركتا: فإن جاز قلب الثانية ألفا قلبت نحو حياة، وإن لم يجز: فإما أن تلزم حركة الثانية، أولا، فان لزمت فإن لم يجز إدغام الأولى في الثانية فالأولى قلب الثانية واوا في حيوان، وإنما لم يجز الإدغام لان فعلاان من المضاعف نحو رددان لا يدغم، كما يجيء في باب الإدغام، وإنما لم يجز قلب الثانية ألفا لعدم موازنة الفعل كما مر، وإنما قلبت واوا لاستثقال اجتماع الياءين المتحركتين وامتناع تغيير ذلك الاستثقال بالوجه الأخف من الإدغام أو قلب الثاني ألفا، وإنما قلبت الثانية دون الأولى لان استثقال الاجتماع بها حصل، وإنما جاز قلب اللام واوا مع أن الأخير ينبغي أن يكون حرفا خفيفا

(١) الهيام - كسحاب وغراب - : ما لا يتماسك من الرمل، فهو ينهار أبدا، وكغراب: شدة العشق، وداء يصيب الإبل من ماء تشربه مستنقعا



لان لزوم الألف والنون جعلها متوسطة، كما قالوا في عنفوان (١) وعنصوة (٢) كما مر، وقال سيبويه: القياس حييان، فلم يقلب الثانية، وحيوان عنده شاذ، وكذا قال في فعالان من القوة قووان، كما يجيء، وكذا تقول: حيوي كجفلى (٣) وقياس سيبويه حييى، وكذا تقول على وزن السبعان من حي حيوان، وإنما لم تدغم كما أدغمت في رددان فقلت: ردان على ما يجيء في باب الادغام، لان الاعلال قبل الادغام، وقياس سيبويه حيان - بالادغام - لأنه لا يقلب في مثله، وإن جاز الادغام فلك الادغام وتركه كحيى وحى وحييان - بالكسر - وحيان، والادغام أكثر كما مر (٤)، إذ هو أخف، وإن لم تلزم حركة الثاني نحو لن يحيى وجب تصحيحهما مظهرين، وإخفاء كسرة الأولى أولى وإن اجتمع ثلاث ياءات: فإما أن تكون الأخيرة لاما، أو لا فإن كانت لاما: فإما أن تكون الأولى مدغمة في الثانية، أو الثانية في الثالثة، أو لا يكون شئ منهما مدغما في شئ فإن كانت الأولى مدغمة في الثانية: فإما أن يكون ذلك في الفعل أو الجاري

-----  
(١) عنفوان الشئ: أوله أنظر (ح ١ ص ٢٥١)

(٢) العنصوة - مثلثة العين - : القليل المتفرق من النبت والشعر وغيرهما، أنظر (ص ١٠١ من هذا الجزء)

(٣) في بعض المطبوعات " كتملى " بالتاء المثناة، وبعضها " كتملى " بالمثلثة وكلاهما خطأ، والصواب ما أثبتناه، والجفلى: الدعوة العامة، ويقابلها " النقري " قال طرفة:

نحن في المشتاة ندعو الجفلى \* لا ترى الأدب فينا ينتقر  
يقال: دعى فلان في النقري لا في الجفلى، أي دعى في الدعوة الخاصة لا في الدعوة العامة.

(٤) أنظر (ص ١١٤ من هذا الجزء)

عليه، أولاً، فإن كان في أحدهما جعلت الثانية كأنها لم تسبقها ياء، نحو حيا وحييت ويحيى، والمحيى، والمحيى. هو مثل عزي، يعزى، المعزى، المعزى، وإنما لم تحذف الثالثة المكسور ما قبلها في الفعل نسيا نحو يحيى مع استثقال ذلك كما حذفت في معيبة إبقاء على حركة العين في الفعل، إذ بها تختلف أوزان الفعل، ووزن الفعل تجب مراعاته، كما مر في تعليل امتناع قلب واو نحو يدعو ياء، ثم أجري الجاري على الفعل كالمحيى مجرى الفعل في ترك حذف الياء الثالثة نسياً، وإن لم يكن ذلك في الفعل ولا في الجاري عليه فإن جاز قلب الثالثة ألفاً - وذلك إذا كانت المشددة مفتوحة والأخيرة طرفاً - قلبت، كما في إياة على وزن إوزة من أويت، والأصل إئوية، ثم إپوية، ثم إبيية، وإن لم يجر ذلك، وهو لامرين: أحدهما أن تتوسط الأخيرة مع انفتاح المشددة لمجئ حرف موضوع على اللزوم في كل موضع، كالالف والنون التي لغير المثني، فإذا كان كذا قلبت الثالثة واوا كما تقول إذا بنيت على فيعلان من حيى: حيوان، لأنه أثقل من حيوان مخففاً، وعند سيبويه حييان كما مر، وثانيهما أن تنضم المشددة أو تنكسر، فإذا كان كذا كسرت المضمومة وحذفت الثالثة نسياً، لاستثقال الياءات في الطرف مع انكسار المشددة منها نحو معية، والأصل معيبة، ونحو حنى على وزن كنهبل (١) من حيى، والأصل حنى ثم حنى، وكذا تحذف الأخيرة نسياً وان جاء بعدها حرف لازم، كما تقول في تصغير أشويان: على وزن أنبجان (٢) من الشتى أشويان، ثم أشييان، ثم أشييان، وخالف أبو عمرو فيما وازن الفعل، وأوله زيادة كزيادته، فلم يحذف

(١) الكنهيل: شجر من أشجار البادية، انظر (ح ٢ ص ٣٥٩)  
(٢) يقال: عجين أنبجان - بفتح الباء - إذا كان منتفخاً، ولا نظير له في هذا الوزن إلا يوم أرونان، وهو الشديد. انظر (ح ٢ ص ٣٩٧)

الثالثة نسيا، فقال أحي في نصغير أحوى كما مر في التصغير (١).  
وإن كانت الثانية مدغمة في الثالثة: فإن كان ما قبل الأولى ساكنا لم يغير  
شئ منها نحو ظيبي وقرأبي في النسب، ورمي على وزن برطيل (٢)  
من الرمي، وإن كان ما قبل الأولى متحركا: فإن كانت الأولى ثانية الكلمة  
سلمت الياءات، نحو حيي كهجف (٣) وحيي كقمذ، (٤) والأصل حيي  
- بضم العين - وحيي من الحياء، لخفة الكلمة، وإن كانت ثالثتها جعلت  
واو، سواء كان ما قبلها مفتوحا، كما إذا بنيت من الرمي مثل حمصيصة، (٥)  
تقول: رموية، مثل رحوية في النسب، ولم تقلب الياء الأولى ألفا، أما في النسب  
فلعروض الحركة، وأما في غير النسب فلعدم موازنته للفعل، وكما إذا بنيت من  
الرمي على وزن حلكوك (٦) قلت رموى، والأصل رميوى ثم رميى، ثم  
رموى، أو كان ما قبلها مكسورا نحو عموى فإنك تفتح الكسر لتسلم الواو،  
وإنما قلبت إحدى الياءات في هذه الأمثلة لاستثقال الياءات، وإنما لم تقلب  
الأخيرة كما في حيوان وإن كان التغيير بالأخير أولى لقوتها بالتشديد، ولهذا لم  
تحذف الثالثة (نسيا) كما حذفت معيبة، والحذف والقلب قبل ياء النسب أبعد  
لكونها علامة، وإن كانت الأولى رابعة الكلمة: فإن كانت قبل ياء النسب  
حذفت، على الأصح، كما في قاضى، لاجتماع الياءات مع تناقل الكلمة وكون

(١) أنظر (ح ١ ص ٢٣٢، ٢٣٣)

(٢) البرطيل - كقنديل - الرشوة، وحجر طويل صلب ينقر به الرحي،  
والمعول أيضا

(٣) الهجف: الظليم المسن، والجائع أيضا، انظر (ح ١ ص ٢٨)

(٤) القمد - كعتل -: الطويل، والشديد أيضا، انظر (ح ١ ص ٥٣)

(٥) الحمصيصة: بقلة رملية حامضة، انظر (ح ١ ص ٢٧٢)

(٦) الحلكوك - كقربوس -: الشديد السواد

الأولى آخر الكلمة، إذ ياء النسب عارضة، ويجوز قاضوى، كما مر في النسب (١)، وإن لم تكن قبل ياء النسب لم تحذف، لأنها ليست آخر الكلمة، بل تقلب واوا، كما قلبت وهي ثالثة الكلمة، تقول على وزن خيتعور (٢) من الرمي: ريموى، والأصل ريميوى، قلبت الواو ياء، وأدغمتها في الأخيرة، ثم كسرت الضمة، وقلبت الياء واوا، وكذا إذا بنيت مثل خنفقيق (٣) من بكى قلت: بنكوى

وإن لم يكن شئ منهما مدغما في شئ، فإن كانت الثالثة تستحق قلبها ألفا قلبت، كما إذا بنى من حيبى مثل احمر، قلبتها ألفا نحو أحييبى، ثم إن أدغمت كما في اقتتل قلت: حيبى، وإن لم تدغم قلبت الثانية واوا، نحو احيوى، كما في حيوان، وإن لم تستحق كما إذا بنى من حيبى مثل هدد (٤) وجندل (٥) جاز لك حذف الثالثة نسيا، لكون الثقل أكثر مما في معية فتقول: حيا وحياء، بقلب الثانية ألفا لتحركها طرفا وانفتاح ما قبلها، وجاز لك قلب الثانية واوا كما في حيوان، فتسلم الثالثة (٦) لزوال اجتماع الياءات، فيصير حيويا

انظر (ح ٢ ص ٤٤، ٤٥)

(٢) الخيتعور: السراب، وكل ما لا يدوم على حالة، والمرأة السيئة الخلق، والدنيا، والداهية

(٣) الخنفقيق: الداهية، والسريعة جدا من النوق والظلمان

(٤) الهدد: اللبن الخائر، وانظر (ح ١ ص ٤٩)

(٥) الجندل: موضع فيه الحجارة، انظر (ح ١ ص ٥١)

(٦) المراد بالسلامة ههنا: ما يقابل الحذف نسيا والادغام والقلب واوا،

فشمل الاعلال كاعلال قاض، ألا ترى أنه قال: فيصير حيويا: أي في حالة النصب، وكذا تقول: الحيوي، كما تقول القاضي، فان جاء مرفوعا أو مجرورا منونا قلت: حيو، بحذف الياء الثالثة

وحيويا، وكما إذا بنيت من قضى مثل جحمرش (١) قلت: قضيا بحذف الأخيرة نسيا، وقلب الثانية ألفا، وقضيو، بقلب (٢) الثانية واوا، وإنما لم تقلب الثالثة واوا لان آخر الكلمة بالتخفيف أولى، وأيضا لو قلبتها إياها لبقى اجتماع الياءين الأوليين بحاله، وأما الأولى فلم تقلب، لان الثقل إنما حصل من الثانية والثالثة، ولم تقلب الأولى في حيي كجندل، لأنها لم يقلب مثلها ألفا في الفعل نحو حيي كما مر فكيف تقلب في اسم لم يوازن الفعل وإن لم تكن الياء الأخيرة لاما بقيت الياءات على حالها بلا قلب، ولا حذف، كما تقول في تصغير أسوار (٣) أسبير

وإن اجتمع أربع ياءات كما إذا بنى من حيي على وزن جحمرش قلت: حيي، أدغمت الأولى في الثانية فيصيران كياء واحدة وقلبت الثالثة واوا كما قلنا في المبنى على وزن جندل، فتسلم الرابعة نحو حيو، ويجوز لك حذف الأخيرة نسيا لكونها أثقل منها في نحو معية، فتقلب الثالثة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو حيا، كما قلنا قبل. وإذا بنيت مثل (٤) سلسبيل قلت: حيوي، وإذا

(١) الجحمرش: العجوز المسنة، وانظر (ح ١ ص ٥١)

(٢) الياء الثالثة أعلت كاعلال قاض، فتقول: القضيو، ورأيت قضيويا، وهذا قضيو، ومررت بقضيو، ولكون هذا الاعلال من غير موضوع كلام المؤلف وهو مما لا يخفى لم يتعرض لبيانه

(٣) الأسوار - بالضم والكسر - : قائد الفرس، والجيد الرمي بالسهم والثابت على ظهر الفرس، وجمعه أساور، وأساور بغير تاء، والأسوار - بالضم أيضا - : لغة في السوار

(٤) السلسبيل: اسم عين في الجنة، وهو وصف أيضا، يقال: شراب سلسبيل، إذا كان سائغا سهل المدخل في الحلق. انظر (ج ١ ص ٩، ٥٠) واعلم أن كلام المؤلف ههنا فيما اجتمع فيه أربع ياءات وأنت لو بنيت من حيي على مثال سلسبيل لأجتمعت خمس ياءات، فالصواب أن يقول إذا بنيت من قضى مثل سلسبيل قلت: قضيو، والأصل قضيي، قلبت الثانية واوا كما في حيوان

بنيت مثل قرطعب (١) قلت: حبي، لم تقلب ثانية المشددتين واوا كما في حيوان، لأنها آخر الكلمة فلا تبدل حرفاً أثقل مما كان، ولم تحذف كما في معيبة، لان حذفها حذف حرفين، واحتمل اجتماعهما، لان تشديدهما قواهما، وإذا جاز نحو طبي وأمبي - على قول - مع أن الأولين آخر الكلمة إذ ياء النسب عارضة فهذا أجوز، وإذا بنيت مثل قذعمل (٢) قلت: حبي، أدغمت الثانية في الثالثة، وحذفت الرابعة كما في معيبة، وهو ههنا أولى، ولم تقلب المضعفة واو لصيرورتها بالتضعيف قوية كالحرف الصحيح، فيبقى حبي وتقول على وزن قذ عميلة من قضى: قضية، والمازني لم يجوز من قضى إلا قضوية، كما في النسب، وغيره جوز مع قضوية قضية بتشديدين أكثر من تجويز أمبي، والذي أرى أنه لا يجوز إلا فضية، بياءين مشددتين، إذ الأخيرتان قويتا بالتضعيف، فلم تحذفا كما حذفت الثالثة في معيبة، والأوليان ليستا في آخر الكلمة حتى يحذف أضعفهما: أي أولهما الساكن، كما حذفت في أموي، فإذا بنيت من شوى على وزن عصفور قلت: شويوى، ثم قلبت الواوين ياءين وأدغمتهما في الياءين فصار شىء - بكسر ضمة المشددة الأولى - فيجوز كسر الفاء أيضاً، كما في عتى، وقال سيبويه: شووى، قياساً على طووي وحيوي في النسب إلى حي وطى أو شىء، كما قيل طبي، وكذا إذا بنيت من طوى

(١) القرطعب: السحابة. انظر (ح ١ ص ٥١)

(٢) القذعمل: القصير الضخم من الإبل، وأصله قذعميل، والقذعمله الناقة القصيرة الضخمة، ومثلها القذعميلة، ويقال: ما في السماء قذعملة: أي شىء من السحاب، وما أصبت منه قذعميلاً: أي شيئاً

على وزن بيقور (١) قلت: طيووى، ثم قلبت الواو الأولى ياء، وأدغمت الياء الساكنة فيها، ثم قلبت الواو الثانية ياء وأدغمتها في الأخيرة، ثم كسرت الياء المضمومة فتقول: طيى، وعند سيبويه طيوى أيضا كالمنسوب إلى حي، هذا كله في الأربع ياءات إذا لم تكن الأخيرتان للنسبة، فإن كانتا لها كالمنسوب إلى حي، وطى، وعلى، وقصي، وتحية، ومحى فقد مضى في باب النسب حكمها (٢) وقد مضى أيضا أن ياء التصغير تحذف كما في أموي إن دخلت النسبة على التصغير، وأما إن دخل التصغير على النسبة لم تحذفها أريية (٣) - بياءين مشددتين - هذا كله حكم الياءات

فأما حكم الواوات فنقول: إن اجتمع واوان فان سكنت ثانيتهما: فإن كانت طرفا لم يمكن أن تكون الأولى مفتوحة ولا مضمومة إلا والثانية منفصلة، نحو لم يرووا ومروو زيد، لانهم يستثقلون الواوين بلا إدغام في آخر الكلمة الذي هو محل التخفيف، فلذلك لم يبنوا مثل قووت وقووت، فلا بد لو كانا في كلمة من انكسار الأولى لتقلب الثانية ياء، نحو قويت، وإن كانت الأخيرة وسطا جاز اجتماعهما، نحو قوول، وإن تحركتا: فإن كان ذلك في أول الكلمة قلبت الأولى همزة كما في أوصل، وإن كان ذلك في الوسط فإن جاز الادغام أدغمت، كما إذا بنيت من القوة على فعلان - بضم العين - قلت:

(١) البيقور: اسم جمع دال على جماعة البقر، كالبقر، والبقيز، والباقور، قال الشاعر:

لا در در رجال خاب سعيهم \* يستمطرون لدى الأزمان بالعشر  
أجاعل أنت بيقورا مسلعة \* ذريعة لك بين الله والمطر؟

(٢) انظر في النسب إلى حي وطى (ح ٢ ص ٤٩، ٥٠). وفي النسب إلى علي

وقصي (ح ٢ ص ٢٢). وفي النسب إلى تحية ومحى (ح ٢ ص ٤٥)

(٣) أريية: تصغير أروية، وانظر (ح ١ ص ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧)

قوان عند المبرد، والأولى أن لا تدغم بل تقلب الثانية ياء كما يجيء في باب  
الادغام، ومن لم يدغم في حبي جاز أن لا يدغم في نحو قووان، بل يقلب  
الثانية ياء. ويقلب ضمة ما قبلها كسرة، كما مر في هذا الباب، لان الاعلال  
قبل الادغام، وهذا قول الجرمي، وإن لم يحز الادغام كما إذا بنيت على فعلان  
- بفتح العين - من القوة، قال سيبويه: تقول: قووان، كما قال من حبي:  
حييان، والأولى أن يقال: قويان، لاستثقال الواوين، فلما لم يحز التخفيف  
بالادغام خفف بقلب إحداهما ياء، وإذا قلبت الياء واوا في حيوان لكراهة اجتماع  
الياءين فقلب الثانية ياء في قووان لكون الواو أثقل أولى، ولو بنيت على فعلان  
- بكسر العين - انقلبت الثانية ياء للكسرة، لان الاعلال قبل الادغام كما تقدم،  
وإن كان ذلك في الطرف: فإن انفتحت الأولى لزوما قلبت الثانية ألفا كما  
في القوى والصوى (١) ويقوى وأقوى، وأما في طووي منسوباً إلى طي  
فلعروض فتحة الأولى، وأما في قووى منسوباً إلى قوى علماً (٢) فلعروض  
حركة الثانية، وإن كانت الأولى مكسورة أو مضمومة قلبت الثانية ياء،  
كقوى وقوى - على وزن عضد وفخذ - من القوة، وإن سكنت أولى  
الواوين فإن كانتا في الوسط سلمتا من القلب كقوول إلا في نحو قول علي  
ما تقدم، وإن كانتا في الطرف: فإن كانت الكلمة ثلاثية لم تقلب إلا إذا

(١) الصوى: جمع - صوة - كقوة - وهي جماعة السباع، وهي أيضا حجر يكون  
علامة في الطريق، وانظر (ص ١٢٣ من هذا الجزء)  
(٢) إنما قيد قوى بكونه علماً احترازاً عنه جمعاً، فإنه يرد في النسبة إليه إلى  
واحد فيقال قوى - بضم القاف وتشديد الواو - وهذا على رأى جمهور النحاة  
الذين يوجبون رد الجميع إلى واحد عند النسبة إليه، وأما على رأى من يجيز النسب  
إلى لفظ الجمع فلا محل لتقييد قوى بكونه علماً، وتكون النسبة إليه حينئذ قوى  
علماً كان أو جمعاً



انكسر ما قبلها، نحو قو وقو، وتقول على وزن حبر: في، وإن كانت الكلمة على أكثر من ثلاثة صحت المفتوح ما قبلها نحو غزو، وانقلبت المكسور ما قبلها ياء وجوبا كغزى - على وزن فلز (١) - والمضموم ما قبلها جازا في المذكر المفرد نحو غزو، وغزى، كعتو وعتى، ووجوبا في الجمع كدلى وإن اجتمع ثلاث واوات فإن كانت الأخيرة لاما: فإما أن تكون الأولى مدغمة في الثانية أو الثانية في الثالثة أو ليس شيء منها مدغما في شيء، ففي الأول تقلب الثالثة ألفا إن انفتح ما قبلها كقوى والمقوى، وياء إن انكسر كيقوى والمقوى، أو انضم كقو على وزن برثن (٢) من القوة، وفي الثاني تقلب المشددة ياء مشددة: انفتح ما قبلها كقوى - على وزن هجف (٣) أو قمطر - أو انكسر كقوى - على وزن فلز - أو انضم كقوى - على وزن قمد - بكسر ذلك الضم، فيجوز كسر الفاء اتباعا كعتى وذلك لثقل الواوات المتحرك ما قبلها بخلاف نحو حبي فان الياء أخف، وكذا إذا كانت أولى الواوات ثالثة الكلمة وتحرك ما قبلها نحو غزوى - على وزن حلوك - فان سكن ما قبلها: فان انفتحت الأولى سلم الجميع، نحو غزوو - على وزن قرشب (٥) أو قرطعب - وإن انضمت أو انكسرت قلبت

(١) الفلز - بكسر الفاء واللام وتشديد الزاي - : نحاس أبيض تجعل منه القدور، أو هو جواهر الأرض كلها، والرجل الغليظ الشديد والضريرة تجرب عليها السيوف، وفيه لغتان أخريان: كهجف وعتل، ومراد المؤلف هنا اللغة الأولى.

- (٢) البرثن: هو للسبع والطيور كالأصابع للانسان، وانظر (ح ١ ص ٥١)  
(٣) الهجف: الظليم المسن، وانظر ص ١٨٩ من هذا الجزء)  
(٤) القمطر: ما تصان فيه الكتب، وانظر (ح ١ ص ٣، ٥١)  
(٥) القرشب: الضخم الطويل من الرجال، وانظر (ح ١ ص ٦١)

المشددة ياء وكسرت الضمة. كمقوي وغزوى - كعصفور - من الغزو، وإن لم تكن إحداهما مدغمة في الأخرى قلبت الأخيرة ألفا: إن انفتح ما قبلها، وياء إن انكسر نحو اقووى على وزن احمر - فإن أدغمت قلت قوى، وإن لم تدغم قلبت الثانية ياء على قياس قويان، وهو ههنا أولى، فتقول: اقويا يقويى وتقول في نحو هدد وجندل من القوة: قوو، وقوو - بقلب الثالثة ياء - لكسرة ما قبلها، ولا تدغم الأولى في الثانية مع لزوم حركة الثانية، محافظة على بناء اللاحق، وأيضا لعدم مشابهة الفعل هذا والأولى أن لا يبنى من الأسماء المزيد فيها غير المتصلة بالفعل ما يؤدي إلى مثل هذا الثقل كما يجيء في أول باب الادغام

وإن اجتمعت الثلاث الواوات في الوسط بقيت على حالها نحو قوول على وزن سبوح واقوول كاغدودن (١)، والأخفش يقلب الأخيرة في اقوول ياء، فتقلب الثانية ياء أيضا، وسيبويه لم يبال بذلك، لتوسطها، وينبغي للأخفش أن يقول في قوول: قويل، إلا أن يعتذر بخفة واو المد، وإنما لم يقلب الأخفش في نحو اقووول لكون الوسطى كالالف، لأنها بدل منه، ألا ترى أنه لم يقلب أول واوى وورى همزة وجوبا لمثل ذلك؟

وإذا اجتمع أربع واوات فالواجب قلب الثالثة والرابعة ياء إن كانت الثالثة مدغمة في الرابعة نحو قوى - على وزن قرطعب - من القوة، لأنه أثقل من نحو غزوو، وإن لم تكن مدغمة فيها قلبت الأخيرة ألفا إن انفتح ما قبلها، وياء إن انكسر، وتبقى الثالثة بحالها عند سيبويه نحو قوو - على وزن جحمرش -، لأنه إذن كاقوول وتقول على وزن قذعمل: قوو، وعلى وزن اغدودن اقووى، والأخفش يقلب الثالثة ياء فتقول قوى - كجحمرش -

(١) اغدودن النبت: طال، وانظر (ح ١ ص ٦٨، ١١٢)

وقوى كقذعمل - واقويا - كاغدودن - لاستثقال الواوات، فتقلب  
القريبة من الطرف ياء، ولا تقلب الواو الثالثة في قوو - كجحمرش - ألفا،  
كما لم تقلب واو قوى كما مر، والله أعلم بالصواب  
قال: "الابدال: جعل حرف مكان حرف غيره، ويعرف بأمثلة  
اشتقاقه كترات وأجوه، وبقلة استعماله كالثعالى، وبكونه فرعا  
والحرف زائد كضويوب، وبكونه فرعا وهو أصل كمويه، وبلزوم  
بناء مجهول نحو هراق واصطبر وادارك "  
أقول: الابدال في اصطلاحهم أعم من قلب الهمزة، ومن قلب الواو،  
والياء، والألف، لكنه ذكر قلب الهمزة في تخفيف الهمزة مشروحا، وذكر  
قلب الواو والياء، والألف في الاعلال مبسوطا، فهو يشير في هذا الباب إلى كل  
واحد منها مجملا، ويذكر فيه إبدال غيرها مفصلا، ويعنى بأمثلة اشتقاقه الأمثلة  
التي اشتقت مما اشتق منه الكلمة التي فيها الابدال، كترات (١) فإن أمثلة  
اشتقاقه في ورث يرث وارث موروث، وجميعها مشتق من الوراثة، كما  
أن تراثا مشتق منها، وكذا توجه ومواجهة ووجيه مشتقة من الوجه الذي  
أجوه مشتق منه، فإذا كان في جميع أمثلة اشتقاقه مكان حرف واحد منه حرف  
آخر عرفت أن الحرف الذي فيه بدل مما هو ثابت في مكانه في أمثلة اشتقاقه.  
قوله " وبقلة استعماله " أي: بقلة استعمال اللفظ الذي فيه البدل، يعنى  
إذا كان لفظان بمعنى واحد ولا فرق بينهما لفظا إلا بحرف في أحدهما يمكن أن  
يكون بدلا من الحرف الذي في الآخر فإن كان أحدهما أقل استعمالا من الآخر  
فذلك الحرف في ذلك الأقل استعمالا بدل من الحرف الذي في مثل ذلك الموضوع

(١) التراث - كغراب - : المال الموروث، انظر (ح ١ ص ٢٠٧)

من الأكثر استعمالاً، كما ذكرنا في أول الكتاب (١) في معرفة القلب،  
والثعالى والثعالب بمعنى واحد، والأول أقل استعمالاً من الثانى  
قوله " وبكونه فرعاً والحرف زائد " أى بكون لفظ فرعاً للفظ، كما  
أن المصغر فرع المكبر، وفى مكان حرف فى الأصل حرف فى الفرع يمكن أن  
يكون بدلاً منه كما أن واو ضويرب بدل من ألف ضارب، أو يكون حرف  
الأصل بدلاً من حرف الفرع، كما أن ألف ماء وهمزته بدلاً من الواو والهاء  
اللذين فى مويه، فأنت بفرعية لفظ للفظ ومخالفة حرف أحدهما لحرف الآخر  
لا تعرف إلا أن أحدهما بدل من الآخر ولا تعرف أيهما بدل من الآخر، بل  
معرفة ذلك موقوفة على شئ آخر، وهو أن ينظر فى الفرع، فإن زال فيه موجب  
الاببدال الذى فى الأصل كما زال فى مويه علة قلب الواو ألفاً بانضمام ما قبلها،  
وعلة قلب الهاء همزة - وهى وقوع الهاء التى هى كحرف العلة بعد الألف التى  
كالزائدة - عرفت أن حرف الفرع أصل، وإن عرض فى الفرع علة الابدال  
التي لم تكن فى الأصل كما عرض بضم فاء ضويرب علة قلب ألف ضارب  
واوا عرفت أن حرف الفرع فرع  
قوله " وبكونه فرعاً " أى: بكون لفظه فرعاً " والحرف زائد ": أى الحرف  
الذى هو مبدل منه زائد كألف ضارب  
قوله " وهو أصل " أى: الحرف المبدل منه أصل كواو مويه وهائه،  
ولا شك فى انغلاق ألفاظه ههنا  
قوله " وبلزوم بناء مجهول " أى: يعرف الابدال بأنك لو لم تحكم فى كلمة  
بكون حرف فيها بدلاً من الآخر لزم بناء مجهول، كما أنك لو لم تحكم بأن هاء

-----  
(١) انظر (ح ١ ص ٢٤)

هراق (١) بدل وكذا طاء اصطرِب والِدال الأولى من ادارك لزم بناء هفعل وافطعل وافاعل وهي أبنية مجهولة، ولقائل أن يمنع ذلك في افطعل وافاعل، وذلك أن كل ما هو من هذين البناءين افتعل وتفاعل، وفاء الأول حرف إطباق وفاء الثاني دال أو تاء أو ثاء أو غير ذلك مما يجئ في بابه، فإن بعد فاء الأول طاء وجوبا وقبل فاء الثاني حرفا مدغما فيه جوازا فهما بناءان مطردان لا مجهولان، بلى يعرف كون الحرفين في البناءين بدلين بأن الطاء لا تجئ في مكان تاء الافتعال إلا إذا كان قبلها حرف إطباق، وهي مناسبة للتاء في المخرج ولما قبلها من حروف الاطباق بالاطباق فيغلب على الظن إبدال التاء طاء لاستثقالها بعد حرف الاطباق ومناسبة الطاء لحرف الاطباق والتاء، وكذا الكلام في الحرف المدغم في نحو ادكر واثقل.

قال: " وحروفه أنصت يوم جد طاه زل، وقول بعضهم: استنجده يوم طال وهم في نقص الصاد والزاي لثبوت صراط وزقر، وفي زيادة السين، ولو أورد اسمع ورد أذكر واطلم " أقول: يعني بحروف الابدال الحروف التي قد تكون بدلا من حروف آخر، فأما الحروف التي هذه الحروف بدل منها فتجئ عند التفصيل. قوله: " وقولهم استنجده يوم طال " قول صاحب المفصل، ولم يعد سيبويه في باب البدل الصاد والزاي، وعدهما السيرافي في آخر الباب، وعد معهما شين الكشكشة التي هي بدل من كاف المؤنث قال: ١٥٦ - تضحك مني أن رأيتني أحترش\* ولو حرشت لكشفت عن حرش (٢)

(١) انظر في كلمة " هراق " (ح ٢ ص ٣٨٤، ٣٨٥)  
(٢) هذا البيت من الرجز، وقد استشهد به المؤلف في شرح الكافية أيضا (الشاهد ٩٥٦) ولم ينسبه البغدادي في شرح الكتابين، وأحترش: مضارع من الاحتراش، وهو صيد الضب خاصة، ويقال: حرشه يحرشه - من باب ضرب - واحترشه كذلك، وأصله أن يدخل الحارث يده في جحر الضب ويحركها فيظنه الضب حية فيخرج ذنبه ليضربها به فيصيده، وحرشت وكشفت بكسر التاء، على خطاب الأنثى، وفيه التفات من الغيبة إلى الخطاب، والاستشهاد به في قوله " حرش " حيث أبدل من كاف خطاب المؤنثة، وأصله " حرك " وهذه لغة بني عمرو بن تميم

وأما التي تزداد بعد كاف المؤنث نحو أكر متكش فليست من هذا، ولم يعد سيبويه السين كما عدها الزمخشري، ولا وجه له، قالوا: وجاء الثاء بدلا من الفاء، حكى أبو علي عن يعقوب ثروغ (١) الدلو، وفروغها، وهو من التفريغ، وكذا الباء من الميم، حكى أبو علي عن الأصمعي: ما اسبك: أي ما اسمك؟ وقد جاء الحاء في الشعر بدلا من الخاء شاذًا، قال:

١٥٧ - ينفحن منه لها منفوحا\* لمعا يرى لا ذاكيا مقدوحا (٤)  
قال رؤبة:

١٥٨ - غمر الإجاري كريم السنح\*  
أبلج لم يولد بنجم الشح (٢)

(١) ثروغ الدلو: جمع ثرغ - بفتح فسكون - وهو ما بين عراقي الدلو، والثاء فيه بدل من الفاء، ويقال: فرغ، وفراغ - ككتاب - وفي القاموس: الفرغ مخرج الماء من الدلو بين العراقي

(٢) هذا البيت من الرجز المشطور، ولم نعرف قائله، وقد أنشده ابن جني في سر الصناعة عن ابن الأعرابي ولم ينسبه، وينفحن - بالحاء المهملة - أصله ينفحن - بالحاء المعجمة - فأبدل الخاء حاء، واللهب: ما تطاير من ألسنة النيران، والذاكى:

الشديد الوهج. ومقدوح: اسم مفعول، من قدح الزند ونحوه، إذا أخرج منه النار، والاستشهاد بالبيت في " ينفحن " حيث أبدل الخاء المعجمة حاء مهملة

(٣) هذا بيت لرؤبة بن العجاج ذكر البغدادي أنه من قصيدة له يمدح فيها

أبان بن الوليد البجلي، وقد رجعنا إلى ديوانه فوجدنا هذه القصيدة، وأولها

إني على جنابة التنحي\* وعض ذاك المغرم الملح

لا أبتغي سيب اللئيم القح\* قد كان من نحنحة وأح

\* يحكى سعال الشرق الأبح\*

ولكننا لم نجد بيت الشاهد في هذه القصيدة، ووجدناه في زيادات الديوان

من أبيان هكذا:

فابتكرت عاذلة لا تلحى\* قالت ولم تلح وكانت تلح

عليك سيب الخلفاء البجح\* غمر الإجاري كريم السنح

أبلج لم يولد بنجم الشح\* بكل خشباء وكل سفح

والغمر - بفتح فسكون - : الماء الكثير الساتر، والإجاري: جمع إجريا

- بكسر الهمزة والراء بينهما جيم ساكنة وبعد الراء ياء مشددة - وهو ضرب من

الجري، والسنح - بكسر فسكون - : الأصل، وأصله السنخ - بالحاء - فأبدل منها

حاء مهملة، وهو محل الاستشهاد بالبيت، والشح: البخل

وجاء الرء بدلا من اللام شاذا، كقولهم في الدرء: نثرة (١) ونثلة (٢) وذلك لانهم قالوا: نثل عليه درعه، ولم يقولوا: نثرها، فاللام أعم تصرفا، فهي الأصل، والفاء تكون بدلا من الثاء، حكى أبو علي عن يعقوب: قام زيد فم عمرو، وقالوا: جدث وجدف (٣) والفاء بدل، لقولهم: أجداث، ولم يقولوا: أجداف، وجاء الكاف بدلا عن القاف، يقال: عربي كح (٤) وقح وجاء في

-----  
(١) النثرة: الدرء السلسلة الملبس، أو الواسعة، ومثلها النثلة: الرء بدل من اللام، قالوا: نثل الدرء ينثلها - من باب ضرب - إذا ألقاها عنه، ولم يقولوا: نثرها.  
(٢) الجدث: القبر، وجمعه أجدث وأجداث، وقالوا فيه: جدف، فأبدلوا من الثاء فاء، كما قالوا: فوم في ثوم  
(٣) الكح: هو القح - بالقاف - وهو الخالص من كل شئ، يقولون: لئيم قح، إذا كان معرقا في اللؤم، وأعرابي قح، إذا لم يدخل الأمصار ولم يختلط بأهلها.

الجمع أقحاح، ولم يقولوا: أكحاح، وجاء الكاف بدل من التاء، قال:  
١٥٩ - يا ابن الزبير طالما عصيكا\*  
وطالما عنيتنا إليكا  
\* لنضربن بسيفنا قفيكا (١) \*  
ويجوز أن يكون وضع الضمير المنصوب مقام المرفوع، وتكون العين في  
تميم بدلا من الهمزة في أن وهي عنعنة تميم، قال:

-----  
(١) هذا البيت من الرجز المشطور، أنشده أبو زيد في نوادره، ونسبه  
لراجز من حمير ولم يعينه، وأنشده صاحب اللسان غير منسوب إلى أحد، وابن  
الزبير: أراد به عبد الله بن الزبير بن العوام حواري النبي صلى الله عليه وسلم،  
و "عصيكا" أراد به عصيت، و "عنيتنا" من العناء وهو الجهد والمشقة،  
و "قفيكا" أراد به قفاك فأبدل الألف ياء مع الإضافة إلى الكاف كما تبدلها  
هذيل عند الإضافة إلى ياء المتكلم، نحو قول أبي ذؤيب  
سبقوا هوى وأعنقوا لهواهمو\* فتخرموا ولكل جنب مصرع  
وعليها قرئ قوله تعالى (فمن تبع هدى). والاستشهاد بالبيت في قوله  
"عصيكا" وقد اختلف العلماء في تخريجه، فذهب بعضهم إلى أنه من وضع ضمير  
النصب موضع ضمير الرفع، كما تراهم فعلوا ذلك في قولهم "لولاي ولولايك  
ولولاه" وفي قولهم "عساك وعساه" من نحو قول رؤبة.  
تقول بنتي قد أنى أناكا\* يا أبتا علك أو عساكا  
وذهب أبو الفتح ابن جنى تبعا لشيخه أبي علي أبي علي الفارسي إلى أنه من إبدال الحرف  
مكان الحرف إبدالا تصريفا، قال ابن جنى: "أبدل الكاف من التاء لأنها أختها في  
الهمس، وكان سحيم إذا أنشد شعرا قال: أحسنك والله، يريد أحسنت" اه



١٦٠ - أعن ترسمت من خرقاء منزلة \*

ماء الصباية من عينيك مسجوم (١)

وإنما لم يعد المصنف هذه الأشياء لقلتها وكونها شواذ  
قوله " وزيادة السين " قالوا: السين بدل من الشين في السدة والشدة  
ورجل مشدود ومسدود، والشين أصل، لكونها أكثر تصرفا، وقالوا في  
استخذ: إن أصله اتخذ من اتخذ، فهي بدل من التاء، وقيل أيضا: أصلها استخذ  
فاذن لا حجة فيه، وبمثله تمسك الزمخشري، لا باسمع كما قال المصنف، وإنما  
لم يعد سين نحو اسمع والذال والظاء في أذكر واطلم في حروف البديل لان  
البديل في هذه الأشياء ليس مقصودا بذاته، بل لما كان السين والذال والظاء  
مقاربة للتاء في المخرج وقصد الادغام ولم يمكن في المتقاربين إلا بجعلهما متمثلين  
قلبت التاء سينا وذالا وظاء، لما سيحجى في باب الادغام، فلما كان البديل  
لأجل الادغام لم يعتد به.

قال: " فالهمزة تبدل من حروف اللين والعين والهاء، فمن اللين إعلال  
لازم في نحو كساء ورداء وقائل وبائع وأواصل، وجائز في أجوه وأورى، وأما  
نحو دأبة وشأبة والعالم وبأز وشئمة ومؤقد فشاذ، وأباب بحر أشذ، وماء شاذ "  
أقول: قوله " في نحو كساء ورداء " ضابطه كل واو وياء متطرفتين،  
أصليتين كانتا ككساء ورداء، أولا كعلباء (٢) ورداء، في ترخيم رداوى،

(١) هذا بيت من البسيط، وهو مطلع قصيدة لذي الرمة غيلان بن عقبة،  
وأعن: يروى في مكانه أن - بهمزة استفهام داخله على أن المصدرية، ومن رواه  
أعن فقد أبدل الهمزة عينا، وترسمت: تبينت ونظرت، والأصل فيه ترسم الدار:  
أي تعرف رسمها. وخرقاء: لقب مية صاحبتة، والصباية: رقة الشوق،  
ومسجوم: سائل منسكب. والاستشهاد بالبيت في " أعن " حيث أبدل الهمزة عينا  
(٢) علباء: انظر (ص ١٧٧ من هذا الجزء)

واقعتين بعد ألف زائدة، فإنهما تقلبان ألفين، ثم تقلب الألف همزة، كما تقدم. قوله " وقائل وبائع " ضابطه كل واو وياء هي عين فاعل المعل فعله أو فاعل الكائن للنسب كسائف (١)، لكونه كاسم الفاعل من ساف يسيف، فإنه تقلب الواو والياء ألفا ثم تقلب الألف همزة، كما تبين قبل. قوله " وأواصل " ضابطه كل واوين في أول الكلمة ليست ثانيتهما زائدة منقلبة عن حرف آخر، نحو أواصل وأواعد من وعد على وزن جورب وأواعد على وزن طومار (٢) فإنه تقلب أولاهما همزة قوله " أجوه وأورى " ضابطه كل واو مضمومة ضمة لازمة: في الأول كانت، أو في الوسط، والتي في الأول سواء كانت بعدها واو زائدة منقلبة عن حرف كأورى، أولا كأجوه، قولنا " ضمة لازمة " احتراز عن ضمة الاعراب، والضمة للساكين، وعند المازني هذا القلب مطرد في الواو المتصدرة المكسورة أيضا نحو إفادة وإشاح قوله " نحو دابة " ذكرنا حاله في التقاء الساكنين، وكذا حال المشتق في قوله:

\* صبرا فقد هيجت شوق المشتق (٣) \*

فقد حرك الشاعر الألف بعد قلبها همزة للضرورة، وحكى الفراء في غير الضرورة رجل مثل: أي كثير المال، وقالوا: لبأ الرجل بالحج، وعن العجاج أنه كان يهزم العالم والخاتم، وليس ذلك فرارا من الساكنين، ولكن لتقارب مخرجي الألف والهمزة، وأنشد قوله:

(١) سائف: انظر (ص ١١٢ من هذا الجزء)

(٢) الطومار: الصحيفة، انظر (ج ١ ص ١٩٨، ٢١٧)

(٣) قد مضى في شرح هذا البيت فارجع إليه في (ج ٢ ص ٢٥٠)

١٦١ - يا دار سلمى يا سلمى ثم اسلمي \*

فخندف هامة هذا العالم (١)

بالهمز، وذلك لان ألف عام تأسيس لا يجوز معها إلا مثل الساحم (٢)  
اللازم، فلما قال: اسلمي همز العالم، ليجرى القيافة على منهاج واحد في عدم  
التأسيس، وحكى اللحياني عنهم بأز وأصل ألفه واو، بدليل أبواز، وقالوا:  
الشئمة (٣)، أصلها الياء، كما قالوا: قطع الله أديه: أي يديه فردوا اللام (٤)

(١) هذا الشاهد من الرجز، وهو للعجاج، وليس البيتان اللذان أنشدهما  
المؤلف متصلين في الأرجوزة، والأول منهما مطلعها، وبعده:  
\* بسمس أو عن يمين سمس \*

وإنما يذكر النحاة هذين البيتين معا - وإن لم يكن متصلين - لبيئنا أن  
الأرجوزة، مبنية من أولها على غير التأسيس. والاستشهاد به في قوله " العالم "  
بالهمز، وأصله العالم، فهمزه لثلا يكون بعضها مؤسسا وبعضها غير مؤسس، وقد  
همز " الخاتم " في هذه الأرجوزة أيضا في قوله:  
عند كريم منهمو مكرم \* معلم أي الهدى معلم  
\* مبارك من أنبياء خاتم \*

(٢) الساحم: اسم فاعل من قولك: سحمت الدمع: أي صببته، ويقولون:  
سحمت العين الدمع وسحمت السحابة المطر، فالدمع والمطر مسجومان، وربما قالوا:  
دمع ساحم على النسب

(٣) الشئمة: الطبيعة، وأصله الشئمة بالياء فهمز  
(٤) قولهم " قطع الله أديه " هو بفتح الهمزة وسكون الدال، وأصلها قطع  
الله يديه، برد اللام فقلبوا الياء همزة، قال ابن جنى في المحتسب: " وقلبت الياء  
همزة في قولهم: قطع الله أديه، يريدون يده، فردوا اللام المحذوفة، وأعادوا  
العين إلى سكونها "

وأبدلوا الياء الأولى همزة، كذا قال ابن جنى، ويقال: في أسنانه أُلل: أي يلل.  
قوله " مؤقذ " أنشد أبو علي

١٦٢ - \* لحب المؤقدين إلى موسى (١) \*

بهمز واو الموقدين وموسى، وقرئ (بالسوق والأعناق) مهموزا، قيل:  
وجه ذلك أن الواو لما جاورت الضمة صارت كأنها مضمومة، والواو المضمومة  
تهمز، نحو نؤور وغؤور

(١) هذا صدر بيت من الوافر، وعجزه:

\* وجعدة إذا أضاءهما الوقود \*

وهو لجرير بن عطية بن الخطفي من قصيدة له يمدح بها هشام بن عبد الملك بن  
مروان، ومطلعها قوله:

عفا النسران بعدك والوحيد \* ولا يبقى لحدته جديد

وقبل بيت الشاهد قوله:

نظرنا نار جعدة هل نراها \* أبعد غال ضوءك أم همود

قوله " لحب المؤقدين " رويت هذه العبارة على عدة أوجه: أحدها " أحب

المؤقدين " على أنه أفعل تفضيل مضاف إلى جمع المذكر، وثانيها " لحب

المؤقدين " بلام الابتداء وبعدها أفعل تفضيل مضاف إلى جمع المذكر، وأصله

لأحب المؤقدين فحذفت الهمزة كما حذفها الشاعر في قوله.

وزادني كلفا بالحب أن منعت \* وحب شئ إلي الإنسان ما منعا

وكما حذف كثيرا في خير وشر، وثالثها " لحب المؤقدان " باللام بعدها فعل

تعجب كالذي في قول الشاعر:

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها \* وحب بها مقتولة حين تقتل

وموسى وجعدة ابنا الشاعر، والوقود: مصدر وقدت النار وقودا، ويقال:

هو اسم لما توقد به النار (انظر ح ١ ص ١٥، ١٦٠)

قوله " وأباب بحر أشد " إنما كان أشد إذ لم يثبت قلبت العين همزة في موضع بخلاف قلب الواو والياء والألف، فإنها تقلب همزة، أنشد الأصمعي

١٦٣ - \* أباب بحر ضاحك هزوق (١) \*

الهزوق: المستغرق في الضحك، قال ابن جني: أباب من أب إذا تهيأ، قال:

١٦٤ - \* وكان طوى كشحا وأب ليذهبا (٢) \*

وذلك لان البحر يتهيأ للموج، قال: وإن قلت: هو بدل من العين فهو

(١) هذا البيت من بحر الرجز لم تقف على نسبته إلى من قاله، والاباب: قيل: هو العباب - كغراب - وهو معظم الماء وكثرته وارتفاعه، وقيل: هو فعال من أب: أي تهيأ وذلك لان البحر يتهيأ لما يزخر به، فالهمزة على الأولى بدل من العين، كما أبدلها الشاعر منها في قوله:

أريني جوادا مات هزلا لالني \* أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا

أراد لعلني، وهمزة أباب على الوجه الثاني أصل، وضاحك: كناية عن امتلاء

البحر، وزهوق: مرتفع، ويروى هزوق " بتقديم الهاء

(٢) هذا عجز بيت للأعشى ميمون، وصدرة مع بيت سابق هكذا:

فأبلغ بنى سعد بن قيس بأني \* عتبت فلما لم أجد لي معتبا

صرمت ولم أصرمكم، وكصارم \* أخ قد طوى كشحا وأب ليذهبا

ومن هذا تعلم أن النحاة - ومنهم المؤلف - قد غيروا في إنشاد هذا الشاهد،

وقوله " طوى كشحا " كناية، يقولون: طوى فلان كشحه على كذا، إذا أضمره

في قلبه وستره، ويقولون: طوى فلان كشحه، إذا أعرض بوجهه، وأب: تهيأ،

وبابه نصر، والاستشهاد بالبيت في قوله " أب " بمعنى تهيأ، فإنه يدل على أن

الاباب في قول الشاعر:

\* أباب بحر ضاحك هزوق \*

فعال وهمزته أصلية

وجه، لكنه غير قوى، ومن قال: إنه بدل منه، فلقرب مخرجيهما، ولذا أبدل منه العين، نحو قوله

\* أعن ترسمت من خرقاء منزلة (١)..... البيت \*

قوله " وماء شاذ " هو شاذ لكنه لازم، وأصله موه، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم شبه الهاء بحرف اللين لخفائها، فكأنها واوا أو ياء واقعة طرفا بعد الألف الزائدة، فقلبت ألفا، ثم همزة، وقالوا أيضا في أمواه: أمواه، لمثل هذا، قال:

١٦٥ - وبلدة قالصة أمواؤها يستن في راد الضحى أفيأؤها (٢)

قيل: آل أصله أهل ثم آل - بقلب الهاء همزة - ثم آل - بقلب الهمزة ألفا - وذلك لأنه لم يثبت قلب الهاء ألفا وثبت قلبها همزة، فالحمل على ما ثبت مثله أولى، وقال الكسائي: أصله أول، لانهم يؤولون إلى أصل، وحكى أبو عبيدة في هل فعلت؟: آل فعلت؟ وقيل: إن أصل ألا في التحضيض هلا

قال: " والألف من أختيها والهمزة، فمن أختيها لازم في نحو قال وباع

(١) قد سبق قريبا شرح هذا الشاهد فارجع إليه في (ص ٢٠٣ من هذا الجزء)

(٢) هذا الشاهد من الرجز المشطور، ولم يتيسر لنا الوقوف على قائله، وقوله " وبلدة " الواو فيه واو رب، و " قالصة " اسم فاعل من قلص الماء في البئر إذا ارتفع، و " أمواؤها " جمع ماء، و " يستن " معناه يجرى في السنن، وهو الطريق و " راد الضحى " ارتفاعه، و " أفيأؤها " جمع فيء، وهو الظل. والاستشهاد بالبيت في قوله " أمواؤها " وللعلماء فيه وجهان: أحدهما أن أصلها أمواها، فقلب الهاء همزة، كما قلبها في المفرد، والوجه الثاني أن هذه الهمزة هي الهمزة التي في الواحد

وآل على رأى، ونحو ياجل ضعيف، وطائي شاذ لازم، ومن الهمزة في نحو رأس، ومن الهاء في آل على رأى " أقول: قوله " قال وباع " ضابطه كل واو وياء تحركتا وانفتح ما قبلهما، على الشروط المذكورة في باب الاعلال، قوله " ونحو ياجل ضعيف " أي: وإن كان مطردا في بعض اللغات، كما ذكرنا في باب الاعلال، وضعفه لقلب الواو الساكنة المفتوح ما قبلها ألفا قوله " وطائي شاذ " وذلك لما ذكرنا، لكنه واجب قوله " في نحو رأس " مطرد لكنه غير لازم إلا عند أهل الحجاز، وضابطه كل همزة ساكنة مفتوح ما قبلها، وفي نحو آدم لازم ويبدل من النون والتنوين وقفا في نحو رأيت زيدا ولنسفا قال: " والياء مع أختيها ومن الهمزة ومن أحد حرفي المضاعف والنون والعين والباء والسين والثاء، فمن أختيها لازم في نحو ميقات وغاز وأدل وقيام وحياض ومفاتيح ومفاتيح وديم وسيد، وشاذ في نحو حبلى وصيم وصبية وييجل، ومن الهمزة في نحو ذيب، ومن الباقي مسموع كثير في نحو أمليت وقصيت وفي نحو أناسى، وأما الضفادى والثعالى والسادى والثالى فضعيف "

أقول: قوله " في نحو ميقات " ضابطه أن يسكن الواو وقبله كسرة، وضابط نحو غاز أن يتطرف الواو وقبله كسرة، وضابط نحو أدل أن يتطرف الواو المضموم ما قبلها على الشرط المذكور، وضابط نحو قيام أن تكون العين واوا مكسورا ما قبلها في مصدر أعل فعله، وضابط نحو حياض أن تكون العين واوا في جمع

قد سكن عين مفردة، وقبل الواو كسرة، وبعده ألف، وضابط نحو ديم أن تكون الواو عينا قبلها كسرة في جمع ما قد قلبت عينه، وضابط نحو سيد أن

يجتمع الواو والياء وتسكن أولاهما، وضابط نحو أغزيت أن تقع الواو رابعة فصاعدا متطرفة مفتوحا ما قبلها على الشرط المذكور قوله " شاذ في نحو حبلى وصيم " قد ذكرنا في باب الوقف أن حبلى بالياء مطرد عند فزارة، فكان الأولى أن يقول ضعيف لا شاذ، وكذا ذكرنا أن نحو صيم مطرد وإن كان ضعيفا، وكذا نحو يبجل، قال أبو علي: هو قياس عند قوم وإن كان ضعيفا، وحكم الزمخشري بشذوذه، وصبية وثيرة شاذ كما ذكرنا قوله " ومن الهمزة " هو واجب في نحو إيت، ومطرد غير لازم في نحو ذيب، وتبدل الياء مكان الواو والألف في نحو مسلمان ومسلمون، وفي نحو (قراطيس) وقريطيس لكسر ما قبل الألف، وكذا الألف التي بعد ياء التصغير، نحو حمير قوله " كثير في نحو أمليت وقصيت " يعنى بنحوه ثلاثيا مزيدا فيه يجتمع فيه مثلان ولا يمكن الادغام لسكون الثاني، نحو أمملت، أو ثلاثة أمثال أولها مدغم في الثاني، فلا يمكن الادغام في الثالث نحو قصيت وتقضى البازي (٢)، فيكره اجتماع الأمثال، ولا طريق لهم إلى الادغام فيستريحون إلى قلب الثاني ياء لزيادة الاستتقال، وإن كان ثلاثيا مجردا لم يقلب الثاني، فلا يقال في مددت مديت، أما قولهم " فلا وربك " أي ربك فشاذ، وأبدلوا أيضا من أول حرفي التضعيف في وزن فعال، إذا كان اسما، لا مصدرا، ياء، نحو ديماس (٣)

-----  
(٢) تقضى البازي: مصدر تقضض، بمعنى انقض وقد وقع ذلك في قول العجاج:

إذا الكرام ابتدروا الباع بدر \* تقضى البازي إذا البازي كسر

(٣) الديماس - بكسر الدال، وتفتح - : الكن، والحمام، وجمعوه على

دماميس ودياميس



وديباج (١) ودينار وقيراط وشيراز، فيمن قال: دماميس ودباييج ودنانير  
وقراريط وشراريز، وهذا الابدال قياس، إذ لا يجيء فعال غير المصدر إلا وأول  
حرفي تضعيفه مبدل ياء، فرقا بين الاسم والمصدر، ولا يبدل في المصدر نحو كذب  
كذابا، فإن كان الاسم بالهاء كالصنارة (٢) والدنامة (٣) لم يبدل، للأمن من  
الالتباس، وأما من قال دياميس ودباييج فيجوز أن يكون لم يردهما إلى الأصل  
وإن زالت الكسرة للزوم الياء في أحادهما ويجوز أن يكون أحادهما على وزن  
فيعال في الأصل من غير أن يكون الياء بدلا من حرف التضعيف، وأما قولهم  
شواريز بالواو في شيراز فمبنى على أن أصله شوراز، وإن لم يكن فوعال  
في كلامهم، ويجوز أن يكون شواريز أصلها شياريز فأبدلت الياء واوا تشبيها  
للياء بالألف في نحو خاتم وخواتم فيكون أصله شيراز، وجاز اجليواذ (٤)  
واخريواط (٥) في مصدر اجلوذ واخروط  
قوله " أناسي " يجوز أن يكون جمع إنسي فلا تكون الياء بدلا من  
النون، كذا قال المبرد، وأن يكون جمع إنسان، والأصل أناسين، وقد

- 
- (١) الديباج - بكسر الدال، وتفتح -: الثياب المتخذة من الإبريسم، وتجمع  
على دباييج ودباييج  
(٢) الصنارة - بكسر الصاد المهملة وتشديد النون -: شجرة تعظم وتتسع  
وليس لها نور ولا ثمر، وهو واسع الورق، وورقه شبيه بورق الكرم، والأكثر  
فيه تخفيف النون، وجمعه صنار  
(٣) الدنامة والدنمة: القصير من كل شيء  
(٤) اجلوذ الليل: ذهب، واجلوذ بهم السير، إذا دام مع السرعة، انظر  
(ح ١ ص ٥٥، ١١٢)  
(٥) اخروط: أسرع. أنظر (ح ١ ص ١١٢)

يستعمل أيضا. فيكون كالظرابي في جمع الظربان (١)  
وأما العين والباء والسين والشاء، فكقوله:  
١٦٦ - ومنهل ليس له حوازق \* ولضفادى جمة نقانق (٢)  
وقوله:  
١٦٧ - لها أشارير من لحم تتمره \*  
من الثعالي ووخز من أرانيها (٣)

(١) الظربان - بفتح فكسر، والظرباء -: دابة تشبه القرد على قدر الهر. انظر  
(ح ١ ص ١٩٨)

(٢) هذا الشاهد من الرجز المشطور، ولم نقف له على قائل، ويقال: صنعه  
خلف الأحمر، والمنهل: أصله اسم مكان من نهل بمعنى شرب، ثم استعمل في  
المورد من الماء، والحوازق: يروى بالحاء المهملة والزاي، وهي الجوانب،  
ويقال: الحوازق: الجماعات، يريد أنه بعيد مخوف لا يجسر أحد على الدنو منه،  
والضفادى: الضفادع، واحدها ضفدعة، والجم: أصله الكثير، وما اجتمع من  
الماء في البئر، ويراد به هنا ماء المنهل لاضافته إلى الضمير العائد إليه، والنقانق:  
جمع نقنقة، وهو الصوت المتكرر. والاستشهاد بالبيت في قوله " ضفادى "  
حيث قلب العين ياء وأصله ضفادع

(٣) هذا بيت من البسيط من قصيدة لأبي كاهل اليشكري - وقبله:  
كأن رحلي على شغواء حادرة \* ظمياء قد بل من طل خوافيها  
والشغواء: العقاب التي في رأسها بياض، وحادرة: نازلة من عال، ويروى  
حادرة، ومعناه المتيقظة، والظمياء: العطشى إلى دم الصيد، والطل: المطر الضعيف،  
والخوافى: جمع خافية، وهي أربع ريشات في جناح الطائر، والاشارير: جمع  
إشراة - بكسر الهمزة - وهي اللحم القديد، وتتمره: تجففه، ويروى متمرة،  
اسم مفعول من ذلك، وروى منصوبا ومجرورا، وصحفه المبرد. فرواه مثمرة  
بالمثلثة. والثعالي: الثعالب، والوخز: قطع اللحم واحدها وخزة، والاراني:  
الأرانب، والاستشهاد به في قوله " من الثعالي " وقوله " أرانيها " حيث قلب  
الباء في كل منهما ياء، وأصله " من الثعالب " " وأرانيها "

وقوله:

١٦٨ - إذا ما عد أربعة فسال \* فزوجك خامس وأبوك سادى (١)

وقوله:

١٦٩ - يفديك يا زرع أبى وخالي \*

قد مر يومان وهذا الثالى (٢)

\* وأنت بالهجران لا تبالي \*

وقد يبدل الياء من الجيم، يقال: شيرة وشييرة في شجرة وشجيرة.

قال: " والواو من أختيها ومن الهمزة، فمن أختيها لازم في نحو ضوارب وضويرب ورحوي وعصوي وموقن وطوبى وبوطر وبقوى، وشاذ ضعيف في هذا أمر ممضو عليه ونهو عن المنكر وجباوة، ومن الهمز في نحو جؤنة وجؤن "

أقول: قوله " ضوارب وضويرب " ضابطه الجمع الأقصى لفاعل أو فاعل كحائط وخاتم، أو مصغرها، وإنما قلبت واوا في فواعل حملا على فويعل، لان التصغير والتكسير من واد واحد، وبينهما تناسب في أشياء، كما مر في بايهما، وكذا تقلب الألف واوا في ضورب وتضورب.

(١) هذا بيت من الوافر، وينسب إلى النابغة الجعدي يهجو فيه ليلى الأخيلية، وينسب أيضا للحادرة، والفسال: جمع فسل، وهو الرذل من الرجال، وقد فسل الرجل فسالة وفسولة. والاستشهاد به في قوله " سادى " حيث قلب السين ياء وأصله " سادس "

(٢) هذا الشاهد من الرجز المشطور، ولم نقف له على قائل، وزرع - بضم فسكون -: مرخم زرعة، والاستشهاد به في قوله " الثالى " حيث قلب الثاء ياء، وأصله الثالث.

قوله " عصوي ورحوي " ضابطه الألف الثالثة أو الرابعة إذا لحقها ياء النسب، فإنك تقلب الألف واوا، سواء كانت عن واو أو عن ياء، لمجئ الياء المشددة بعدها، وقد مر (١) في باب النسب وباب الاعلال وجه قلبها واوا، ووجه عدم قلبها ألفا مع تحريكها وانفتاح ما قبلها.

قوله: " موقن وطوبى وبوطر " ضابطه كل ياء ساكنة غير مدغمة مضموم ما قبلها بعدها حرفان أو أكثر، إلا في نحو بيضان (٢) وحيكى وضيى (٣)، وقولنا " حرفان أو أكثر " احتراز عن نحو بيض.

قوله " وبقوى " ضابطه كل ياء هي لام لفعلى اسما، وكذا يقلب الياء واوا في نحو عموى قياسا.

قوله " أمر ممضو عليه " أصله ممضوى، لأنه من مضى يمضى، وكذا نهو عن المنكر أصله نهوى، كأنه قلب الياء واوا ليكون موافقا لأمر، لانهم يقولون: هو أمور بالمعروف ونهوى عن المنكر، ولو قلبوا الواو ياء على القياس لكسرت الضمة فصار نهيا، فلم يطابق أمورا، وقالوا: الفتوة (٤) والندوة (٥) والأصل الفتوية والندوية، وشربت مشوا ومشيا، وهو الدواء

- 
- (١) قد ذكر المؤلف علة انقلاب الألف في عصار ورحا واوا في عصوي ورحوي في باب النسب (ح ٢ ص ٣٨) وذكر وجه عدم قلب الواو في عصوي ورحوي ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها في باب النسب (ح ٢ ص ٣٨) أيضا، وفي باب الاعلال (ص ١٥٨ من هذا الجزء)
- (٢) انظر (ص ١٥٨ من هذا الجزء)
- (٣) انظر (ص ٨٥ من هذا الجزء)
- (٤) الفتوة: الشباب وحادثة السن، انظر (ح ٢ ص ٢٥٧، ٢٥٨)
- (٥) الندوة: مصدر ندى، يقال: نديت ليلتنا ندى وندوة، إذا نزل فيها مطر خفيف قدر ما يبيل وجه الأرض

الذي يمشى البطن، وقالوا: جبيت الخراج جباية وجباوة، والكل شاذ قوله " ومن الهمزة " : وجوبا في نحو أو من، وجوازا في نحو جونة وجون (١) كما مر في تخفيف الهمز، ويجب أيضا في نحو حمراوان على الأعراف، وحمراوات وحمراوى، وضعف أفعو في أفعى كما مر في باب الوقف (٢) قال: " والميم من الواو واللام والنون والباء، فمن الواو لازم في فم وحده وضعيف في لام التعريف، وهي طائية، ومن النون لازم في نحو عنبر وشنباء، وضعيف في البناء وطامه الله على الخير، ومن الباء في بنات مخر وما زلت راتما ومن كثم "

أقول: لم يبدل الميم من الواو إلا في فم، وهذا بدل لازم، وقد ذكرنا في باب الإضافة أن أصله فوه، بدليل أفواه وأفوه وفويهة وتقوهت، حذفت الهاء لخفائها، ثم أبدلت الواو ميما لئلا تسقط فيبقى المعرب على حرف، وقال الأخفش: الميم فيه بدل من الهاء، وذلك أن أصله فوه، ثم قلب فصار فهو، ثم حذفت الواو وجعلت الهاء ميما، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

\* هما نفثا في في من فمويهما (٣) \*

فهو عنده كقوله:

١٧٠ - \* لا تقلوها وادلوها دلوا \*

إن مع اليوم أخاه غدوا (٤)

(١) الجؤنة: سلة مستديرة مغطاة جلدا يجعل فيها الطيب والثياب (انظر

ص ٥٦ من هذا الجزء)

(٢) انظر الكلام على هذا في (ح ٢ ص ٢٨٥، ٢٨٦)

(٣) قد مضى شرح هذا الشاهد في (ح ٢ ص ٦٦)

(٤) هذا بيت من الرجز، ولم نقف على قائله، وتقلوها: مضارع مسند

لألف الاثنين، وأصله من قلا الحمار الأتان يقلوها قلوها، إذا طردها وساقها،

والمراد لا تعنفا في سوقها، وادلوها: مضارع مسند لألف الاثنين كذلك،

وتقول: دلوت الناقة دلوا، إذا سيرتها رويدا، يريد لا تشقا على هذه الناقة

وارفقا بها، وغدوا: يريد به غدا، برد اللام المحذوفة، ومثله قول لبيد:

ومن الناس إلا كالديار وأهلها \* بها يوم حلوها، وغدوا بلاقع

وكذلك قول عبد المطلب بن هاشم في بعض الروايات:

لا يغلبن صليهم \* ومحالهم غدوا محالك

في رد المحذوف للضرورة، والميم والواو شفويتان، والميم تناسب اللام والنون  
لكونهما مجهورتين وبين الشديدة والرخوة  
قوله " وضعيف في لام التعريف " قال عليه السلام: " ليس من امبر  
امصيام في امسفر "

قوله " ومن النون لازم " ضابطه كل نون ساكنة قبل الباء: في كلمة  
كعبر، أو كلمتين نحو سميع بصير وذلك أنه يتعسر التصريح بالنون الساكنة  
قبل الباء، لان النون الساكنة يجب إخفاؤها مع غير حروف الحلق كما يجئ  
في الادغام، والنون الخفية ليست إلا في الغنة التي معتمدها الانف فقط،  
والباء معتمدها الشفة، ويتعسر اعتمادان متواليان على مخرجي النفس المتباعدين  
فطلبت حرف تقلب النون إليها متوسطة بين النون والباء، فوجدت هي الميم،  
لان فيه الغنة كالنون، وهو شفوى كالباء، وأما إذا تحركت النون نحو شنب (١)  
ونحوه فليست النون مجرد الغنة، بل أكثر معتمدها الفم بسبب تحركها، فلا  
جرم انقلب ميمًا، وضعف إبدالها من النون المتحركة، كما قال رؤبة:  
١٧١ - ياهال ذات المنطق التمتام\*  
وكفك المخضب البنام (٢)

(١) الشنب: ماء ورقة وعذوبة وبرد في الأسنان، وفعله شنب - كفرح -  
والفم أشنب، والمرأة شنباء، وقد قلبوا النون ميمًا فقالوا شنباء  
(٢) هذا الشاهد من بحر الرجز، ينسب لرؤبة بن العجاج، وهال: مرخم

ويقال: طامه الله على الخير: أي طانه، من الطينة (١): أي جبله، قال: ١٧٢ - \* ألا  
تلك نفس طين منها حياؤها (٢) \*

ولم يسمع لطام تصرف،

بنات بخر وبنات مخر: سحائب يأتين قبل الصيف بيض منتصبات  
في السماء، وقال ابن السرى: هو مشتق من البخار، وقال ابن جنى: لو قيل  
إن بنات مخر من المخر بمعنى الشق من قوله تعالى: (وترى الفلك فيه مواخر)  
لم يبعد.

قال أبو عمرو الشيباني: يقال: ما زلت راتما على هذا، وراتبا: أي مقيما،  
فالميم بدل من الباء، لأنه يقال: رتم مثل رتب، قال ابن جنى: يحتمل أن  
تكون الميم أصلا من الرتمة، وهي خيط يشد على الإصبع لتستذكر به  
الحاجة، وهو أيضا ضرب من الشجر، قال:

هالة، وأصلها الدائرة حول القمر، ثم سمي به، والتمتام: الذي فيه تمتمة: أي تردد  
في الكلام. والاستشهاد بالبيت في قوله "البنام" حيث قلب النون ميمًا وأصله  
البنان.

(١) الطينة: الجبلية والطبيعة

(٢) هذا عجز بيت من الطويل، أنشده أبو محرز خلف بن محرز الأحمر،  
وهو مع بيت سابق عليه قوله:

لئن كانت الدنيا له قد تزينت \* على الأرض حتى ضاق عنها فضاؤها

لقد كان حرا يستحي أن يضمه \* إلى تلك نفس طين فيها حياؤها

ومنه تعلم أن عجز البيت الذي رواه المؤلف قد صحف عليه من ثلاثة أوجه: الأول

"إلى" إذا وضع بدلها "ألا" الاستفتاحية، الثاني قوله "فيها" الذي وضع

بدله "منها". وفي بعض نسخ الشرح "ألا كل نفس" وهي التي شرح عليها

البغدادي، فهذا هو التحريف الثالث. والاستشهاد بالبيت في قوله "طين" ومعناه

جبل، وهذا يدل على أن قولهم: طانه الله معناه جبله

١٧٣ - هل ينفعنك اليوم إن همت بهم \*

كثرة ما توصى وتعقاد الرتم (١)

وذلك أنه كان الرجل منهم إذا أراد سفرا عمد إلى غصنين من شجرتين يقرب أحدهما من الآخر ويعقد أحدهما بصاحبه، فإن عاد ورأى الغصنين معقودين بحالهما قال: إن امرأته لم تخنه، وإلا قال: إنها خانته.

وقال يعقوب: يقال: رأيناه من كثم: أي كذب أي قرب، ويتصرف في كذب يقال: أكذب الامر: أي قرب

قال: " والنون من الواو واللام شاذ في صنعاني وبهراني وضعيف في لعن "

أقول: قوله " في صنعاني وبهراني " منسوبان إلى صنعاء وبهراء، فعند

سبويه النون بدل من الواو، لان القياس صنعاوى، كما تقول في حمراء:

حمراوى، وهما متقاربان بما فيهما من الغنة، وأيضا هما بين الشديدة والرخوة

وهما مجهروتان، وقال المبرد: بل أصل همزة فعلاء النون، واستدل عليه

برجوعها إلى الأصل في صنعاني وبهراني، كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف، (٢)

(١) هذا بيت من الرجز لم نقف له على قائل، وينفعنك: مضارع مؤكد

بالنون الخفيفة، لوقوعه بعد الاستفهام، وفاعله قوله " كثرة ما تعطى ". وإن:

شرطية، والرتم: اسم جنس جمعي واحده رتمة، والرتمة: الخيط الذي يشد في

الإصبع لتستذكر به الحاجة، والاستشهاد به في قوله " الرتم " وهو مأخوذ من

الرتمة، وذلك يدل على أن الميم أصلية وليست مبدلة من الباء، وهذا أحد وجهين

للعلماء في قولهم: ما زلت راتما: أي مقيما، وهو وجه ذكره ابن جنى ونقله عنه

المؤلف بتوجيه، والوجه الآخر أن الميم بدل من الباء، وهو وجه ذكره

أبو عمرو الشيباني كما قال المؤلف، لانهم يقولون: ما زلت راتبا، وما زلت راتما،

بمعنى واحد.

(٢) قد نقلنا لك عبارته التي يشير إليها، واستكملنا بحث هذه المسألة في

(ح ٢ ص ٥٨، ٥٩)



والأولى مذهب سيبويه، إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون  
قوله " وضعيف في لعن " قيل: النون بدل من اللام، لان لعل أكثر  
تصرفاً، وقيل: هما أصلان لان الحرف قليل التصرف  
قال: " والتاء من الواو والياء والسين والباء والصاد، فمن الواو والياء  
لازم في نحو اتعد واتسر على الأفصح، وشاذ في نحو أتلجه وفي طست  
وحده وفي الذعالت ولصت ضعيف "  
أقول: قوله " نحو اتعد واتسر " أي: كل واو أو ياء هو فاء افتعل كما مر  
في باب الاعلال  
قوله " أتلجه " قال:

١٧٤ - رب رام من بني ثعل \* متلج كفيه في قتره (١)  
وضربه حتى أتكأه (٢)، ومنه تجاه (٣) وتكلة (٤) وتيقور (٥)

(١) هذا بيت من المديد، وهو مطلع قصيدة لامرئ القيس بن حجر  
الكندي بعده:

قد أتته الوحش واردة \* فتنحى النزاع في يسره  
وثعل - كعمر - : أبو قبيلة من طي يقال: إنه أرمى العرب، وهو ثعل بن عمرو  
ابن الغوث بن طي، ومتلج: اسم فاعل من أولج: أي أدخل، وأصله مولج، فأبدل  
من الواو تاء، والقتر، جمع قتر - بضم فسكون - وهي حظيرة يكمن فيها الصياد  
لئلا يراه الصيد فينفر، ويروى " في ستره "، والاستشهاد بالبيت في قوله " متلج "  
حيث بدل التاء من الواو كما ذكرنا

(٢) أتكأه: أصلها أو كأه، فأبدل من الواو تاء، ومعناه وسده، وقيل:

معنى أتكأه ألقاه على جانبه الأيسر، وقيل: ألقاه على هيئة المتكئ

(٣) تقول: قعد فلان تجاه فلان، أي تلقاه، والتاء بدل من الواو، وأصله

من المواجهة (٤) انظر (ج ١ ص ٢١٥)

(٥) التيقور: الوقار، وهي فيعول، وأصلها ويقور، فأبدلت الواو تاء،

قال العجاج: \* فإن يكن أمسى البلى تيقورى \*

من الوقار، وتخممة (١) وتهمة (٢) وتقوى (٣) وتقاة وتترى (٤) من المواثرة  
وتوراة من الورى (٥) وهو فوعلة لندور تفعلة، وكذا تولج (٦) وتوأم (٧)  
وأخت و بنت (٨) وهنت وأستتوا (٩) من السنة  
قوله " طست " لان جمعه طسوس لا طسوت  
قوله " وحده " إنما قال ذلك مع قولهم ست لان الابدال فيه لأجل

- 
- (١) التخمة: الثقل الذي يصيبك من الطعام. انظر (ح ١ ص ٢١٦)  
(٢) التهمة: ظن السوء. انظر (ح ١ ص ٢١٦)  
(٣) التقوى: اسم من وقيت، وأصلها الحفظ، ثم استعملت في مخافة الله،  
وأصل تقوى وقوى، فأبدلت الواو تاء  
(٤) تترى: أصلها وترى من المواثرة وهي المتابعة، أبدلت واوها تاء إبدالا  
غير قياسي، وانظر (ح ١ ص ١٩٥ وص ٨١ من هذا الجزء)  
(٥) انظر (ص ٨١ من هذا الجزء)  
(٦) انظر (ص ٨٠ من هذا الجزء)  
(٧) التوأم: الذي يولد مع غيره في بطن: اثنين فصاعدا من جميع الحيوان،  
وهو من الوئام الذي هو الوفاق، سمي بذلك لأنهما يتوافقان في السن، وأصله  
ووءم بزنة فوعل كجوهري، فأبدلت الواو الأولى تاء كراهة اجتماع الواوين في  
صدر الكلمة، وحمله على ذلك أولى من حملة على تفعل، لان فوعلا أكثر من  
تفعل، وانظر (ح ٢ ص ١٦٧)  
(٨) قد استوفينا الكلام على هذه الألفاظ في (١ ص ٢٢٠) وفي (ح ٢  
ص ٢٥٥ - ٢٥٧) فارجع إليها هناك  
(٩) يقال: أسنت القوم، إذا أجدبوا، وأصلها من السنة، فلامها في  
الأصل واو، وأصل استتوا على هذا اسنوا فأبدلت الواو تاء. وانظر (ح ١  
ص ٢٢١)

الادغام، وهي تركيب التسديس، وقال:  
١٧٥ - يا قاتل الله بنى السعلاة\* عمرو بن يربوع شرار النات  
\* غير أعفاء ولا أكيات (١) \*

وهو نادر

قوله " ذعالت " قال:

١٧٦ - صفقة ذي ذعالت سمول \*

بيع امرئ ليس بمستقيل (٢)

أي: ذعالب، قال ابن جنى: ينبغي أن تكونا لغتين، قال: وغير بعيد  
أن تبدل التاء من الباء، إذ قد أبدلت من الواو، وهي شريكة الباء من الشفة،

-----  
(١) هذه أبيات من الرجز المشطور، وهي لعلباء بن أرقم اليشكري يهجو  
فيها بني عمرو بن مسعود، وقيل بنى عمرو بن يربوع ويقال لهم: بنو السعلاة،  
وذلك أنهم زعموا أن عمرو بن يربوع تزوج سعلاة: أي غولا، فأولدها بنين،  
وقوله " يا قاتل الله " المنادى فيه محذوف، والجملة بعده دعائية، وقوله عمرو بن  
يربوع - بالجر - بدل من السعلاة، وكأنه قال بنى عمرو بن يربوع، وأعفاء: جمع  
عفيف، وأكيات: أصله أكياس جمع كيس، بتشديد الياء مكسورة - والاستشهاد  
بالبيت في قوله " النات " وفي قوله " أكيات " حيث أبدل السين تاء  
(٢) هذا الشاهد من الرجز المشطور، وقائله أعرابي من بنى عوف بن سعد،  
هكذا ذكره ولم يعينه. وصفقة: منصوب على أنه مفعول مطلق، وتقول:  
صفقت له بالبيع صفقا، إذا أنفذت البيع وأمضيته، وكانوا إذا أبرموا بيعا صفق  
أحد المتبايعين بيده على يد الآخر: أي ضرب، فكان ذلك علامة على إمضائه،  
والذعالت: الذعالب، وهي جمع ذعلبة - بكسرتين بينهما سكون - وهو طرف  
الثوب أو ما تقطع منه، وسمول: جمع سمل - كأسد وأسود - وهو الخلق البالي  
والمستقيل: الذي يطلب فسخ البيع، والاستشهاد بالبيت في قوله " ذعالت " حيث  
أبدل الباء تاء على ما بيناه

هذا كلامه، والأولى أن أصلها الباء، لان الذعالب أكثر استعمالا، وهو بمعنى  
الذعاليب، واحدها ذعلوب، وهي قطع الخرق الأخلاق  
وقالوا في لص: لصت: وجمعوه على اللصوت أيضا، قال:  
١٧٧ - فتركن نهذا عيلا أبنائها\*  
وبنى كنانة كاللصوت المرد (١)

وجاء بدلا من الطاء، قالوا: فسطاط في فسطاط (٢)  
قال: " والهاء من الهمزة والألف والياء والتاء، فمن الهمزة مسموع  
في هرقت وهرحت وهياك ولهناك وهن فعلت، في طيئ، وهذا الذي في  
أذا الذي، ومن الألف شاذ في أنه وحيهله وفي مه مستفردا وفي ياهناه على  
رأى، ومن الياء في هذه، ومن التاء في باب رحمة؟ قفا "  
أقول: يقال هنرت الثوب: أي أنزته (٣) وهرحت الدابة: أي أرحتها،

-----  
(١) هذا البيت من بحر الكامل، وقد نسبه الصاغاني في العباب إلا عبد الأسود  
ابن عامر بن جوين الطائي، وتهد: أبو قبيلة من اليمن، وعيل: جمع عائل - كصوم  
جمع صائم - من عال يعيل يعيل عيلة، إذا افتقر، ومرد: جمع مارد، من مرد من  
باب نصر، إذا خبث وعتا، وربما كان من مرد بمعنى مرن ودرب. ومعنى البيت أنهم  
تركوا أبناء هذه القبيلة فقراء، لانهم قتلوا آباءهم، وكذلك قتلوا آباء بني كنانة  
فجعلوهم فقراء حتى صاروا من شدة الفقر كاللصوص المرد. والاستشهاد بالبيت في  
قوله " كاللصوت " حيث أبدل الشاعر الصاد تاء  
(٢) الفسطاط: ضرب من الأبنية دون السرداق يكون في السفر، وانظر

(ح ١ ص ١٧)  
(٣) يقال: نرت الثوب أنيره - من باب باع - وأنزته، ونيرته - بالتضعيف -  
إذا جعلت له علما، ويقال للعلم: النير - بالكسر - روى عن ابن عمر رضي الله عنهما  
أنه قال: لولا أن عمر نهى عن النير لم نر بالعلم بأسا، ولكنه نهى عن النير

وحكى اللحياني: هردت الشيء: أي أردته، أهريده، بفتح الهاء، كهرفته  
أهريقه، وقال:

١٧٨ - فهياك والامر الذي إن توسعت \*

موارده ضاقت عليك المصادر (١)

والهاء بدل، لان إياك أكثر، وقد مضى الكلام في لهنك في الحروف  
المشبهة بالفعل (٢) وطبىء تقلب همزة إن الشرطية هاء، وحكى قطرب: هزید

(١) هذا البيت من الطويل، وقد أورد أبو تمام في باب الأدب من الحماسة  
ونسبه في كتاب مختار أشعار القبائل إلى طفيل الغنوي، والموارد: جمع مورد،  
وهو المدخل، والمصادر: جمع مصدر، وهو المخرج. والاستشهاد بالبيت في قوله  
" فهياك " حيث أبدل الهمزة هاء

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ٣٣٢): " واعلم أن من العرب  
من يقول: لهنك لرجل صدق، قال:  
لهننا لمقضى علينا التهاجر  
قال:

لهنى لاشقى الناس إن كنت غارما

وقد يحذف اللام، وهو قليل، قال:

ألا ياسنا برق على قلل الحمى \* لهنك من برق على كريم

وفيه ثلاثة مذاهب: أحدها لسيبويه، وهو أن الهاء بدل من همزة إن كاياك  
وهياك، فلما غيرت صورة إن بقلب همزتها هاء جاز مجامعة اللام إياها بعد الامتناع،

والثاني قول الفراء، وهو أن أصله: والله إنك، كما روى عن أبي أدهم الكلابي:

له ربي لا أقول ذلك، بقصر اللام، ثم حذف حرف الجر، كما يقال: الله لأفعلن،

وحذفت لام التعريف أيضا، كما يقال: لاه أبوك، أي لله أبوك، ثم حذفت ألف

فعال كما يحذف من الممدود إذا قصر، كما يقال: الحصاد، والحصد، قال:

ألا لا بارك الله في سهيل \* إذ ما الله بارك في الرجال

منطلق، في ألف الاستفهام، أنشد الأحنف:  
١٧٩ - وأتت صواحبها فقلن هذا الذي \*

منح المودة غيرنا وجفانا (١)

أي: إذا الذي، ويقال في أيا في النداء: هيا، وفي أما والله: هما  
قوله " أنه " قيل: الهاء بدل من الألف في الوقف، لان الألف في الوقف،  
أكثر استعمالا من الهاء، وقد ذكر في الوقف أن الهاء للسكت كما في قه وره،  
وكذا في حيهله، وأما قولهم " مه " فالأولى كون هائها بدلا من الألف، كما  
في قوله:

١٨٠ - قد وردت من أمكنه \* من ههنا ومن ههنا (٢)

ويجوز أن يقال: حذف الألف من ما الاستفهامية غير المجرورة كما يحذف  
من ما المجرورة. نحو فيم وإلام، ثم دعم بهاء السكت كما في ره وقه

ثم حذف همزة إنك، وفيما قال تكلفات كثيرة، والثالث: ما حكى المفضل  
ابن سلمة عن بعضهم أن أصله لله إنك، واللام للقسم، فعمل به ما عمل في مذهب  
الفراء، وقول الفراء أقرب من هذا، لأنه يقال: لهنك لقائم، بلا تعجب " اه  
(١) هذا بيت من الكامل، قال البغدادي: " وقائله مجهول، ويشبه أن يكون  
من شعر عمر بن أبي ربيعة المخزومي، فإنه في غالب شعره أن النساء يتعشقنه " اه.  
وقد راجعنا ديوان عمر بن أبي ربيعة فوجدنا له قصيدة على هذا الروي أولها:  
يا رب إنك قد علمت بأنها \* أهوى عبادك كلهم إنسانا  
ولم نجد فيها هذا البيت كما لم نجد على هذا الروي غير هذه القصيدة. وقد قال  
في اللسان: " أنشده اللحياني عن الكسائي لجميل. وقوله " وأتت صواحبها " هو  
في اللسان " وأتى صواحبها ". والصواب: جمع صاحبة، والاستشهاد به في  
قوله " هذا الذي " حيث أبدل الهمزة التي للاستفهام هاء، وأصله " إذا الذي "  
(٢) هذا بيت من الرجز المجزوء لم نعرف قائله، والضمير في وردت للإبل.  
والاستشهاد بالبيت في قوله " ههنا " حيث أبدل الألف هاء للوقف، وأصله هنا

قوله " في ياهناه " قد ذكرنا الخلاف (١) فيه وأن الهاء فيه للسكت عند أبي زيد والأخفش والكوفيين، وبدل من الواو عند البصريين، وأصله عندهم هناو لقولهم هنوات، وقيل: الهاء أصل، وهو ضعيف لقلة باب سلس وقلق، وهاء هذه بدل من الياء كما ذكرنا في الوقف عند بنى تميم، فليرجع إليه في معرفته (٢) ولا يطرد هذا في كل ياء، فلا يقال في الذي: الذه قوله " ومن التاء في رحمة وقفاً " مضى في الوقف (٣)

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ح ٢ ص ١٢٩): " ومنه (يريد من كنايات الاعلام) يا هنأه للمنادى غير المصرح باسمه تقول في التذكير: يا هن، وياهنان، ويا هنون، وفي التأنيث: يا هنة، ويا هنتان، وياهنات، وقد يلي أواخرهن ما يلي أواخر المندوب وإن لم تكن مندوبة، تقول: يا هنأه - بضم الهاء - في الأكثر، وقد تكسر كما ذكرنا في المندوب، وهذه الهاء تزداد في السعة وصلًا ووقفًا مع أنها في الأصل هاء السكت، كما قال:

\* يا مرحباه بحمار ناجية \*

وقال:

\* يا رب يا ربه إياك أسل \*

في حال الضرورة، هذا قول الكوفيين وبعض البصريين، ولما رأى أكثر البصريين ثبوت الهاء وصلًا في السعة أعنى في هنأه مضمومة ظنوا أنها لام الكلمة التي هي واو في هنوات كما أبدلت هاء في هنيهة، وقال بعضهم: هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو إبدالها في كساء - وإن لم يستعمل هنأه - كما أبدلوا في " إياك " فقالوا: هياك، ومجئ الكسر في هاء هنأه يقوى مذهب الكوفيين، وأيضا اختصاص الألف والهاء بالنداء، وأيضا لحاق الألف والهاء في جميع تصاريفه وصلًا ووقفًا - على ما حكى الأخفش - نحو يا هنأه، وياهناناه أو ياهنانيه، كما مر في المندوب، وياهنوناه، وياهنتاه، وياهنتاناه أو ياهنتانيه، وياهناتاه " اه

(٢) انظر (ح ٢ ص ٢٨٦، ٢٨٧)

(٣) انظر (ح ٢ ص ٢٨٨ وما بعدها)

قال: " واللام من النون والضاد في أصيلاال قليل، وفي الطجع رديء " أقول: أصل أصيلاال أصيلاان، وهو إن كان جمع أصيل كـرغيف ورغفان، وهو الظاهر، فهو شاذ من وجهين: أحدهما إبدال اللام من النون، والثاني تصغير جمع الكثرة على لفظه، وإن كان أصلاان واحدا كرمان وقربان، - مع أنه لم يستعمل - فشذوذه من جهة واحدة، وهي قلب النون لاما، قال الأخفش: لو سميت به لم ينصرف، لان النون كالثابتة، يدل على ذلك ثبات الألف في التصغير كما في سكيران، وكذا هراق إذا سميت به غير منصرف، لان الهمزة في حكم الثابت قوله " الطجع " من قوله:

لما رأى أن لادعه ولا شبع \* مال إلى أرطاة حقف فالطجع (١)  
قال: " والطاء من التاء لازم في اصطبر، وشاذ في فحصط " أقول: قوله " في اصطبر " يعنى إذا كان فاء افتعل أحد الحروف المطبقة المستعلية، وهي الصاد والضاد والطاء والظاء، وذلك لان التاء مهموسة لا إطباق فيها، وهذه الحروف مجهورة مطبقة، فاختراروا حرفا مستعليا من مخرج التاء، وهو الطاء، فجعلوه مكان التاء، لأنه مناسب للتاء في المخرج والصاد والضاد والظاء في الاطباق قوله " وشذ في فحصط " هذه لغة بني تميم، وليست بالكثيرة، أعنى جعل الضمير طاء إذا كان لام الكلمة صادًا أو ضادا، وكذا بعد الطاء والظاء، نحو فحصط برجلي، (٢)

(١) قد سبق شرح هذا البيت فارجع إليه في (ح ٢ ص ٣٢٤)  
(٢) فحصط: أصلها فحصت، فأبدلت تاء الضمير طاء، والفحص: البحث، وفعله من باب فتح



وحصط عنه (١): أي حدث وأحط (٢) وحفظ (٣) وإنما قل ذلك لان تاء الضمير كلمة تامة، فلا تغير، وأيضا هو كلمة برأسها، فكان القياس أن لا تؤثر حروف الاطباق فيها، ومن قلبه فلكونه على حرف واحد كالجاء مما قبله، بدليل تسكين ما قبله، فهو مثل تاء افتعل

قال: " والدال من التاء لازم في نحو ازدجر وادكر، وشاذ في نحو فزد واجدمعوا واجدز ودولج "

أقول: إذا كان فاء افتعل أحلا ثلاثة أحرف: الزاي، والدال، والذال، قلبت تاء الافتعال دالا، وأدغمت الدال والذال فيها، نحو أدان وادكر، كما يجيء، وقد يجوز أن لا يدغم الذال نحو إذ دكر، والقلب الذي للادغام ليس مما نحن فيه، كما ذكرنا في أول هذا الباب، والحروف الثلاثة مجهورة، والتاء مهموسة، فقلبت التاء دالا، لان الدال مناسبة للذال والزاي في الجهر، وللتاء في المخرج، فتوسط بين التاء وبينهما، وإنما أدغمت الذال في الدال دون الزاي لقرب مخرجها من مخرج الدال وبعد مخرج الزاي منها

قوله " وادكر " قلب التاء دالا بعد الذال المعجمة لازم، وبعد القلب الادغام أكثر من تركه، فإن أدغمت فيما أن قلب الأولى إلى الثانية، أو بالعكس، كما يجيء في باب الادغام

(١) حصط: أصلها حصت، فأبدلت تاء الضمير طاء، وتقول: حاص عن الشيء يحيص حيصا وحيصة وحيوطا ومحيصا ومحاصا وحيصانا، إذا حاد عنه وعدل.

(٢) أصل أحط: أحطت، فأبدلت تاء الضمير طاء، ثم أدغمت الطاء في الطاء، وتقول: أحاط بالشيء يحيط به إحاطة، إذا أحدق به كله من جوانبه، وكل من أحرز الشيء كله وبلغ علمه أقصاه فقد أحاط به

(٣) أصل حفظ: حفظت، فأبدلت التاء طاء، ثم أبدلت الطاء المعجمة طاء مهملة، ثم أدغمت الطاء في الطاء

قوله " وشاذ في فزد " حاله كحال فحصط، وقد ذكرناه، وكذا شذ قلبه بعد الدال، نحو جدد في جدت، وقد شذ قلب تاء الافتعال بعد الجيم، لان الجيم وإن كانت محهورة والتاء مهموسة إلا أنها أقرب إلى التاء من الزاي والذال، فيسهل النطق بالتاء بعد الجيم، ويصعب بعد الزاي والذال، قال: ١٨١ - فقلت لصاحبي لا تحبسانا\*  
بنزع أصوله واجدز شيحا (١)  
ولا يقاس على المسموع منه، فلا يقال اجدرأ (٢) واجدح (٣)، والدولج:

(١) هذا البيت من الوافر، وهو من كلمة لمضرس بن ربعي الفقعسي، وأولها قوله:

وضيف جاءنا والليل داج\* وريح القر تحفز منه روحا  
وقوله " والليل داج " معناه مظلم، والقر - بالضم -: البرد، وتحفز: تدفع،  
وقوله " فقلت لصاحبي الخ " خاطب الواحد بخطاب الاثنين في قوله " لا تحبسانا " ثم عاد إلى الافراد في قوله " واجدز شيحا " وليس هذا بأبعد من قول سويد ابن كراع العكلي:

فإن تزجراني يا ابن عفان انزجر\* وإن تدعاني أحم عرضا ممنعا  
ويروى في بيت الشاهد:

\* فقلت لحاطبي لا تحبسيني\*

والكلام على هذه الرواية جار على مهيع واحد. والمعنى لا تؤخرنا عن شئ اللحم بتشاكلك بنزع أصول الحطب، بل اكتف بقطع ما فوق وجه الأرض منه، والاستشهاد بالبيت في قوله " واجدز " وهو افتعل من الجز، وأصله اجتر، وبه يروى، فأبدل التاء دالا إبدالا غير قياسي  
(٢) اجدرأ: هو افتعل من الجرأة التي هي الاقدام على الشئ، وأصله اجترأ فأبدل التاء دالا

(٣) اجدح: هو افتعل من الجرح، وأصله اجترح، فأبدل التاء دالا، ومن هذا تقول: جرح فلان الاثم واجترحه، إذا كسبه، قال تعالى (أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات)

الكناس، من الولوج، قلبت الواو تاء، ثم قلبت التاء دالا، وذلك لان التولج أكثر استعمالا من دولج، وقلبت التاء دالا في ازدجر واجد مع لتناسب الصوت، كما في صويق، بخلاف دولج.

قوله: " والجيم من الياء المشددة في الوقف، في نحو فقيمج، وهو شاذ ومن غير المشددة في نحو \* لأهم إن كنت قبلت حجتج \* أشذ، ومن الياء المفتوحة في نحو قوله \* حتى إذا ما أمسجت وأمسجا \* أشذ " الجيم والياء أختان في الجهر، إلا أن الجيم شديدة، فإذا شددت الياء صارت قريبة غاية القرب منها، وهما من وسط اللسان، والجيم أبين في الوقف من الياء، فطلب البيان في الوقف، إذ عنده يخفى الحرف الموقوف عليه، ولهذا يقال في حبلى - بالياء -: حبلو بالواو - وقد تقلب الياء المشددة لا للوقف جيما، قال: ١٨٢ - كأن في أذنا بهن الشول \* من عبس الصيف قرون الاجل (١)

(١) هذا الشاهد بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة طويلة لأبي النجم العجلي أولها:

الحمد لله العلى الاجل \* الواسع الفضل الوهوب المجزل  
والضمير في أذنا بهن عائد للإبل، والشول: جمع شائل، وتقول: شالت الناقة  
بذنبها تشول، إذا رفعته للقاح وقد انقطع لبنها، والعبس - بفتحتين -: ما يعلق  
بأذنا الإبل من أبقارها وأبوالها فيجف عليها، وأضافه إلى الصيف، لأنه يكون  
في ذلك الوقت أحف وأيس، والأجل - بكسر الهمزة وضمها مع تشديد الجيم  
مفتوحة -: الوعل، وهو تيس الجبل. شبه ما يعلق بأذنا النوق في زمن الصيف  
بقرون التيس الجبلي في صلابته وييسه، والاستشهاد بالبيت في قوله " الاجل " حيث  
أبدل الياء المشددة جيما في غير الوقف

وقد جاء في المخففة في الوقف، لكنه أقل من المشددة، وذلك أيضا لبيان الياء في الوقف، وقد جاء من الياء في غير الوقف، قال:

١٨٣ - \* حتى إذا ما أمسجت وأمسجا (١) \*

أي: أمسيت وأمسي، فلما أبدلت جيما لم ينقلب ألفا، ولم يسقط للساكنين، كالياء في أمست وأمسي، وفي قوله " في الياء المخففة أشد " دلالة على أن ذلك في المشددة شاذ، وإنما كان في المخففة أقل لان الجيم أنسب بالياء المشددة، كما قلنا، وإنما كان في نحو أمسجت أشد لان الأصل أن يبدل في الوقف لبيان الياء، والياء في مثله ليس بموقوف عليه.

قال: " والصاد من السين التي بعدها غين أو خاء أو قاف أو طاء جوازا، نحو أصبغ، وصلخ، ومس صقر، وصراط "

أقول: اعلم أن هذه الحروف مجهورة مستعلية، والسين مهموس مستفل، فكرهوا الخروج منه إلى هذه الحروف، لثقله فأبدلوا من السين صادًا، لأنها توافق السين في الهمس والصغير، وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء، فتجانس الصوت بعد القلب، وهذا العمل شبيه بالامالة في تقريب الصوت بعضه من بعض، فإن تأخرت السين عن هذه الحروف لم يسغ فيها من الابدال ما ساغ وهي متقدمة، لأنها إذا تأخرت كان المتكلم منحدرًا بالصوت من عال، ولا يثقل ذلك ثقل التصعد من منخفض، فلا تقول في قست: قصت، وهذه الحروف تجوز القلب: متصلة بالسين كانت كصقر، أو منفصلة بحرف نحو صلخ، أو بحرفين أو ثلاثة

(١) هذا بيت من الرجز المشطور لم نعثر له على نسبة إلى قائل ولا على سابق أو لاحق، ونسبه بعض العلماء إلى العجاج، وقد اختلفوا في الضمير في قوله " أمسجت وأمسجا " فقليل: هما عائدان إلى أتان وعير، وقيل: هما عائدان إلى نعامة وظليم، والاستشهاد في قوله " أمسجت وأمسجا " حيث أبدل الياء المخففة جيما في غير الوقف، قال في اللسان: " أبدل مكان الياء حرفا جلدا شبيها بها، لتصح له القافية والوزن " اه

نحو صملىق (١) وصراط، وصماليق (٢)، وهذا القلب قياس، لكنه غير واجب، ولا يجوز قلب السين في مثلها زايا خالصة، إلا فيما سمع نحو الزراط، وذلك لان الطاء تشابه الدال

قوله: " والزاي من السين والصاد الواقعتين قبل الدال ساكنتين، نحو يزدل، وهكذا فردى أنه "

السين حرف مهموس، والدال مجهور، فكرهوا الخروج من حرف إلى حرف ينافيه، ولا سيما إذا كانت الأولى ساكنة، لان الحركة بعد الحرف، وهي جزء حرف لين حائل بين الحرفين، فقربوا السين من الدال، بأن قلبوها زايا، لان الزاي من مخرج السين ومثلها في الصغير، وتوافق الدال في الجهر، فيتجانس الصوتان، ولا يجوز ههنا أن تشرب السين صوت الزاي، كما يفعل ذلك في الصاد، نحو يصدر، لان في الصاد إطباقا، فضارعوا لئلا يذهب الاطباق بالقلب، وليست السين كذلك، ويجوز في الصاد الساكنة الواقعة قبل الدال قلبها زايا صريحة وإشرابها صوت الزاي، أما الابدال فلان الصاد مطبقة مهموسة رخوة وقد جاورت الدال بلا حائل من حركة وغيرها، والدال مجهورة شديدة غير مطبقة، ولم يبدلوا الدال كما في تاء افتعل نحو اصطبر لأنها ليست بزائدة كالتاء، فتكون أولى بالتغيير، فغيروا الأولى لضعفها بالسكون، بأن قربوها من الدال، بأن قلبوها زايا خالصة، فتناسبت الأصوات، لان الزاي

-----  
(١) الصملىق: الصملىق، وهو الأرض المستوية، وقيل: القفر الذي لا نبات

فيه، والقاع المستوى الأملس، قال: جميل:

ألم تسل الربع القديم فينطق \* وهل تخبرنك اليوم ببداء صملىق

(٢) الصماليق: الصماليق، قال في اللسان: " وحكى سيويه صماليق،

قال ابن سيده: ولا أدري ما كسر إلا أن يكونوا قد قالوا: صملىقة، في هذا المعنى،

فعوض من الهاء، كما حكى موعىظ " اه

من مخرج الصاد وأختها في الصفيير، وهي تناسب الدال في الجهر وعدم الاطباق، ومن ضارع: أن نحى بالصاد نحو الزاي، ولم يقلبها زايا خالصة، فللمحافظة على فضيلة الاطباق، كما ذكرنا.

قوله " فزدى أنه " قول حاتم الطائي لما وقع في أسر قوم فغزا رجالهم وبقي مع النسوة فأمرنه بالفصد فنحر، وقال: هكذا فزدى (١) أنه، وأنه تأكيد للياء قال: " وقد ضورع بالصاد الزاي دونها وضورع بها متحركة أيضا، نحو صدر وصدق، والبيان أكثر فيهما، ونحو مس زقر كلبية، وأجدر وأشدق بالمضارعة قليل "

أقول: قوله " ضورع بالصاد الزاي " أي: جعل الصاد مضارعا للزاي، بأن ينحى بالصاد نحو الزاي، فقولك " ضارع " كان يتعدى إلى المشابه - بفتح الباء - بنفسه، فجعل متعديا إلى المشابه - بكسر الباء - بحرف الجر قوله " دونها " أي: دون السين: أي لم تشم السين صوت الزاي، بل قلبت زايا صريحة، لما ذكرنا من أنه لا إطباق فيه حتى يحافظ عليه قوله " وضورع بها " أي: بالصاد الزاي متحركة أيضا: أي إذا تحركت الصاد وبعدها دال أشم الصاد صوت الزاي، ولا يجوز قلبها زايا صريحة، لوقوع الحركة فاصلة بينهما، وأيضا فإن لحرف يقوى بالحركة، فلم يقلب، فلم يبق إلا المضارعة للمجاورة، والاشمام وفيها أقل منه في الساكنة، إذ هي محمولة فيه على الساكنة التي إنما غيرت لضعفها بالسكون، فإن فصل بينهما أكثر من حركة كالحرف والحرفين لم تستمر المضارعة، بل يقتصر على ما سمع من العرب، كلفظ الصاد والمصادر والصراط، لان الطاء كالدال قوله " والبيان أكثر فيهما " أي: في السين الساكنة الواقعة قبل الدال،

(١) انظر (ح ٢ ص ٢٩٤، ٢٩٥) و (ح ١ ص ٤٣)

والصاا الواقعة قبلها: سكاا الال أو اااااا، ولو روى " منها " لكان المعنى من المضاارعة والقلب، ويعنى بالبيان الاااااا بالصاا والساا صرااااا بلا قلب ولا إااااا صوا، ففى الصاا الساااا قبل الال البااا أكثر، ثم المضاارعة، ثم قلبها زااا  
قوله " ومس زقر كلباا " أا: قبااا كلب اقلب السااا الواقعة قبل القاف زااا، كما اقلبها ااااا صااا، وذلأ لأنه لما ابااا السااا والقاف لكون السااا مهموسة والقاف مآهورا أابلوها زااا، لمناسبا الزااا للسااا فى الماااا والصفااا، وللقاف فى الأااا  
قوله " وأأاا وأااا (أ) " يعنى إااااا الأااا والسااا الماااااا الواقعاا قبل الال صوا الزااا قلاا، وهذا آلاا ما قاله ساااااا، فإنه قال فى إااااا مثل هذا السااا صوا الزااا: " إن البباا أكثر وأااا، وهذا اااااا " وإنما بضااا بالسااا الزااا إذا كااا ساااا قبل الال، لأنها ااااا الصااا والسااا اللذااا اقلبانا إلى الزااا، وذلأ بكونها مهموسة رآوة مثلهاا، وإذا أااا فى السااا الصوا رأاا ذلأ ببنا طرف لسااا وأااا الساااااا مواا الصااا والسااا، ثم إن الأااا اااا على السااا وإن لم باا فى الأااا من مآابها الصااا السااا مثل ما ببناا وببنا السااا، وذلأ لان الأااا من ماااا السااا، فعاا بها ما اعاا بالسااا، ولا بااا أن بااا السااا والأااا زااا آالااا كالصااا والسااا، لأنها لبساا من ماااااا  
قال: " الااااا: أن اااا بااااا سااا فماااا من ماااا وااا

(أ) الأااا: الواساا الأااا، وهو أااا الفم، وبقال: رآا أااا، إذا كان ماااااا ذاااا، وقا قالوا لعاا بن سااا: الأااا، لأنه كان أااا آااااا الأااا.

من غير فصل، ويكون في المثليين والمتقاربين، فالمثلان واجب عند  
سكون الأول إلا في الهمزتين إلا في نحو السأل والدأث، وإلا في الألفين  
لتعذره، وإلا في نحو قوول للالباس وفي نحو تووى ورييا - على المختار -  
إذا خففت، وفي نحو قالوا وما، وفي يوم، وعند تحركهما في كلمة  
ولا إلحاق ولا لبس نحو رد يرد، إلا في نحو حيبى فإنه جائز، وإلا في نحو اقتتل  
وتتنزل وتتباعد، وسيأتى، وتنقل حركته إن كان قبله ساكن غير لين  
نحو يرد، وسكون الوقف كالحركة، ونحو مكني ويمكنني  
ومناسككم وما سلككم من باب كلمتين، وممتنع في الهمزة على الأكثر  
وفي الألف وعند سكون الثاني لغير الوقف نحو ظللت ورسول الحسن،  
وتميم تدغم في نحو رد ولم يرد، وعند الإلحاق واللبس بزنة أخرى نحو  
قردد وسرر، وعند ساكن صحيح قبلهما في كلمتين نحو قرم مالك،  
وحمل قول القراء على الإخفاء، وجائز فيما سوى ذلك "  
أقول: قوله " الإدغام أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك " يعني أن المتحرك  
يكون بعد الساكن (١) وإلا فليس بد من الفصل: أي فك أحد الحرفين  
من الآخر، لان الحركة بعد الحرف  
قوله " من غير فصل " أي: فك، احتراز عن نحو ريبا (٢) فإنك تأتي

(١) يريد أن الإدغام لا يكون إلا مع سكون الأول، لأنه لو كان متحركا  
والحركة بعد الحرف فلا يتأتى النطق بالحرفين دفعة واحدة، لان الحركة فاصلة  
بينهما، ولا يكفي أيضا في تحقق الإدغام سكون الأول وتحرك الثاني، بل لابد مع  
ذلك من وصل الحرفين في النطق لئلا تسكت بعد نطقك بالحرف الأول، ولذا قال  
ابن الحاجب: " الإدغام أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من  
غير فصل "

(٢) انظر (ح ١ ص ٢٨)



بياء ساكنة فياء متحركة، وهما من مخرج واحد، وليس بإدغام، لأنك فككت  
إحدهما عن الأخرى، وإنما الإدغام وصل حرف ساكن بحرف مثله متحرك  
بلا سكتة على الأول، بحيث يعتمد بهما على المخرج اعتماده واحدة قوية،  
ولا يحترز به عن الحرف الفاصل أو الحركة الفاصلة بين المثليين، لخروجه بقوله  
" ساكن فمتحرك "

والإدغام في اللغة: إدخال الشيء في الشيء، يقال: أدغمت اللجام في فم  
الدابة: أي أدخلته فيه، وليس إدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة،  
بل هو إيصاله به من غير أن يفك بينهما

قوله " في المثماليين والمتقاربيين " لا يمكن إدغام المتقاربيين إلا بعد جعلهما  
متمثليين، لان الإدغام إخراج الحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة باعتماد تام،  
ولا يمكن إخراج المتقاربيين من مخرج واحد، لان لكل حرف مخرجا على حدة،  
والذي أرى أنه ليس الإدغام الاتيان بحرفين، بل هو الاتيان بحرف واحد مع  
اعتماد على مخرجه قوى: سواء كان ذلك الحرف متحركا نحو يمد زيد، أو ساكنا  
نحو يمد، وقفًا، فعلى هذا ليس قوله " ساكن فمتحرك " أيضا بوجه، لأنه يجوز  
تسكين المدغم فيه اتفاقا: إما لأنه يجوز في الوقف الجمع بين الساكنين عند من  
قال هما حرفان، وإما لأنه حرف واحد على ما اخترنا، وإن كان كالحرفين  
الساكن أولهما من حيث الاعتماد التام، وقوله " ساكن فمتحرك " وقوله " من  
غير فصل " كالمتناقضين، لأنه لا يمكن مجئ حرفين أحدهما عقيب الآخر إلا  
مع الفك بينهما، وإن لم تفك بينهما فليس أحدهما عقيب الآخر  
قوله " فالمثلان واجب عند سكون الأول " جعل الإدغام ثلاثة أقسام:  
واجبا، وممتنعا، وجائزا، فذكر الواجب والممتنع، وما بقى فجائز، فالواجب من

قوله " واجب " إلى قوله " من باب كلمتين " والممتنع من قوله " وممتنع " إلى قوله " على الاخفاء "

قوله " عند سكون الأول " أي يجب الادغام إذا سكن أول المثليين: كانا في كلمة كالشد والمد، أو في كلمتين متصلتين نحو اسمع علما

قوله " إلا في الهمزتين " ليس الاطلاق بوجه، بل الوجه أن يقال: الهمز الساكن الذي بعده همز متحرك: إما أن يكونا في كلمة، أو في كلمتين، فإن كانا في كلمة أدغم الأول إذا كانا في صيغة موضوعة على التضعيف، كما ذكرنا في تخفيف الهمزة (١)، وفي غير ذلك لا يدغم، نحو قرأى على وزن قمطر (من قرأ) وإن كانا في كلمتين نحو اقرأ آية، وأقراء أباك، وليقرأ أبوك، فعند أكثر العرب على ما ذهب إليه يونس والخليل يجب تخفيف الهمزة، فلا يلتقى همزتان، وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين، وأناس معه، قال سيبويه: وهي رديئة، وقال: فيجب الادغام في قول هؤلاء مع سكون الأولى، ويجوز ذلك إذا تحركتا نحو قرأ أبوك، قال السيرافي: توهم بعض القراء أن سيبويه أنكر إدغام الهمزة، وليس الامر على ما توهموا، بل إنما أنكره على على مذهب من يخفف الهمزة، كما هو المختار عنده، وقد بين سيبويه ذلك بقوله: ويجوز الادغام في قول هؤلاء (٢)، يعني على تلك اللغة الرديئة قوله: " الدأث " (٣) اسم واد، الصغاني مخفف الهمز على وزن كلام وسلام.

(١) انظر (ص ٣٣ وما بعدها من هذا الجزء)

(٢) في أصول هذا الكتاب " ويجب الادغام... الخ " وهو تحريف، وما أثبتناه عن كتاب سيبويه (ح ٢ ص ٤١٠) وهو الصواب

(٣) ذكره ياقوت بتشديد ثانيه مفتوحا، وهو ما ذكره ابن الحاجب، وقد ذكر أيضا أنه اسم موضع، ويصح أن تكون الدأث صيغة مبالغة من دأث الطعام يدأثه - كفتح - إذا أكله

قوله: " وإلا في الألف " لما قال: " واجب عند سكون الأول " ولم يقل: مع تحرك الثاني، أوهم أن الألف يدغم في مثله، لأنه قد يلتقى ألفان، وذلك إذا وقفت على نحو السماء، والبناء، بالاسكان كما مر في تخفيف الهمزة (١) فإنك تجمع فيه بين ألفين، ولا يجوز الإدغام، لان الإدغام اتصال الحرف الساكن بالمتحرك، كما مر، والألف لا يكون متحركا، والحق أنه لم يحتج إلى هذا الاستثناء، لأنه ذكر في حد الإدغام أنه الاتيان بحرفين: ساكن فمتحرك، والألف لا يكون متحركا.

قوله: " وإلا في نحو قوول " اعلم أن الواو والياء الساكنين إذا وليهما مثلهما متحركا، فلا يخلو من أن يكون الواو والياء مدتين، أولا، فإن لم يكونا مدتين وجب إدغام أولهما في الثاني: في كلمة كانا كقول وسير، أو في كلمتين نحو (تولوا واستغنى الله) واحشي ياسرا، وإن كانا مدتين: فإما أن يكون أصلهما حرفا آخر قلب إليهما، أولا، فإن لم يكن فان كانا في كلمة وجب الإدغام، سواء كان أصل الثاني حرفا آخر، كمقرو وبرى وعلى، أولا، كمغزو ومرمى، وإنما وجب الإدغام في الأول: أعنى مقروا وبريا وعليا - وإن لم يكن القلب في الثاني واجبا - لان الغرض من قلب الثاني إلى الأول في مثله طلب التخفيف بالإدغام، فلو لم يدغموا لكان نقضا للغرض، ووجب الإدغام في الثاني: أعنى نحو مغزو ومرمى، لان مدة الواو والياء الأولين لم تثبت في اللفظ قط، فلم يكن إدغامهما يزيل عنهما شيئا وجب لهما، بل لم يقع الكلمتان في أول الوضع إلا مع إدغام الواو والياء في مثلهما، وإن كانا في كلمتين، نحو قالوا وما، وفي يوم، وظلموا وافدا، واطلمي ياسرا، لم يجز الإدغام، لأنه يثبت للواو والياء إذن في الكلمتين مد، وإدغامهما فيما عرض انضمامه إليهما من الواو والياء في أول الكلمتين مزيل

(١) انظر (٤٣) وما بعدها من هذا الجزء)

لفضيلة المد التي ثبتت لهما قبل انضمام الكلمة الثانية إلى الأولى، وإن كان أصل الواو والياء حرفا آخر قلب إلى الواو والياء، فإن كان القلب لأجل الادغام وجب الادغام نحو مرمى، وأصله مرموى، لئلا يبطل الغرض من القلب، فإن لم يكن القلب لأجل الادغام فإن كان لازما نظرا، فإن كانت الكلمة التي فيها المثان وزنا قياسيا يلتبس بسبب الادغام بوزن آخر قياسي لم يدغم، نحو قوول فإنه فعل ما لم يسم فاعله قياسا، ولو أدغم الواو فيه في الواو لالتبس بفعل الذي: هو فعل ما لم يسم فاعله قياسا لفعل، وإن لم يلزم التباس وزن قياسي بوزن قياسي أدغم نحو إينة على وزن إفعله من الأين، وأول على وزن أبلم (١) من الأول، وذلك لأن القلب لما كان لازما صار الواو والياء كأصليتين، والالتباس في مثله وإن وقع في بعض الصور لا يبالي به، لأن الوزن ليس بقياسي، فيستمر اللبس، وإن لم يكن القلب لازما نحو ريبا وتووى فالأصل الاظهار، لأن الواو والياء عارضان غير لازمين كما في بير وسوت، فهما كالهزمتين، والهمز لا يدغم في الواو والياء ما دام همزا، وأجاز بعضهم الادغام نظرا إلى ظاهر اجتماع المثلين، وعليه قولهم: ربا وربة، في رؤيا ورؤية، وعند سيبويه والخليل أن سوير وقوول لم يدغما لكون الواوين عارضين، وقول المصنف أولى، وهو أنهما لم يدغما لخوف الالتباس، لأن العارض إذا كان لازما فهو كأصلي، ومن ثم يدغم إينة وأول مع عروض الواو والياء.

قوله " وعند تحركهما " عطف على قوله " عند سكون الأول ": أي يجب الادغام إذا تحرك المثان في كلمة

اعلم أنهم يستثقلون التضعيف غاية الاستثقال إذ على اللسان كلفة شديدة في الرجوع إلى المنخرج بعد انتقاله عنه، ولهذا الثقل لم يصوغوا من الأسماء ولا الافعال

(١) الابلم - بضمين بينهما ساكن - هو الخوص (انظر ج ١ ص ٥٦)

رباعيا أو خماسيا فيه حرفان أصليان متمثالان متصلان، لثقل البناءين، وثقل التقاء المثليين، ولا سيما مع أصالتهما، فلا ترى رباعيا من الأسماء والافعال ولا خماسيا من الأسماء فيه حرفان كذلك إلا واحدهما زائد: إما للالحقاق أو لغيره، كما مر في ذي الزيادة، (١) ولم يبنوا ثلاثيا فأوه وعينه متمثالان إلا نادرا نحو ددن (٢) وبير (٣) بل إنما ضعفوا حيث يمكنهم الادغام، وذلك بتمائل العين واللام، إذ الفاء لو أدغم في العين وجب إسكانه، ولا يبتدأ بالساكن، وليس في الأسماء، التي لا توازن الافعال ذو زيادة في أوله أو وسطه مثلان متحركان، إذ لا موجب في مثله للادغام، لان الادغام إنما يكون في الاسم مع تحرك الحرفين إذا شابه الفعل الثقيل وزنا كما يجيء، وإلا بقى المتمثالان بلا إدغام، فتصير الكلمة ثقيلة بترك إدغام المثليين، وبكونها مزيدا فيها، فلم يبن من الأسماء المزيد فيها غير الموازنة للفعل ما يؤدي إلى مثل هذا الثقل، بل يجيء فيما زيد فيه من الافعال والأسماء الموازنة لها ما في أوله أو وسطه مثلان مقترنان، وذلك لكثرة التصرف في الفعل قياسا، فربما اتفق فيه بسببه مثل ذلك، فنقول: لا يخلو مثله من أن يكون من ذي زيادة الثلاثي أو من ذي زيادة الرباعي، فمن ذي زيادة الثلاثي بابان يتفق في أولهما مثلان متحركان، نحو تترس (٤)، وتتارك (٥) وباب يتفق في وسطه مثلان متحركان نحو اقتتل، ومن ذي زيادة الرباعي باب يتفق في أوله ذلك نحو تتدحرج، فأما ذو زيادة الرباعي فلا يخفف بالادغام،

(١) ذكره في الجزء الأول (ص ٦١ وما بعدها)

(٢) الددن: اللهو واللعب. انظر (ح ١ ص ٣٤)

(٣) البير: حيوان شبيه بالنمر. انظر (ح ١ ص ٣٤، ح ٢ ص ٣٦٧) وفي

بعض النسخ بين، وهو اسم واد. وانظر (ح ٢ ص ٣٦٨)

(٤) يقال: تترس الرجل، إذا لبس الترس يتستر به، ويقال: تترس القوم

بالقوم، إذا جعلوهم أمامهم يتقون بهم العدو

(٥) يقال: تتارك الرجلان الامر، إذا تركه كل واحد منهما لصاحبه

إذ لو أدغمت لاحتجت إلى همزة الوصل فيؤدى إلى الثقل عند القصد إلى التخفيف، بل الأولى إبقاؤهما، ويجوز حذف أحدهما، كما يجىء، وأما ذو زيادة الثلاثي: فإن كان المثان في أوله فاما أن يكون ماضيا كترس وتترك، أو مضارعا كتنزل وتثاقل، فالأولى في الماضي الاظهار، ويجوز الادغام مع اجتلاب همزة الوصل في الابتداء، وكذا إذا كان فاء تفعل وتفاعل مقاربا للثناء في المخرج نحو أظير واثاقل على ما يجىء، فإذا أدغمت في الماضي أدغمت في المضارع والامر والمصدر واسم الفاعل والمفعول وكل اسم أو فعل هو من متصرفاته، نحو يترس، ومترس، ويتارك، ومتارك، ويظير، ويثاقل ومظير ومثاقل، وإن كان مضارعا جاز الاظهار والحذف والادغام نحو تنزل وتنزل، وإذا أدغم لم يجتلب له همزة الوصل كما في الماضي، لثقل المضارع، بخلاف الماضي، بلا لا يدغم

إلا في الدرج ليكتفي بحركة ما قبله، نحو قال تنزل، وإن كان المثان في وسط ذي الزيادة الثلاثي فلك الاظهار والادغام نحو اقتتل وقتل كما يجىء هذا، وإنما جاز الادغام في مصادر الأبواب المذكورة وإن لم توازن الفعل لشدة مشابهتها لأفعالها، كما ذكرنا في تعليل قلب نحو إقامة واستقامة (١) هذا حكم اجتماع المثليين في أول الكلمة وفي وسطها، وأما إن كان المثان في آخر الكلمة وهو الكثير الشائع في كلامهم ومما يجىء في الثلاثي وفي المزيد فيه في الأسماء وفي الأفعال فهو على ثلاثة أقسام: إما أن يتحركا، أو يسكن أولهما، أو يسكن ثانيهما، فان تحركا: فإن كان أولهما مدغما فيه امتنع الادغام، نحو ردد، لانهم لو أدغموا الثاني في الثالث فلا بد من نقل حركته إلى الأول، فيبقى ردد، ولا يجوز، إذ التغيير إذن لا يخرج به إلى حال أخف من الأولى، وكذا إن كان التضعيف لللاحق امتنع الادغام: في الاسم كان كقردد (٢)، أو

(١) انظر (ص ١٠٨ من هذا الجزء)

(٢) القردد: ما ارتفع من الأرض، واسم جبل، وانظر (ح ١ ص ١٣)

في الفعل كجلبب، لان الغرض بالالحاق الوزن، فلا يكسر ذلك الوزن بالادغام،  
وأما سقوط الألف في نحو أرطى فإنه غير لازم، بل هو للتنوين العارض الذي  
يزول باللام أو الإضافة، وإن لم يكن التضعيف أحد المذكورين: فإن كان  
الأول حرف علة نحو حيى وقوى فقد مضى حكمه، وإن لم يكن: فإما أن  
يكون في الفعل، أو في الاسم، فإن كان في الفعل وجب الادغام: لكونه  
في الفعل الثقيل، وفي الآخر الذي هو محل التغيير، وقد شد نحو قوله:  
١٨٤ - مهلا أعاذل قد جربت من خلقي\*

أنى أجود لاقوام وإن ضننوا (١)

وهو ضرورة، وإن كان في الاسم: فإما أن يكون في ثلاثي مجرد من  
الزيادة، أو في ثلاثي مزيد فيه، ولا يدغم في القسمين إلا إذا شابها الفعل، لما  
ذكرنا في باب الاعلال (٢) من ثقل الفعل، فالتخفيف به أليق، فالثلاثي المجرد  
إنما يدغم إذا وازن الفعل نحو رجل صب (٣)، قال الخليل: هو فعل - بكسر  
العين -، لان صببت صباية فأنا صب كقنعت قناعة فأنا قنع، وكذا  
طب (٤) طبب، وشد رجل ضفف (٥) والوجه ضف، ولو بنيت مثل

(١) هذا بيت من البسيط، وقائله قعنب بن أم صاحب. ومهلا: اسم مصدر يراد  
به الامر، والهمزة في أعاذل للنداء، وعاذل: مرخم عاذلة، وهو في الأصل اسم  
فاعل من العدل، وهو اللوم في تسخط، وضمنوا: بخلوا. والاستشهاد بالبيت في  
قوله " ضمنوا " حيث فك ما يجب إدغامه وهو شاذ لا يجوز ارتكابه في الكلام

(٢) انظر (٨٨ من هذا الجزء)

(٣) الصباية: رقة الشوق، تقول: رجل صب، وهي صبة، وصب إليه  
صباية: أي كلف واشتاق

(٤) الطب - بتثنية الطاء -: الرجل الحاذق الماهر في عمله، والطبيب مثله،

تقول: طب يطب - كظل يظل - فهو طب ومتطبب وطبيب، وطبه يطبه

- كمد يمد - أي: داواه، وفلان طب بهذا الامر: أي عالم به

(٥) تقول: هذا رجل ضف الحال، إذا كان رقيقه، والضفف - بفتحيتين -

كثرة العيال، أو كثرة الأيدي على الطعام، أو أن تكون الأكلة أكثر من  
الطعام، أو الضيق والشد، وقد راجعنا كتب اللغة فوجدنا المستعمل هو ما ذكرنا  
بالادغام، فلعل الفك الذي حكاه المؤلف لغة قليلة

ندس (١) من رد قلت: رد بالادغام، وكان القياس أن يدغم ما هو على فعل كشرر وقصص وعدد، لموازنته الفعل، لكنه لما كان الادغام لمشابهة الفعل الثقيل، وكان مثل هذا الاسم في غاية الخفة، لكونه مفتوح الفاء والعين، ألا ترى إلى تخفيفهم نحو كبد وعضد دون نحو جمل؟ تركوا الادغام فيه، وأيضا لو أدغم فعل مع خفته لالتبس بفعل - ساكن العين -، فيكثر الالتباس، بخلاف فعل وفعل - بكسر العين وضمها - فإنهما قليلا في المضاعف، فلم يكثر بالالتباس القليل، وإنما اطرده قلب العين في فعل نحو دار وباب ونار وناب، ولم يجر فيه الادغام مع أن الخفة حاصلة قبل القلب كما هي حاصلة قبل الادغام، لان القلب لا يوجب التباس فعل بفعل، إذ بالألف يعرف أنه كان متحرك العين لا ساكنها، بخلاف الادغام وقد جاء لأجل الخفة كثير من المعتل على فعل غير معل نحو قرد (٢) وميل (٣) وغيب (٤) وصيد (٥) وخونة وحوكة (٦)، ولم يدغم نحو سرر (٧) وسرر (٨)

- 
- (١) الندس - كعضد، وفي لغة أخرى - ككف - : هو الفهم الفطن  
(٢) القود: هو أن تقتل القاتل بمن قتله  
(٣) الميل - بالتحريك - : ما كان حلقة في إنسان أو بناء، والفعل كفرح، تقول: ميل يميل فهو أميل  
(٤) الغيب - بفتحيتين - : القوم الغائبون  
(٥) الصيد - بفتحيتين - : ميل العنق، وقد صيد فهو أصيد  
(٦) الحوكة - بفتحات - : جمع حائك، وتقول: حاك الثوب حوكا وحيكا وحيكا: فهو حائك من قوم حاكة وحوكة، الأولى على القياس، والثانية شاذة في القياس كثيرة في السماع  
(٧) السرر - بضميتين - : جمع سرير وهو معروف  
(٨) السرر - بضم ففتح - : جمع سريرة



وقدد (١) وكذا ردد على وزن إبل من رد، لعدم موازنة الفعل، وأما قولهم:  
عميمة وعم (٢) فمخفف كما يخفف غير المضاعف نحو عنق ورسل وبون في جمع  
بوان (٣) والقياس بون كعيان وعين (٤)، فإذا اتصل بآخر الاسم الثلاثي الوازن  
للفعل حرف لازم كألف التأنيث أو الألف والنون لم يمنع ذلك من الادغام كما  
منع من الاعلال في نحو الطيران والحيدى (٥)، لان ثقل إظهار المثليين أكثر من  
ثقل ترك قلب الواو ألفا، فصار الحرف اللازم مع لزومه كالعدم، فنقول:  
من رد على فعلان: رددان، كشرر، وعلى فعلان وفعالان بكسر العين وضمها:  
ردان، بالادغام، وعلى فعلان - بضميتين - وفعالان - بكسرتين -: رددان  
ورددان، وعلى فعلان - بضم الفاء وفتح العين -: رددان، كله بالاظهار، وكذا  
الاسم الثلاثي المزيد فيه يدغم أيضا إذا وازن الفعل، نحو مستعد ومستعد ومرد،  
وهو على وزن يفعل، ومدق، وهو على وزن انصر، وراذ، وهو كيضرب،  
ولا يشترط في الادغام مع الموازنة المخالفة بحركة أو حرف في الأولى ليس  
في الفعل،، كما اشترط ذلك في الاعلال، فيدغم نحو أدق وأشد، وإن لم يخالف

- 
- (١) القدد - بكسر ففتح -: جمع قدة، وهي الفرقة من الناس يكون هوى كل  
واحد على حدة، ومنه قوله تعالى (كنا طرائق قددا): أي فرقا مختلفة الأهواء  
(٢) تقول: نخلة عميمة: أي طويلة، ونخل عم - بضميتين - وقد يقال: عم  
- بالادغام.  
(٣) البوان - ككتاب، وكغراب -: أحد أعمدة النجباء، انظر (ح ٢  
ص ١٢٧، ٢٠٨)  
(٤) العيان - بكسر أوله -: حديدة الفدان، وجمعه عين - بضميتين -  
(٥) الحيدى - بفتحات -: مشية المختال، وتقول: حمار حيدى، إذا كان  
يحيد عن ظله نشاطا ولم يوصف مذكر بما على فعلى سوى ذلك

الفعل، ولا يعل نحو أقول وأطول، وذلك لما ذكرنا من أن ثقل إظهار التضعيف أكثر من ثقل ترك الاعلال، وقوله  
١٨٥ - \* تشكو الوجى من أظلل وأظلل (١) \*

شاذ ضرورة

وإن كان الساكن هو الأول فقد مر حكمه  
وإن كان الساكن هو الثاني فهو على ضربين: أحدهما أن تحذف الحركة  
لموجب، ولا يجوز أن يحرك بحركة أخرى، ما دام ذلك الموجب باقيا،  
وذلك هو الفعل إذا اتصل به تاء الضمير أو نونه، نحو رددت ورددنا ورددن  
ويرددان وارددن، والثاني: أن تحذف الحركة لموجب، ثم قد تعرض ضرورة  
يحرك الحرف لأجلها بغير الحركة المحذوفة، مع وجود ذلك الموجب، وذلك  
الفعل المجزوم أو الموقوف، نحو لم يردد واردة، فإنه حذف منه الحركة  
الاعرابية، ثم إنه قد يتحرك ثاني المثليين فيهما لالتقاء الساكنين، نحو أردد  
القوم، ولم يردد القوم  
فالقسم الأول - أعنى رددت ورددنا ويرددن وارددن - المشهور فيه  
إثبات الحرفين بلا إدغام، وجاء في لغة بكر بن وائل وغيرهم الإدغام أيضا، نحو

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة لأبي النجم العجلي أولها:

\* الحمد لله العلى الاجلل \*

وبعد البيت الشاهد قوله:

\* من طول إملاال وظهر مملل \*

والوجى: الحفى، يزيد أنه حمل على إله في السير حتى اشتكت الحفى، والاظلل:  
باطن خف البعير، والاملال: مصدر قولك: أمله، وأمل عليه، إذا أنامه.

والاستشهاد بالبيت في قوله: أظلل حيث فك الإدغام ضرورة

ردن ويردن، بفتح الثاني، وهو شاذ قليل، وبعضهم يزيد ألفا بعد الادغام، نحو ردادت وردان، ليبقى ما قبل هذه الضمائر ساكنا كما في غير المدغم، نحو ضربت وضربن، وجاء في لغة سليم قليلا - وربما استعمله غيرهم - حذف العين أيضا في مثله، وذلك لكراهتهم اجتماع المثلين، فحذفوا ما حقه الادغام: أعنى أول المثلين، لما تعذر الادغام، فإن كان ما قبل الأول ساكنا أوجبوا نقل حركة الأول إليه، نحو أحسن ويحسن، ومنه قوله تعالى: (وقرن (١) في بيوتكن) على أحد الوجوه، وإن كان ما قبل الأول متحركا جاز حذف حركة الأول ونقلها إلى ما قبله إن كانت كسرة أو ضمة، قالوا: ظلت - بفتح الفاء وكسرهما - وكذا في لبيت لبت ولبت - بفتح الفاء وضمها - وذلك لبيان وزن الفعل كما بينا في ضمة قلت وكسرة بعث، وهذا الحذف عندهم في الماضي أكثر منه في المضارع والامر، وقد جاء الحذف في مثله والحرفان في كلمتين إذا كان الثاني لام التعريف، نحو علماء: أي على الماء، وأما قولهم علرض فقياس، لأنه نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف، ثم اعتد بالحركة المنقولة

-----  
(١) اعلم أن قولنا: قر الرجل في مكانه، قد ورد من باب علم يعلم، ومن باب ضرب يضرب. ثم اعلم أن هذه الآية الكريمة قد قرئ فيها بالاتمام، وبالحذف مع كسر القاف، وبالحذف مع فتح القاف: أما الاتمام فلا شيء فيه، وأما الحذف مع كسر القاف فتخريجه على أن الفعل من باب ضرب يضرب، ولا شيء فيه من جهة القواعد، ولكن فيه استعمال أقل اللغتين، وذلك لان مجئ الفعل من باب علم أكثر من مجيئه من باب ضرب، وزعم بعضهم أن الفعل في هذه الآية - على قراءة الكسر - من المثال المحذوف الفاء، وأصله وقرير، وأما قراءة الفتح فالفعل عليها من باب علم ألبتة، لأن هذه الفتحة التي على القاف منقولة من أول المثلين، وقد اختلف العلماء في تخريجها فذهب قوم إلى أن الفعل من المضعف وأنه قد حذف عينه أو لامه مع أن العين مفتوحة، وذهب قوم إلى أن الفعل أمر من الأجوف، وأصله قار يقار مثل خاف يخاف

فأدغم لام على فيها، وكذا قالوا في جلا الامر وسلا الإقامة: جلمر وسلقامة، وفيه اعتداد بحركة اللام من حيث الادغام، وترك الاعتداد بها من حيث حذف ألف على وجلا. وجاء الحذف في المتقاربين في كلمتين إذا كان الثاني لام التعريف نحو بلعبر، وبلحارث وبلكعب، وليس بقياس والقسم الثاني: أعنى نحو رد ولم يرد، لغة أهل الحجاز فيه ترك الادغام، وأجاز غيرهم الادغام أيضا، لان أصل الحرف الثاني الحركة، وهي إن انتفت بالعارض: أعنى الجزم والوقف، لكن لا يمتنع دخول الحركة الأخرى عليه: أعنى الحركة: لالتقاء الساكنين، فجوز الادغام فيما لم يعرض فيه تلك الحركة أيضا، نحو رد زيدا، ولم يرد زيدا، فإذا أدغم حرك الثاني بما ذكرناه في باب التقاء الساكنين (١)، وقد جاء في التنزيل أيضا ذلك، قال تعالى (لا تضار والدة)، وإن سكن الحرف المدغم فيه للوقف فبقاء الادغام فيه أكثر وأشهر، لعروض السكون، وعدم لزومه، إذ قد تثبت تلك الحركة المحذوفة فيه بعينها، وذلك في الوصل، فيكون جمعا بين الساكنين، وهو مغتفر في الوقف، وقد يجوز حذف أحد المثليين أيضا نحو هو يفر، وقفا - بالتشديد والتخفيف - فهذه أحكام اجتماع المثليين في كلمة واحدة فإن كان ما قبل أول المثليين فيما قصد الادغام فيه ساكنا: سواء تحرك المثلان كيردد، أو سكن ثانيهما كلم يردد، فإن كان الساكن حرف مد: أي الألف والواو والياء الساكنين اللذين ما قبلهما من الحركة من جنسهما، وجب حذف الحركة، نحو ماد وتمود الثوب، وكذا ياء التصغير، إذ هو لازم السكون، فلا يحتمل الحركة نحو أصيم (٢) ومديق (٣) وجاز التقاء الساكنين في جميع ذلك

(١) انظر (ح ٢ ص ٢٤٣)

(٢) أصيم: تصغير أصم، وهو وصف من الصمم

(٣) مديق: تصغير مدق - بضميتين - وهو آلة يدق بها

كله، لأنه على حده كما مر في بابه (١)، وإن كان الساكن غير ذلك نقل حركة أول المثلين إليه سواء كان حرف لين كإوزة (٢) وأود (٣) وأيل (٤)، أولاً، نحو مستعدو ومستعد

هذا. وإن كان المثلان في كلمتين: فإن كان أولهما ساكناً فقط وليس بمد وجب الإدغام كما ذكرنا، سواء كان همزاً نحو اقرأ آية، إذا لم تخفف، أو غير همز، نحو قل لزيد، وإن كان ثاني المثلين ساكناً فقط وجب إثباتهما إلا فيما إذا كان الثاني لام التعريف فقط، فإنه قد جاء في الشذوذ حذف أولهما أيضاً كما مر، نحو علماء، وذلك لكثرة لام التعريف في كلامهم، فطلب التخفيف بالحذف لما تعذر الإدغام، وكذا جاء الحذف في بعض المتقاربين نحو بلحارث وبلعبر، وقال سيبويه: وكذا يفعلون بكل قبيلة يظهر فيها لام التعريف، فلا يحذفون في بنى النجار، لإدغام اللام في نون النجار، وإن كانا متحركين: فإن كان ما قبل أول المثلين متحركاً نحو مكني ومكني وطبع قلوبهم، أو كان ساكناً هو حرف مد نحو قال لهم، وقيل لهم، وعمود داود، وتظلمونني، وتظلميني، أولين غير مد نحو ثوب بكر، وجيب بكر وجاز الإدغام، وإن كان ذلك في الهمز أيضاً نحو رداء أبيك، وقرأ أبوك، فيمن يحقق الهمزتين، وإن كان الساكن حرفاً صحيحاً لم يجز الإدغام، وأما ما نسب إلى أبي عمرو من الإدغام في نحو (خذ العفو وأمر) و (شهر رمضان) فليس بإدغام حقيقي، بل هو إخفاء أول المثلين إخفاء يشبه الإدغام، فتجوز بإطلاق اسم الإدغام على الإخفاء لما كان الإخفاء قريباً منه، والدليل على أنه إخفاء لا إدغام أنه روى عنه الأشمام والروم

(١) انظر (ح ٢ ص ٢١٢ وما بعدها)

(٢) انظر (ح ١ ص ٢٧ وما بعدها)

(٣، ٤) انظر (ح ١ ص ٢٧)

في نحو (شهر رمضان) و (الخلد جزاء) إجراء للوصل مجرى الوقف، والروم: هو الايتان ببعض الحركة، وتحريك الحرف المدغم محال، فلك في كل مثلين في كلمتين قبلهما حرف صحيح إخفاء الأول منهما  
واعلم أن أحسن ما يكون الادغام فيما جاز لك فيه الادغام من كلمتين أن يتوالى خمسة أحرف فصاعدا متحركة مع المثلين المتحركين، نحو جعل لك، وذهب بمالك، ونحو نزع عمر، ونزع علبط، والاظهار فيما قبل أول المثلين فيه حرف مد أحسن من الاظهار فيما قبل أول المثلين فيه حرف متحرك، والاظهار في الواو والياء اللتين ليستا بمد نحو ثوب بكر وجيب بكر أحسن منه في الألف والواو والياء المدتين، لان المد يقوم مقام الحركة، وإنما جاز الادغام في نحو ثوب بكر وجيب بكر ولم يجرز في نحو (خذ العفو وأمر) لان الواو والياء الساكنين فيهما مد على الجملة وإن لم تكن حركة ما قبلهما من جنسهما، إلا أن مدهما أقل من مدهما إذا كان حركة ما قبلهما من جنسهما، ولوجود المد فيهما مطلقا يمد ورش نحو سوءة وشئ، كما يمد نحو سئ والسوء، وإنما لم يجرز نقل حركة أول المثلين في كلمتين إلى الساكن قبله للادغام في نحو (العفو وأمر)، وجاز ذلك في كلمة واحدة نحو مدق ومستعد وأود وأيل لان اجتماع المثلين لازم إذا كان في كلمة، فجاز لذلك اللازم الثقيل تغيير بنية الكلمة وأما إذا كانا في كلمتين فإنه لا يجوز تغيير بنية الكلمة لشئ عارض غير لازم  
قوله "مكنني ويمكنني من باب كلمتين" يعنى يجوز فيه إدغام الكلمة وتركه، لأنه من باب كلمتين، وإن كان الثاني كجزء الكلمة  
قوله "إلا في الهمزتين" قد ذكرنا أن الادغام فيهما واجب عند من يحقق الهمزتين

قوله " في نحو السئال " قد مضى شرحه في باب تخفيف الهمزة (١)  
قوله " وفي نحو تووى ورييا " يعنى إذا كانت الأولى منقلبة من الهمز على  
سبيل الجواز لا الوجوب  
قوله " وفي نحو قالوا وما " يعنى إذا كان الأول مدا، وهما في كلمتين  
قوله " ولا إلحاق " احتراز عن نحو قردد وجلبب  
قوله " ولا لبس " احتراز عن نحو طلل وسرر  
قوله " وفي نحو حىي " أي: فيما المثلان فيه ياءان ولا علة لقلب ثانيهما ألفا  
وحرسته لازمة  
قوله " في نحو اقتتل " أي: فيما المثلان فيه في الوسط  
قوله " تتنزل وتتباعد " أي: فيما المثلان فيه في الأول  
قوله " فتنقل حرسته " أي: إذا كانا في كلمة  
قوله " غير لين " احتراز عن نحو راد وتمود وأصيم، وليس له هذا  
الاطلاق، بل الواجب أن يقول: غير مد ولا ياء تصغير، لان نحو أود وأيل  
تقل فيه الحركة إلى الساكن مع أنه حرف لين  
قوله " وسكون الوقف " لا يريد بالوقف البناء في نحو رد، أمرا، بل  
الوقف في نحو جاءني زيد - بالاسكان - دون الروم والاشمام  
قوله " في الهمز على الأكثر " قد ذكرنا أنه لا يمتنع عند أهل التحقيق،  
بل الادغام واجب عند سكون الأول، وجائز عند تحركهما في كلمتين، نحو  
قرأ أبوك  
قوله " تدغم في نحو رد ولم يرد " أي: تدغم إذا كان الثاني ساكنا للجزم  
أو لكون الكلمة مبنية على السكون

(١) انظر (ص ٥٥ من هذا الجزء)

قوله " وعند الالحاق " عطف على قوله في الهمز: أي يمتنع عند الالحاق  
قوله " في كلمتين " لان ذلك لا يمتنع في كلمة نحو أصيم ومديق  
قوله " وجائز فيما سوى ذلك " أي: سوى الواجب والممتنع، وذلك  
إذا تحركا في كلمتين وليس قبل الأول ساكن صحيح نحو " طبع على " يجوز  
لك فيه الادغام وتركه

قال: " المتقاربان، ونعني بهما ما تقاربا في المخرج أو في صفة تقوم  
مقامه، ومخارج الحروف ستة عشر تقريبا، وإلا فلكل مخرج، فللهمزة  
والهاء والألف أقصى الحلق، وللعين والحاء وسطه، وللعين والحاء أدناه،  
وللقاف أقصى اللسان وما فوقه من الحنك، وللكاف منهما ما يليهما،  
وللجيم والشين والياء وسط اللسان وما فوقه من الحنك، وللضاد أول  
إحدى حافتيه وما يليهما من الأضراس، وللأم ما دون طرف اللسان  
إلى منتهاه وما فوق ذلك، وللراء منهما ما يليهما، وللنون منهما  
ما يليهما، وللطاء والذال والتاء طرف اللسان وأصول الثنايا، وللصاد  
والزاي والسين طرف اللسان والثنايا، وللظاء والذال والتاء طرف اللسان  
وطرف الثنايا، وللفاء باطن الشفة السفلى وطرف الثنايا العليا، وللباء  
والميم والواو ما بين الشفتين "

أقول: قوله " أو في صفة تقوم مقامه " يعنى بها نحو الشدة والرخاو والجهر  
والهمس والاطباق والاستعلاء وغير ذلك مما يذكر بعد

قوله " وإلا فلكل مخرج " لان الصوت الساذج الذي هو محل الحروف  
- والحروف هيئة عارضة له - غير مخالف بعضه بعضا في الحقيقة، بل إنما تختلف  
بالجهازة واللين والغلظ والرقة، ولا أثر لمثلها في اختلاف الحروف، لان الحرف  
الواحد

قد يكون مجهورا وخفيا، فإذا كان ساذج الصوت الذي هو مادة الحرف ليس



بأنواع مختلفة، فلولا اختلاف أوضاع آلة الحروف - وأعني بآلتها مواضع تكونها في اللسان والحلق والسن والنطع (١) والشفة، وهي المسماة بالمخارج - لم تختلف الحروف، إذ لا شيء هناك يمكن اختلاف الحروف بسببه إلا مادتها وآلتها، ويمكن أن يقال: إن اختلافها قد يحصل مع اتحاد المخرج بسبب اختلاف وضع الآلة من شدة الاعتماد وسهولته وغير ذلك، فلا يلزم أن يكون لكل حرف مخرج قوله " فللهمة والهاء والألف أقصى الحلق، وللعين والحاء وسطه، وللغين والحاء أدناه " أي: أدناه إلى الفم، وهو رأس الحلق، هذا ترتيب سبويه ابتدأ من حروف المعجم بما يكون من أقصى الحلق، وتدرج إلى أن ختم بما مخرجه الشفة، والظاهر من ترتيبه أن الهاء في أقصى الحلق أرفع من الهمزة، والألف أرفع من الهاء، ومذهب الأخفش أن الألف مع الهاء، لاقدامها ولا خلفها، قال ابن جنى: لو كانا من مخرج لكان ينقلب الألف هاء لا همزة إذا حركتها. ولمنع أن يمنع من انقلاب الألف همزة بالتحريك، والحاء في وسط الحلق أرفع من العين، والحاء في أدنى الحلق أعلى من الغين، وكان الخليل يقول: الألف اللينة والواو والياء والهمزة هوائية: أي أنها من هواء الفم لا تقع على مدرجة من مدارج الحلق ولا مدارج اللسان، قال: وأقصى الحروف كلها في الحلق العين، وأرفع منها الحاء، وبعدها الهاء، ثم بعدهما إلى الفم الغين والحاء، والحاء أرفع من الغين

(١) قال في اللسان: " النطع (بكسر أوله وسكون ثانيه) والنطع (بكسر أوله وفتح ثانيه) والنطع (بفتحتين) والنطعة (بكسر ففتح): ما ظهر من غار الفم الأعلى، وهي الجلد الملتزقة بعضم الخليفةاء فيها آثار كالتخريز، وهناك موقع اللسان في الحنك " اهـ.

قوله " وللکاف منهما " أي: من أقصى اللسان وما فوقه " ما يليهما " أي ما يقرب منهما إلى خارج الفم

قوله " وللجيم والشين والياء وسط اللسان وما فوقه من الحنك " الجيم أقرب إلى أصل اللسان، وبعده إلى خارج الفم الشين، وبعده إلى خارجه الياء، قال سيبويه: بين وسط اللسان وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء

قوله " وللضاد أول إحدى حافتيه " الحافة: الجانب، ولللسان حافتان من أصله إلى رأسه كحافتي الوادي، ويريد بأول الحافة ما يلي أصل اللسان، وبآخر الحافة ما يلي رأسه

قوله " وما يليهما من الأضراس " اعلم أن الأسنان اثنتان وثلاثون سنا: ست عشرة في الفك الأعلى، ومثلها في الفك الأسفل، فمنها الثنايا، وهي أربع من قدام: ثنتان من فوق، ومثلهما من أسفل، ثم الرباعيات، وهي أربع أيضا: رباعيتان من فوق يمنة ويسرة، ومثلهما من أسفل، وخلفهما الأنياب الأربع: نابان ضاحكتان من فوق يمنة ويسرة، ومثلهما من أسفل، وخلف الأنياب الضواحك، وهي أربع: ضاحكتان من فوق يمنة ويسرة، ومثلهما من أسفل، وخلف الضواحك الأضراس، وهي ست عشرة: ثمان من فوق: أربع يمنة وأربع يسرة، ومثلها من أسفل. ومن الناس من ينبت له خلف الأضراس النواجذ، وهي أربع من كل جانب: ثنتان فوق، وثنان أسفل، فيصير ستا وثلاثين سنا، فأنت تخرج الضد من أقصى إحدى حافتي اللسان إلى قريب من رأس اللسان، ومنتهاه أول مخرج اللام، هذا الذي ذكرناه مخرج الضاد من اللسان إلى قريب من رأس اللسان، وموضعها من الأسنان نفس الأضراس العليا، فيكون مخرجها بين الأضراس وبين أقصى إحدى حافتي اللسان، وأكثر ما تخرج من الجانب الأيمن، على ما يؤذن به كلام سيبويه وصرح به السيرافي، ويقال للضاد: طويل،

لأنه من أقصى الحافة إلى أدنى الحافة: أي إلى أول مخرج اللام، فاستغرق أكثر الحافة

قوله " واللام ما دون طرف اللسان " يريد بما دون طرفه ما يقارب رأس اللسان من جانب ظهره إلى منتهاه: أي إلى رأس اللسان

قوله " وما فوق ذلك " أي: ما فوق ما دون طرف اللسان إلى رأسه، وهو من الحنك ما فوق الثنية، وعبارة سيوييه (١) " من بين أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه، وبين ما يليها من الحنك الاعلى مما فوق الضاحك والناب والرباعية والثنية "، واللام ابتداءؤه - على ما قال سيوييه - من الضاحك إلى الثنية، لان الضاد يخرج من بين الأضراس وحافة اللسان، واللام يخرج من فوق الضاحك والناب والرباعية والثنية، لا من نفس الأسنان وحافة اللسان، وجميع علماء هذا الفن على ذكر سيوييه، والمصنف خالفهم كما ترى، وليس بصواب قوله " وللراء منهما " أي: ما دون طرف اللسان إلى منتهاه وما فوق ذلك قوله " ما يليهما " أي: ما يقرب الموضعين إلى جانب ظهر اللسان، فالنون أقرب إلى رأس اللسان من الراء، وقال سيوييه: مخرج النون بين طرف اللسان إلى رأسه، وبين فويق الثنايا، ومخرج الراء هو مخرج النون، غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا، لانحرافه إلى اللام: أي الراء مائل إلى اللام قوله " وللصاد والزاي والسين طرف اللسان والثنايا " كذا قال ابن جنى والزمخشري، يعنون أنها تخرج من بين رأس اللسان والثنايا من غير أن يتصل طرف اللسان بالثنايا كما اتصل بأصولها لاخراج الطاء والبدال، بل يحاذيها

(١) عبارة سيوييه (ح ٢ ص ٤٠٥) هكذا: " ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الاعلى وما فوق الضاحك والناب والرباعية والثنية مخرج اللام " اه

ويسامتها وعبارة سيويه " مما بين طرف اللسان وطرف الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد " فعلى ما قال مخرج هذه الحروف هو مخرج النون قوله " طرف اللسان وطرف الثنايا " أي: رؤوس الثنايا العليا، وقال الخليل: العين والحاء والهاء والغين والحاء حلقيه، لان مبتدأها من الحلق، والقاف والكاف لهويتان، إذ هما من اللهاة، والجيم والشين والضاد شجرية، لان مبتدأها من شجر الفم: أي مفرجه، والصاد والزاي والسين أسلية، وأسلة اللسان: مستدق طرفه، والطاء والذال والتاء نطعية: لان مبتدأها من نطع الغار الاعلى، والطاء والذال والتاء لثوية، والراء واللام والنون ذلقية، وذلق كل شئ: تحديد طرفه، والفاء والباء والميم شفوية، أو شفوية، والواو والياء والألف والهمزة هوائية، إذ هي من الهواء لا يتعلق بها شئ، وخالف الفراء سيويه في موضعين: أحدهما أنه جعل مخرج الياء والواو واحدا، والاخر أنه جعل الفاء والميم بين الشفتين، وأحسن الأقوال ما ذكره سيويه، وعليه العلماء بعده.

قال: " ومخرج المتفرع واضح، والفصيح ثمانية: همزة بين بين (وهي) ثلاثة، والنون الخفية نحو عنك، وألف الإمالة، ولام التفخيم، والصاد كالزاي والشين كالجيم. وأما الصاد كالسين والطاء كالتاء والفاء كالباء والضاد الضعيفة والكاف كالجيم فمستهجنة. وأما الجيم كالكاف والجيم كالشين فلا يتحقق "

أقول: يعنى بالمتفرع حرفا يتفرع عن هذه الحروف المذكورة قبل بإشارتها صوتا من غيرها، فهمزة بين بين ثلاثة ذكرناها في تخفيف الهمزة (١): ما بين الهمزة والألف، وما بينها وبين الواو، وما بينها وبين الياء. قوله " النون الخفية " قيل: إن الرواية عن سيويه " الخفيفة " قال السيرافي يجب أن يقال " الخفية " لان التفسير يدل عليه، إذ هي نون ساكنة غير

(١) انظر (ص ٣٠ وما بعدها من هذا الجزء)

ظاهرة مخرجها من الخيشوم فقط، وإنما تجيء قبل الحروف الخمسة عشر التي تذكر عند ذكر أحوال النون، قال السيرافي: ولو تكلف متكلف إخراجها من الفم مع هذه الخمسة عشر لأمكن بعلاج وعسر. قوله: " وألف الإمالة " يسميها سيويه ألف الترخيم، لان الترخيم تليين الصوت، قال:

لها بشر مثل الحرير ومنطق \* رخيم الحواشي لاهراء ولا نزر  
قوله " ولام التفخيم " يعنى بها اللام التي تلى الصاد أو الضاد أو الطاء، إذا كانت هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة، كالصلاة ويصلون، فان بعضهم يفخمها، وكذا لام " الله " إذا كان قبلها ضمة أو فتحة.  
ولم يذكر المصنف ألف التفخيم، وذكرها سيويه في الحروف المستحسنة، وهي الألف التي ينحى بها نحو الواو، كالصلاة والزكاة والحياة، وهي لغة أهل الحجاز، وزعموا أن كتبهم لهذه الكلمات بالواو على هذه اللغة.  
قوله " الصاد كالزاي " قد ذكرنا في نحو يصدق وصدق.  
قوله " والشين كالجيم " ذكرها سيويه في الحروف المستحسنة، وذكر الجيم التي كالشين في المستهجنة، وكلتاهما شئ واحد، لكنه إنما استحسنت الشين المشربة صوت الجيم لأنه إنما يفعل ذلك بها إذا كانت الشين ساكنة قبل الدال، والدال مجهورة شديدة والشين مهموسة رخوة تنافى جوهر الدال، ولا سيما إذا كانت

(١) هذا بيت من بحر الطويل من قصيدة لذي الرمة، والبشر: اسم جنس جمعي واحده بشرة، وبشرة الانسان: ظاهر بدنه، والمنطق مصدر ميمي بمعنى النطق، والرخيم: الناعم اللين، والهراء - كغراب - : المنطق الفاسد، ويقال: هو الكثير، وهو أنسب لمقابلته بالنزر وهو القليل. والاستشهاد بالبيت على أن الرخيم معناه الصوت اللين، فالترخيم بمعنى تليين الصوت

ساكنة، لان الحركة تخرج الحرف عن جوهره فتشرب الشين صوت الجيم التي هي  
مجهورة شديدة كالدال لتناسب الصوت، فلا جرم استحسن، وإنما استهجن الجيم  
التي كالشين لأنها إنما يفعل ذلك بها إذا سكنت وبعدها دال أو تاء، نحو اجتمعوا  
وأجدر، وليس بين الجيم والدال، ولا بينها وبين التاء تباين، بل هما شديدتان،  
لكن الطبع ربما يميل لاجتماع الشديدين إلى السلاسة واللين فيشرب الجيم ما يقاربه  
في المخرج، وهو الشين، فالفرار من المتنافيين مستحسن، والفرار من المثليين  
مستهجن، فصار الحرف الواحد مستحسنًا في موضع، ومستهجنًا في موضع آخر،  
بحسب موقعه

قوله " وأما الصاد كالسين " قربها بعضهم من السين لكونهما من مخرج  
واحد، والطاء التي كالتاء تكون في كلام عجم أهل المشرق كثيرًا، لان الطاء  
في أصل لغتهم معدومة فإذا نطقوا بها تكلفوا ما ليس في لغتهم، فنطقوا بشئ  
بين الطاء والتاء

قوله " والفاء كالباء " قال السيرافي: هي كثيرة في لغة العجم وهي على  
ضربين: أحدهما لفظ الباء أغلب عليه من الفاء، والآخر لفظ الفاء أغلب عليه  
من الباء، وقد جعلنا حرفين من حروفهم سوى الباء والفاء المخلصين، قال: وأظن  
أن العرب إنما أخذوا ذلك من العجم لمخالطتهم إياهم

قوله " الضاد الضعيفة " قال السيرافي: إنها لغة قوم ليس في لغتهم ضاد،  
فإذا احتاجوا إلى التكلم بها في العربية اعتضلت عليهم، فربما أخرجوها ظاء،  
لاخراجهم إياها من طرف اللسان وأطراف الثنايا، وربما تكلفوا إخراجها من  
مخرج الضاد فلم يتأت لهم فخرجت بين الضاد والطاء، وفي حاشية كتاب  
ابن مبرمان: الضاد الضعيفة كما يقال في اثرده: اضرد له، يقربون التاء من  
الضاد، قال سيويوه: تكلف الضاد الضعيفة من الجانب الأيسر أخف، قال

السيرافي: لان الجانب الأيمن قد اعتاد الضاد الصحيحة، وإخراج الضعيفة من موضع اعتاد الصحيحة أصعب من إخراجها من موضع لم يعتد الصحيحة قوله " والكاف كالجيم " نحو جافر في كافر، وكذا الجيم التي كالكاف، يقولون في جمل: كمل، وفي رجل: ركل، وهي فاشية في أهل البحرين، وهما جميعا شيء واحد، إلا أن أصل أحدهما الجيم وأصل الآخر الكاف، كما ذكرنا في الجيم كالشين والشين كالجيم، إلا أن الشين كالجيم مستحسنة وعكسه مستهجن، والكاف كالجيم وعكسه مستهجنان، فقوله " لا يتحقق " فيه نظر، وكأنه ظن أن مرادهم بالجيم كالشين حرف آخر غير الشين كالجيم، وكذا ظن أن مرادهم بالجيم كالكاف غير مرادهم بالكاف كالجيم، وهو وهم ومن المتفرعة القاف بين القاف والكاف، قال السيرافي: هو مثل الكاف التي كالجيم والجيم التي كالكاف ومنها أيضا الجيم التي كالزاي والشين التي كالزاي، على ما ذكرنا في أجدر وأشدق ومنها أيضا الياء كالواو في قيل وبيع - بالاشمام، والواو كالياء في مذعور وابن نور، كما ذكرنا في باب الإمالة قال: " ومنها المجهورة والمهموسة، ومنها الشديدة والرخوة وما بينهما، ومنها المطبقة والمنفتحة، ومنها المستعلية والمنخفضة، ومنها حروف الذلاقة والمصمتة، ومنها حروف القلقلة والضمير واللينه والمنحرف والمكرر والهاوى والمهتوت. فالمجهورة ما ينحصر جرى النفس مع تحركه وهي ما عدا حروف (ستشحك خصفه)، والمهموسة بخلافها ومثلا بققق وككك، وخالف بعضهم فجعل الضاد والطاء والذال والزاي والعين والغين والياء من المهموسة، والكاف

والتاء من المجهورة، ورأى أن الشدة تؤكّد الجهر، والشديدة: ما ينحصر جري صوته عند إسكانه في مخرجه فلا يجرى، ويجمعها (أجدك قطبت) والرخوة بخلافها، وما بينهما ما لا يتم له الانحصار ولا الجري، ويجمعها (لم يروعنا)، ومثلت بالحج والطمش والخل، والمطبقة ما ينطبق على مخرجه الحنك، وهي الصاد والضاد والطاء والظاء، والمنفتحة بخلافها، والمستعلية ما يرتفع اللسان بها إلي الحنك وهي المطبقة والنخاء والغين والقاف، والمنخفضة بخلافها، وحروف الذلاقة ما لا ينفعك رباعي أو خماسي عن شيء منها لسهولةتها، ويجمعها (مر بنفل) والمصمتة بخلافها لأنه صمت عنها في بناء رباعي أو خماسي منها، وحروف القلقل ما ينضم إلى الشدة فيها ضغط في الوقف، (ويجمعها قد طبع)، وحروف الصفير ما يصفر بها، وهي الصاد والزاي والسين، واللينه حروف اللين، والمنحرف اللام، لان اللسان ينحرف به، والمكرر الراء، لتعثر اللسان به، والهاوي الألف، لاتساع هواء الصوت به، والمهتوت التاء، لخفائها " أقول: إنما سميت الحروف المذكورة مجهورة لأنه لا بد في بيانه وإخراجها من جهر ما، ولا يتهيأ النطق بها إلا كذلك، كالقاف والعين، بخلاف المهموس، فإنه يتهيأ لك أن تنطق به ويسمع منك خفيا كما يمكنك أن تجهر به، والجهر: رفع الصوت، والهمس: إخفاؤه، وإنما يكون مجهورا لأنك تشبع الاعتماد في موضعه، فمن إشباع الاعتماد ارتفاع الصوت، ومن ضعف الاعتماد يحصل الهمس والإخفاء، فإذا أشبعت الاعتماد فإن جرى الصوت كما في الضاد والظاء والزاي والعين والغين والياء فهي مجهورة رخوة، وإن أشبعته ولم يجر الصوت كالقاف والجيم والطاء والذال فهي مجهورة شديدة، قيل: والمجهورة تخرج أصواتها من الصدر، والمهموسة تخرج أصواتها من مخرجها في الفم، وذلك مما



يرخى الصوت فيخرج الصوت من الفم ضعيفا، ثم إن أردت الجهر بها وإسماعها أتبع صوتها بصوت من الصدر ليفهم، وتمتحن المجهورة بأن تكررهما مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة: رفعت صوتك بها أو أخفيت: سواء أشبعت الحركات حتى تتولد الحروف، نحو قاقاقا، وقوقوقو، وقى فى فى، أو لم تشبعها نحو ققق، فإنك ترى الصوت يجرى ولا ينقطع، ولا يجرى النفس إلا بعد انقضاء الاعتماد وسكون الصوت، وأما مع الصوت فلا يجرى ذلك، لان النفس الخارج من الصدر - وهو مركب الصوت - يحتبس إذا اشتد اعتماد الناطق على مخرج الحرف، إذ الاعتماد على موضع من الحلق والفم يحبس النفس وإن لم يكن هناك صوت، وإنما يجرى النفس إذا ضعف الاعتماد، وإنما كررت الحرف في الامتحان لأنك لو نطقت بواحد من المجهورة غير مكرر فعقيب فراغك منه يجرى النفس بلا فصل، فيظن أن النفس إنما خرج مع المجهورة لا بعده، فإذا تكرر وطال زمان الحرف ولم يخرج مع تلك الحروف المكررة نفس عرفت أن النطق بالحروف هو الحابس للنفس، وإنما حركت الحروف لان التكرير من دون الحركة محال، وإنما جاز إشباع الحركات لان الواو والألف والياء مجهورة فلا يجرى مع صوتها النفس، وأما المهموسة فإنك إذا كررتها مع إشباع الحركة أو بدونه فإن جوهرها لضعف الاعتماد على مخارجها لا يحبس النفس، فيخرج النفس ويجرى كما يجرى الصوت بها، نحو ككك، فالقاف والكاف قريبا المخرج، ورأيت كيف كان أحدهما مجهورا والاخر مهموسا، وقس على القاف والكاف سائر المجهورة والمهموسة فنقول جميع حروف الهجاء على ضربين: مهموسة وهي حروف (ستشحك خصفه) بالهاء في خصفه للوقف، ومعنى الكلام ستشكد عليك: أي تتكدى، والشحاذ والشحات: المتكدى، وخصفة: اسم امرأة، وما بقى من الحروف مجهورة، وهي قولك: ظل قو ربض إذ غزا جند مطيع

ثم تنقسم جميع حروف التهجي قسمة مستأنفة ثلاثة أقسام: شديدة، ورخوة، وما بينهما، والحروف الشديدة (أجدك قطبت) ونعني بالشديدة ما إذا أسكنته ونطقت به لم يجر الصوت، والرخوة: ما يجرى الصوت عند النطق بها، والفرق بين الشديدة والمجهورة أن الشديدة لا يجرى الصوت عند النطق بها، بل إنك تسمع به في آن ثم ينقطع، والمجهورة لا اعتبار فيها بعدم جرى الصوت، بل الاعتبار فيها بعدم جرى النفس عند التصويت بها، وبعضهم أخرج من المجهورة: أي من حروف (ظل قو) السبعة الأحرف التي من الرخوة: أي الضاد والطاء والذال والزاي والعين والغين والياء، فيبقى منها الحروف الشديدة: (أي أجدك قطبت) وأربعة أحرف مما بين الشديدة والرخوة: أي من حروف (لم يروعنا) وهي اللام والميم والواو والنون، فيكون مجموع المجهورة عنده اثني عشر، وهي حروف (ولمن أجدك قطبت)، وهذا القائل ظن أن الرخاوة تنافي الجهر، وليس بشيء، لأن الرخاوة أن يجرى الصوت بالحرف عند إسكانه كالنبر، والجهر: رفع الصوت بالحرف: سواء جرى الصوت، أو لم يجر، وعلامته عدم جرى النفس. وإنما اعتبر في امتحان الشديدة والرخوة إسكان الحروف لأنك لو حركتها والحركات أبعاض الواو والألف والياء فيها رخاوة ما لجت الحركات لشدة اتصالها بالحروف الشديدة إلى شيء من الرخاوة، فلم تتبين شدتها. وقوله في الشديدة " ما ينحصر جرى صوته عند إسكانه في مخرجه " متعلق بينحصر: أي ينحصر في مخرجه عند إسكانه، وإنما جعل حروف (لم يروعنا) بين الشديدة والرخوة لأن الشديدة هي التي ينحصر الصوت في مواضعها عند الوقف، وهذه الأحرف الثمانية ينحصر الصوت في مواضعها عند الوقف، لكن تعرض لها أعراض توجب خروج الصوت من غير مواضعها، أما العين فينحصر الصوت عند مخرجه، لكن لقربه من الحاء التي هي مهموسة ينسل

صوته شيئاً قليلاً، فكأنك وقفت على الحاء، وأما اللام فمخرجها - أعنى طرف اللسان - لا يتجافى عن موضعه من الحنك عند النطق به، فلا يجرى منه صوت، لكنه لما لم يسد طريق بالكلية كالبدال والتاء بل انحرف طرف اللسان عند النطق به خرج الصوت عند النطق به من مستدق اللسان فويق مخرجه، وأما الميم والنون فإن الصوت لا يخرج من موضعيهما من الفم، لكن لما كان لهما مخرجان في الفم وفي الخيشوم جرى به الصوت من الأنف دون الفم، لأنك لو أمسكت أنفك لم يجر الصوت بهما، وأما الراء فلم يجر الصوت في ابتداء النطق به، لكنه جرى شيئاً لانحرافه وميله إلى اللام، كما قلنا في العين المائلة إلى الحاء، وأيضا الراء مكرر، فإذا تكرر جرى الصوت معه في أثناء التكرار، وكذلك الواو والياء والألف لا يجرى الصوت معها كثيراً، لكن لما كانت مخرجها تتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرها من المجهورة كان الصوت معها يكثر فيجرى منه شيء، واتساع مخرج الألف لهواء صوته أكثر من اتساع مخرجي الواو والياء لهواء صوتهما، فلذلك سمي الهاوي: أي ذات الهواء، كالناشب (١) والنابل (٢)، وإنما كان الاتساع للألف أكثر لأنك تضم شفتيك للواو فيتضيق المخرج وترفع لسانك قبل الحنك للياء، وأما الألف فلا تعمل له شيئاً من هذا، بل تفرج المخرج، فأوسعهن مخرجاً للألف، ثم للياء، ثم الواو، وهذه الحروف أخفى الحروف، لاتساع مخرجها، وأخفاهن الألف، لان سعة مخرجها أكثر

(١) الناشب: صاحب النشاب، والنشاب - كرمان -: النبل، والواحدة نشابة - كرمان -

(٢) النابل: صاحب النبل، أو صانعه مثل النبال، والنبل: السهام، ولا واحد له من لفظه، ويقال: واحده نبلة

قوله " المطبقة ما ينطبق معه الحنك على اللسان " لأنك ترفع اللسان إليه فيصير الحنك كالطبق على اللسان، فتكون الحروف التي تخرج بينهما مطبقا عليها قوله " على مخرجه " ليس بمطرد، لان مخرج الضاد حافة اللسان، وحافة اللسان تنطبق على الأضراس كما ذكرنا، وباقي اللسان ينطبق عليه الحنك، قال سيبويه: لولا الاطباق في الصاد لكان سينا، وفي الظاء كان ذالا، وفي الطاء كان ذالا، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شئ من الحروف من موضعها غيرها قوله " والمنفتحة بخلافها " لأنه يفتح ما بين اللسان والحنك عند النطق بها، والمستعلية: ما يرتفع بسببها اللسان، وهي المطبقة والخاء والغين المعجمتان والقاف، لأنه يرتفع اللسان بهذه الثلاثة أيضا، لكن لا إلى حد انطباق الحنك عليها، والمنخفضة: ما ينخفض معه اللسان ولا يرتفع، وهي كل ما عدا المستعلية قوله " حروف الذلاقة " الذلاقة: الفصاحة والخفة في الكلام، وهذه الحروف أخف الحروف، ولا ينفك رباعي ولا خماسي من حرف منها إلا شاذًا، كالعسجد (١) والدهدقة (٢) والزهزقة (٣) والعسطوس (٤)، وذلك لان الرباعي والخماسي ثقيلان، فلم يخلوا من حرف سهل على اللسان خفيف، والمصمتة: ضد حروف الذلاقة، والشئ المصمت هو الذي لا جوف له، فيكون ثقيلًا، سميت بذلك لثقلها على اللسان، بخلاف حروف الذلاقة، وقيل: إنما سميت بذلك لأنها أصممت عن أن يبنى منها وحدها رباعي أو خماسي،

(١) العسجدة: الذهب، وهو أيضا الجوهر كله كالدر والياقوت، ويقال:

بعير عسجد، إذا كان ضخما

(٢) الدهدقة: مصدر قولك: دهق اللحم، إذا كسره وقطعه وكسر عظامه

(٣) الزهزقة: شدة الضحك وهي أيضا ترقيص الام الصبي

(٤) العسطوس - كقربوس - : وربما شددت سينه الأولى: شجرة كالخيزران

تكون بالجزيرة، وهو أيضا رأس النصارى

والأول أولى، لأنها ضد حروف الذلاقة في المعنى، فمضادتها لها في الاسم أنسب قوله " وحروف القلقة " إنما سميت حروف القلقة لأنها يصحبها ضغط اللسان في مخرجها في الوقف مع شدة الصوت المتصعد من الصدر، وهذا الضغط التام يمنع خروج ذلك الصوت، فإذا أردت بيانها للمخاطب احتجت إلى قلقة اللسان وتحريكه عن موضعه حتى يخرج صوتها فيسمع، وبعض العرب أشد صوتا كأنهم الذين يرومون الحركة في الوقف، وبعض الحروف إذا وقفت عليها خرج معها مثل النفخة ولم تنضغط ضغط الأول، وهي الظاء والذال والضاد والزاي، فإن الضاد تجد المنفذ بين الأضراس، والطاء والذال والزاي تجد منفذا من بين الشنايا وأما الحروف المهموسة فكلها تقف عليها مع نفخ لأنهن يجرين مع النفس، وبعض العرب أشد نفخا، كأنهم الذين يرومون الحركة في الوقف وبعض الحروف لا يصحبها في الوقف لا صوت كما في القلقة، ولا نفخ كما في المهموسة، ولا شبه نفخ كما في الحروف الأربعة، وهو اللام والنون والميم والعين والغين والهمزة، أما عدم الصوت فلأنه لم يتصعد من الصدر صوت يحتاج إلى إخراج، وأيضا لم يحصل ضغط تام، وأما عدم النفخ فلأن اللام والنون لا يجدان منفذا كما وجدت الحروف الأربعة بين الأسنان وذلك لأنهما ارتفعتا عن الشنايا، وكذلك الميم، لأنك تضم الشفتين بها، وأما العين والغين والهمزة فإنك لو أردت النفخ من مواضعها لم يمكن، ولا يكون شئ من النفخ والصوت في الوصل نحو أذهب زيدا، وخذهما، واحرسهما، وذلك لاتصال الحرف الثاني به فلا يبقى لا صوت ولا نفخ

قوله " قد طبج " الطبج: ضرب اليد على مجوف، وإنما سمي اللام منحرفا لان اللسان ينحرف عن النطق به، ومخرجه من اللسان - أعنى طرفه - لا يتجافى عن موضعه من الحنك، وليس يخرج الصوت من ذلك المخرج،

بل يتحافى ناحيتها مستدق اللسان، ولا تعترضان الصوت، بل تخليان طريقه، ويخرج الصوت من تينك الناحيتين، وإنما سمي الراء مكررا لان طرف اللسان إذا تكلم به كأنه يتعثر: أي يقوم فيعثر، للتكرير الذي فيه، ولذلك كانت حركته كحركتين، كما تبين في باب الإمالة (١)، ومعنى الهاوي ذو الهواء كما ذكرنا، وإنما سمي التاء مهتوتا لان الهت سرد الكلام على سرعة، فهو حرف خفيف لا يصعب التكلم به على سرعة.

قال: " ومتى قصد إدغام أحد المتقاربين فلا بد من القلب، والقياس قلب الأول إلا لعارض في نحو إذ بحتودا واذبحاذه، في جملة من تاء الافتعال لنحوه ولكثرة تغييرها، ومحتم في معهم ضعيف، وست أصله سدس شاذ لازم "

أقول: شرع في بيان إدغام المتقاربة بعضها في بعض، وقدم مقدمة يعرف بها كيفية إدغامها، ثم ذكر مقدمة أخرى يعرف بها ما لم يجز إدغامه منها في مقاربه، وهي قوله " ولا يدغم منها في كلمة " إلى قوله " فالهاء في الحاء " إنما كان القياس قلب الأول إلى الثاني دون العكس لان الادغام تغيير الحرف الأول بايصاله إلى الثاني وجعله معه كحرف واحد. فلما كان لا بد للأول من التغيير بعد صيرورة المتقاربين مثلين ابتدأت بتغييره بالقلب قوله " إلا لعارض " اعلم أنه قد يعرض ما يمنع من القياس المذكور، وهو شيئان:

أحدهما: كون الأول أخف من الثاني، وهو إما في حرفين حلقين أولهما أعلى من الثاني، وذلك إذا قصد إدغام الحاء إما في العين أو في الهاء فقط، ولا يدغم حلقى في حلقى آخر أدخل كما يجيء لو إنما أدغمت الحاء في أحد الحرفين مع أن حروف الحلق يقل فيها الادغام - كما يجيء - لثقلها، فلهذا قل المضاعف منها كما

(١) انظر (ص ٢٠ من هذا الجزء)

يجئ، فلم يدغم بعضها في بعض في كلمتين أيضا في الأغلب، لئلا يكون شبه مضاعف مصوغ منها، وإنما أدغمت الحاء في أحدهما لشدة مقاربة الحاء لهما، وإنما قلبت الثاني إلى الأول في نحو اذبح عتودا (١) واذبح هذه، مع أن القياس العكس، لأن أنزلها في الحلق أثقلها، فأثقلها الهمزة ثم الهاء، ثم العين ثم الغين ثم الحاء ثم الخاء، فالحاء أخف من الغين والحاء، والمقصود من الادغام التخفيف، فلو قلبت الأولى التي هي أخف إلى الثانية التي هي أثقل لمشت خفة الادغام بثقل الحرف المقلوب إليه فكأنه لم يدغم شيء في شيء، وأما في الواو والياء في نحو سيد وأصله سيود وذلك لثقل الواو كما مر في باب الاعلال وثانيهما كون الحرف الأول ذا فضيلة ليست في الثاني، فيبقى عليها بترك قلبه إلى الثاني، ولا يدغم في مثل هذا كما يجئ، إلا أن يكون الثاني زائدا فلا يبالي بقلبه وتغييره على خلاف القياس، نحو اسمع وازان ومعنى قوله " لنحوه ولكثرة تغييرها " أي: لكون الألف أخف من الثاني ولكثرة تغير التاء لغير الادغام كما في اضطراب واصطبر قوله " ومحم معه ضعيف " كان القياس الأول: أي قلب الأول إلى الثاني، أن يقال مهم، بقلب العين هاء، وقياس العارض، وهو كون الثاني: أي الهاء أدخل في الحلق وأثقل، أن يقلب الثاني إلى الأول فيقال معم، فاستثقل كلاهما، ولهذا كان تضعيف الهاء نحو قه (٢) وكه (٣) السكران، والعين نحو دع (٤) وكع (٥) قليلا جدا، واستثقل أيضا ترك الادغام لان كل واحدة منهما

(١) العتود: ولد المعز

(٢) قه الرجل: اشتد ضحكته. انظر (ص ٧٣ من هذا الجزء)

(٣) كمه السكران: أخرج نفسه. انظر (ص ٧٣ من هذا الجزء)

(٤) الدع: الدفع العنيف، وفي التنزيل (فذلك الذي يدع اليتيم):

أي يدفعه بعنف

(٥) كع الرجل: جبن، وهو من باب نصر وضرب وعلم، انظر (ح ١ ص ١٣٤)

مستثقلة لنزولها في الحلق فكيف بهما مجتمعين مع تنافرهما؟ إذ العين مجهورة والهاء مهموسة، فطلبوا حرفا مناسباً لهما أخف منهما، وهو الحاء: أما كونه أخف فلأنه أعلى منهما في الحلق، ولذلك كثر نحو مح (١) ودح (٢) وزح (٣) بخلاف دع وكع وكه وقه، وأما مناسبته للعين فلأنهما من وسط الحلق، وأما الهاء فبالهمس والرخاوة، فلذا قلب بعض بني تميم العين والهاء حاءين وأدغم أحدهما في الآخر نحو محم ومحاؤلاء، في معهم ومع هؤلاء، والأكثر ترك القلب والادغام لعروض اجتماعهما، وكذا قولك ست أصله سدس، بدلالة التسديس وبين الدال والسين تقارب في المخرج، لأن كليهما من طرف اللسان، فلو قلب، الدال سينا كما هو القياس اجتمع ثلاث سينات، ولا يجوز قلب السين دالا خوفاً من زوال فضيلة الصغير، ومع تقارب الدال والسين في المخرج بينهما تنافر في الصفة، لأن الدال مجهورة شديدة والسين مهموسة رخوة، فتقاربهما داع إلى ترك اجتماعهما مظهرين، وكذا تنافرهما وقلب أحدهما إلى الآخر ممتنع، كما مر، فلم يبق إلا قلبهما إلى حرف يناسبها، وهو التاء، لأنها من مخرج الدال ومثل السين في الهمس

قال: " ولا يدغم منها في كلمة ما يؤدي إلى لبس بتركيب آخر، نحو وطد وشاة زنماء، ومن ثم لم يقولوا: وطدا ولا وتدا، بل قالوا: طدة وتدة لما يلزم من ثقل أو لبس، بخلاف نحو امحى واطير وجاء ود في وتد في تميم "

- 
- (١) مح الثوب: كنصر وضرب - : بلى  
(٢) الدح: الدس والنكاح، وهو أيضا الدفع في القفا  
(٣) تقول: زحه يزحه - كمده يمده -، إذا نحاه عن موضعه ودفعه وجذبه في عجلة



أقول: إذا اجتمع من المتقاربة شيئان: فإن كانا في كلمتين نحو من مثلك فإنه يدغم أحدهما في الآخر، ولا يبالي باللبس لو عرض، لأنهما في معرض الانفكاك، فإذا انفكا يعرف أصل كل واحد منهما، ثم إن تحركا لم يجب الادغام ولم يتأكد، وإن سكن الأول فقد يجب كالنون في حروف (يرملون)، وكلام التعريف فيما سنذكر، ولا يجب في غيرهما، بل يتأكد ولا سيما إذا اشتد التقارب، وإن كانا في كلمة: فإن تحركا وألبس الادغام مثالا بمثال لم يدغم، كما في وطد (١): أي أحكم، ووتد: أي ضرب الوتد، وكذا في الاسم، نحو وتد، وإن لم يلبس جاز الادغام نحو ازمل (٢) في تزل، لان أفعل - بتضعيف الفاء والعين - ليس من أبنتهم، بل لا يحى إلا وقد أدغم في فائه تاء تفعل كاترك وازمل، ومن ثم لا تقول: اقطع واضرب، وإن كان أولهما ساكنا: فإن ألبس ولم يكن تقاربها كاملا بقي الأول غير مدغم، نحو قنوان (٣) وصنوان (٤) وبنيان وقنية (٥) وبنية وكنية ومنية وقنواء (٦)

(١) قال في اللسان: " وطد الشيء يطده وطدا وطدة فهو موطود ووطيد: أثبتته وثقله، والتوطيد مثله " ومثله في القاموس: ومنه تعلم أن قول ابن الحاجب " ومن ثم لم يقولوا: وطدا " غير سديد، وكذا دعواه أنه لم يرد الوتد، فقد ذكر صاحب القاموس واللسان أنه يقال: وتدلوا تديتده وتداوتدة، إذا ثبته، وقد وجه الرضي ما ذكره ابن الحاجب. بأنه جرى على لغة بعض العرب (٢) تقول: تزل في ثوبه، وازمل، إذا تلفف. وفي التنزيل (يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلا)

(٣) القنوان: جمع قنو، وهو من النخلة بمنزلة العنقود من العنب  
(٤) صنوان: جمع صنو، وهو الأخ الشقيق. انظر (ج ٢ ص ٩٣)  
(٥) القنية - بضم فسكون أو بكسر فسكون - ما يتخذها الانسان من الغنم ونحوها لنفسه لا للتجارة، وانظر (ج ٢ ص ٤٣)  
(٦) تقول: رجل أقنى الانف، وامرأة قنواء الانف إذا كان أعلى أنفهما مرتفعا ووسطه محدودبا، وهو من علامة الكرم عندهم.

وشاة زنماء (١) وغنم زنم، وإن كان تقاربهما كاملا جاز الاظهار نظر إلى الالتباس بالادغام وجاز الادغام نظرا إلى شدة التقارب، وذلك نحو وتد يتد وتدا ووطد يطد ووطدا وعتدان في جمع عتود ومنهم من يدغم التاء في الدال فيقول وتد يتد ودا وعتودا وعدانا، قال الأخطل:

١٩١ - واذكر غدانة عدانا مزمنة \*

من الحبلق تبني حولها الصير (٢)

ومنه قولهم ود في وتد، خففه بنو تميم بحذف كسرة التاء نحو كبد وفخذ كما مر في أول الكتاب (٣) فقالوا بعد الاسكان: ود، ولم يجز في لغتهم وتد - بسكون التاء مظهرة - كما قيل عتدان، لكثرة استعمال هذه اللفظة فيستثقل، وجمعه على أوتاد يزيل اللبس، ولم يجز الادغام في نحو ووطد لئلا تزول فضيلة الاطباق، ومن العرب من يلتزم تدة ووطدة في مصدر ووطد خوفا من الاستثقال لو قيل: وتدا ووطدا غير مدغمتين، ومن الالتباس لو قيل: ودا، وكذا يلتزم في وتد الحجازية: أعنى كسر التاء، ما ذكرنا

(١) الزنمة - بالتحريك - شئ يقطع من أذن البعير فيترك معلقا، يفعل بكرامها، يقال: بعير زنم وأزنم ومزنم - كمعظم - وناقاة زنمة وزنماء ومزنمة (٢) هذا البيت للأخطل التغلبي من قصيدة يمدح فيها عبد الملك بن مروان، وغدانة - بضم الغين المعجمة وبعدها دال مهملة - قبيلة من تميم، أبوها غدانة بن يربوع، " وعدانا " أصله عتدانا، والعتدان: جمع عتود، وهو الجدع من أولاد المعز، والمزمنة: ذات الزنمة، والحبلق - بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام: - أولاد المعز، والصير: جمع صيرة، وهي الحضيرة، يهجو هؤلاء القوم بأنهم رعاة لا ذكر لهم ولا شرف - والاستشهاد بالبيت في قوله " عدانا " فان أصله عتدان فأبدل التاء دالا ثم أدغم الدال في الدال (٣) انظر (ح ١ ص ٣٩ وما بعدها)

وإنما لم يبنوا صيغة تقع فيها النون الساكنة قبل الراء واللام نحو قنر وعنل، لان الإدغام لا يجوز فيه كما جاز في عتدان، لان التاء والذال أشد تقاربا من النون واللام والراء، بدليل إدغام كل واحد من الذال والتاء في الاخر، بخلاف الراء واللام فإنهما لا يدغمان في النون كما يدغم النون فيهما في كلمتين نحو من ربك ومن لك، لان الإدغام إذن عارض غير لازم، فعلى هذا لو قيل نحو قنر وعنل لم يجز الإدغام لما ذكرنا، فلم يبق إلا الاظهار وهو مستثقل، لان النون قريبة المخرج من اللام والراء، فكأنهما مثلان، وعتدان ووتدا وتدا بفك الإدغام ضعيف قليل لا يقاس عليه، وأما زنماء وصنوان ونحوهما بالاظهار فإنما جاز لعدم كمال التقارب بين الحرفين

وإن لم يلبس إدغام أحد المتقاربين في الاخر في كلمة أدغم نحو امحى، لان افعال ليس سن أنبتهم بتكرير الفاء إلا مدغما فيه نون انفعال كأمحى، أو مدغما في تاء افتعل كادكر، على ما يجئ، ومن ثم لم يقل: اضرب واقطع، قال الخليل: وتقول في انفعال من وجلت: او جل ومن اليسر أيسر\* قوله " أو لبس " أي: لو أدغم\*

قوله " وفي تميم " أي: في لغة تميم وهي إسكان كسرة عين فعل نحو كبد في كبد

قال: " ولم تدغم حروف (ضوي مشفر) فيما يقاربها لزيادة صفتها، ونحو سيد ولية إنما أدغما لان الاعلال صيرهما مثلين، وأدغمت النون في اللام والراء لكراهة نبرتها، وفي الميم - وإن لم يتقاربا - لغنتها، وفي الواو والياء لامكان بقائها، وقد جاء لبعض شأنهم واغفر لي، ونخسف بهم، ولا حروف الصفير في غيرها، لفوات (صفتها)، ولا المطبقة في غيرها من غير إطباق على الأفصح، ولا حرف حلق في أدخل منه إلا الحاء في العين والهاء، ومن ثم قالوا فيهما اذبحتودا وابعاده "

أقول: اعلم أن إدغام أحد المتقاربين في الآخر في كلمة إذا لم يلبس ليس إلا في أبواب يسيرة، نحو انفعَل وافتعل وتفعَل وتفاعَل وفنعلل، نحو امحى واسمع وازمل وادارك وهمرش (١) وأما غير ذلك فملبس لا يجوز إلا مع شدة التقارب وسكون الأول نحو ود وعدان، ومع ذلك فهو قليل، والغالب في إدغام أحد المتقاربين في الآخر إنما يكون في كلمتين وفي انفعَل وافتعل وتفعَل وتفاعَل وفنعلل.

فنقول: المانع من إدغام أحد المتقاربين في الآخر شيئان: أحدهما اتصاف الأول بصفة ليست في الثاني، فلا يدغم الأول في الثاني إبقاء على تلك الصفة، فمن ثم لم تدغم حروف (ضوي مشفر) (٢) فيما ليس فيه صفة المدغم، وجاز إدغام الواو والياء من هذه الحروف أحدهما في الآخر، لان فضيلة اللين التي في أحدهما لا تذهب بإدغامه في الآخر، إذ المدغم فيه أيضا متصف باللين، ولم تدغم حروف الصفير فيما ليس فيه صفير إلا في باب افتعل كاسمع وازان، ولا حروف الاطباق في غيرها بلا إطباق إلا في باب الافتعال نحو اطرب، وذلك لزوال المانع فيه بقلب الثاني إلى حروف الصفير وإلى حروف الاطباق، وذلك لكون الثاني زائدا فلا يستنكر تغيره، وفضيلة الضاد الاستطالة، وفضيلة الواو والياء اللين، وفضيلة الميم الغنة، وفضيلة الشين التفشي والرخاوة، فلا تدغم في الجيم مع تقاربهما في المخرج، وفضيلة الفاء التأفيف وهو صوت يخرج من الفم مع النطق بالفاء، وفضيلة الراء التكرير، وأيضا لو أدغم لكان كمضعف أدغم في غيره نحو ردد، ولا يجوز قوله " ونحو سيدولية " اعتراض على نفسه، وذلك أنه قرر أن الواو والياء

(١) الهمرش: العجوز المسنة. انظر (ج ٢ ص ٣٦٤)  
(٢) ضوي: هزل، والمشفر - بزنة منير - الشفة، أو خاص بالبعير

لا يدغم أحدهما في مقاربه، فكأنه قال: كيف أدغم أحدهما في الآخر في سيد ولي؟ ثم أجاب بأن قلب الواو إلى الياء لو كان للادغام لورد ذلك، لكنه إنما قلبت ياء لاستثقال اجتماعهما لا للادغام، ولهذا تقلب الواو ياء: سواء كانت أولى أو ثانية، ولو كان القلب لادغام أحد المتقاربين في الآخر لقلبت الأولى إلى الثانية فقط، كما هو القياس، ثم بعد القلب اجتمع ياءان أولاهما ساكنة فوجب الادغام، فهذا من باب إدغام المتماثلين لامن إدغام المتقاربين، وفي هذا الجواب نظر، لأن القلب لو كان لمجرد استثقال اجتماعهما لقلب الواو ياء، وأولاهما متحركة كطويل وطويت، فعرفنا أن القلب من أول الأمر لأجل الادغام وذلك لأن الواو والياء تقاربتا في الصفة، وهي كونهما لينتين ومجهورتين وبين الشديدة والرخوة وإن لم يتقاربا في المخرج، فأدغمت إحداهما في الأخرى وقلب الواو، وإن كانت ثانية، لأن القصد التخفيف بالادغام، والواو المشددة ليست بأخف من الواو والياء كما قلنا في اذبحتودا واذبحاذه، فجعل التقارب في الصفة كالتقارب في المخرج، وجرأهم على الادغام أيضا سكون الأول وكونه بذلك عرضة للادغام، وأما فضيلة اللين فلا تذهب - كما قلنا - لأن كل واحدة منهما متصفة بتلك الصفة.

قوله " وأدغمت النون في اللام " اعتراض آخر على نفسه، وذلك أن فضيلة الغنة تذهب بالادغام، وأجلب المصنف بأنها وإن كانت تذهب بالادغام لكنهم اغتفروا ذلك، لأن النون نبرة: أي رفع صوت، وهذا جواب فيه نظر أيضا، لأنه إن كان الموجب للادغام النبرة فلتخف بلا إدغام كما تخفى مع القاف والكاف والذال والتاء وغيرهما، كما يجيء والحق أن يقال: إن للنون مخرجين: أحدهما في الفم، والآخر في الخيشوم إذ لا بد فيها من الغنة، وإذا أردت إخراجها في حالة واحدة من المخرجين، فلا

بد فيها من اعتماد قوى وعلاج شديد، إذ الاعتماد على المخرجين في حالة واحدة أقوى من الاعتماد على مخرج واحد

والحروف التي هي غير النون على ضربين: أحدهما يحتاج إلى اعتماد قوى وهي حروف الحلق، والآخر لا يحتاج إلى ذلك، وهي حروف الفم والشفة، فالنون وحروف الحلق متساويان في الاحتياج إلى فضل اعتماد وإعمال لالة الصوت، وهي: أي النون إما أن تكون ساكنة أو متحركة، فإذا كانت ساكنة وبعدها غير حرف الحلق فهناك داعيان إلى إخفائها

أحدهما سكونها، لأن الاعتماد على الحرف الساكن أقل من الاعتماد على الحرف المتحرك، والآخر كون الحرف الذي لا يحتاج في إخراجه إلى فضل اعتماد عقيب النون بلا فصل، ليجرى الاعتمادان على نسق واحد، فأخفيت النون الساكنة قبل غير حروف الحلق

فان حصل للنون الساكنة مع الحروف التي بعدها من غير حروف الحلق قرب مخرج كاللام والراء، أو قرب صفة كالميم، لأن فيه أيضا غنة، وكالواو والياء، لأن النون معهما من المجهورة وما بين الشديدة والرخوة وجب إدغام النون في تلك الحروف، لأن القصد الإخفاء، والتقارب داع إلى غاية الإخفاء التي هي الإدغام

وإن لم يكن هناك قرب لا في المخرج ولا في الصفة أخفى النون بقلة الاعتماد، وذلك بأن يقتصر على أحد مخرجه ولا يمكن أن يكون ذلك إلا الخيشوم، وذلك لأن الاعتماد فيها على مخرجها من الفم يستلزم الاعتماد على الخيشوم بخلاف العكس،

فيقتصر على مخرج الخيشوم فيحصل النون الخفية، ثم بعد ذلك إن تنافرت هي والحرف الذي يجيء بعدها، وهي الباء فقط، كما في عنبر قلبت تلك النون الخفية إلى حرف متوسط بين النون وذلك الحرف، وهي الميم، كما ذكرنا

في باب الابدال، (١) وإن لم يتنافرا بقيت خفية كما في غير الباء من سوى حروف الحلق، أما مع الحلقية فلا تخفى، لان حرف الحلق يحتاج إلى فضل اعتماد فتجرى النون على أصلها من فضل الاعتماد، ليجرى الاعتماد على نسق واحد، ومن الناس من يخفى النون قبل الغين والخاء المعجمتين، لكونهما قريبتين من حروف الفم، وكذلك النون الساكنة الموقوف عليها يخرجها من المخرجين، لان الحرف الموقوف عليه يحتاج إلى فضل بيان كما مر في باب الوقف (٢) ومن ثم يقال: أفعى وأفعو، وكذلك النون المتحركة - قبل أي حرف كانت - تخرج من المخرجين، لاحتياجها إلى فصل اعتماد، فإذا أدغمت النون في حروف يرملون نظرت:

فإن كان المدغم فيه اللام والراء فالأولى ترك الغنة، لان النون تقاربهما في المخرج وفي الصفة أيضا، لان الثلاثة مجهورة وبين الشديدة والرخوة، فاغتفر ذهاب الغنة مع كونها فضيلة للنون، للقرب في المخرج والصفة وإن كان المدغم فيه واوا أو ياء فالأولى الغنة لوجهين: أحدهما أن مقارنة النون إياهما بالصفة لا بالمخرج، فالأولى أن لا يغتفر ذهاب فضيلة النون: أي الغنة رأسا لمثل هذا القرب غير الكامل، بل ينبغي أن يكون للنون معهما حالة بين الاخفاء والادغام، وهي الحالة التي فوق الاخفاء ودون الادغام التام، فيبقى شئ من الغنة

وإن كان المدغم فيه ميمما أدغم إدغاما تاما، لان فضيلة الغنة حاصلة في المدغم فيه، إذ في الميم غنة وإن كانت أقل من غنة النون، وبعض العرب يدغمها في اللام والراء مع الغنة أيضا ضنا بفضيلة النون، فلا يكون الادغام إذا إدغاما تاما،

(١) انظر (ص ٢١٦ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ج ٢ ص ٢٨٦)

وبعضهم ترك الغنة مع الواو والياء اقتصارا في الادغام التام على التقارب في المخرج أو الصفة

هذا، ومذهب سيويه وسائر النحاة أن إدغام النون في اللام والراء والواو والياء مع الغنة أيضا إدغام تام، والغنة ليست من النون، لان النون مقلوبة إلى الحرف الذي بعدها، بل إنما أشرب صوت الفم غنة، قال سيويه: " لا تدغم النون في شيء من الحروف حتى تحول إلى جنس ذلك الحرف، فإذا أدغمت في حرف فمخرجها مخرج ذلك الحرف، فلا يمكن إدغامها في هذه الحروف حتى تكون مثلهن سواء في كل شيء، وهذه الحروف لاحظ لها في الخيشوم وإنما يشرب صوت الفم غنة " هذا كلامه

قوله " وفي الميم وإن لم يتقاربا " ليس باعتراض لكنه شيء عرض في أثناء الاعتراض

قوله " وفي الواو والياء لامكان بقائها " اعتراض وجواب: أي لامكان بقاء الغنة: أما على ما اخترناه فالغنة للنون التي هي كالمدغمة، وأما على ما قال النحاة فلا شراب الواو والياء المضعفين غنة

قوله " وقد جاء لبعض شأنهم واغفر لي ونخسف بهم " نقل عن بعض القراء الادغام في مثله، وحذاق أهل الأداء على أن المراد بالادغام في مثله الاخفاء، وتعبيرهم عنه بلفظ الادغام تجوز لان الاخفاء قريب من الادغام، ولو كان ذلك إدغاما لا لتقى ساكنان لا على حده في نحو لبعض شأنهم، وأجاز الكسائي والفاء إدغام الراء في اللام قياسا كراهة لتكرير اللام، وأبو عمرو يأتي بالميم المتحركة المتحرك ما قبلها خفية إذا كان بعدها باء نحو (بأعلم بالشاكرين) وأصحابه يسمون ذلك إدغاما مجازا وهو إخفاء

قوله " ولا حروف الصفير في غيرها " لئلا تذهب فضيلة الصفير، وإنما يدغم بعضها في بعض كما يجيء



قوله " ولا المطبقة في غيرها " تقول: احفظ ذلك، واحفظ ثابتا، بالادغام مع الاطباق وتركه، وإبقاؤه أفصح كما يجيء قوله " ولا حرف حلق في أدخل منه " اعلم أن الادغام في حروف الحلق غير قوى، فإن المضاعف من الهاء قليل، نحو كمة الرجل ورجل فه (١)، وأما الألف والهمزة فلم يجيء منهما مضاعف، وكذا المضاعف من العين قليل، نحو دع وكع، وكان حق الحاء أن تكون أقل في باب التضعيف من الغين والحاء، لأنه أنزل منهما في الحلق، لكنه إنما كثر نحو بح (٢) وزح (٣) وصح (٤) وفح (٥)، وغير ذلك لكونه مهموسا رخوا، والهمس والرخاوة أسهل على الناطق من الشدة والجهر، والغين لا تجيء عينا ولا ما معا إلا مع حاجز (٦) كالضغيفة (٧)،

- 
- (١) رجل فه، وفهيه، وفهفه، إذا كان عيبا  
(٢) بح الرجل - من باب علم وفتح - إذا أصابته بحة، وهي بضم الباء: خشونة وغلظ في الصوت  
(٣) انظر (ص ٢٦٦ من هذا الجزء)  
(٤) صح الرجل فهو صحيح، إذا ذهب مرضه، أو برئ من كل عيب  
(٥) فحت الأفعى: صوتت من فيها، وبابه قعد  
(٦) لم يصب المؤلف في هذا الذي زعمه من أن الغين لا تكون عين الكلمة ولا ما معها إلا مع حاجز بين العين واللام، فقد ورد الفعّة، وهو تصوع الرائحة، قالوا: فغتنى الرائحة - بتشديد الغين - إذا فاحت. وقالوا: الطغ - بتشديد الغين - وهو الثور. وقالوا: صغ، إذا أكل كثيرا. وقالوا: شغ البعير ببوله، إذا فرقه، وشغ القوم: تفرقوا  
(٧) الذي في القاموس: الضغيع - كأمير - الخصب، وأقمت عنده في ضغيع دهره: أي قدر تمامه. وبهاء: الروضة الناضرة، والعجين الرقين، والجماعة من الناس يختلطون، وخبز الأرز المرقق، ومن العيش الناعم الغض. ولم نعثر على المعنى الذي ذكره الشارح

وهي اللبنة المحقونة حتى تشتد حموضته، والخاء أكثر منه، لأنه أقرب إلى الفم، وأيضا هي مهموسة رخوة كالحاء نحو المخ والفخ ورخ: أي نكح، والغين مجهورة كالعين، وإنما قل تضعيفها لصعوبتها وتكلف إخراجها منخفضة فكيف بها مضعفة، فعلى هذا ثبت قلة إدغام المتقاربين من حروف الحلق، وسيجيء، فإن اتفق أدغم الانزل في الأعلى نحو أجبه حاتما (١) كما يجيء بعد، فإن اتفق كون الثاني أنزل لم يدغم إلا أن يكون بينهما قرب قريب، ويدغم إذ ذاك بمخالفة شرط إدغام المتقاربين، وذلك بأن يقلب الثاني إلى الأول، وذلك كالحاء التي بعدها العين أو الهاء، نحو اذبحنودا واذبحاذه إذ لو قلب الأول إلى الثاني لم يكن أخف منه قبل الإدغام

قوله " ومن ثم قالوا إذ بحتودا " أي: ومن أجل أن إدغام حرف الحلق في أدخل منه لا يجوز لأجل الثقل قلبوا الثاني لما اتفق مثل ذلك إلى الأول حتى لا يكون ثقل

قال: " فالهاء في الحاء والعين في الحاء والحاء في الهاء والعين بقلبهما حاءين، وجاء (فمن زحزع عن النار) والغين في الحاء والخاء في الغين " أقول: أخذ في التفصيل بعد ما أجمل، فالهمزة والألف لا يدغمان كما ذكر، وأما الهاء فتدغم في الحاء فقط، نحو أجبه حاتما (١)، والبيان أحسن، لأن حروف الحلق ليست بأصل في التضعيف في كلمة كما ذكرنا، وقل ذلك في كلمتين أيضا، والإدغام عربي حسن، لقرب المخرجين، ولأنهما مهموسان رخوان، ولا تدغم الهاء في الغين وإن كانت الغين أقرب مخرجا إلى الهاء من الحاء، لأن الهاء مهموسة رخوة كالحاء، والغين مجهورة بين الشديدة والرخوة وأما العين فتدغم في الحاء، وذلك لقرب المخرج نحو ارفع حاتما، قال

(١) تقول: جبهه - مثل منع - أي ضرب جبهته

سيبويه: الادغام والبيان حسنان، لأنهما من مخرج واحد، وتدغم العين في الهاء أيضا ولكن بعد قلبهما حاءين نحو محم ومحاولاء، والبيان أكثر، ولا يجوز ههنا - كما ذكرنا قبل - قلب الأول إلى الثاني ولا قلب الثاني إلى الأول، فقلبا حاء لما مر، ولم يفعلوا مثل ذلك إذا تقدم الهاء على العين نحو أجبه عليا، فلم يقولوا: أجبه هليا، لان قياس إدغام الانزل في الأعلى بقلب الأول إلى الثاني قياس مطرد غير منكسر، وقد تعذر عليهم ذلك لثقل تضعيف العين فتركوا الادغام رأسا وأما الحاء فلا تدغم فيما فوقها لان الغين التي هي أقرب مخرجا إليها من الخاء مجهورة، والحاء مهموسة والحاء المعجمة - وإن كانت مثلها مهموسة - لكن مخرجها بعيد من مخرج الحاء فالحاء المهملة تدغم في أدخل منها، وهو شيطان الهاء والعين بأن تقلبا حاءين كاذبحتودا واذبحاذه كما مر قوله " وجاء فمن زحزع عن النار " قرأ أبو عمرو بالادغام بقلب الحاء عينا

وأما الغين فإنه يدغم في الخاء، لان الخاء أعلى منه نحو ادمغ خلفا، (١) قال سيبويه: البيان أحسن والادغام حسن

وأما الخاء فتدغم في الغين نحو اسلخ غنمك، والبيان أحسن والادغام حسن ولكن لا كحسن إدغام الغين في الخاء معجمتين، وذلك لان الخاء أعلى من الغين ولان تضعيف الخاء كثير وتضعيف الغين لم يأت إلا مع الفصل كما ذكرنا، وإنما جاز إدغام الخاء في الغين معجمتين بقلب الأول إلى الثاني مع أن الأول أعلى من الثاني لان مخرجهما أدنى مخرج الحلق إلى اللسان، ألا ترى إلى قول بعض

---

(١) تقول: دمع الرجل الرجل - من باب منع ونصر - إذا ضرب دماغه، أو إذا شجه حتى بلغت الشجة الدماغ، وتقول: دمغت الشمس فلانا، إذا آلمت دماغه

العرب منخل ومنغل (١) باخفاء النون قبلهما كما تخفى قبل حروف الفم، ولم يجز مثل ذلك الادغام في الحاء والعين فلم يقولوا إذبعثودا لبعدهما من الفم قال: " والقاف في الكاف والكاف في القاف والجيم في الشين " أقول: أما القاف فيدغم في الكاف بقلب الأول إلى الثاني نحو الحق كلدة (٢)، قال سيبويه: البيان أحسن والادغام حسن، لقرب المخرجين وتقاربهما في الشدة

وأما الكاف فإنما يدغم في القاف نحو أنهك قطنا (٣) بقلب الأول إلى الثاني، والادغام حسن والبيان أحسن، لان القاف أدخل، قال سيبويه: إنما كان البيان أحسن لان مخرجها أقرب مخارج اللسان إلى الحلق فشبهت بالحاء مع الغين كما شبه أقرب مخارج الحلق إلى اللسان بحروف اللسان فيما ذكرنا من البيان والادغام

وأما الجيم فإنما يدغم في الشين نحو ابعج شبتا، فالادغام والبيان حسنان لأنهما من مخرج واحد، وقد أدغمها أبو عمرو في التاء في قوله تعالى (ذي المعارج تعرج)، وهو نادر، والشين لا يدغم في شئ مما يقاربه كما ذكرنا، وقد روى عن أبي عمرو إدغامها في السين في قوله تعالى (ذي العرش سبيلا)، وكذا يدغم أبو عمرو السين فيها في قوله تعالى (الرأس شيبا) مع أنها من حروف الصفير، لكونهما من حروف التفشي والصوت، فكأنهما من مخرج واحد - وإن تباعد مخرجاهما - كما ذكرنا في إدغام الواو والياء أحدهما في الآخر ونحاة البصرة يمنعون إدغام الشين في السين والعكس

---

(١) نغل الأديم - من باب علم - أي: فسد في الدباغ، وأنغله الدباغ فهو منغل  
(٢) كلدة - بفتحات - : علم رجل، وممن سمى به كلدة بن حنبل الصحابي، وأبو الحارث بن كلدة الصحابي، وأحد أطباء العرب، وأبو كلدة: كنية الضبعان  
(٣) القطن - بفتحتين - : ما بين الوركين، وهو أصل ذنب الطائر -

قال: " واللام المعرفة تدغم وجوبا في مثلها وفي ثلاثة عشر حرفا،  
وغير المعرفة لازم في نحو (بل ران، وجائز في البواقى)  
أقول: يريد بالثلاثة عشر النون والراء والذال والتاء والصاد والزاي  
والسين والطاء والظاء والتاء والذال والصاد والشين، وإنما أدغمت في هذه  
الحروف وجوبا لكثرة لام المعرفة في الكلام وفرط موافقتها لهذه الحروف،  
لان جميع هذه الحروف من طرف اللسان كاللام إلا الصاد والشين، وهما يخالطان  
حروف طرف اللسان أيضا  
أما الصاد فلانها استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام كما مر،  
وكذا الشين حتى اتصلت بمخرج الطاء، وإذا كانت اللام الساكنة غير المعرفة  
نحو لام هل وبل وقل فهي في إدغامها في الحروف المذكورة على أقسام:  
أحدها: أن يكون الإدغام أحسن من الاظهار، وذلك مع الراء لقرب  
مخرجيهما، ولك أن لا تدغم نحو هل رأيت، قال سيوييه: ترك الإدغام هو  
لغة أهل الحجاز، وهي عربية جائزة، ففي قول المصنف " لازم في نحو (بل ران) "  
نظر، بلى لزم ذلك في لام هل وبل وقل خاصة مع الراء في القرآن، والقرآن أثر يتبع  
ويليه في الحسن إدغام اللام الساكنة في الطاء والذال والتاء والصاد  
والزاي والسين، وذلك لأنهن تراخين عن اللام إلى الثنايا وليس فيهن انحراف  
نحو اللام كما كان في الراء، ووجه جواز الإدغام فيها أن آخر مخرج اللام قريب  
من مخرجها، واللام معها من حروف طرف اللسان  
ويليه في الحسن إدغامها في الظاء والتاء والذال، لأنهن من أطراف الثنايا  
وقاربن مخرج الفاء، وإنما كان الإدغام مع الطاء والذال والتاء والزاي والسين  
أقوى منه مع هذه الثلاثة لان اللام لم تنزل إلى أطراف الثنايا كما لم تنزل الطاء  
وأخواتها إليها، بخلاف الثلاثة

ويليه إدغامها في الضاد والشين، لأنهما ليسا من طرف اللسان كالمذكورة، لكنه جاز الإدغام فيهما لاتصال مخرجهما بطرف اللسان كما مر، وإدغام اللام الساكنة في النون أقبح من جميع ما مر، قال سيوييه: لأن النون تدغم في الواو والياء والراء والميم كما تدغم في اللام، فكما لا تدغم هذه الحروف في النون كان ينبغي أن لا تدغم اللام فيها أيضا

قال: " والنون الساكنة تدغم وجوبا في حروف (يرملون) والأفصح إبقاء غنتها في الواو والياء وإذهابها في اللام والراء، وتقلب ميمًا قبل الباء، وتخفى في غير حروف الحلق، فيكون لها خمس أحوال، والمتحركة تدغم جوازا "

أقول: قد مر بيان هذه كلها

قوله " والمتحركة تدغم جوازا " يعنى تدغم جوازا في حروف يرملون بعد إسكانها، قال سيوييه: لم نسمعهم أسكنوا النون المتحركة مع الحروف التي تخفى النون الساكنة قبلها، كالسين والقاف والكاف وسائر حروف الفم، نحو ختن سليمان، قال: وان قيل ذلك لم يستنكر

واعلم أن مجاورة الساكن للحرف بعده أشد من مجاورة المتحرك، لأن الحركة بعد المتحرك، وهي جزء من حروف اللين، فهي فاصلة بين المتحرك وبين ما يليه

قال: " والتاء والذال والذال والطاء والطاء والتاء يدغم بعضها في بعض، وفي الصاد والزاي والسين، والاطباق في نحو فرطت إن كان مع إدغام فهو إتيان بطاء أخرى، وجمع بين ساكنين، بخلاف غنة النون في من يقول، والصاد والزاي والسين يدغم بعضها بعض، والباء في الميم - والفاء "

أقول: اعلم أن كل واحد من الستة المذكورة أولاً يدغم في الخمسة الباقية،  
وفي الثلاثة المذكورة أخيراً،  
فإدغام الطاء فرط دارم (١) أو ذابل أو ظالم أو تاجر أو ثامر (٢) أو صابر  
أو زاجر أو سامر  
وإدغام الدال جرد طارد أو ذابل أو ظالم أو تاجر أو ثامر أو صابر أو زاجر  
أو سامر  
وإدغام الذال نبذ طارد أو دارم أو ذابل أو تاجر أو ثامر أو صابر أو زاجر  
أو سامر.  
وإدغام الظاء غلظ طارد أو دارم أو ذابل أو تاجر أو ثامر أو صابر أو زاجر  
أو سامر.  
وإدغام التاء سكت طارد أو دارم أو ذابل أو ظالم أو ثامر أو صابر أو زاجر  
أو سامر.  
وإدغام الثاء عبث طارد أو دارم أو ذابل أو ظالم أو ثامر أو صابر أو زاجر  
أو سامر.

فإذا أدغمت حروف الاطباق فيما لا إطباق فيه فالأفصح إبقاء الاطباق  
لئلا تذهب فضيلة الحرف، وبعض العرب يذهب الاطباق بالكلية، قال سيبويه:  
ومما أخلصت فيه الطاء تاء سماعاً من العرب حثهم أي حطتهم، وقال: ذهاب

-----  
(١) دارم: أصله اسم فاعل من درم القنفذ يدرم - من باب ضرب - إذا  
قارب الخطوفى عجلة، وسموا به، فممن سمي به دارم بن مالك بن حنظلة أبو حي من  
تميم، وكان يسمى بحرا، لأن أباه أتاها قوم في حمالة فقال له: يا بحر إئتني بخريطة  
المال، فجاءه يحملها وهو يدرم تحتها  
(٢) الثامر: الذي خرج ثمره

إطباق الطاء مع الدال أمثل قليلا من ذهاب إطباقها مع التاء، لان الدال كالطاء في الجهر والتاء مهموسة، ومع بقاء الاطباق تردد المصنف في أنه هل هناك إدغام صريح أو إخفاء لحرف الاطباق مسمى بالادغام لتقاربهما، فقال: إن كان الاطباق مع الادغام الصريح فذلك لا يكون إلا بأن يقلب حرف الاطباق - كالطاء مثلا في فرطت - تاء وتدغمها في التاء إدغاما صريحا، ثم تأتي بطاء أخرى ساكنة قبل الحرف المدغم، وذلك لان الاطباق من دون حرف الاطباق متعذر فيلزم الجمع بين ساكنين، قال: وليس كذلك إبقاء الغنة مع النون المدغمة في الواو والياء إدغاما صريحا، لان الغنة قد تكون لا مع حرف الغنة، وذلك بأن تشرب الواو والياء المضعفين غنة في الخيشوم، ولا تقدر على إشراب التاء المضعفة إطباقا، إذ الاطباق لا يكون إلا مع حرف الاطباق، قال: والحق أنه ليس مع الاطباق إدغام صريح بل هو إخفاء يسمى بالادغام لشبهه به كما يسمى الاخفاء في نحو (لبعض شأنهم) و (العفو وأمر) إدغاما واعلم أنه إذا كان أول المتقاربين ساكنا والثاني ضمير مرفوع متصل فكأنهما في الكلمة الواحدة التي لا يلبس الادغام فيها، وذلك لشدة اتصال الضمير. ثم إن اشتد تقارب الحرفين لزم الادغام كما في عدت وزدت، بخلاف الكلمتين المستقلتين نحو أعد تمرك فإنه يجوز ترك الادغام إذن، والادغام أحسن، وبخلاف ما لم يشتد فيه التقارب نحو عدت واعلم أن الأحرف الستة المذكورة أعنى الطاء والظاء والدال والذال والتاء والتاء تدغم في الضاد والشين المعجمتين أيضا، لكن إدغامها فيهما أقل من إدغام بعضها في بعض، ومن إدغامها في الصاد والزاي والسين، لان الضاد والشين ليستا من طرف اللسان كالتسعة الأحرف المذكورة، وإنما جاز ذلك لان الضاد والشين كما ذكرنا استطالتا حتى قربتا من حروف طرف اللسان، وإدغام هذه



الحروف في الضاد أقوى من إدغامها في الشين، لان الضاد قريب من التثنية باستطالتها، وهذه الحروف من الثنانيا، بخلاف الشين وأيضا الضاد مطبقة والاطباق فضيلة تقصد أكثر مما يقصد إلى التفشي، وأيضا لم تتجاف الضاد عن الموضوع الذي قربت فيه من الظاء تجافى الشين، بل لزم ذلك الموضوع وقد جاء في القراءة إدغام التاء في الجيم نحو (وجبت جنوبها)

قوله " والصاد والزاي والسين يدغم بعضها في بعض " فإن أدغمت الصاد في أختيها فالأولى إبقاء الاطباق كما مر، قال سيبويه: إدغام حروف الصفير بعضها في بعض أكثر من إدغام الظاء والثاء والذال بعضها من بعض، لان الثلاثة الأخيرة إذا وقفت عليها رأيها طرف اللسان خارجا عن أطراف الثنانيا، بخلاف حروف الصفير، والاعتماد بالادغام على الحرف المنحصر بالأسنان أسهل منه على الحرف الرخو الخارج عن رؤوس الأسنان

قوله " والباء في الميم والفاء " هو نحو اضرب مالكا أو فاجرا قال: " وقد تدغم تاء افتعل في مثلها فيقال: قتل وقتل، وعليهما مقتلون ومقتلون، وقد جاء مردفين اتباعا، وتدغم التاء فيها وجوبا على الوجهين نحو أثار واثار، وتدغم فيها السين شاذا على الشاذ نحو اسمع، لامتناع اتمع، وتقلب بعد حروف الاطباق طاء، فتدغم فيها وجوبا في اطلب وجوازا على الوجهين في اظلم، وجاءت الثلاث في \* ويظلم أحيانا فيضطم \* وشاذا على الشاذ في اصبر واضرب، لامتناع اطبر واطرب، وتقلب مع الدال والذال والزاي دالا فتدغم وجوبا في أدان، وقويا في ادكر، وجاء أذكر وإذ دكر، وضعيفا في ازان، لامتناع أدان، ونحو خبط وحصط وفزد وعد في خبطت وحصت وفزت وعدت شاذ "

أقول: اعلم أنه إذا كان فاء افتعل تاء وجب إدغامها في التاء، لما قدمنا أن

المثلين إذا التقيا وأولهما ساكن وجب الادغام: في كلمة كانا، أو في كلمتين، وذلك نحو اترك واطرس، وإذا كان عينه تاء جاز الادغام وتركه، لما قدمنا أن المثلين المتحركين إذا لم يكونا في الأخير لم يجب الادغام، فتقول: اقتتل وقتل، وقال سيبويه: إنما لم يلزم الادغام في نحو اقتتل لان التاء الثانية لا تلزم الأولى، ألا ترى إلى نحو اجتمع وازتدع؟ فالمثلان فيه كأنهما في كلمتين من حيث عدم التلازم، فإذا أدغمت فيما أن تنقل حركة أولهما إلى فاء الكلمة كما هو الرسم في نحو يمد ويعض ويفر فتستغني عن همزة الوصل، وإنما وجب حذف الهمزة ههنا ولم يجب في باب الأحمر لأن أصل لام التعريف السكون وأصل فاء الكلمة الحركة كما قلنا في سل (١)، وإما أن تحذف حركة أولهما فيلتقي ساكنان: فاء الفعل، وتاء افتعل، فتكسر الفاء، لان الساكن إذا حرك فالكسر أولى، فتسقط همزة الوصل بتحرك ما بعدها، وإنما لم يجر حذف حركة أول المثلين في نحو يرد ويعض ويفر لما ذكرنا في باب الاعلال (٢) من أنه يجب المحافظة على حركة العين في الفعل، إذ بها يتميز بعض أبوابه عن بعض، وقال سيبويه: إنما جاز حذف الحركة ههنا دون نحو يرد ويعض لأنه يجوز في نحوه الاظهار والاختفاء والادغام: أي في نحو اقتتل، بخلاف نحو يرد ويعض ويفر، فإنه يجب فيه الادغام، وكذا في رد وعض وفر عند بنى تميم، فلما تصرفوا في الأول بالأوجه الثلاثة أجازوا التصرف فيه بحذف حركة أول المثلين أيضا، قال الفراء: بل لا بد من نقل حركة أولهما إلى الفاء، فأما كسرة قتل فهي الفتحة ليكون دليلا على همزة الوصل المكسورة المحذوفة، وإنما قال ذلك لأنه رأى امتناع حذف الحركة في باب يرد ويعض، والجواب عنه ما مضى

(١) انظر (ص ٥١ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ١٠٠ و ١٤٥ من هذا الجزء) ثم انظر (ج ١ ص ٧٦ و ٨٠ و ٨١)

وتقول في مضارع اقتتل المدغم يقتل - بنقل الفتحة إلى القاف - كما في الماضي،  
ويقتل - بكسر القاف - كما في الماضي سواء، وأجاز بعضهم حذف حركة  
أولهما من غير أن يحرك القاف بحركة، فيجمع بين ساكنين، وهو وجه ضعيف  
ينكره أكثر الناس، والأولى أن ما روى من مثله من العرب اختلاس حركة،  
لا إسكان تام، ويجوز في نحو يقتل - بكسر القاف - أن تكسر الياء اتباعاً  
للقاف، فنقول: يقتل كما في منخر ومنتن، ومنه القراءة (أم من لا يهدى)  
بكسر الياء والهاء

وتقول في اسم الفاعل: مقتل - بكسر القاف وفتحها - ولا يجوز كسر  
الميم اتباعاً كما جاز كسر حرف المضارع، لأن حرف المضارع متعود للكسر لغير  
الاتباع أيضاً نحو أعلم ونعلم، لكن لا يكسر الياء إلا لداع آخر كما في يبجل  
ويقتل، وأما نحو منتن في منتن فشاذ، وقد قرأ أهل مكة (مردفين) باتباع  
الثاني للأول كما في رد ولم يرد، وذلك بحذف حركة أول المتقاربين وتحريك  
ما قبله بحركة الاتباع لإزالة الساكنين

وإذا كان عين افتعل مقاربا للتاء لم تدغم التاء فيه إلا قليلاً، لأن الإدغام  
في غير الآخر خلاف الأصل كما ذكرنا، ولا سيما إذا أدى إلى تحريك الساكن  
بعد تسكين المتحرك، وأما الإدغام في نحو ادكر فإنه وإن كان في غير الآخر  
لكنه لم يؤد إلى تحريك ولا تسكين، وفي نحو ازمل أدى إلى تسكين فقط،  
وإذا جاز إظهار المثليين في مثل اقتتل وكان هو الأكثر فكيف بالمتقاربين،  
وإنما جاز الإدغام إذا كان العين دالا كيهدي ومردفين، أو صاداً كيخصمون،  
ولا يمنع القياس من إدغام تاء افتعل فيما يدغم فيه التاء من التسعة الأحرف المذكورة  
كالزاي في ارتزق، والسين في اقتسر، (١) والثاء في اعثر، (٢) والطاء في

(١) تقول: قسره على الأمر، واقتسره عليه، إذا قهره وغلبه عليه  
(٢) اعثر: اتخذ لنفسه عاثورا، والعاثور: البئر، وما أعد ليقع فيه غيره

ارتطم، (١) والظاء في اعتظل، (٢) والذال في اعتذر، والصاد والذال في اختصم  
واهتدى، والضاد في اختضر (٣)  
وإذا كان فاء افتعل مقاربا في المخرج لتائه وذلك إذا كانت الفاء أحد ثمانية  
الأحرف التي ذكرنا أن التاء تدغم فيها لكونها من طرف اللسان كالتاء،  
وهي الدال والذال والطاء والظاء والثاء والصاد والسين والزاي، وتضم إلى الثمانية  
الضاد، لما ذكرنا من أنها باستطالتها قربت من حروف طرف اللسان، وأما  
السين فبعيدة منها كما ذكرنا، فإذا كان كذا جاز لك إدغام فاء افتعل في تائه  
أكثر من جواز إدغام تائه في عينه، تقول في الدال: أدان، وفي الذال:  
أذكر، وفي الطاء: اطلب، وفي الظاء: أظلم، وفي الثاء: اترد (٤)، وفي الصاد:  
اصبر، وفي السين: اسمع، وفي الزاي: ازان، وفي الضاد: اصجع، وإنما قلبت  
التاء في هذه الأمثلة إلى الفاء خلافا لما هو حق إدغام أحد المتقاربين من قلب  
الأول إلى الثاني، لان الثاني زائد دون الأول، وفي الطاء والظاء والصاد والضاد  
والسين والزاي لا يجوز قلب الأول إلى الثاني، لئلا تذهب فضيلة الاطباق  
والصغير.  
ويجوز مع الثاء المثلثة قلب الأول إلى الثاني كما هو حق الادغام، تقول:  
اثأر (٥)، واطرد

(١) ارتطم: مطاوع رطمت الرجل، إذا أوقعته في أمر لا يقدر على  
الخروج منه

(٢) تقول: اعتظلت الكلاب والجراد، إذا ركب بعضها بعضا

(٣) تقول: اختضرت الكأ، إذا جززته وهو أخضر، وقد قالوا من ذلك:

اختضر الرجل، إذا مات في طرأة السن

(٤) تقول: اترد الخبز، إذا فته ليصنعه ثريدا

(٥) اثأر: أدرك ثأره

ومع الحروف المذكورة يجوز أن لا تخفف الكلمة بالادغام، لكون المتقاربين في وسط الكلمة، والغالب في الادغام آخر الكلمة، كما مر، فتخففها بقلب التاء إلى حرف يكون أقرب إلى فاء الكلمة من التاء فتقربها إلى حروف الاطباق الثلاثة: أي الصاد والضاد والطاء المعجمة، بأث تجعل في التاء إطباقاً فتصير طاء، لان الطاء هو التاء بالاطباق، وتقربها إلى الزاي والذال المعجمة بأن تجعل التاء دالا، لان الدال مجهورة شديدة كالزاي والذال، والتاء مهموسة، والدال أقرب حروف طرف اللسان إلى التاء، فتقول: ازدان وإذ ذكر

- على ما روى أبو عمرو - ومنع

سيبويه إذ ذكر وأوجب الادغام، وقال:

إنما منعهم أن يقولوا مذدكر كما قالوا: مزدان، أن كل واحد من الدال والذال قد يدغم في صاحبه في الانفصال فلم يجز في الكلمة الواحدة إلا الادغام ويجوز مع السين والتاء أن تبقى تاء الافتعال بحالها، لان السين والتاء مهموستان كالتاء، فتقول: اثأر واستمع، فليسا بمتباعدين حتى يقرب أحدهما من الآخر

وإنما وجب تخفيف الكلمات مع غير التاء والسين إما بالادغام أو بغيره كما مضى لكثرة استعمال افتعل، فيستثقل فيه أدنى ثقل، ويجوز - بعد قلب التاء التي بعد الطاء المعجمة طاء وقلب التي بعد الذال المعجمة دالا نحو اظلم واذدكر - أن تدغم الطاء في الطاء والذال في الدال بقلب الأول إلى الثاني في الموضعين كما هو حق إدغام المتقاربين، فتقول: اظلم واذكر - بالطاء والدال المهملتين - قال سيبويه: وقد قال بعضهم: مطجع في مضطجع، يدغم الضاد في الطاء مع أنها من حروف (ضوي مشفر)

وقال: قد شبه بعض العرب ممن ترضى عربيته الصاد والضاد والطاء والطاء مع تاء الضمير بهن في افتعل، لشدة اتصال، تاء الضمير بالفعل كاتصال تاء الافتعال بما

قبلها، فتقول: فحصط برجلي، وحصط عنه، وخبطه، وحفظه، فتقلب في جميعها تاء الضمير طاء مهملة

قال: وكذا يقول بعضهم: عده - بقلب التاء دالا - كما في أدان، قال السيرافي: وقياس هذه اللغة أن تقلب تاء الضمير دالا إذا كان قبلها دال أو ذال أو زاي كما في افتعل، لكن سيبويه لم يحكه عنهم إلا في الدال المهملة ولشدة اتصال تاء الضمير بما قبله كان الإدغام في نحو أخذت وبعثت وحفظت أولى وأكثر منه في نحو احفظ تلك، وخذ تلك، وابعث تلك، وقلب ما قبل تاء الافتعال أكثر من قلب ما قبل تاء الضمير طاء أو دالا نحو فحصط وحفظ وفزد وعد، لأنها على كل حال كلمة وإن كانت كالجاء

واعلم أنه لم يدغم التاء في استطاع واستدان لان الإدغام يقتضى تحريك السين التي لا تتحرك ولاحظ لها في الحركة، وأيضا فان الثاني في حكم السكون، لان حركته عارضة منقولة إليه مما بعده، وقراءة حمزة اسطاع بالإدغام شاذ قوله " وتدغم التاء فيها وجوبا " فيه نظر، لان سيبويه ذكر أنه يقال: مشرد، ومترد، ونحوه

قوله " على الوجهين " أي: على قلب الأول إلى الثاني وقلب الثاني إلى الأول قوله " تدغم فيها السين شاذاً على الشاذ " أي: أن إدغام السين في غير حروف الصفير شاذ، وقلب ثاني المتقاربين إلى الأول شاذ، وإنما ارتكبت قلب الثاني لامتناع اتمع، فإنه تذهب إذن فضيلة الصفير، وقد زال كراهة الشذوذ الأول لسبب الشذوذ الثاني، لأنك إذا قلبت الثاني سينا لم تدغم السين إلا في حروف الصفير

قوله " وجاءت الثلاث " أي: الطاء والظاء المشددتان، والظاء المعجمة قبل الطاء المهملة، وأول البيت:

١٩٢ - \* هو الجواد الذي يعطيك نائله \* عفوا (١)  
قوله " وشاذا على الشاذ في اصبر واضرب " عطف على قوله " وجوبا في  
اطلب " يعنى يقال: اصبر واضرب - بصاد وضاد مشددتين - والشذوذ  
الأول إدغام الصاد الذي هو حرف الصفيير في غير الصفيير أي الطاء، وكذا إدغام  
الضاد المعجمة، والشذوذ الثاني قلب الثاني إلى الأول، وقد مر أن الشذوذ الثاني  
يدفع مضرة الأول، والأولى أن يقول: إن تاء الافتعال قلبت صادًا أو ضادا من  
أول الأمر، وأدغمت الصاد والضاد فيها كما ذكر قبل، إذ لا دليل على قلبه طاءً أولاً  
ثم قلب الطاء صادًا أو ضادا  
قوله " لامتناع اطرب واطرب " يعنى: إنما قلب الثاني إلى الأول لامتناع  
قلب الأول إلى الثاني، لئلا يذهب الصفيير والاستطالة  
قوله " وقويا في ادكر " بالذال المشددة المهملة  
قوله " وجاء أذكر " أي: بالذال المشددة المعجمة  
اعلم أنه لما كان الادغام بقلب الثاني إلى الأول على خلاف القياس كان

(١) هذا بيت لزهير بن أبي سلمى المزني، من قصيدة له يمدح فيها هرم  
ابن سنان المري، وأولها قوله:

قف بالديار التي لم يعفها القدم \* بلى، وغيرها الأرواح والديم  
والجواد: الكريم، والنائل: العطاء، وقوله " عفوا " معناه سهلا من غير  
مطل ولا تسويق، وقوله " يظلم أحيانا " معناه أنه يطلب منه في غير وقت الطلب  
السائل ما سأله وتكلفه لذلك قبولاً للظلم، والاستشهاد بالبيت في قوله " فيظلم " فقد  
روى بثلاثة أوجه أولها " فيظلم " باظهار كل من الحرفين، وثانيها " فيظلم " بقلب  
الطاء المهملة معجمة والادغام، وثالثها " فيظلم " بقلب الطاء المعجمة طاءً مهملة  
والادغام، وحكى ابن جنى في سر الصناعة أنه روى بوجه رابع، وهو " فينظلم "  
بالنون على ينفعل من الظلم، ورواه سيبويه بالادغام على الوجهين

الأغلب مع الصاد والضاد والظاء المعجمة قلب تاء الافتعال طاء بلا إدغام، لان قلب الأول إلى الثاني فيها ممتنع، واطظلم واضطرب واصطبر أولى من غيرها، وكذا ازدان - بالدال - أولى من أزان - بالزاي - وادكر - بالدال المهملة - أولى من أذكر - بالدال المعجمة، وكذا اتغر - بالتاء - أولى من اثغر - بالتاء المثثة - وإبقاء التاء بحالها في استمع أولى من اسمع، ولا منع من إدغام اللام في التاء، وإن لم يسمع نحو اتمع في التمع، لان اللام يدغم في التاء كما تقدم

قال: " وقد تدغم تاء نحو تنزل وتتنازوا وصلا وليس قبلها ساكن صحيح، وتاء تفاعل فيما تدغم فيه التاء، فتجلب همزة الوصل ابتداء نحو اطيروا وازينوا واثقلوا وادارأوا، ونحو اسطاع مدغما مع بقاء صوت السين نادر "

أقول: إذا كان في أول مضارع تفاعل وتفاعل تاء فيجتمع تاءان جاز لك أن تخففهما وأن لا تخففهما، والتخفيف بشيئين: حذف أحدهما، والادغام والحذف أكثر، فإذا حذف فمذهب سيبويه أن المحذوفة هي الثانية، لان الثقل منها نشأ، ولان حروف المضارعة زيدت على تاء تفاعل لتكون علامة، والطارئ يزيل الثابت إذا كره اجتماعهما، وقال سيبويه: لأنها هي التي تدغم في تترس، وتطير، وقال الكوفيون: المحذوفة هي الأولى، وجوز بعضهم الامرين، وإذا حذف لم تدغم التاء الباقية فيما بعدها وإن ماثلها، نحو تترك، أو قاربها نحو تذكرون، لثلا يجمع في أول الكلمة بين حذف وإدغام مع أن قياسهما أن يكونا في الاخر، وإذا أدغمت فإنك لا تدغم إلا إذا كان قبلها ما آخره متحرك نحو قال تنزل، وقال تنازوا، أو آخره مد نحو قالوا تنزل قالوا تنازوا، وقولي تابع، ويزاد في تمكين حرف المد، فإن لم يكن قبلها شيء



لم يدغموا، إذ لو أدغم لاجتلب لها همزة الوصل، وحروف المضارع لا بد لها من التصدر لقوة دلالتها، وأيضاً تتناقل الكلمة، بخلاف الماضي، فإنك إذا قلت: أتابع وأتبع، لم يستثقل استثقال أنزل، واتنازون، وكذا لا يدغم إذا كان قبله ساكن غير مد: سواء كان لنا نحو لو تتنازون، أو غيره نحو هل تتنازون، إذ يحتاج إذن إلى تحريك ذلك الساكن، ولا تفي الخفة الحاصلة من الإدغام بالثقل الحاصل من تحريك ذلك الساكن، وظهر بما شرحنا أن الأولى أن يقول المصنف: وليس قبلها ساكن غير مدة، وقراءة البزي (كنتم تمنون الموت) و (ألف شهر تنزل) - بالادغام فيهما والجمع بين ساكنين - ليست بتلك القوة

وإذا كان الفعل المضارع مبنياً للمفعول نحو تتدارك وتتحمّل لم يجز الحذف ولا الإدغام، لاختلاف الحركتين، فلا تستثقلان كما تستثقل الحركتان المتفتقتان، وأيضاً يقع لبس بين تتفعل وتفعّل من التفعيل لو حذفت التاء الثانية وبين تتفعل وتفعّل لو حذفت الأولى

قوله " وتاء تفعّل وتفاعّل فيما تدغم فيه التاء " أي: تاء الماضي من البابين تدغم في الفاء إذا كانت إحدى الحروف الاثني عشر التي ذكرنا أن التاء تدغم فيها، وهي التاء نحو اترس، والطاء نحو أطير، والذال نحو ادارأتم، والظاء نحو اظالموا، والذال نحو إذا كروا، والثاء نحو اثاقلتم، والصاد نحو اصابرتم، والزاي نحو أزين، والسين نحو اسمع واساقت، والضاد نحو اضاربوا واضرع، والشين نحو اشاجروا، والجيم نحو اجاءروا (١)، وهذا الإدغام مطرد في الماضي والمضارع والامر والمصدر واسمى الفاعل والمفعول

-----  
(١) أصل اجاءروا: تجاءروا، وهو تفاعل من الجؤار، والجؤار: رفع الصوت

قوله " ونحو اسطاع " قراءة حمزة (فما اسطاعوا ان يظهره) وخطأه النحاة، قال أبو علي: لما لم يمكن إلقاء حركة التاء على السين التي لا تتحرك أبدا جمع بين الساكنين

قال: " الحذف الاعلالي والترخيمي قد تقدم، وجاء غيره في تفاعل وتفاعل، وفي نحو مست وأحست، وظلت وإسطاع يستطيع، وجاء يستيع، وقالوا بلعبر وعلماء وملماء في بنى العنبر وعلى الماء ومن الماء، وأما نحو يتسع ويتقى فشاذ، وعليه جاء \* تق الله فينا والكتاب الذي تتلو \* بخلاف تخذ يتخذ فإنه أصل واستخذ من استخذ، وقيل: أبدل من تاء اتخذ وهو أشد ونحو تبشروني وإني قد تقدم "

أقول: يعني بالحذف الاعلالي ما حذف مطردا لعله، كعصا وقاض، وبالترخيمي ما حذف غير مطرد كما في يد ودم قوله في نحو " تفاعل وتفاعل " يعني في مضارع تفاعل وتفاعل مع تاء المضارعة، كما تقدم

قوله " وفي نحو مست وأحست وظلت " تقدم حكمه في أول باب (٢) الادغام قوله " وإسطاع يستطيع " بكسر الهمزة في الماضي وفتح حرف المضارعة، وأصله استطاع يستطيع، وهي أشهر اللغات، أعني ترك حذف شئ منه وترك الادغام، وبعدها إسطاع بسطيع، بكسر الهمزة في الماضي وفتح حرف المضارعة وحذف تاء استفعل حين تعذر الادغام مع اجتماع المتقاربين، وإنما تعذر الادغام لأنه لو نقل حركة التاء إلى ما قبلها لتحركت السين التي لاحظ لها في الحركة، ولو لم ينقل لألقتي الساكنان، كما في قراءة حمزة، فلما كثر استعمال هذه اللفظة - بخلاف استدان - وقصد التخفيف وتعذر الادغام حذف الأول كما في ظلت

(١) انظر (ص ٢٤٥ من هذا الجزء)

وأحست، والحذف ههنا أولى، لان الأول - وهو التاء - زائد، قال تعالى (فما استطاعوا أن يظهره) وأما من قال يستطيع - بضم حرف المضارعة - فماضيه استطاع بفتح همزة القطع، وهو من باب الافعال، كما مر في باب ذي الزيادة (١)، وجاء في كلامهم استاع - بكسر همزة الوصل - يستيع - بفتح حرف المضارعة، قال سيبويه: إن شئت قلت: حذف التاء، لأنه في مقام الحرف المدغم، ثم جعل مكان الطاء تاء، ليكون ما بعد السين مهموسا مثلها، كما قالوا ازدان ليكون ما بعد الزاي مجهورا مثله، وإن شئت قلت: حذف الطاء، لان التكرير منها نشأ، وتركت الزيادة كما تركت في تقيت، وأصله اتقيت كما يأتي قوله " وقالوا بلعنبر " قد ذكرنا حكمه في أول باب (٢) الادغام، وأن سيبويه قال: مثل هذا الحذف قياس في كل قبيلة يظهر فيها لام المعرفة في اللفظ بخلاف نحو بني النجار

قوله " وأما نحو يتسع ويتقى " قد حذف التاء الأولى من ثلاث كلمات يتسع ويتقى ويتخذ، فقييل: يتسع ويتقى ويتخذ، وذلك لكثرة الاستعمال، وهو مع هذا شاذ، وتقول في اسم الفاعل: متق، سماعا، وكذا قياس متخذ ومتسع، ولم يجئ الحذف في مواضي الثلاثة إلا في ماضي يتقى، يقال: تقى، وأصله اتقى، فحذفت الهمزة بسبب حذف الساكن الذي بعدها، ولو كان تقى فعل كرمى لقلت في المضارع يتقى كيرمى، بسكون التاء، وفي الامر اتق كارم (٣)، وقال الزجاج: أصل اتخذ حذف التاء منه كما في تقى، ولو كان كما قال لما قيل اتخذ - بفتح الحاء - بل اتخذ يتخذ اتخذ كجهل

(١) انظر (ج ٢ ص ٣٨٠)

(٢) انظر (ص ٢٤٦، ٢٤٧ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ج ١ ص ١٥٧)

يجهل جهلا بمعنى أخذ يأخذ أخذاً، وليس من تركيبه، وفي تقى خلاف، قال المبرد: فأؤه محذوف والتاء زائدة، فوزنه تعل، وقال الزجاج: التاء: بدل من الواو كما في تكأة وتراث، وهو الأولى قوله " استخذ " قال سيبويه عن بعض العرب: استخذ فلان أرضاً بمعنى اتخذ، قال: ويجوز أن يكون أصله استخذ من تخذ يتخذ تخذاً فحذفت التاء الثانية كما قيل في استاع: إنه حذف الطاء، وذلك لان التكرير من الثاني، قال: ويجوز أن يكون السين بدلا من تاء اتخذ الأولى، لكونهما مهموستين، ومثله الطجع بإبدال اللام مكان الضاد لمشابقتها لها في الانحراف، لانهم كرهوا حرفي أطباق كما كرهوا في الأول التضعيف، وإنما كان هذا الوجه أشد لان العادة الفرار من المتقاربين إلى الادغام، والامر ههنا بالعكس، ولا نظير له قوله " تبشروني وإني قد تقدم " أي في الكافية في باب الضمير في نون الوقاية. (١)

قال: " وهذه مسائل التمرين. معنى قولهم: كيف تبني من كذا مثل كذا: أي إذا ركبت منها زنتها وعملت ما يقتضيه القياس فكيف تنطق به، وقياس قول أبي علي أن تزيد وتحذف ما حذفت في الأصل

-----  
إذا اجتمعت نون الرفع و نون الوقاية في كلمة فلك فيها ثلاث لغات:  
أولها: إبقاؤهما من غير إدغام، نحو تضربونني، وعليه قوله تعالى: (لم تؤذونني) وثانيتهما: إبقاؤهما مع الادغام، وعليه قوله تعالى: (أغير الله تأمروني أعبد) وثالثتها: أن تحذف إحداهما وتكتفي بواحدة، وهذه اللغة هي التي يشير إليها المؤلف

قياسا، وقياس آخرين أن تحذف المحذوف قياسا أو غير قياس، فمثل  
محوى ممن ضرب مضربى، وقال أبو علي: مضري ومثل اسم وغد  
من دعا دعو ودعوا لا إدغ ولا دع خلافا للآخرين، ومثل صحائف من  
دعا دعايا باتفاق إذ لا حذف في الأصل "

أقول: اعلم أن هذه المسائل لأبواب التصريف كباب الاخبار لأبواب النحو  
قوله " منها " الضمير راجع إلى " كذا " في قوله " من كذا " لأنه بمعنى  
الكلمة واللفظة، وفي قوله " زنتها " راجع إلى كذا في قوله: مثل كذا، لأنه  
بمعنى الصيغة أو البنية، وفي قوله " تنطق به " إلى " مثل ": أي كيف تنطق  
بهذا المبني بعد العمل المذكور فيه

قوله " وعملت ما يقتضيه القياس " أي: عملت في هذه الزنة المركبة ما يقتضيه  
القياس التصريفي من القلب أو الحذف أو الإدغام إن كان في هذه الزنة أسباب  
هذه الأحكام، وعند الجرمي لا يجوز بناء ما لم تبته العرب لمعنى كضرب ونحوه،  
وليس بوجه، لان بناء مثله ليس ليستعمل في الكلام لمعنى حتى يكون إثباتا  
لوضع غير ثابت بل هو للامتحان والتدريب (١)، وقال سيبويه: يجوز صوغ  
وزن ثبت في كلام العرب مثله، فتقول: ضرب وضرب على وزن جعفر  
وشربث، بخلاف ما لم يثبت مثله في كلامهم، فلا يبنى من ضرب وغيره مثل  
جالينوس، لان فاعيلولا وفاعينولا لم يثبتا في كلامهم، وأجاز الأخفش صوغ  
وزن لم يثبت في كلامهم أيضا، للامتحان والتدريب، بأن يقال: لو ثبت مثل  
هذا الوزن في كلامهم كيف كان ينطق به، فيمكن أن يكون في مثل هذا الصوغ  
فائدة التدريب والتجريب

(١) ذهب أبو علي الفارسي وأبو الفتح ابن جنى إلى أن تكرير اللام لللاحاق  
أمر مقيس مطرد مقصود به معنى، وهو زيادة المعنى، وقد ذكرنا ذلك في أول  
هذا الكتاب (انظر ج ١ ص ٦٤)

فتقول: إذا بنيت من كلمة ما يوازن كلمة حذف منها شيء ففيه بعد البناء  
ثلاثة مذاهب:

مذهب الجمهور أنك لا تحذف في الصيغة المبنية إلا ما يقتضيه قياسها،  
ولا ينظر إلى حذف الثابت في الصيغة الممثل بها: سواء كان الحذف فيها قياسيا  
كحذف ياءين في محوى، أو غير قياسي كحذف اللام من اسم، فتقو مضربى  
من ضرب على وزن محوى، ودعوا من دعا على وزن اسم، ولا تقول:  
مضري وإدع، إذ ليس في الصيغتين المبنيتين علة الحذف، وهذا الذي قالوا هو  
الحق، إذ لا تعل الكلمة بعلة ثابتة في غيرها إلا إذا كان ذلك الغير أصلها، كما  
في أقام وقيام

وقال أبو علي: تحذف وتزيد في الصيغة المبنية ما زيد أو حذف في الصيغة  
الممثل بها قياسا، فتقول في مضربى: مضري، لان حذف الياءين في محوى  
قياس كما مر في باب النسب، (١) وأما إن كان الحذف في الممثل بها غير قياس لم  
تحذف ولم تزد في المبنية، فيقال: دعو، في المبنى من دعا على وزن اسم،  
لان حذف اللام من اسم غير قياس

وقال الباقر: إنه يحذف في الفرع ما حذف في الأصل ويزاد فيه ما زيد  
في الأصل، قياسا أو غير قياس، فيقولون مضري وإدع ودع كاسم وسم،  
لان القصد تمثيل الفرع بالأصل

هذا الخلاف كله في الحذف، وأما الزيادة فلا خلاف في أنه يزداد في الفرع  
كما زيد في الأصل إلا إذا كان المزيد عوضا من المحذوف، فيكون فيه الخلاف  
كهمزة الوصل في اسم، وكذا لا خلاف في أنه يقلب في الفرع كما يقلب في الأصل،  
فيقال على وزن أيس من الضرب: رضب: وتقول في دعا على وزن صحائف:

(١) انظر (ج ٢ ص ٩ و ٢٢)، ثم انظر (ج ٢ ص ٣٠ و ٣١)

دعايا، وأصله دعائو، فلما لم يكن في صحائف الذي هو الأصل حذف لم يختلف في دعايا، بل أعل علة اقتضاها هو، وهي قلب الهمزة ياء مفتوحة والياء بعدها ألفا كما مر في بابه (١)

قوله " أن تزيد وتحذف " أي: في الفرع، وهو الصيغة المبنية قوله " في الأصل " أي: في الكلمة الممثل بها قوله " أو غير قياس " أي: أن تزيد وتحذف في الفرع ما حذف وزدت في الأصل: قياسا كان أو غير قياس قوله " محوى " مثال للأصل المحذوف منه شيء قياسا قوله " اسم وغد " لما حذف منه شيء غير قياس، ففي " اسم " حذف اللام ويريد همزة الوصل عوضا منه حذف غير قياسي، وفي " غد " حذف اللام غير قياس وأصل غد غدو - بسكون العين - قال:

لا تقلوها وادلوها دلوا\* إن مع اليوم أخاه غدوا (٢)  
وأما إن كانت في الأصل علة قلب حرف ليست في الفرع فلا خلاف في أنه لا يقلب في الفرع، فيقال على وزن أوائل من القتل أقاتل، وكذا الادغام قال: " ومثل عنسل من عمل عنمل، ومن باع وقال بنيع وقنول بإظهار النون فيهن لللباس بفعل، ومثل قنفخر من عمل عنمل، ومن باع وقال بنيع وقنول بالاظهار، لللباس بعلكد فيهن، ولا يبنى مثل جحنفل من كسرت أو جعلت، لرفضهم مثله، لما يلزم من ثقل أو لبس " أقول: قد ذكرنا أنه لا يدغم أحد المتقاربيين في الاخر في كلمة إذا أدى إلى اللبس، فلو قيل بيع وقول بالادغام لالتبس بفعل، وهو إن كان

(١) انظر (ص ٥٩ - ٦٢ و ١٣٠ و ١٧٩ من هذا الجزء)

(٢) قد مر شرح هذا البيت، فارجع إليه في (ص ٢١٥ من هذا الجزء)

مختصا بالافعال لكنه يظن أنه علم منكر، فلذا يدخله الكسر والتنوين،  
والعلكد: الغليظ

قوله " لما يلزم من ثقل " لان إدغام النون الساكنة في الراء واللام  
واجب، لتقارب المخرجين، وأما الواو والياء والميم فليس قريبا من النون  
الساكنة كقرب الراء واللام منها، فلذا جاء صنوان وبنيان وزنماء ولم يجرى  
نحو قنر وقنل كما تقدم

قوله " أو لبس " يعنى يلتبس بنحو شفلح وهو ثمر الكبر  
وإذا بنيت من كسر مثل أحر نجم فللمبرد فيه قولان: أحدهما أنه لا يجوز  
لأنه لا بد من الادغام فيبطل لفظ الحرف الذي به ألحق الكلمة بغيرها، والآخر  
الجواز، إذ ليس في الكلام افعلل فيعلم أنه افعللل، ولا يجوز أن تلقى حركة  
الراء الأولى إلى الراء التي هي بدل من النون، لئلا يبطل وزن اللاحق ولئلا  
يلتبس بباب اقشعر

وإذا بنيت من ضرب مثل اقشعر - وأصله اقشعرر - فعند المازني، وحكاه  
عن النحويين - : إدغام الباء الأولى الساكنة في الثانية نحو اضرب، بباء  
مشددة بعدها باء مخففة، وعند الأخفش اضرب، بباء مخففة بعدها باء مشددة،  
ليكون كالملحق به: أعنى اقشعر، فاكسرر على هذا يلتبس باضرب على  
قول المازني، فلا يصح إذن قول المبرد، إذ ليس في الكلام افعلل، والحق  
أنه ليس المراد بمثل هذا البناء اللاحق كما يجرى  
قال: " ومثل أبلم من وأيت أوء، ومن أويت أو مدغما، لوجوب  
الواو، بخلاف تووى، ومثل إجرد من أويت إي، ومن أويت أي  
فيمن قال: أحي، ومن قال أحي قال: أي "   
أقول: قوله " أوء " أصله أوؤى فأعلل إعلال تجار مصدر تجارينا: أي



قلبت ضمة ما قبلها الياء كسرة، ثم أعل إعلال قاض، وأو أصله أووى، قلبت  
الهمزة الثانية واوا وجوبا كما في أو من، فوجب إدغام الواو كما تقدم في أول  
بالكتاب (١) أن الواو والياء المنقلبتين عن الهمزة وجوبا كأنهما غير منقلبتين  
عنها، وإن كان الانقلاب جائزا فحكمها في الاظهر حكم الهمزة كريبا وتوى،  
فصار أويا فأعل إعلال تجار

قوله " إجرد " هو نبت يخرج عند الكمأة يستدل به عليها  
قوله " إي " أصله إيوى، قلبت الواو ياء كما في ميزان وأعل إعلال قاض  
قوله " أي " أصله أيوى، قلبت الهمزة ياء وجوبا كما في إيت فصار إيويا  
أعل إعلال معيبة، بحذف الياء الثالثة نسيا، فتدر حركات الاعراب على الياء  
المشددة، وعلى ما نسب الأندلسي إلى الكوفيين - كما ذكرنا في باب التصغير -  
وهو إعلالهم مثله إعلال قاض، تقول جاءني أي ومررت بإى ورأيت إيا  
قال: " ومثله إوزة من وأيت إيئة ومن أويت إيأة مدغما "  
أقول: أصل إوزة إوزة كإصبع، لان إفعلة ليست بموجودة، والهمزة  
زائدة دون التضعيف، لقولهم وز أيضا بمعناها، فأصل إيئة أو أية، قلبت الواو  
ياء كما في ميزان، والياء ألفا كما في مرماة، وأصل إيأة إيوية، قلبت الياء ألفا كما  
ذكرنا، وقلبت الهمزة ياء وجوبا كما في إيت صار إيواة، أعل إعلال سيد صار إيأة  
قال: " ومثل اطلخم من وأيت إيأيا، ومن أويت إيويا "  
أقول: اطلخم واطرخم أي تكبر، أصله اطلخمم بدليل اطلخممت،  
وفي الامر اطلخمم - بسكون الخاء في الموضعين - فأصل إيأيا أو أيى،  
أدغمت الياء الساكنة في المتحرك وقلبت الياء الأخيرة ألفا وقلبت الواو ياء كما  
في ميزان، صار إيأيا، فقد اجتمع في الكلمة ثلاث إعلالات كما ترى، وهم

-----  
(٢) انظر (ج ١ ص ٢٥ وما بعدها)

يمنعون من اثنين، وأصل إيويا إئويي، قلبت الياء ألفا وأدغمت الياء في الياء وقلبت الهمزة ياء كما في إيت ولم يعل إعلال سيد، لان قلب الهمزة ياء وإن كان واجبا مع الهمزة الأولى لكنها غير لازمة للكلمة، لكونها همزة وصل تسقط في الدرج نحو قال ائويا، فحكم الياء إذن حكم الهمزة قال: " وسئل أبو علي عن مثل ما شاء الله من أولق فقال: ما ألق الألاق على الأصل واللاق على اللفظ، واللاق على وجه، بنى على أنه فوعل " أقول: يعني أن أبا علي جعل الواو من أولق زائدة والهمزة أصلية، فإذا جعلته على وزن شاء وهو فعل قلت: ألق، وأصل الله الالاه عند سيبويه، فتقول منه: الألاق، وحذفت الهمزة من الالاه قياسا كما في الأرض والأسماء، لكن غلبة الحذف كما في الالاه شاذة، وكذا إدغام اللام في اللام، لأنهما متحركان في أول الكلمة، وخاصة مع عروض التقائهما، لكن جرأهم على ذلك كون اللام كجزء ما دخلته، وكونها في حكم السكون، إذ الحركة التي عليها للهمزة وأيضا كثرة استعمال هذه اللفظة جوزت فيها من التخفيف في الأغلب ما لم يكن في غيرها، ويجوز عند أبي علي أن يقال: ما ألق الألاق، من غير تخفيف الهمزة، بنقل حركتها وحذفها، وذلك لان مثل هذا الحذف وإن كان قياسا في الأصل والفرع، لتحرك الهمزة وسكون ما قبلهما، إلا أن مثل هذا الحذف إذا كانت الهمزة في أول الكلمة نحو قد أفلح أقل منه في غير الأول، لان الساكن إذن غير لازم، إذ ليس جزء كلمة الهمزة كما كان في غير الأول، واللام كلمة على كل حال، وإن كانت كجزء الداخلة هي فيها، فتخفيف الأرض والسماء أقل من تخفيف نحو مسألة وخبء، ويجوز عنده أيضا أن تنقل حركتها إلى ما قبلها، لان ذلك قياس في الفرع وإن قل، مع كون اللام كالجزء وهو مطرد غالب في الأصل، فقله " ما ألق الألاق " يجوز أن يكون مخففا وغير مخفف، لان كتابتهما سواء

قوله " واللاق على اللفظ " أي: بإدغام اللام في اللام كما في لفظة الله، لكن سهل أمر الإدغام في لفظة الله كثرة استعماله، بخلاف الالاق قوله " والالاق على وجه " يعنى به أحد مذهبي سيبويه، وهو أن أصل الله اللية، من لاه: أي تستر، لتستر ما هيته عن البصائر وذاته عن الابصار، فيكن وزنه فعلا، فالالاق عليه، وليس في " الالاق " علة قلب العين ألفا كما كانت في الله

قال: " وأجاب في باسم بالاق أو بالاق على ذلك " أقول: أي على أن أولقا فوعل قيل له: كيف تقول مثل باسم من أولق، قال: بالاق أو بالاق، لان أصل اسم سموا أو سمو، حذفت اللام شاذا وجرى بهمزة الوصل، وأبو علي لا يحذف في الفرع ما حذف في الأصل غير قياس قال: " وسأل أبو علي ابن خالويه عن مثل مسطار من آءة فظنه مفعالا، وتحير فقال أبو علي مسئا فأجاب على أصله وعلى الأكثر مستئا " أقول: المسطار: الخمر، قيل: هو معرب، وإذا كان عربيا فكأنه مصدر مثل المستخرج، بمعنى اسم الفاعل من استطاره: أي طيره قال: ١٩٣ - متى ما تلقني فردين ترجف \* روادف أليتيك وتستطارا (١) ويجوز أن يكون اسم مفعول، قيل: ذلك لهديرها وغليانها، وأصله

(١) هذا الشاهد من بحر الوافر، وهو من كلمة لعنترة بن شداد العبسي يهجو فيها عمارة بن زياد العبسي. وقوله " ترجف " يروى مكانه " ترعد " بالبناء للمجهول، وقوله " فردين " حال من الفاعل والمفعول في " تلقني " وقوله " روادف " يروى في مكانه " روانف " والروانف: جمع رانفة، وهي طرف الالية، وقوله " تستنطار " فعل مضارع مبني للمجهول ماضيه المبني للمعلوم استطار، وتقول: استطار هذا الامر فلانا، إذا طيره وأهاجه. والاستشهاد بالبيت في قوله " وتستطارا " والمراد معناه الذي ذكرناه

مستطار، والحق أن الحذف في مثله ليس بمطرد، فلا يقال: اسطال يسطيل  
واسطاب يسطيب، وآءة في الأصل أوآة، لان سيويه قال: إذا أشكل عليك  
الألف في موضع العين فأحمله على الواو، لان الأجوف الواوي أكثر فتصغيرها  
أويآة، فقوله: مستئاء في الأصل مستأوو

قوله " على أصله " يعنى حذفه في الفرع ما حذف في الأصل قياسا وإن لم  
يثبت في الفرع علة الحذف، فحذفت التاء في مستئاء كما حذفت في مسطار،  
لاجتماع التاء والطاء، والأولى - كما قلنا - أن حذف التاء في مسطاع ليس  
بقياس، فلا يحذف في مستطاب ولا مستطيل ونحوهما، وآءة نبت على وزن  
عاعة، وهو من باب سلس وقلق، وهو باب قليل وخاصة إذا كان الأول والآخر  
همزة مع ثقلها، ومثلها أءاء والآءة وأشاءة عند سيويه، وحمل على ذلك أنه لم  
يسمع الآية وأشاية، وقل الآوة وأشاة كعباية وسقاوة، وقالوا في أباءة،  
وهي الأجمة: إن أصلها أباية وإن لم يسمع، لان فيها معنى الإباء لامتناعها بما  
ينبت فيها من القصب وغيره من السلوك، وليس في أشاءة وألاءه مثل هذا  
الاشتقاق

قوله " وعلى الأكثر " أي على القول الأكثر، وهو أنه لا يحذف ولا يزداد  
في الفرع إلا إذا ثبتت علتة، ولو كان مسطار مفعالا من السطر لقلت من آءة مؤواء  
قال: " وسأل ابن جنى ابن خالويه عن مثل كوكب من وأيت مخففا  
مجموعا جمع السلامة مضافا إلى ياء المتكلم فتحير أيضا فقال ابن جنى:  
أوى "

(١) الآلاءة - مثل سحابة - واحدة الآلاء - كسحاب - وهو شجر مر  
(٢) الإشاءة - مثل سحابة - واحدة الآشاء، وهو صغار النخل، قال ابن  
القطاع، همزته أصلية، عن سيويه. وتوهم الجوهرى أنها مبدلة فأتى بها في المعتل

أقول: إذا بنيت من وأيت مثل كوكب قلت: ووأى، أعلت الياء كما في فتى، فقلت: ووأى فإذا خففت همزته بنقل حركتها إلى ما قبلها وحذفها قلت: ووى، قلبت الواو الأولى همزة كما في أواصل صار أوى قال المصنف: الواو الثانية في تقدير السكون، فلو قلت ووى من غير قلب جاز

قلت: لو كانت الواو الثانية ساكنة أيضا نحو ووأى وجب الاعلال كما مر تحقيقه في باب الاعلال (١)، فإذا جمع أوى وهو كفتى جمع السلامة بالواو والنون صار أوون، فإذا أضفته إلى ياء المتكلم سقطت النون وبقي أووى، تقلب الواو وتدغم كما في مسلمى قال: "ومثل عنكبوت من بعث ببعوت "

أقول: لا إشكال فيه، لأنك جعلت العين وهو لام الكلمة ككاف العنكبوت مكررا وجعلت مكان الواو والتاء الزائدين مثلهما في الفرع كما مر في أول الكتاب (٢)

قال: "ومثل اطمأن ابييع مصححا "

أقول: أصل اطمأن اطمأن بدليل اطمأنت واطمأن في الامر قوله " مصححا " فيه نظر، لان نحو اسود وأبيض إنما امتنع من الاعلال لان ثلاثيه ليس معلا حتى يحمل عليه كما حمل أقام على قام، أولانا لو أعلنناهما لصار ساد وباض فالتبسا بفاعل، وليس الوجهان حاصلين في ابييع، إذ ثلاثيه معل، ولا يلتبس لو قيل باعع، وأما سكون ما بعد الياء فليس بمانع، إذ مثل هذين الساكنين جائز اجتماعهما، نحو الضالين، والأخفش يقول في مثله: ابييع

(١) انظر (ص ٧٧ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ج ١ ص ١٢ وما بعدها)

بتشديد العين الثانية كما ذكرنا في أول مسائل التمرين  
قال: " ومثل اغدودن من قلت اقوول، وقال أبو الحسن: أقويل،  
للووات، ومثل اغدودن من قلت وبعث أقووول وابيويع مظهرا "  
أقول: قد ذكرنا الخلاف في نحو اقوول في آخر باب الاعلال (١)، وإنما  
لم يدغم نحو اقووول وابيويع، لان الواو في حكم الألف التي هي أصلها في المبني  
للفاعل كما ذكرنا من قول الخليل في قول وبويع، ولو عللنا بما علل المصنف  
هناك وهو خوف الالتباس كما مر في باب الاعلال (٢) لجاز إدغام اقووول وابيويع  
إذ لا يلتبس بشئ إلا أن تذهب في نحو اضرب على وزن اقشعر مذهب  
المازني من تشديد الباء الأولى، فإنه يقع اللبس إذن بالمبني للمفعول منه.  
قال: " ومثل مضروب من القوة مقوى، ومثل عصفور قوى، ومن  
الغزو غزوى، ومثل عضد من قضيت قض، ومثل قذعمة قضية كمعية  
في التصغير، ومثل قذعمية قضوية، ومثل حمصيصة قضوية فتقلب  
كرحوية، ومثل ملكوت قزووت، ومثل جحمرش قضى، ومن  
حييت حيو "

أقول: قد ذكرنا في آخر باب الاعلال من أحكام الياءات المجتمعة والواوات  
المجتمعة ما ينحل به مثل هذه العقود.

أصل مقوى مقووو، وكذا أصل غروى غزووو، أدغمت الثانية في  
الثالثة وقلبت المشددة ياء، لاجتماع الواوات كما ذكرنا أنك تقول من قوى على  
وزن قمد: قوى وكذا في قوووو على وزن عصفور، وهو أولى لاجتماع أربع

(١) انظر (ص ١٩٣ وما بعدها من هذا الجزء).

(٢) انظر (ص ١٤٥ من هذا الجزء).

واوات، وقد مر حكمها، وأصل قض قضى، أعل إعلال ترام مصدر ترامينا.

قوله " قضية كعمية " أصلها قضية، وقد ذكرنا قبل أن الأولى في المبنى على وزن قذعميلة من قضى قضية - بياءين مشددتين - قوله " قضوية " في المبنى على وزن حمصيصة قد ذكرناه هناك (١) قوله " ومثل ملكوت قضيوت " قد ذكرنا في باب الاعلال أن الأصل أن يقال: غزووت ورميوت ورضيوت كجبروت من غزوت ورميت، لخروج الاسم بهذه الزيادة عن موازنة الفعل، فلا يقلب الواو والياء كما لا يقلب في الصوري والحيدى، وأن بعضهم يقلبهما ألفين ويحذفهما للساكنين، لعدم الاعتداد بالواو والياء.

قوله " ومثل جحمرش قضيبى " يعنى تعله إعلال قاض والأولى كما ذكرنا في آخر باب الاعلال: حذف الثالثة نسيا، ثم قلب الثانية ألفا، أو قلب الثانية واو فتسلم الثالثة.

قوله " حيو " قد ذكرنا هناك أنه يجوز حيو وحياء.

قال: " ومثل حلباب قضياء، ومثل دحرجت من قرأ قرأيت، ومثل سبتر قرأى، ومثل اطمأنت اقرأيت، ومضارعه يقرئى كيقرع " أقول: العين واللام في حلباب مكررتان على الصحيح، كما ذكرنا في صمحمح، فكررتهما مثله في قضياء، وكذا تقول من الغزو: غزواء بقلب الواو والياء المتطرفين ألفا ثم همزة كما في رداء وكساء، وكذا تقول على وزن صمحمح: قضيبى وغزوزى، وأصل قرأيت قرأ أت بهمزتين، قلبت الثانية ألفا كما في آمن، ولا يكون قبل تاء الضمير ونونه في كلامهم، بل

(١) انظر (ص ١٩٢ من هذا الجزء).

يكون قبلهما إما واو أو ياء نحو دعوت ورميت وأغزيت، ولا يجوز الواو هنا، لكونها رابعة ساكنة وقبلها فتحة، فيجب قبلها ياء كما في أغزيت، فقلبت الألف من أول الأمر ياء.

قوله " قرأى " قد ذكرنا في تخفيف الهمزة أن الهمزتين إذا التقتا وسكنت أولاهما والثانية طرف قلبت ياء.

قوله " اقرأيات " هذا على مذهب المازني كما ذكرنا في باب تخفيف الهمزة عند ذكر اجتماع أكثر من همزتين (١) وعند النحاة اقرأ وأت، وإنما قال في المضارع يقرأى لكونه ملحقا بيطمئن بقلب حركة الهمزة الثانية إلى الأولى كما في الأصل، ثم قلبت الثانية ياء لكسر الأولى، ولو أعلنناه بما فيه من العلة لقلنا يقرأى عند المازني، ويقرأوى عند غيره، ولم تنقل حركة الياء أو الواو إلى ما قبلها كما قلنا في يقيم ويبيع ويبين، لان ذلك لاتباعه للماضي في الاعلال بالاسكان كما مر في باب الاعلال (٢) ولم تسكن ههنا الياء في الماضي. والحق أن بناءهم لأمثال الأبنية المذكورة ليس مرادهم به اللاحاق، بل المراد به أنه لو اتفق مثلها في كلامهم كيف كانت تعلق، ومن ثم قال المازني في نحو اقشعر من الضرب: اضرب - بتشديد الباء الأولى - ولو كان ملحقا لم يجز ذلك، فالأولى على هذا في مضارع اقرأيات أو اقرأ وأت يقرأى أو يقرأوى.

هذا آخر ما ذكره المصنف من مسائل التمرين، ولنضم إليه شيئا آخر فنقول: إذا بنيت من قوى مثل بيقور (٣) قلت: قيو، والأصل قيووو، قلبت الواو

(١) انظر (ص ٥٢ وما بعدها من هذا الجزء).

(٢) انظر (ص ١٤٣ وما بعدها من هذا الجزء).

(٣) البيقور: اسم جمع دال على جماعة البقر، كالبقر، والبقير، وانظر

(ص ١٩٣ من هذا الجزء).



الأولى ياء وأدغمت الياء فيها كما في سيد، وأدغمت الواو الثانية في الثالثة ولم تقلبها ياءين لكونهما في المفرد، كما لم يقلب في مغزو، ولم تنقل حركة العين إلى ما قبلها كما فعلت ذلك في مقوول ومبيوع، لأن العين واللام إذا كانا حرفي علة لم تعلق العين: سواء أعلت اللام كما في قوى وثوى (١) أو لم تعلق كما في هوى على ما مضى في باب الاعلال (٢) وإذا بنيت على وزن صيرف من حوى وقوى قلت حيا وقيا، والأصل حيوي وقيوو، أدغمت الياء في الواو بعد قلبها ياء كما في سيد، وقلبت الواو ألفا لحصول علته، قال السيرافي: اجتمع ههنا إعلالان، لكن الذي منعنا من اجتماع الاعلالين أن تسكن العين واللام جميعا من جهة الاعلال، وفيعل - بفتح العين - في الأجوف نادر، كقوله:  
\* ما بال عيني كالشعيب العين (٣) \*

فالوجه أن يبنى من حوى وقوى على فيعل - بالكسر - فيصير حي وقى، فتحذف الياء الثالثة نسيا كما في معية، وتقول على وزن نزوان (٤) من قوى: قووان، لا يدغم، لما ذكرنا في باب الادغام من عدم إدغام نحو رددان (٥) ولم يقلب آخر الواوين ألفا لعدم موازنة الفعل كما ذكرنا في باب الاعلال، (٦) هذا قول سيبويه، والأولى أن يقال: قويان بقلب الثانية ياء كما ذكرنا في آخر باب الاعلال (٧).

(١) ثوى يثوى - مثل رمى يرمى - ثواء - بفتح الثاء -: أي أقام، قال:  
\* رب ثاو يمل منه الثواء \*

(٢) انظر (ص ١١٢ وما بعدها من هذا الجزء).

(٣) قد مر شرح هذا الشاهد فانظره في (ج ١ ص ١٥٠).

(٤) النزوان: الوثبان، ولا يقال إلا للشاء والدواب والبقر في معنى السفاد، وانظر (ج ١ ص ١٥٦). (٥) انظر (ص ٢٤٣ من هذا الجزء).

(٦) انظر (ص ١٤٥ من هذا الجزء).

(٧) انظر (ص ١٩٤ من هذا الجزء).

وتقول على وزن فعلان - بضم العين - من قوى وحيى: قويان وحيان، بقلب الواو الثانية ياء والضممة قبلها كسرة، والأصل قووان، والألف والنون وإن كانتا لازمتين كتاء عنصوة (١) وقرنوة (٢) إلا أن كون الضمة على الواو هو الذي أوجب القلب كما تقول: غزوية على وزن قرنوة، وقال سيبويه: تقول: قووان، وقد غلط فيه، لموافقته على أنه تقول: غزوية على وزن قرنوة وتقول في فعلان - بكسر العين - من حيى: حيان بالادغام، لان رددانا واجب الادغام، وحييان أيضا، لان الأصل في باب الادغام أعنى الفعل في مثله يجوز فكه، نحو حيى وحي، تقل من قوى: قويان، بقلب الثانية ياء، لتقدم الاعلال على الادغام كما مر (٣) ولكون الكلمة بالاعلال أخف منها بالادغام، ومن خفف نحو كبد باسكان العين وقال في قويان: قويان - بسكون الواو - ولا يعله إعلال طي ولية، لعروض سكون الواو، ومن قال في رؤيا المخففة: ريا فاعتد بالعارض، قال ههنا: قيان، وتقول من قوى وشوى وحيى على وزن فيعلان - بكسر العين - : قيان وشيان وحيان، والأصل في الأولين قيويان وشيويان، أعلا إعلال سيد وحذفت الياء الثالثة من الثلاثة نسيا، كما في معيبة، وتقول في تصغير أشويان: أشييان

وتقول من أويت على وزن فيعلان - بكسر العين - : أبيان، والأصل أيويان وإذا بنيت فعللة من رميت قلت: رميوة، قلبت الياء الأخيرة واوا لانضمام ما قبلها، ومثل أسحمان (٤) منه: أرموان، ومن حيى: أحيوان، ولا تدغم،

(١) العنصوة: القليل المتفرق من النبات، انظر (ص ١٠١ ١٦١ من هذا الجزء).

(٢) القرنوة: نوع من العشب، انظر (ج ٢ ص ٤٤).

(٣) انظر (ص ١٢٠ من هذا الجزء).

(٤) أسحمان: جبل، انظر (ج ٢ ص ٣٩٥).

لان الاعلال قبل الادغام، ولا تستثقل الواو في مثله للزوم الحروف الذي بعدها:  
أي التاء، والألف والنون، كما مر في باب الاعلال (١)  
وتقول في فوعلة - مشددة اللام - من غزوت: غوزوة، وفي أفعلة: اغزوة،  
وفي فعل: غزو، لا تقلب الواو المشددة المضموم ما قبلها في أفعلة وفعل ياء،  
كما لم تقلب في مدعو، بل ترك القلب ههنا أولى، لان أسم المفعول قد يتبع الفعل  
الذي هو بمعناه، نحو غزى (٢)، وأما نحو أدعية (٣) في أدعوة فقليل نادر،  
فان اعتد به قيل في أغزوة: أغزية.  
وتقول في أفعلة من رميت: أرمية - بكسر الميم - كما في مضى،  
والأصل مضوى  
وتقول في فوعلة من الرمي: رومية، وليست في الأصل فوعللة، وإلا قيل:  
رومية.  
وتقول في فعل: رمى، وليس أصله رمييا، وإلا قيل: رميا (٤)،  
وكذلك نحو هيب وهيبة للصبى والصبية.  
وتقول على وزن كوأل (٥) والواو إحدى اللامين زائدتان من القوة:

(١) انظر (ص ١٧٦ من هذا الجزء).

(٢) يريد أن اسم المفعول قد يحمل على الفعل المبني للمجهول كما قالوا من عدا  
عليه يعدو: معدى عليه، حملا على عدى عليه.

(٣) انظر (ص ١٧١ من هذا الجزء).

(٤) يريد أن رمييا - بفتح الراء والميم وتشديد الياء - ليس أصله رمييا - بفتح  
فسكون -، لأنه لو كان كذلك لقلبت الياء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها،  
ثم تعامل معاملة عصى

(٥) الكوأل - بزنة سفرجل - : القصير مع غلظ وشدة (ج ١ ص ٢٥٦)

قوى عند سيبويه، وقويا عند الأخفش كما مر (١)، وعلى وزن (٢) عتول من قوى: قيا، والأصل قووو، قلبت الواو الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، والواو الأولى ياء كما في ميزان، والواو الثانية ياء أدغم فيها الياء كما في سيد.

وإذا بنيت مثل عفرية من غزوت قلت: غزوية، والأصل غزوة، ومن الرمي رميية، ولا يجوز الادغام كما في أحبية، مع لزوم التاء في الموضعين، لان رميية كعفرية، وهو ملحق بزبرجة، وأحبية ليس ملحقا، كذا قيل، والأولى أن هذا البناء ليس للالحاق كما مر، ولو جمعت هيبا على فعال قلت: هباي كدواب، ولو بنيت على فعاليل من رميت قلت: رمايي، ويجوز رماوى، لاجتماع الياءات كما في سقاوى، ولا يجوز بالهمز، لعدم تطرف الياء. وكذا فعاليل ومفاعيل من حيي نحو حيايى، ومحايى وحياوي، ومحاوى، قال سيبويه: ولو حذف إحدى الياءات في جميعها لم يبعد، لأنه قد يستثقل الياءان في نحو أثافى (٣) فيخفف بحذف إحداهما، فيقال: أثاف، فما ظنك بالثلاث؟ وحذف ياء مفاعيل ثابت وإن لم يجتمع ياءان نحو قراقير وقرقر (٤)

(١) انظر (ص ١٩٦ من هذا الجزء)

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف ينبغي أن يكون على زنة درهم ليطابق ما ذكره من التصريف، ولكن الذي وقع في الأصول عتول - بالتاء المثناة - ولا يصح ذلك لان العتول مشدد الاخر، فغيرناه إلى عتول - بالتاء المثناة - وقد ضبطه المجدد في القاموس بزنة درهم، وإن كان الشارح الزبيدي حكاه مشددا، وهو الذي لاغناء عنده للنساء

(٤) الأثافي: جمع أنفية، وهي حجر يوضع فوقه القدر، انظر (ج ٢ ص ١٦٢)

(٣) القراقير: جمع قرقور، والقرور - بزنة عصفور، السفينة مطلقا، أو

الطويلة خاصة، (انظر ج ٢ ص ١٦٢)

وجراميز وجرامز (١)، قال سيبويه: إلا أن من يحذف في هذه الأمثلة التي  
اجتمعت (فيها) (٢) ثلاث ياءات يلتزم الحذف، لكونها أثقل من أثافي وعواري (٣)  
حتى يكون فرقا بين الياءات والياءين، وتقول في فعاليل من غزوت: غزاوي  
فلا تغير الواو لعدم اجتماع الأمثال كما في رمياني  
وهذا آخر ما أردناه إيراده، ولك أن تقس على هذا ما مثله بعد إتقانك  
الأصول المتقدمة في باب الاعلال وغيره والله الموفق للصواب  
تمت مقدمة التصريف، والحمد لله رب العالمين

-----  
(١) الجراميز: جمع جمر موز، والجرموز - بزنة عصفور - حوض مرتفع

النواحي، أو حوض صغير

(٢) زيادة يقتضيها المقام

(٣) العواري: جمع عارية، وهي بتشديد الياء منسوبة إلى العار، انظر (ج ٢ ص ١٦٤)

قال: " الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه إلا أسماء الحروف إذا قصد بها المسمى، نحو قولك: اكتب جيم، عين، فان، را، فإنك تكتب هذه الصورة (جعفر) لأنها مسماها خطأ ولفظاً، ولذلك قال الخليل لما سألهم كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا: جيم، فقال: إنما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤول عنه، والجواب جه، لأنه المسمى، فإن سمي بها مسمى آخر كتبت كغيرها نحو ياسين وحاميم، وفي المصحف على أصلها على الوجهين، نحو يس وحم "

أقول: حق كل لفظ أن يكتب بحروف هجائه: أي بحروف الهجاء التي ركب ذلك اللفظ منها إن كان مركباً، وإلا فبحرف هجائه: سواء كان المراد باللفظ ما يصح كتابته كأسماء حروف التهجي نحو ألف باتا ثنا جيم، وكلفظ الشعر والقرآن ونحو ذلك، أو مالا يصح كتابته كزيد والرجل والضرب واليوم وغيرها، وكذا كان حق حروف أسماء التهجي في فواتح السور، لكنها لا تكتب بحروف هجائها، بل تكتب كذا (ن والقلم، ق والقرآن) ولا يكتب (نون والقلم) ولعل ذلك لما توهم السفارة (١) الأول للمصاحف أن هذه الأسماء عبارة عن الاعداد كما روى عن بعضهم أن هذه الأسماء كنايات عن أعمار قوم وآجال آخرين، وذلك أن أسماء حروف التهجي قد تصور مسمياتها إذا قصد التخفيف في الكتابة، نحو قولهم: كل ج ب، وكذا كتابتهم نحو قولهم: الكلمات ثلاث: ا الاسم، ب الفعل، ج الحروف، فعلى هذا في قوله " إلا أسماء الحروف إذا قصد المسمى " نظر، لان تلك الأسماء مع قصد المسمى تكتب بحروف هجائها أيضاً، ألا ترى أنه تكتب هكذا: اكتب جيم عين فاء راء، ولا تكتب

(١) السفارة - بفتحات - جمع سافر، وهو اسم دال على النسب، ومعناه صاحب السفر، وهو الكتاب الكبير، وقد يراد منه الكاتب

هكذا: اكتب ج ع ف ر، والذي يختلف فيه الحال أنك إذا نسبت الكتابة إلى لفظ على جهة المفعولية فإنه ينظر: هل يمكن كتابة مسماه، أولاً، فإن لم يمكن نحو كتبت زيد ورجل، فالمراد أنك كتبت هذا اللفظ بحروف هجائه، وإن أمكن كتابة مسماه نحو كتبت الشعر والقرآن وجيم وعين وفاء وراء، فالظاهر أن المراد به مسمى اللفظ، فتريد بقولك: كتبت الشعر والبيت، أنك كتبت مثلاً:

\* قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل \* البيت (١)

وبقولك: كتبت القرآن، أنك كتبت مثلاً بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، السورة، وبقولك: كتبت جيم عين فاء راء أنك كتبت جعفر، ويجوز مع القرينة أن تريد بقولك: كتبت الشعر والبيت والقرآن، أنك كتبت صورة حروف تهجى هذه الألفاظ

والبحت في أن المراد باللفظ هو الاسم أو المسمى غير البحت في أن ذلك اللفظ كيف يصور في الكتابة، والمراد بقوله "الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه" هو الثاني دون الأول

قوله "إذا قصد بها المسمى" أي: حروف التهجي

قوله "جيم عين فان را" لا تعرب شيئاً من هذه الأسماء وإن كانت مركبة مع العامل كما في قولك: كتبت ماء، وأبصرت جيماً، لئلا يظن أنك كتبت كل واحدة من هذه الأحرف الأربعة منفصلة من البواقي، ولم تكتب حروف كل واحدة، فلم تعرب الأسماء ولم تأت بواو العطف نحو اكتب جيم، وعين، وفاء، وراء، بل وصلت في اللفظ بعضها ببعض تنبيهاً على اتصال مسمياتها بعضها ببعض، لكونها حروف كلمة واحدة

(١) تقدم شرح هذا البيت فانظره في (ج ٢ ص ٣١٦)

قوله " مسماها خطأ " ظاهر، لان المسمى جيم مثلا هذه الصورة ج، لأنك إذا أمرت بكتابة جيم كتبت هكذا ج، وكذا هو مسماه لفظا، لأنك إذا أمرت بأن تتلفظ بجيم قلت: جه

قوله " ولذلك قال الخليل " أي: لكون جعفر مسمى جيم عين فار را لفظا رد الخليل على أصحابه لما سألهم عن جيم جعفر كيف تنطقون به: أي كيف تتلفظون بمسمى هذا اللفظ وهو جيم؟ وذلك لان المراد بكل لفظ مسماه إذا أمكن إرادته نحو ضربت زيدا: أي مسمى هذا اللفظ، وأما إذا لم يمكن نحو قرأت زيدا وكتبت زيدا فالمراد بأولهما اللفظ وبالثاني حروف هجاء اللفظ

قوله " إنما نطقتم بالاسم " لان جيم الذي هو على وزن فعل اسم لهذا المسمى، وهو جه

قوله " فان فإن سمي بها مسمى آخر " أي: سمي بأسماء حروف التهجي، كما لو سمي بدال مثلا شخص

قوله " كتبت كغيرها " أي: كتبت ألفاظها بحروف هجائها، فإذا قيل: اكتب دال يكتب هكذا " دال " كما يكتب: زيد

قوله " وفي المصحف على أصلها " أي: يكتب مسمى أسماء حروف التهجي، ولا تكتب تلك الأسماء بحروف هجائها

قوله " على الوجهين " أي: سواء كانت هذه الفواتح أسماء لحروف التهجي كما قال الزمخشري: " إن المراد بها التنبيه على أن القرآن مركب من هذه الحروف كالألفاظ التي تتلفظون بها فعارضوه إن قدرتم " فهي إذن تحد لهم، أو لم تكن، وذلك بأن تكون أسماء السور كما قال بعضهم، أو أسماء أشخاص كما قيل: إن يس وطه اسمان للنبي صلى الله عليه وسلم، وق اسم جبل، ون اسم للدواة، وغير ذلك أو تكون أبعاض الكلم كما نسب إلى ابن عباس رضي الله



عنه أنه قال في ألم: إن معناه أنا الله أعلم، وغير ذلك مما قيل فيها  
قال: " والأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير  
الابتداء بها والوقف عليها، فمن ثم كتب نحو ره زيدا، وقه زيدا بالهاء،  
ومثل مه أنت، ومجى، مه جئت، بالهاء أيضا، بخلاف الجار، نحو حتام وإلام  
وعلام، لشدة الاتصال بالحرف، ومن ثم كتبت معها بألفات وكتب  
مم وعم بغير نون، فإن قصدت إلى الهاء كتبتها ورددت الياء وغيرها  
إن شئت "

أقول: أصل كل كلمة في الكتابة أن ينظر إليها مفردة مستقلة عما قبلها  
وما بعدها، فلا جرم تكتب بصورتها مبتدأ بها وموقوفا عليها، فكتب  
من " ابنك " بهمزة الوصل، لأنك لو ابتدأت بها فلا بد من همزة الوصل،  
وكتب " ره زيدا " و " قه زيدا " بالهاء، لأنك إذا وقفت على ره فلا بد من الهاء  
قوله " ومثل مه أنت؟ ومجى مه جئت؟ " قد ذكرنا في باب الوقف  
أن ما الاستفهامية المجرورة بالاسم يجب أن تقف عليها بالهاء، وفي المجرورة  
بالحرف  
يجوز إحقاق الهاء وتركه، وذلك لان " ما " شديدة الاتصال بالحرف، لعدم  
استقلال الحرف دون ما يتصل به  
قلة " ومن ثم كتبت " أي: من شدة اتصال " ما " بالحرف كتبت حتى  
وإلى وعلى بألفات، ولم تكتب بالياء، وذلك لان كتابتها بالياء إنما كانت  
لانقلاب ألف على وإلى الياء مع الضمير، نحو عليك وإليه، ومع ما الاستفهامية  
التي هي كالجاء صارتا نحو غلام وكلام، فلا يدخلون الضمير، ولان حتى تمال  
اسما لكون الألف رابعة طرفا ومع ما الاستفهامية لا تكون طرفا، وكذا  
إلى اسما أميلت، لكون ألفها طرفا مع الكسرة قبلها وانقلابها ياء مع الضمير ومع  
" ما " لا تكون طرفا

قوله " وكتب مم وعم بغير نون " أي: من جهة اتصال " ما " بالحرف  
لم يكتب عن مه ومن مه - بالنون - بل حذفت النون المدغمة خطأ كما يحذف  
كل حرف مدغم في الآخر في الكلمة واحدة، نحو همرش وأصله هنمرش (١)  
وامحى أصله انمحي

قوله " فان قصدت إلى الهاء " يعني أنك إذا قلت: مم جئت؟  
وعم يتساءلون؟ وقصدت أنك لو وقفت على مم وعم ألحقتهما هاء السكت وجب  
عليك إلحاق هاء السكت في الكتابة، لأنك تكون إذا معتبرا لما الاستفهامية  
مستقلة بنفسها، فترد نون من وعن، ويكتب هكذا: من مه جئت؟ وعن  
مه يتساءلون؟

قوله " ورددت الياء " يعني في " على مه " و " حتى مه "  
قوله " وغيرها " يعني النون في " من مه جئت "  
قوله " إن شئت " يرجع إلى رد الياء وغيرها لا إلى كتابة الهاء، لان  
كتابتها إذن واجبة، لكن أنت مخير مع كتابة الهاء بين رد النون والياء، وترك  
ردهما، فإن رددتهما فنظرا إلى الهاء، لأنها إنما اتصلت نظرا إلى استقلال " ما "  
بنفسها،

وإن لم ترد فنظرا إلى عدم استقلال حروف الجر دون ما، فيكون " علامة " مثل  
كيفه، وأينه، كأن الهاء لحقت آخر كلمة واحدة بحركة غير إعرابية  
ولا مشبهة لها

قال: " ومن ثم كتب أنا زيد بالألف، ومنه لكنا هو الله، ومن  
ثم كتبت تاء التأنيث في نحو رحمة وتخمة هاء، وفيمن وقف بالتاء تاء،  
بخلاف أخت وبنت وباب قائمات وباب قامت هند "

-----  
(١) الهمرش - بزنة جحمرش - العجوز المضطربة الخلق، أو العجوز المسنة  
انظر (ح ١ ص ٦١) ثم انظر (ح ٢ ص ٣٦٤)

أقول: يعنى ومن جهة أن مبنى الكتابة على الوقف  
قوله " ومنه لكننا " يعنى إذا لم يقرأ بالألف، فإنه يكتب بالألف في تلك  
القراءة أيضا، لان أصله لكن أنا (١)  
قوله " وفيمن وقف " مر في باب الوقف أن بعضهم يقف عليها بالتاء نحو  
كظ الجحفت (٢)

قوله " بخلاف أخت " أي: ولا يوقف على تاء أخت وبنت بالهاء لأنها بدل  
من لام الكلمة وليست بتاء التأنيث، بل فيها رائحة من التأنيث، بكونها بدلا  
من اللام في المؤنث دون المذكر، وكذا تاء قائما ليست للتأنيث صرفا، بل  
علامة الجمع، لكن خصت بجمع المؤنث لكون التاء مناسبة للتأنيث، ومن قال  
كيف البنون والبناء - بالهاء - وجب أن يكتبها بالهاء، وهو قليل، ويعنى بباب  
قائمت جمع سلامة المؤنث، وبباب قامت الفعل الماضي المتصل به تاء التأنيث  
قال: " ومن ثم كتب المنون المنصوب بالألف، وغيره بالحذف  
وإذن بالألف على الأكثر، وكذا اضربن، وكان قياس اضربن بواو  
وألف، واضربن بياء، وهل تضربن بواو ونون، وهل تضربن بياء  
ونون، ولكنهم كتبوه على لفظه لعسر تبينه أو لعدم تبين قصدها،  
وقد يجرى اضربن مجراه "  
أقول: قوله " وغيره " أي: غير المنصوب المنون، وهو إما المرفوع والمجرور

(١) قد مضى بيان ذلك على التفصيل في باب الوقف فارجع إليه في (ح ٢ ص ٢٩٥)

(٢) هذه كلمة من بيت من بحر الرجز، وهو مع ما قبله:

ما ضرها أم ما عليها لو شفت \* متيما بنظرة وأسعفت

بل جوز تيهاء كظهر الجحفت

وانظره مشروحا شرحا وافيا في (ح ٢ ص ٢٧٧ وما بعدها)

المنونان كجاءني زيد ومررت بزید، أو غير المنون: مرفوعا كان أو منصوبا أو  
مجرورا، كجاءني الرجل ورأيت الرجل ومررت بالرجل، أو مبنيا  
قوله " وإذن بالألف على الأكثر " وذلك لما تبين في الوقف أن الأكثر  
في إذن الوقف عليه بالألف، فلذا كان أكثر ما يكتب بالألف، والمازني يقف  
عليه بالنون فيكتبه بالنون، وأما اضربن فلا كلام في أن الوقف عليه بالألف،  
فالأكثر يكتبونه بالألف، ومن كتبه بالنون فلحملة على أخويه: أي اضربن  
واضربن، كما يجيء، وإنما كان قياس اضربن بالواو والألف لما تقدم في شرح الكافية  
أنك إذا وقفت على النون الخفيفة المضموم ما قبلها أو المكسور هو  
رددت ما حذف لأجل النون: من الواو والياء في نحو اضربوا واضربي، ومن  
الواو والنون في هل تضربون، ومن الياء والنون في هل تضربين، فكان الحق  
أن يكتب كذلك بناء للكتابة على الوقف، لكن لم يكتب في الحالين إلا  
بالنون، لعسر تبينه: أي لأنه يعسر معرفة أن الموقوف عليه من اضربن  
واضربن وهل تضربن وهل تضربن كذلك: أي ترجع في الوقف الحروف  
المحذوفة، فإنه لا يعرف ذلك إلا حاذق بعلم الاعراب، فلما تعسر معرفة ذلك على  
الكتاب كتبه على الظاهر، وأما معرفة أن الوقف على اضربن - بفتح الباء -  
بالألف فليست بمتعسرة، إذ هو في اللفظ كزيادا ورجلا  
قوله " أو لعدم تبين قصدها " أي: لو كتبت بالواو والياء، والواو والنون،  
والياء والنون، لم يتبين: أي لم يعلم هل هو مما لحقه نون التوكيد أو مما لم يلحقه  
ذلك، وأما المفرد المذكور نحو اضربا فلم يلتبس، لان المفرد المذكور لا يلحقه ألف،  
وبعضهم خاف التباسه بالمشنى فكتبه بالنون، أو يقول: كتبه كذلك حملا على  
اضربن واضربن، لأنه من نوعهما، وهذا معنى قوله " وقد يجرى اضربن  
مجره "

قوله " تبين قصدها " أي: المقصود منها: أي من الكلمات المكتوبة، فهو مصدر بمعنى المفعول، أو بمعنى تبين أنك قصدتها: أي قصدت النون، فيكون المصدر بمعناه

قال: " ومن ثم كتب باب قاض بغير ياء، وباب القاضي بالياء على الألفصح فيهما، ومن ثم كتب نحو بزيد ولزيد وكزيد متصلا، لأنه لا يوقف عليه، وكتب نحو منك ومنكم وضربكم متصلا، لأنه لا يتبدأ به "

أقول: إنما لم تكتب الباء واللام والكاف غير متصلة لكونها على حرف ولا يوقف عليه، ولو كان لعدم الوقوف عليها لكتب نحو من زيد على زيد متصلا، وإنما لم يتبدأ بالمضمرات المذكورة لكونها متصلة، وأما نحو بكم وبك فقد اجتمع فيه الأمران

قال: " والنظر بعد ذلك فيما لا صورة له تخصه، وفيما خولف بوصل أو زيادة أو نقص أو بدل، فالأول الهمزة وهو أول ووسط وآخر الأول ألف مطلقا نحو أحد وأحد وإبل، والوسط: إما ساكن فيكتب بحرف حركة ما قبله مثل يأكل ويؤمن ويئس، وإما متحرك قبله ساكن فيكتب بحرف حركته مثل يسأل ويلوّم ويسم، ومنهم من يحذفها إن كان تخفيفها بالنقل أو الادغام، ومنهم من يحذف المفتوحة فقط، والأكثر على حذف المفتوحة بعد الألف، نحو ساءل، ومنهم من يحذفها في الجميع، وإما متحرك وقبله متحرك فيكتب على نحو ما يسهل، فلذلك كتب نحو مؤجل بالواو ونحو فئة بالياء، وكتب نحو سأل ولوّم ويئس ومن مقرئك ورؤوس بحرف حركته، وجاء في سئل ومقرئك القولان، والآخر إن كان ما قبله ساكنا حذف،

نحو خب ء وخب ء وخبئا، وإن كان متحركا كاكتب بحرف حركة ما قبله كيف كان، نحو قرأ ويقرئ وردد ولم يقرأ ولم يقرئ ولم يردؤ، والطرف الذي لا يوقف على لاتصال غيره كالوسط نحو جزؤك وجزأك وجزئك، ونحو ردؤك ورددأك ورددك، ونحو يقرؤه ويقرئك، إلا في نحو مقروءة وبريئة، بخلاف الأول المتصل به غيره، نحو بأحد وكأحد ولاحد، بخلاف لئلا، لكثرتة، أو لكراهة صورته، وبخلاف لئن، لكثرتة، وكل همزة بعدها حرف مد كصورتها تحذف نحو خطئا في النصب ومستهزؤون ومستهزئين، وقد تكتب بالياء، بخلاف قرأا ويقرأ ان للبس، وبخلاف نحو مستهزئين في المثني لعدم المد، وبخلاف نحو ردائي ونحوه في الأكثر، لمغايرة الصورة، أو للفتح الأصلي، وبخلاف نحو حنائي في الأكثر، للمغايرة والتشديد، وبخلاف لم تقرئي للمغايرة واللبس

أقول: قدم للكتابة أصلا، وهو كونها مبنية على الابتداء والوقف، ثم شرع في التفصيل، فذكر أولا حال، لحرف الذي ليس له صورة مخصوصة، بل له صورة مشتركة، وتستعار له صورة غيره، وهو الهمزة، وذلك أن صورة الألف: أعني هذه (أ) لما كانت مشتركة في الأصل بين الألف والهمزة - ولفظة الألف كانت مختصة بالهمزة، لان أول الألف همزة، وقياس حروف التهجي أن تكون أول حرف من أسمائها كالتاء والجيم وغيرها، ثم كثر تخفيف الهمزة، ولا سيما في لغة أهل الحجاز، فإنهم لا يحققونها ما أمكن التخفيف - أستعير للهمزة في الخط وإن لم تخفف صورة ما يقرب إليه إذا خففت، وهي صورة الواو والياء ثم يعلم على تلك الصورة المستعارة بصورة العين البتراء هكذا (ء) ليتعين كونها همزة، وإنما جعلت العين علامة الهمزة لتقارب مخرجيهما، فإن لم تكن الهمزة في موضع التخفيف

وذلك إذا كانت مبتدأ بها كتبت بصورتها الأصلية المشتركة أعني هذه (أ) نحو إبل وأحد وأحد، وكذلك تكتب بهذه الصورة إذا خففت بقلبها ألفاً، نحو رأس ثم نقول: إذا كانت الهمزة وسطاً ساكنة متحركاً ما قبلها كتبت بمقتضى حركة ما قبلها نحو يؤمن ويأكل ويئس، لأنها تخفف هكذا (أ) إذا خففت وتكتب الوسط المتحركة المتحرك ما قبلها نحو مؤجل بالواو وفئة بالياء والخمسة بحرف حركته نحو سأل ولؤم ويئس ومن مقرئك ورؤوس، وأما الاثنان الباقيان نحو سئل ويقرئك فعلى مذهب سيوييه بحرف حركته، وعلى مذهب الأخفش بحرف حركة ما قبله، كل ذلك بناء على التخفيف، كما تقدم في باب تخفيف الهمزة

وكذا يكتب الوسط الذي قبله ألف باعتبار حركته، لان تخفيفه باعتبارها فيكتب نحو سأل بالألف والتساؤل بالواو وسائل بالياء، والأكثر على ترك صورة الهمزة المفتوحة بعد الألف استثقلاً للألفين، فيكتبون ساءل بألف واحدة وكذا المقروء والنبئ، وكذا يتركون صورة الهمزة التي بعدها الواو إذا كان حق الهمزة أن تكتب واوا لولا ذلك الواو نحو رؤوس، وكذا في نحو سئامة ومستهزين، إلا إذا أدى إلى اللبس، نحو قرأاً وقرأ ان ومستهزين كما يجيء، ويكتب الأخير المتحرك ما قبله بحرف حركة ما قبله سواء كان متحركاً كما في يقرأ ويردؤ وقرئ، أو ساكناً كما في لم يقرأ ولم يردؤ ولم يقرئ، وذلك لان الحركة تسقط في الوقف، ومبنى الخط على الوقف فتدبر الهمزة بحركة ما قبلها

وأما إن كانت الأخيرة في حكم الوسط وهو إذا اتصل بها غير مستقل فهي في حكم المتوسطة، نحو يقرؤه وقرأه ونحو ذلك، وكان قياس نحو السماء والبناء أن تكتب همزته بالألف لان الأكثر قلب مثلها ألفاً في الوقف كما مر في باب

تخفيف الهمزة (١)، لكنه استكره صورة ألفين، ولذا لم تكتب في نحو قولك: علمت نبئا، صورة للهمزة هذا كله حكم كتابتها إذا كانت مما تخفف بالقلب بلا إدغام، فإن كانت تخفف بالحذف، فإن كانت أخيرا فإنها تحذف في الخط أيضا نحو خبء، وجزء ودفء، وذلك لان الآخر محل التخفيف بالحذف خطا كما هو محل التخفيف لفظا، وإن كان في الوسط كيسأل ويسم ويلوم، أو في حكم الوسط باتصال غير مستقل بها نحو جزأك وجزؤك وجزئك، فالأكثر أنها لا تحذف خطا وإن كان التخفيف بحذفها، وذلك لان حذفك في الخط لما هو ثابت لفظا بخلاف القياس اغتفر ذلك في الآخر الذي هو محل التخفيف، فيبقى الوسط ثابتا على أصله فلما لم يحذف ولم تبين كتابتها على التخفيف أعيرت صورة حرف حركتها، لان حركتها أقرب الأشياء إليها فكتبت مسألة ويلوم ويسم وسوءة وجزأك وجزؤك وجزئك بتدبير حركة الهمزات، وإن كانت تخفف بالقلب مع الادغام حذفت في الخط سواء كانت في الطرف كالمقروء والنبئ، أو في الوسط كالقروء على وزن البروكاء (٢) أو في حكم الوسط كالبرية والمقروء، وذلك لأنك في اللفظ تقلبها إلى الحرف الذي قبلها وتجعلها مع ذلك الحرف بالادغام كحرف واحد، فكذا جعلت في الخط هذا، وبعضهم يبنى الكتابة في الوسط أيضا على التخفيف فيحذفها خطا في كل ما يخفف فيه لفظا بالحذف أو الادغام، وبعضهم يحذف المفتوحة فقط لكثرة مجيئها نحو مسلة، ويسل، وإنما لم تكتب الهمزة في أول الكلمة إلا بالألف وإن كانت قد تخفف بالحذف كما في الأرض وقد أفلح لان مبنى الخط على الوقف

(١) انظر (ص ٤٣، ٤٤ من هذا الجزء)

(٢) البروكاء: الثبات في الحرب، وانظر (ح ١ ص ٢٤٨)



والابتداء، وإذا كانت الكلمة التي في أولها الهمزة مبتدأ بها لم تخفف همزتها فتكتب بالصورة التي كانت لها في الأصل وإن كانت مشتركة فان قيل: إذا اتصل بآخر الكلمة غير مستقل نحو جزؤه ويجزئه تجعل الهمزة التي حقها الحذف كالمتوسطة فهلا تجعل المصدرة التي حقها هذه الصورة (أ) إذا اتصل بها غير مستقل نحو الأرض وبأحد ولاحد كالمتوسطة قلت: لاني إذا جعلت الهمز الذي حقه الحذف ذا صورة فقد رددته من الحذف الذي هو أبعد الأشياء من أصله أعني كونه على هذه الصورة (أ) إلى ما هو قريب من أصله وهو تصوره بصورة ما وإن لم تكن صورته الأصلية، وإذا غيرت ما حقه هذه الصورة أي المصدرة بالحذف أو باعارتها صورة الواو والياء فقد أخرجت الشيء عن أصله إلى غيره، فلهذا لم تجعل المصدرة في الخط كالمتوسطة إلا في لئلا كما يجيء قوله " فيما لا صورة له تخصه " إنما قال ذلك لأن هذه الصورة (أ) مشتركة في أصل الوضع بين الهمزة والألف كما مضى قوله " فيما خولف ": أي خولف به عن أصل الكتابة الذي كان حق الخط أن يكون عليه قوله " الأول الألف مطلقا ": أي مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة، وذلك لما قلنا قوله " يكتب بحرف حركته " إلا أن يكون تخفيفه بالادغام كسؤال على وزن طومار (أ) فإنه يحذف كما ذكرنا قوله " ومنهم من يحذف المفتوحة " أي: يحذف من جملة ما يخفف بالنقل

-----  
(١) الطومار: الصحيفة. وانظر (ح ١ ص ١٩٨، ٢١٧) ثم انظر (ص ٧٦ من هذا الجزء)

المفتوحة فقط نحو يسئل ومسألة، ولا يحذف نحو يلؤم ويسئم  
قوله " والأكثر على حذف المفتوحة " أي: أن الأكثرين يحذفون  
المفتوحة فقط بعد الألف نحو ساءل، ولا يحذفونها بعد ساكن آخر، ولا يحذفون  
غير المفتوحة بعد ساكن  
قوله " ومنهم من يحذفها في الجميع " أي: يحذف الهمزة المتوسطة  
الساكن ما قبلها، سواء خفت بالقلب أو بالحذف أو بالادغام  
قوله " كيف كان " أي: متحركاً أو ساكناً  
قوله " إلا في نحو مقروة وبرية " إذ حقاها الادغام كما ذكرنا  
قوله " لئلا لكثرتة " أي لكثرة استعماله صار لام لئلا متصلاً بالهمزة  
وإن كان متصلاً بلا، فصارت الثلاثة ككلمة واحدة نحو فئة  
قوله " أو لكراهة صورته " أي لو كتب هكذا (لا لا)  
قوله " وكل همزة بعدها حرف مد " في الوسط كانت كراءوف ونئيم وسئال  
أو في الطرف نحو خطئا في النصب ومستهزؤون ومستهزئين، حذفت إذا لم يلتبس  
لاجتماع المثليين، والأكثر على أن الياء لا تحذف، لان صورتها ليست مستقلة  
كنئيم ومستهزئين، وهذا معنى قوله " وقد يكتب الياء " وأما في الطرف فقد  
يكتب الياءان لاختلاف صورتيهما نحو ردائي  
قوله " بخلاف قرأاً ويقراً ان " فإنهما لو كتبا بألف واحدة لالتبس قرأاً  
بالمسند إلى ضمير الواحد ويقراً ان بالمسند إلى ضمير جمع المؤنث  
قوله " بخلاف مستهزئين في المثني لعدم المد " ليس بتعليل جيد، لان المد  
لا تأثير له في الخط، بل إنما كان الحذف لاجتماع المثليين خطأ، وهو حاصل: سواء  
كان الثاني مداً أو غير مد، بل الوجه الصحيح أن يقال: إن الأصل ان لا تحذف  
الياء كما ذكرنا لخفة كتابتها على الواو كما ذكرنا، بخلاف الواوين والألفين مع

أن أصل مستهزئين وهو مستهزئان ثبت فيه للهمز صورة، فحمل الفرع عليه في ثوبتها، وأما أصل مستهزئين في الجمع فلم يكن للهمز فيه صورة نحو مستهزءون لاجتماع الواوين فحمل الفرع عليه  
قوله " أو للفتح الأصلي " يعنى لم يكن في الأصل مدا، وقد ذكرنا ما عليه، وكذا قوله " للتشديد " أي: لم يكن مدا  
قوله " واللبس " أي: يلتبس بلم تقرأ من القرى  
قال: " وأما الوصل فقد وصلوا الحروف وشبهها بما الحرفية، نحو إنما إلهكم إله وأينما تكن أكن وكلما أتيتني أكرمتك، بخلاف إن ما عندي حسن وأين ما وعدتني وكل ما عندي حسن، وكذلك عن ما ومن ما في الوجهين، وقد تكتبان متصلتين مطلقا لوجوب الادغام، ولم يصلوا متى، لما يلزم من تغيير الياء، ووصلوا أن الناصبة للفعل مع لا بخلاف المخففة نحو علمت أن لا يقوم، ووصلوا إن الشرطية بلا وما، نحو إلا تفعلوه وإما تخافن، وحذفت النون في الجميع، لتأكيد الاتصال، ووصلوا نحو يومئذ وحينئذ في مذهب البناء فمن ثم كتبت الهمزة ياء، وكتبوا نحو الرجل على المذهبين متصلا، لان الهمزة كالعدم، أو اختصارا للكثرة ".  
أقول: قوله " الحروف وشبهها " أي: الأسماء التي فيها معنى الشرط أو الاستفهام نحو أينما وحيثما وكلما، وكان ينبغي أن يقول: بما الحرفية غير المصدرية، لان " ما " المصدرية حرفية على الأكثر ومع هذا تكتب منفصلة نحو إن ما صنعت عجب: أي صنعك عجب، وإنما كتب المصدرية منفصلة مع كونها حرفية غير مستقلة أيضا تنبيهها على كونها مع ما بعدها كاسم واحد، فهي من تمام ما بعدها لا ما قبلها  
قوله " في الوجهين " أي: إن كان " ما " حرفا نحو عما قليل ومما خطيئاتهم

وصلت، لان الأولى والثانية حرفان ولهما اتصال آخر من حيث وجوب إدغام آخر الأولى في أول الثانية، وإن كانت " ما " اسمية نحو بعدت عن ما رأيت، وأخذت من ما أخذت، فصلت لانفصال الاسمية لسبب استقلالها، وقد تكتب الاسمية أيضا متصلة، لكونها كالحرفية لفظا على حرفين، ولمشابهتها لها معنى، ولكثرة الاستعمال، ولاتصالها اللفظي بالادغام، وهو معنى قوله " لوجوب الادغام " وقوله " مطلقا " أي: اسمية كانت أو حرفية قوله " متى " يعنى في قولهم: متى ما تركب أركب قوله " لما يلزم من تغيير الياء " يعنى لو وصلت كتبت الياء ألفا فيكتب متى ما كعلام وإلام وحتام، ولا أدري أي فساد يلزم من كتب ياء متى ألفا كما كتبت في علام وإلام؟ والظاهر أنها لم توصل لقلة استعمالها معها، بخلاف علام وإلام

قوله " أن الناصبة للفعل " في لئلا، المخففة، لان الناصبة متصلة بما بعدها معنى من حيث كونها مصدرية ولفظا من حيث الادغام، والمخففة وإن كانت كذلك إلا أنها منفصلة تقديرا بدخلوها على ضمير شأن مقدر بخلاف الناصبة. قوله " ووصلوا إن الشرطية بلا وما دون المخففة والزائدة " نحو أن لا أظنك من الكاذبين، وأن ما قلت حسن، لكثرة استعمال إن الشرطية وتأثيرها في الشرط بخلافهما

قوله " وحذفت النون في الجميع " أي: لم يكتب هكذا: منما وعنما ولئلا وإنلا وإنما بنون ظاهرة، بل أدغم مع الاتصال المذكور لتأكيد الاتصال، وإنما ذكر هذه لأنه لم يذكر قبل إلا الاتصال، والاتصال غير الادغام كما صورنا. قوله " في مذهب البناء " أي: إذا بنى الظرف المقدم على إذ، لان البناء دليل شدة اتصال الظرف بإذ، والأكثر كتابتهما متصلين على مذهب الاعراب

أيضا، حملا على البناء، لأنه أكثر من الاعراب  
قوله " فمن ثم " أي: من جهة اتصال الظرف بإذ وكون الهمزة متوسطة  
كتبت ياء كما في سئم، وإلا فالهمزة في الأول، فكان حقها أن تكتب ألفا  
كما في بأحد ولا بل

قوله " على المذهبيين " أي: مذهب الخليل وسيبويه: أما على مذهب  
سيبويه فظاهر، لان اللام وحدها هي المعرفة، فهي لا تستقل حتى تكتب  
منفصلة، وأما على مذهب الخليل وهو كونها كبل وهل، فإنما كتبت متصلة  
أيضا لان الهمزة وإن لم تكن للوصل عنده لكنها تحذف في الدرج فصارت  
كالعدم، أو يقال: الألف واللام كثيرة الاستعمال فحذف خطأ بخلاف هل وبل  
قال: " وأما الزيادة فإنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل ألفا  
نحو أكلوا وشرّبوا فرقا بينها في التأكيد بألف، وفي المفعول بغير ألف،  
ومنهم من يكتبها في نحو شاربوا الماء، ومنهم من يحذفها في الجميع،  
وزادوا في مائة ألفا فرقا بينها وبين منه، وألحقوا المثني به، بخلاف  
الجمع وزادوا في عمرو واوا فرقا بينه وبين عمر مع الكثرة، ومن ثم  
لم يزيده في النصب، وزادوا في أولئك واوا فرقا بينه وبين إليك،  
وأجرى أولاء عليه، وزادوا في أولى واوا فرقا بينه وبين إلى، وأجرى  
أولو عليه "

أقول: قوله " المتطرفة " احتراز عن نحو ضربوهم وضربوك وضربوه،  
والأصل أن لا تكتب الألف إلا في واو الجمع المنفصلة، نحو مروا، وعبروا  
إذ المتصلة لا تلتبس بواو العطف، إذ هي لا تكتب إلا منفصلة، لكنه طرد  
الحكم في الجميع، كما أنه كتب في نحو عبروا وإن لم يأت بعده ما يمكن أن يكون

معطوفا، لما كان يلبس في بضع المواضع، نحو إن عبروا ضربتهم  
قوله " بخلاف يدعو ويغزو " لان الواو التي هي اللام لا تنفصل عن الكلمة  
كواو الجمع حتى لا تلتبس بواو العطف، وهي من تمام الكلمة: متصلة كانت  
في الخط كيدعو، أو منفصلة كيغزو  
قوله " في التأكيد بألف " لان الواو إذن متطرفة، بخلاف واو ضربوهم،  
إذا كان " هم " مفعولا، والأكثر لا يكتبون الألف في واو الجمع الأسمى  
نحو شاربو الماء، لكونه أقل استعمالا من الفعل المتصل به واو الجمع، فلم يبال  
اللبس فيه إن وقع لقلته، ومنهم من يحذف الألف في الفعل والاسم لندور  
الالتباس فيهما، وإنما ألحق مائتان بمائة في إلحاق الألف دون مئات ومئين وإن  
لم يحصل اللبس لا في المثني ولا في المجموع، لان لفظ المفرد باق في المثني،  
بخلاف

الجمع، إذ تاء المفرد تسقط فيه  
قال: " وأما النقص فإنهم كتبوا كل مشدد من كلمة حرفا واحدا نحو  
شد ومد وادكر، وأجرى، نحو قنت مجراه، بخلاف نحو وعدت واجبهه،  
وبخلاف لام التعريف مطلقا نحو اللحم والرجل، لكونهما كلمتين،  
ولكثرة اللبس، بخلاف الذي والتي والذين لكونها لا تنفصل، ونحو  
الذين في التثنية بلامين للفرق، وحمل اللتين عليه، وكذا اللاءون وأخواته،  
ونحو عم ومم وإما وإلا ليس بقياس، ونقصوا من بسم الله الرحمن الرحيم  
الألف لكثرتة بخلاف باسم الله وباسم ربك ونحوه، وكذلك الألف من  
اسم الله والرحمن مطلقا، ونقصوا من نحو للرجل وللرجل وللدار وللدار  
جرا وابتداء الألف لئلا يلتبس بالنفي، بخلاف بالرجل ونحوه، ونقصوا مع  
الألف واللام مما في أوله لام نحو للحم وللبن كراهية اجتماع ثلاث لامات،  
ونقصوا من نحو أبناك بار في الاستفهام وأصطفى البنات ألف الوصل، وجاء

في آل رجل الأمران، ونقصوا من ابن إذا وقع صفة بين علمين ألفه مثل هذا زيد بن عمرو، بخلاف زيد ابن عمرو، وبخلاف المثني، ونقصوا ألف ها مع اسم الإشارة نحو هذا وهذه وهذان وهؤلاء، بخلاف هاتا وهاتي لقلته، فإن جاءت الكاف ردت، نحو هاذك وهاذانك، لاتصال الكاف ونقصوا الألف من ذلك وأولئك، ومن الثلث والثلثين، ومن لكن ولكن، ونقص كثير الواو من داود والألف من إبراهيم وإسماعيل وإسحاق وبعضهم الألف من عثمان وسليمان ومعاقية "

أقول: قوله " كل مشدد من كلمة " احتراز من نحو شكر ربك قوله " شد ومد " مثال لمثلين في كلمة قوله " ادكر " مثال المتقارين في كلمة

وإنما كتب المشدد حرفا في كلمة للزوم جعلهما في اللفظ كحرف بالتشديد، فجعلا في الخط حرفا، وأما إذا كانا في كلمتين فلا يلزم جعلهما كحرف في اللفظ فلم يجعلوا أيضا حرف في الخط، وأيضا فإن مبنى الكتابة على الوقف والابتداء، وإذا كان كذا فلا يلتقى إذن مثلان ولا متقاربان حتى يكتبوا حرفا قوله " وأجرى قنت " وذلك لكون التاء بكونه فاعلا وضميرا متصلا كجزء الفعل، فجعلا في الخط حرفا، لوجوب الادغام بسبب تماثلهما، وأما في وعدت فلم يكتبوا حرفا لعدم لزوم الادغام وعدم تماثلهما في الخط، ولا اجبهه، لأنهما وإن كانا مثلين والثاني ضمير متصل لكنه ليس كالجاء من الفعل، لكونه فضلة، إذ هو مفعول

قوله " وبخلاف لام التعريف مطلقا " أي: سواء كان بعدها لام كاللحم، أو غيرها مما تدغم فيه كالرجل، فإنها لا تنقص في الخط في الموضعين، لكون لام التعريف وما دخلته كلمتين، وقد احتراز عنه بقوله " في كلمة " وأما

اتصال تاء قنت فهو أشد من اتصال كل اسم متصل باسم، لما ذكرنا من الوجهين، مع أنه قد يكتب قنت بثلاث تاءات

قوله " ولكثرة اللبس " يعنى لو كتب هكذا اللحم وأرجل لالتبس بالمجرد عن اللام إذا دخل عليه همزة الاستفهام أو حرف النداء، وأما الذي التي واللذين في الجمع فإنه لا لبس فيها، إذ اللام لازمة لها، فلا يلتبس بالمجرد الداخلة عليه الهمزة، وإنما يكتب اللذين في التثنية بلام وإن كانت في الأصل لام التعريف أيضا فرقا بين المثنى والمجموع، وحمل اللذان رفعا عليه، وكذا اللتان واللتين، وإن لم يكن ليس، إجراء لباب المثنى مجرى واحدا، وكان إثبات اللام في المثنى أولى منه في الجمع، لكون المثنى أخف معنى من الجمع، فخفض الجمع لفظا دلالة على ثقل معناه

قوله " وكذا الاءون وأخواته " أي اللاتي، واللائي، واللواتي، واللواء، وذلك لأنها أجريت مجرى الاء الذي لو كتب بلام واحدة لالتبس بالأقوله " ليس بقياس " لأنهما كلمتان، وكذا لئلا، وكان حق المشدد أن يكتب حرفين، وهذا وإن كان على خلاف القياس إلا أن وجه كتابتهما حرفا واحدا ما تقدم في ذكر الوصل من شدة الاتصال وكثرة الاستعمال

قوله " لكثرتة " أي حذف ألف اسم إذا كان في البسمة لكثرة استعمالها بخلاف نحو باسم ربك، فإنها ليست كثيرة الاستعمال، وكذا إذا اقتضرت على باسم الله، نحو: باسم الله أصول

قوله " الله والرحمن مطلقا " أي: سواء كانا في البسمة أولا

قوله " جرا وابتداء " أي: سواء كانت اللام جارة أو لام الابتداء

قوله " لئلا يلتبس بالنفي " إذ لو كتب هكذا لا لرجل التبس بلا لرجل ولا للنفي، وأما نحو بالرجل وكالرجل فلا يلتبس بشيء



قوله " كراهية اجتماع ثلاث لامات " يعني لو كتب هكذا اللحم، وفيما قال نظر، لان الأحوط في مثله أن يكتب بثلاث لامات، لئلا يلتبس المعرف بالمنكر قوله " أبنيك بار، وأصطفى البنات " يعني إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة وصل مكسورة أو مضمومة فإنهم يحذفون همزة الوصل خطأ كراهة اجتماع ألفين، ودلالة على وجوب حذفهما لفظاً، بخلاف نحو الرجل فإنه يجوز فيه الحذف كراهة اجتماعهما خطأ، ويجوز الإثبات دلالة على إثباتهما لفظاً قوله " إذا وقع صفة " احتراز من كونه خبر المبتدأ نحو: زيد ابن عمرو، وقوله " بين علمين " احتراز من مثل جاءني زيد ابن أحمينا، والرجل ابن زيد، والعالم ابن الفاضل، وذلك لان الابن الجامع للوصفين كثير الاستعمال فحذف ألف ابن خطأ كما حذف تنوين موصوفه لفظاً. على ما ذكرنا في باب النداء، ونقص التنوين خطأ من كل منون فرقا بين النون الأصلي والنون العارض غير اللازم، وأما نون اضربن فإنما كتبت لعسر تبيها، عن ما تقدم، بخلاف التنوين، فإنه لازم لكل معرب لا مانع فيه منه، فيعرف إذن ثبوته بعدم المانع، وإن لم يثبت خطأ

قوله " ونقصوا ألف ها مع اسم الإشارة " لكثرة استعمالها معه وأما هاتا وهاتي فقليلان، فان جاءت الكاف ردت ألف " ها " فيما حذف منه لقلة استعمال اسم الإشارة المصدر بحرف التنبيه المكسوع بحرف الخطاب قوله " لاتصال الكاف " يعني أن الكاف لكونها حرفا ووجب اتصالها بالكلمة لفظاً، إذ صارت كجزئها فتناقلت الكلمة فخففت بحذف ألف ها، وفيما قال بعد، لان الكلمة لم تتناقل خطأ، إذ الألف منفصلة، فلم يحصل بكون الكاف حرفا امتزاج في الخط بين ثلاث كلمات، وكلامنا في الخط لا في اللفظ إلا أن يقول: نقصوا في الخط تنبيها على الامتزاج المعنوي.

قوله " نقصوا الألف من ذلك وأولئك ومن الثلث والثلثين " وذلك لكثرة الاستعمال، ونقص كثير من الكتاب الواو من داود، لاجتماع الواوين، وبعضهم يكتبها، ونقص بعضهم الألف من عثمان وسليمان ومعاوية، والقدماء من وراقي الكوفة (كانوا) ينقصون على الاطراد الألف المتوسطة إذا كانت متصلة بما قبلها نحو الكافرون والناصرين وسلطن ونحوه.

قال: " وأما البدل فإنهم كتبوا كل ألف رابعة فصاعدا في اسم أو فعل ياء إلا فيما قبلها ياء إلا في نحو يحيى وربى علمين، وأما الثالثة فإن كانت عن ياء كتبت ياء وإلا فبالألف، ومنهم من يكتب الباب كله بألف وعلى كتبه بالياء فإن كان منونا فالمختار أنه كذلك وهو قياس المبرد، وقياس المازني بالألف، وقياس سيبويه: المنصوب بالألف وما سواه بالياء، ويتعرف الواو من الياء بالثنائية نحو فتیان وعصوان وبالجمع نحو الفتيات والقنوات وبالمرّة نحو رمية وغزوة وبالنوع نحو رمية وغزوة، وبرد الفعل إلى نفسك نحو رميت وغزوت: وبالمضارع نحو يرمى ويغزو، وبكون الفاء واوا نحو وعى، وبكون العين واوا نحو شوى إلا ما شذ نحو القوى والصوا، فإن جهلت: فإن أميلت فالياء نحو متى، وإلا فالألف وإنما كتبوا لدى بالياء لقولهم لديك وكلا كتبت على الوجهين لاحتمالها، وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير بلى وإلى وعلى وحتى، والله أعلم بالصواب "

أقول: إنما كتبت الألف الرابعة المذكورة ياء دلالة على الإمالة، وعلى انقلابها ياء، نحو يغزيان ويرضيان وأغزيت وأعليان ومصطفيان ونحوها، وإن كان قبلها ياء كتبت ألفا، وإن كانت على الصفة المذكورة أيضا نحو أحيا واستحيا، كراهة لاجتماع ياءين، وإن اختلفا صورة، إلا في نحو يحيى وربى علمين،

وكذا ما أشبههما، فإنه يكتب بالياء، فرقا بين العلم وغيره، والعلم بالياء أولى،  
لكونه أقل فيحتمل فيه الثقل.

قوله " وأما الثالثة " أي: الألف الثالثة.

قوله " ومنهم من يكتب الباب كله " أي: جميع باب المقصورة: ثلاثة  
كانت، أو رابعة، أو فوقها، عن الياء كانت أو عن غيرها، بالألف على الأصل،  
وقد كتبت الصلاة والزكاة بالواو، دلالة على ألف التفخيم، كما مر  
قوله " فإن كان منونا " أي: اسما مقصورا منونا، لان الذي في آخره ألف

وهو منون لا يكون إلا اسما مقصورا

قوله " ويتعرف الياء من الواو " لما ذكر في الثلاثي أنه يكتب بياء إن  
كانت ألفه عن ياء وإلا فبالألف ذكر ما يعرف به الثلاثي الواوي من اليائي  
قوله " بالثنوية " أي: إن سمعت، وكذا إن سمع الجمع، وغير ذلك  
قوله " وبالمضارع " كما مر في باب المضارع من أن الناقص الواوي مضموم  
العين، واليائي مكسورها

قوله " وبكون الفاء واوا " كما مر في أول باب الاعلال

قوله " وإنما كتبوا لدى " وإن لم تمل بالياء لقولهم لديك

قوله " لاحتمالها " لان قلبها في كلتا تاء مشعر بكون اللام واو كما في  
أخت، قال المصنف: وإمالتها تدل على الياء، لان الكسرة لا تمال لها ألف  
ثالثة عن واو، وقد مر الكلام عليه في باب الإمالة

قوله " غير بلى " وذلك لامالتها

قوله " وإلى وعلى " وذلك لقولهم: إليك، وعليك، وأما حتى فللحمل

على إلى

والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وصلى الله على سيدنا  
محمد النبي الأمي العربي وآله الأطياب، وسلم تسليما كثيرا

قد اعتمدنا في تصحيح هذا الكتاب - سوى جميع النسخ المطبوعة -  
على نسخة خطية فرغ ناسخها من كتابتها في شهر صفر الخير من عام سبع وخمسين  
وسبعمائة، وقد وجد بآخر هذه النسخة ما نصه:

" والحمد لله رب العالمين، وصلاته على سيدنا محمد وعترته الطاهرين، وسلم  
تسليما كثيرا، وفق الله تعالى لاتمام تصنيفه في ربيع الأول سنة ثمان وثمانين  
وستمائة بالحضرة الشريفة المقدسة الغروية على مشرفها أفضل التحية والسلام ".  
فنهاية تأليف هذا الشرح هي سنة وفاة الشارح رحمه الله، وبين كتابة  
النسخة التي اعتمدنا عليها في تصحيح الكتاب ووفاة المؤلف تسعة وستون عاما.  
والله الموفق والمستعان، وهو وحده الذي يجزى المحسنين

قد تم - بعون الله تعالى، وحسن توفيقه - مراجعة الجزء الثالث من كتاب " شرح شافية ابن الحاجب " للعلامة رضي الدين الاسترآبادي، وتحقيقه، والتعليق عليه، في ستة أشهر آخرها ليلة الاثنين المبارك الموافق ٢٤ من شهر رمضان المبارك عام ثمان وخمسين بعد الثلثمائة والألف من هجرة الرسول الأكرم سيدنا محمد ابن عبد الله صلى الله تعالى عليه وسلم وبه ينتهى هذا الكتاب، وسنلحقه - إن شاء الله تعالى - بشرح شواهد للعلامة عبد القادر البغدادى المتوفى في عام ١٠٩٣ من الهجرة